العهد المكي الثاني

الدولة الوطنية الديمقراطية التي لا تحكم بما أنزل الله

إبراهيم عز

نسخة للاطلاع غير منقحة بشكل نهائي

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الكتاب

مقدمة..... ٥

تمهيد..... ٨

الحالة السياسية بين العهدين المكي والمدني..... ١٣

مفهوم الدولة في الإسلام..... ١٥

الحكم الإسلامي والواقع السياسي الحالي..... ٢٠

صحيفة يثرب ودستور الدولة الحديثة..... ٢٧

دار الإسلام ودار الكفر..... ٣٨

ابتداع أشكال جديدة لنظام الحكم الإسلامي..... ٤٢

القرضاوي وفقه دولة الإسلام..... ٦١

معالم سيد قطب..... ٨٢

الدولة الإدارية..... ١١٣

منظومة الإسلام الحكومي..... ١١٨

تيار الإسلام السياسي والحكم..... ١٢٣

تيار الإسلام السياسي في الحكم..... ١٣٠

لا نريد دولة إسلامية صُورية..... ١٣٤

الثوابت والهوية والمفتي ١٣٨

خلافة داعش..... ١٥١

خلافة حزب التحرير الإسلامي..... ١٦٤

الدستور والفقه..... ١٧٠

أمة المليار..... ١٧٥

الإسلام السياسي الشيعي..... ١٧٨

من صعود طالبان إلى سقوط النهضة..... ١٨٦

الحل في الدولة الوطنية الديمقراطية..... ١٩٦

سياسة الدولة الوطنية الديمقراطية..... ٢٠٢

حياة المسلمين في غياب الحكم الإسلامي..... ٢٠٦

القبيلة والدولة الوطنية الديمقراطية..... ٢٢٢

الإساءة والاستهزاء بالمقدسات..... ٢٢٧

نحن وفلسطين..... ٢٣٦

الخاتمة..... ٢٧٦

مقدمة

لقد كان الربيع العربي في عام ٢٠١١ تاريخا فاصلا، فلن يكون ما قبله كما بعده في الواقع السياسي العربي، بالرغم من كل الانتكاسات التي حصلت. إلا إن التغيير يجب أن يبدأ، وكان لا بد من نقطة انطلاق لتغيير هذا الواقع الذي استمر لمدة ستين عاما، فلا يمكن القبول بأن تبقى المنطقة العربية محكومة بأنظمة استبدادية، لا تنتمي إلى هذا العصر.

إن حالة التردي العام في الواقع السياسي العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فيما سمي بعهد الاستقلال يرتكز على أربع أسباب رئيسية، أولا: غياب مفهوم الدولة الحديثة حيث خرجت الدول العربية من الدولة الدينية المتمثلة في الخلافة إلى الاستعمار ثم إلى الاستقلال، فالشعوب العربية لم تمارس التجربة التاريخية للدولة الوطنية. ثانيا: غياب الديمقراطية فلم تكن الديمقراطية مطلبا جماهيريا أو هدفا تدعو إليه الأحزاب والنخب السياسية، وحتى في الانتخابات التي كانت تجري في بعض الدولة العربية وعلى سبيل المثال في سوريا كانت الولاءات الخاصة للنخب الاجتماعية هي الغالبة وليست للمشاريع السياسية. ثالثا: الولاء القبلي أو الطائفي أو المناطقي الذي يغلب على الهم الوطني. رابعا: فكرة المخلص، القائد الملهم الذي ستقع عليه مسؤولية تغيير الواقع، وكل ما يتبقى للشعب من عمل هو التصفيق والتهليل له، وإن لم يكن هذا القائد موجودا فالحل هو في انتظار مجيئه. فأي كان طبيعة الحكم في العالم العربي، فهذه الأمور الأربعة هي التي قد أعاقت الوصول إلى الدولة الحديثة.

لقد كانت الصورة في بداية الربيع العربي واضحة تماما، فكل ما يريده الشباب الذين خرجوا إلى شوارع المدن العربية هو التغير السياسي، حيث كان الشعار الأبرز **الشعب يريد إسقاط النظام**. فهذا الشعار يختصر المشهد بشكل كامل، فلم يكن الهدف إصلاحات سطحية تُبقي بنية الأنظمة العربية قائمة. أو إنتاج أنظمة هجينة بين الأنظمة القائمة وقوى التغيير. بل الهدف هو الوصول إلى دولة الحرية والديمقراطية، دولة العدالة الاجتماعية التي كانت غائبة عن واقعنا السياسي. وقد بدا في لحظة ما أن الهدف قاب قوسين أو أدنى من التحقق، فقد سقط بن علي، وتبعه حسني مبارك في زمن قياسي، واشتداد الضغط على بقية الأنظمة في العواصم العربية الأخرى.

ولكن مع مرور الوقت تبين أن هذا الأمر لن يسير بسهولة كما بدا لنا في بدايته. فقد تحولت الثورتان الليبية والسورية إلى حمل السلاح بسبب استخدام القوة المفرطة من قبل نظامي القذافي والأسد، وتبع حمل السلاح الأسلمة. أما في تونس ومصر فقد بدأت القوى الإسلامية بكل صنوفها تدعوا إلى الحكم الإسلامي وتطبيق الشريعة. فقد كان من السهل جدا جر الشارع الثوري ليكون شارعا إسلاميا غايته إقامة حكم الله على الأرض.

فالرؤية الفقهية السياسية السائدة ساعدت التنظيمات والجماعات الإسلامية للترويج لهذا التوجه، القائم على عنوان واحد، وهو نحن مسلمون ونشكل الأغلبية في هذه الدول، ونريد حكما إسلاميا. فقد كان إدخال عامل الدين هو من الأسباب الرئيسية لتعثر مشروع التغيير العربي. وبدون إعادة مراجعة شاملة لأصول الفقه السياسي، سيبقى العامل الديني عامل سلبي في هذا العصر، تستفيد منه الأطراف الانتهازية من تيارات الإسلام السياسي، وقوى الاستبداد العربي الجمهورية والملكية.

وكانت هذه الرؤية الفقهية السياسية تستند على فكرة لم تتغير منذ هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وهي أننا لا زلنا في حالة استمرار لعهد الحكم، أي أن الفقه السياسي الإمبراطوري الذي حكم طيلة ثلاثة عشر قرنا لا يزال هو الذي يحدد توجهات المسلمين السياسية في الزمن الحاضر.

ويجب تصحيح المعادلة الفقيهة السائدة حيث أن الكثيرين من العاملين في حقل الإسلام السياسي يعتقدون بأننا يجب أن نصنع واقعا يناسب الفقه السياسي الذي كان في العهود الإمبراطورية، حيث يغيرون من مهمة الفقه، فالفقه مهمته صناعة أحكام فقهية تناسب الواقع وليس العكس.

إذن المشكلة هي في الرؤية السياسية التي تعمد على فقه الحكم بشكله التاريخي، وسأحاول أن أقدم رؤية فقيه مختلفة أعتقد أنها أصلح أو أكثر صوابية وتناسب الواقع الحالي. والله عز وجل يقول في كتابه العزيز:

{قُلْ هَـذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللهِ وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِين} يوسف: ١٠٨

في هذه الآية الكريمة كلمتان (سبيل وبصيرة) وكأن هاتين الكلمتين لا يمكن أن تنفكا عن بعضهما، فالسبيل يحتاج إلى البصيرة، وإلا لم يعد سبيلا، فالسبيل هو المكان الذي يمكن السير فيه والنفاذ منه، والبصيرة هي التي تحدد هذا السبيل. والبصيرة أشد وضوحا وأكثر شمولا من البصر، بحيث إن معناها يتعدى الرؤية البصرية، ويتعلق بما هو ممكن في عالم الواقع. وإسقاط هذه المعاني على واقعنا السياسي الحالي ضرورية جدا. فمع كل التجارب السياسية الفاشلة والكارثية التي خاضتها جماعات الإسلام السياسي، يجب أن نتساءل هل هذه هي السبيل المناسبة لواقعنا الحالي؟ أم أن في الإسلام سبيل آخر يمكن أن نسير فيه على بصيرة؟ بحيث نرى ضوءا في نهاية النفق.

تمهيد

بعد سيطرة نظيم داعش على أجزاء واسعة من العراق وسورية، وإعلانه الخلافة الإسلامية، وقيامه بتطبيق الأحكام والحدود حسب الفقه السني، مقدما نفسه كبديل شرعي لكل هذا الموروث، من كل النواحي السياسية والفقهية والتاريخية والجغرافية. واعتبر بأن بيعته واجبة على كل المسلمين في جميع أنحاء العالم. اعتقد الكثير من الباحثين بأن مشروع خلافة داعش ممكن أن يستمر، وبناء عليه بدؤوا يضعون البحوث والدراسات. أما بالنسبة لعوام المسلمين فقد بدا أن حلم إعادة الخلافة قد أصبح حقيقة. ولكن المشهد كان في حقيقته سوداويا بالكامل، فكل ما ستقوم به هذه الخلافة المزعومة هو أنها ستجعل حياتنا أتعس وأسوأ مما هي عليه بكثير. وبعد مضي ثلاث سنوات على تأسيسها (٢٠١٤-٢٠١٧) بدأت داعش بخسارة مواقعها في العراق وسوريا تباعا حتى لفظت أنفاسها الأخيرة في بلدة الباغوز السورية في دير الزور. بعد أن تسببت بدمار واسع في سوريا والعراق، وكانت نهاية الخليفة المزعوم على يد القوات الأمريكية في نفق مسدود في إدلب.

ليست المشكلة في تدمير داعش وقتل زعيمها، بل المشكلة هي في الأفكار التي جعلت من داعش موجودة. فكل هذه الأفكار التي أدت بداعش إلى الظهور، راسخة في العقل الجمعي لدى المسلمين. وهي متأصلة في تاريخنا وفي تراثنا، وفي قراءتنا الفقهية المبنية على الفقه الإمبراطوري الذي حكم مئات السنين. هنا المشكلة ومن هنا يبدأ الحل، إذا كنا جادين في إيجاد الحلول لهذه المعضلات التي تواجهنا.

لقد كانت داعش بديلا للقاعدة والبغدادي بديلا لابن لادن، وها هي داعش تلحق بالقاعدة والبغدادي يلحق بابن لادن، ولكن هل ستنتهي المشكلة هنا، بالتأكيد، لا. فالفكر والقراءة الفقهية التي أوجدت ابن لادن والظواهري والزرقاوي والبغدادي... لازالت موجودة، ولا زالت تدرس في جميع أنحاء العالم من القاهرة إلى الرياض، ومن جاكرتا إلى الرباط. نعم هذه هي الحقيقة التي لا يريد العالم الإسلامي أن يعترف بها، فكل هذه الأفكار كانت موجودة مع استمرار دولة الخلافة ما يقارب من ١٣٠٠ عام.

إذن المشكلة في القراءة الفقهية التي اعتمدتها تيارات الإسلام السياسي السنية، فالفقه السني هو في الأصل فقه سياسي، **فقه حكم وحاكمية وحدود وجهاد وغزو.** وحتى سقوط الدولة العثمانية لم يكن هناك مشكلة في تطبيق هذا الفقه، على الأقل من الناحية النظرية، طالما أن هناك دولة متمكنة تقوم بتطبيقه. ولكن المشكلة برزت بعد سقوط خلافة المسلمين بشكل نهائي، وأخذت المشكلة بالتصاعد حتى تفجرت الأمور بشكل صارخ بعد مئة عام من ذلك الحدث، عندما بدأت تخرج مجاميع المسلمين في كل دولة إسلامية تدخل بمرحلة من الاضطرابات السياسية أو الفوضى الأمنية، رافعين رايات إسلامية، ويحملون أسلحتهم الخفيفة يريدون إقامة دولة دينية، ومن ثم التمدد في كل أرجاء العالم، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية عليه.

المشكلة في الأصل فكرية وفقهية، أما النتائج الأمنية والسياسية، فهي أعراض للمشكلة الأصلية. لذلك سأركز في هذا الكتاب على النواحي الأساسية لإيجاد أرضية مختلفة للحل، ويبدأ هذه الحل من إعادة تقييم الواقع الحالي. وقد كان واضحا جدا في القرآن الكريم مسألة **العهد المكي والعهد المدني**. فلكل مرحلة من هاتين المرحلتين خصائصها المختلفة تماما عن الأخرى، **فالمرحلة المكية، مرحلة لا حكم فيها، ولا أحكام ولا حدود أي مرحلة اللادولة**، مرحلة من أهم خصائصها الدعوة واللاعنف.

وإذا تعمقنا أكثر لماذا كان الوضع المكي هكذا؟ فهو أمر يتعلق بامتلاك القوة والإمكانيات اللازمة للحكم والسيطرة. لقد كان في مكة سلطة سياسية تقاد من دار الندوة، وتنظم كل نواحي الحياة في مكة، وإن أي مواجه بين المسلمين المستضعفين مع قريش سينتج عنها مذبحة بحق المسلمين، فلذلك فرض الله عليهم مرحلة **كف اليد** حيث كان يحرم على المسلمين نصرة دينهم باستخدام القوة. ولا أظن أن أحدا سيخالفني في هذه القراءة للواقع المكي بهذا الشكل.

وإذا أعدنا قراءة الواقع الحالي وسألنا أنفسنا أين نحن الآن؟ هل لا زلنا في المرحلة المدنية، أي مرحلة الدولة حيث لدينا خلافة وسلطة وحكم وحاكمية وتطبيق الحدود؟ أم نحن قد دخلنا في عهد مكي جديد منذ مئة عام بعد سقوط الدولة العثمانية؟

هذا التقييم مهم جدا، ولا أعتقد أن هناك من سيقول: نحن لا زلنا في مرحلة الدولة الإسلامية، ولا أحد سيعترض على هذا التوصيف بأننا لسنا في مرحلة الحكم والتمكين. ولكن من الناحية الفقهية لا زالت أحكام الفقه السياسي الخاصة في الدولة والحكم هي المعتمدة كمصطلحات دار الإسلام ودار الكفر، البيعة، الشورى، الجهاد، الحدود. أما الحل فيكون بتغيير جوهري واعتماد فكرة العهد المكي وأحكامه، بما أننا في واقع ينعدم فيه الحكم الإسلامي الحقيقي، فالإسلام والمسلمون قد دخلوا في عهد مكي ثان منذ مئة عام، عقب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ودخول قوات الحلفاء وعلى رأسها القوات البريطانية إلى إسطنبول عاصمة الخلافة عام ١٩١٨.

إن الإبقاء على الفقه السياسي القديم الذي أنتجته الإمبراطوريات الإسلامية المتلاحقة، وحكمت به في مرحلة الدولة والقوة على حاله، واستمرار هذا الفقه واستمرار تدريسه حتى الآن، هو الذي ينتج هذا الواقع المضطرب. فلسنا في حالة استمرار لواقع الحكم والدولة.

فالعهد المكي ليس حالة تاريخية فقط، بل هو حالة فقهية أيضا، ويمكن للمسلمين استعادة أحكام تلك الفترة في حال فقدوا التمكين والقوة اللازمة للحكم.

ويبدأ الحل بأن يتبنى المسلمون بأن الإسلام قد دخل في مرحلة مكية جديدة، وبناء على هذا فقد دخلنا في مرحلة **كف اليد** أي لا يستطيع المسلمون أن يحملوا السلاح **باسم الدين**، وهذا الأمر سينتج عنه فقها مختلفا سيكون اسمه **الفقه السياسي المكي** المبني على أحكام الواقع المكي قبل الهجرة، حيث ستختلف الأحكام وتختلف القواعد، وهذا يلزمه تنحية الفقه السياسي المبني على فقه الدولة جانبا بشكل كامل.

لقد كانت مكة محكومة بشكل كامل من قبل دار الندوة، حيث يجتمع وجهاء قريش وتتخذ القرارات هناك، وإذا أسقطنا هذا الكلام على واقعنا الحالي من هو الحاكم الفعلي في هذا العالم حاليا، لا أحد يستطيع أن يقول بأن هذه الدول التي تسمى دول إسلامية القائمة حاليا هي التي تحكم نفسها. بل إن جميع دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية محكومة من قبل مجلس الأمن الذي تسيطر عليه الدول الدائمة العضوية في منظمة الأمم المتحدة، حيث يتجاوز هذا المجلس سيادة الدول ويفرض عليها قراراته، وهذا المجلس لن يسمح بإقامة حكم إسلامي يخرج من تحت سيطرته. والوقائع أثبتت هذا، فأي حكم إسلامي يريد أن يحكم بالإسلام بدون غطاء دولي سيصطدم في النهاية مع القوى الدولية الفاعلة، وهذا ما حصل مع تنظم داعش، ولكن هذا التنظيم عمل على تعجيل هذا الصدام من خلال ذبح الرهائن الأمريكيين (وكأن هدفه هو استدراج هذه القوى الدولية لقتل المسلمين) بإعلانه الحرب عليها. فكان لداعش ما أرادت، حيث أرسلت الولايات المتحدة وحلفائها كل ما يستطيعون من قوة لتدمير داعش، وكان من نتائجها تدمير المدن السُنية في العراق وسوريا فوق رؤوس أهلها، بسبب سيطرت قوات البغدادي عليها. هذا حصل الآن وكلنا عشناه وشاهدناه، وسيحصل في كل مرة عندما يأتي شخص مثل البغدادي ويتمرد على الواقع الدولي، وينشئ حكما إسلاميا في مكان ما من العالم.

الرسول ﷺ عاش سنوات عديدة في مكة تحت سلطة الأمر الواقع، التي كانت تدار من دار الندوة وهو الرسول الأعظم، ونحن الآن يمكننا وبسبب الضعف الذي حاق بنا أن نلتزم بسلطة الأمر الواقع المتجسدة حاليا في مجلس الأمن، اتباعا للقرآن الكريم وفعل الرسول ﷺ بدلا من السير وراء مشاريع ليس فيها أي حلول لنا، إلا جلب الدمار والخراب، والتسبب بقتل أعداد لا تحصى من الأبرياء بسبب فهم أصحابها المغلوط للواقع وللإسلام.

وفي المحصلة وبعد حوالي المئة عام على بروز مشكلة غياب الحكم الإسلامي بشكله التاريخ، ومع كل الفوضى التي صنعتها جماعات الإسلام السياسي المسلحة وغير المسلحة، نرى بكل وضوح أن هذه الجماعات لم تهزم الهزيمة النهائية الحاسمة، وبعد كل ضربة أو معركة أو إقصاء أو حظر كانت تستعيد نشاطها وقوتها. فالهزيمة النهائية لجماعات الإسلام السياسي لا يمكن أن تكون إلا هزيمة فكرية وفقهية.

الحالة السياسية بين العهدين المكي والمدني

ينقسم القرآن الكريم حسب النزول إلى سور مكية، وسور مدنية. ولكل فترة من الفترتين خصائصها المختلفة، فالفترة المكية لم تكن فترة حكم بل كانت فترة دعوة ولم تكن فيها أحكام، أما الفترة المدنية فكانت فترة حكم ودولة قائمة وقادرة على إصدار الأحكام وإنفاذها. وقد نزلت خلالها الأحكام والحدود، ومنها استنبطت الأحكام والقواعد الخاصة بالحكم والفقه السياسي للدولة. أي أنها أحكام إسلامية لدولة إسلامية قادرة على إصدار الأحكام لواقع إسلامي وانفاذها، وهذا التعريف موجود لدى كل المذاهب والاتجاهات الإسلامية.

وبعد انتهاء الخلافة العثمانية لا أحد يستطيع أن يقول: إننا لا زلنا في واقع حكم إسلامي، والفقهاء وعلماء الدين دائما يقولون إن الأحكام يجب أن تتلاءم مع الواقع، وبالتالي فهي تتغير حسب الظروف، ولا أحد من هؤلاء الفقهاء والعلماء يقول إننا الآن في واقع الدولة الإسلامية. فكيف سنطبق أحكاما تختص بالفقه السياسي، وضعت لدول إسلامية عظمى كانت تحكم ربع العالم أو أكثر آنذاك، في واقع ينتفي عنه حالة الحكم والدولة؟ وهذا يعني بشكل لا لبس فيه أن كل المسلمين اليوم وفي كل العالم يعشون في واقع ينعدم فيه الحكم والدولة، وبالرغم من أن الأحكام تتغير مع تغير الظروف، لكن الذي حصل أن أحكام الفقه السياسي، التي كتبت في ظل الحكم الإسلامي منذ اثني عشر قرنا، لا يزال معمولا بها حتى الآن.

إن مسألة الحكم مسألة فقهية بحته، وتخضع لنفس المبادئ الفقهية، على سبيل المثال: إذا كان المسلمون في مكان شح الماء فيه، فالبديل هو التيمم مهما طال الزمن، والإفطار للمريض الذي لا يستطيع الصوم مهما طالت المدة. **وأيضا المرحلة المكية**

هي البديل الشرعي عندما يفقد المسلمون دولتهم ويضطرون أن يعيشوا تحت حكم قوى الأمر الواقع، بسبب حالة الضعف، كما كان الأمر في مكة قبل هجرة الرسول ﷺ والمسلمين إلى المدينة.

مفهوم الدولة في الإسلام

في البداية سوف أُعرّف مصطلح الدولة الإسلامية حسب مفهوم الإسلامي العام ومهمتها وغايتها، حتى لا نتوه في كثرة التعاريف من حكم وحاكميه ومُلك وخلافة واستخلاف.

الدولة الإسلامية أي الخلافة الإسلامية هي كيان متمكن قائم مستقل بذاته ليس لأي جهة عليه من سلطان وله السيادة المطلقة، وتعود جميع أموره إلى كتاب الله وسنة نبيه يقوده إمام المسلمين المكلف بتطبيق الأحكام الشرعية وتدبير أمور المسلمين.

غاية الدولة الإسلامية: **جعل الحاكمية لله ومجابهة الطواغيت والجهاد في سبيل الله،** ومن بعد ذلك يمكن إقامة الحدود، ومن أجل هذا فالمسلمون يحتاجون إلى دولة، وإنشاء الدولة لا يتم إلا بشكل سلمي، وحسب فعل الرسول ﷺ المسألة التي لا يختلف عليها أحد، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتم تأسيس دولة إسلامية بالعنف والعمل المسلح، أما الجهاد فلا يتم بدون وجود دولة وخليفة. ودليلنا على ذلك قوله تعالى:

{وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} الأنفال: ٢٦

{أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ} النساء:٧٧

كما هو واضح من هاتين الآيتين المدنيتين اللتين تشيران إلى الواقع المكي قبل الهجرة، وقبل تأسيس الدولة حيث كانت تسيطر على المسلمين حالة الضعف، ولم يكن مسموحا لهم رفع السلاح والقتال باسم الدين، والتي تسمى مرحلة **كف اليد** في الفترة المكية، ومن ثم نزلت آيات القتال في سورة الحج:

{إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ{٣٨} أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ{٣٩} الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ{٤٠}

عندما يأتي في السياق كلمة **(أُذن)** في آيات سورة الحج يعني ذلك بأن قبل نزول هذه الآيات كان يحرم على المسلمين حمل السلاح باسم الدين، وفي سورة النساء تأكيد لهذا المعنى حيث كانوا مأمورين بكف اليد: **(أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ)** حيث تشير إلى واقع المسلمين في مكة، وهذا يعني بشكل قاطع وجلي أنه كان هناك نهي عن استعمال السلاح قبل الهجرة وقبل وجود الدولة، كما في الرواية التالية التي تتحدث عن بيعة العقبة الثانية:

فقلنا: قد سمعنا ما قلت. فتكلم يا رسول الله فخذ لنفسك ولربك ما أحببت. قال: فتكلم رسول الله ﷺ فتلا ودعا إلى الله ورغب في الإسلام. قال: أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم. قال: فأخذ البراء بن معرور بيده ثم قال: نعم والذي بعثك بالحق، لنمنعنك مما نمنع منه أزرنا. فبايعنا رسول الله ﷺ فنحن أهل الحروب وأهل الحلقة ورثناها كابرا عن كابر. قال: فاعترض القول والبراء يكلم رسول الله ﷺ أبو الهيثم بن التيهان حليف بني عبد الأشهل فقال: يا رسول الله إن بيننا وبين الرجال حبالا وإنا قاطعوها، يعني العهود فهل عسيت إن نحن فعلنا ذلك ثم أظهرك الله أن ترجع إلى قومك وتدعنا؟ قال: فتبسم رسول الله ﷺ ثم قال: بل الدم الدم الهدم الهدم، أنا منكم وأنتم مني. أحارب من حاربتم وأسالم من سالمتم. من كتاب الصحيح من أحاديث السيرة النبوية صفحة ١١١

في هذا الرواية من سيرة النبي الأعظم ﷺ حيث جرى توكيد المعاني التي استنتاجها من الآيات، والانتقال من الحالة الدعوية التي كانت سائدة في الفترة المكية، إلى حالة الدولة بعد مبايعة الأنصار له، والتعهد بحمايته وحماية الدعوة بالقوة المسلحة. وبعد هذه البيعة، **بيعة العقبة الثانية**، جرى الإقرار باستخدام السيف والانتقال إلى حالة الدولة. فالدولة الإسلامية قامت عبر مبدأ النصرة، وهو الركن الأساسي الواجب للدخول في حالة الدولة، ومن خلاله يتشكل الكيان الإسلامي، ويصبح الجهاد قائما، وهذا المعنى تؤكده الآيات التالية، يقول الله تعالى:

{كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ ۖ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ۖ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} البقرة: ٢١٦

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ} التوبة: ١٢٣

{تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} الصف: ١١

{الَّذِينَ آمَنُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُواْ أَوْلِيَاء الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفا} النساء: ٧٦

كل هذه الآيات وأمثالها نزلت في المدينة بعد إقامة الدولة والدخول في مرحلة التمكين. ومن هذا يمكننا أن نستنتج غاية الدولة الإسلامية، هو مواجهة الطواغيت ومقاتلة أولياء الشيطان، وليس كما يقول: بعض أهل الفقه حاليا بأن غاية الدولة الإسلامية هي تطبيق الحدود والأحكام الجنائية، من قتل القاتل، ورجم الزاني، وقطع يد السارق. **وإنما هذه الأحكام تطبق بعد أن تُقام الدولة المتمكنة، وهي الدولة القادرة القوية المهيمنة ذات السيادة.**

وأي دولة تقول إنها تحكم بالإسلام أو ترفع شعارته ورايته، فهي ليست دولة إسلامية إذا لم تكن في حالة التمكين بشكل مطلق، وكانت سيادتها كاملة مهما كانت تسميتها لأن العبرة بالحقيقة وليست بالتسمية. وكل دولة تقوم بتطبيق الحدود الإسلامية، وهي دولة ضعيفة محدودة لا تستطيع أن تدافع عن شعبها ولا أرضها، وتحتاج إلى دول الاستكبار والكفر والإلحاد حسب اعتباراتهم لحمايتها، تقوم بأمور لا حاجة لها ولا تقدم ولا تأخر. لأن أحكام الإسلام تحتاج إلى الدولة الحقيقية التي لا أحد يملي عليها أن تفعل أو لا تفعل. إن محاولة تطبيق بعض الأحكام والحدود بدون مراعاة لكافة شروط الدولة **كمن يصلي بدون وضوء**. فدولة الإسلام إذا لم تمتلك السيادة المطلقة في كل شؤونها هي دولة إدارية ومجرد دويلة مسخ، ولا علاقة للإسلام بها، كحال الكثير من الدول حاليا وعبر التاريخ الإسلامي. سيقول قائل: هي مجرد دول ضعيفة ومتخلفة، وتحتاج للمساعدة من دول الغرب الرأسمالي أو من دول الشرق كاليابان والصين الشيوعية كي تستطيع الاستمرار. هذا الكلام جيد ولا غبار عليه، إذا كانت أي دولة في هذا الوضع فهي مجرد دولة إدارية وتستطيع أن تطلب المساعدة من أي جهة كانت، ولكنها لا تستطيع أن تدعي وتتبجح وتدعي بأنها دولة الإسلام، وتقيم حدود الله وتطبق أحكامه وهي تعيش عالة على الدول العلمانية.

إن فكرة استخدام الأدوات الدينية لدى الحكام المستبدين سواء بتطبيق الحدود أو رفع الشعارات الدينية أمر رائج جدا. كما حصل في العراق بعد اجتياح الكويت حيث وضع صدام حسين البعثي العلماني (عبارة الله أكبر) على العلم العراقي، ولم يكن يريد من ذلك سوى الضحك على الأغبياء والسذج من أتباع هذه التيارات، فهو لم يكن يعتبر الدين سوى أداة من أدوات حكمه الاستبدادي. والأسوأ من ذلك عندما أتت ميلشيات إيران الشيعية إلى الحكم تبنت دجل صدام حسين وأبقت عبارة الله أكبر على العلم. فهذه العبارة وما يشبهها من شعارات الإسلام ورموزه الخاصة بمسائل الحكم والسيادة، **هي ملك حصري للدولة الإسلامية المتمكنة التي تمثل الإسلام والمسلمين**، وليست

أدوات يمكن أن تستخدمها الأنظمة الوضعية المستبدة أو قوى الإسلام السياسي لاستقطاب الجماهير عبر هذه الشعارات الخادعة. وإن استخدام هذه الرايات والشعارات الدينية حاليا تشبه مسجد ضرار الذي بناه المنافقون في المدينة، ففي كلا الحالتين لم يكن هذا العمل مرضاة لله، فبناء مسجد ضرار لم تكن غايته ايجاد مكان للصلاة والعبادة، بل كان غايته تفريق المؤمنين... أما غاية صدام حسين وأمثاله من هذه الأعمال هو السيطرة على الناس عبر هذه الشعارات. وأما جماعات الإسلام السياسي الانتهازية فغايتها من ذلك استقطاب الناس والوصول إلى السلطة على أكتاف هؤلاء الناس المخدوعين بالشعارات الدينية.

إن رفضنا لمشاريع وأعمال جماعات الإسلام السياسي بمختلف تصنيفاتهم مبني على مبادئ الإسلام الكبرى، **ولا يمكن إلا أن نعتبرهم جماعة مسجد ضرار هذا الزمن،** وسواء كانت أعمالهم ناتجة عن انتهازية وسوء نية أو عن غباء وجهل، فالنتيجة واحدة وهي الإضرار بمصالح المسلمين تحت شعارات ورايات الإسلام. فلكل مقام مقال ولكل زمان واقع وأحكام. أما أن نترك لهم الحبل على الغارب بحجة أنهم يريدون إعادة حكم الإسلام، فقد كانت نتائجه عكسية وكارثية على كل المستويات. وعلى كل مسلمين في كل أصقاع الأرض مواجهة جماعات الإسلام السياسي المسلحة وغير المسلحة بكل وسيلة ممكنة حتى نخرج من هذا المأزق، ونُجنب الأجيال القادمة هذه الكوارث التي عشناها، بسبب فهم هذه الجماعات السقيم للإسلام وللواقع.

الحكم الإسلامي والواقع السياسي الحالي

يجب أن نقيّم الوضع السياسي السائد في العالم حاليا، حتى نستطيع أن نعرف أين نقف، وماذا يحيط بنا، لأنه بدون الدراية تامة بالواقع الحالي لا نستطيع أن نضع الأحكام الملاءمة لهذا الواقع.

انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء وتشكل العالم بشكله السياسي الحالي، وبسبب الثورة العلمية والتكنولوجية وخاصة في مجال المعلومات والاتصالات وسرعة النقل والتنقل، أصبحت الكرة الأرضية قرية كونية مترابطة متصلة، وكأنها دولة واحدة يحكمها **مجلس الأمن** الذي تحكمه الدول الخمس العظمى. وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهم المواد التي تحكم الحالة السياسة الدولية المادة (٢٥) من ميثاق الأمم المتحدة وهي:

يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق.

وبناء على هذا البند فكل الدول المنضوية في الأمم المتحدة ناقصة السيادة، ما عدا الدول الخمس أصحاب حق النقض (الفيتو) صحيح أن لكل دول العالم هامش كبير من الحرية في اختيار الأحكام والأنظمة الخاصة بها، ولكن سياسات هذه الدول يجب أن تبقى ضمن السياق العام المفروض من مجلس الأمن أي يجب أن تكون الدول قائمة على المواطنة، وضمان سلامة الناس الذين تشملهم بحكمها. وإذا خرجت أي دولة عن هذا السياق يجب أن تلقى أفعالها قبولا ودعما كاملا من أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، حتى لا يتخذ المجلس قرارات ضدها. ومن أشهر الأمثلة على هذا الأمر، سوريا وإسرائيل، حيث استخدمت الولايات المتحدة وروسيا حق النقض مرارا وتكرارا، لمنع أي قرار ضد عملائهم في دمشق وتل أبيب. أو مثل الحكومة العسكرية في ميانمار المدعومة من الصين.

وهذا المجلس أحيانا يتفق وأحيانا لا يتفق حسب مصالح هذه الدول الخمس، وأي اختلاف أو اتفاق بين هذه القوى، يكون حسب مصلحها أولا وقبل كل شيء، هذا هو الواقع حاليا وعلى الإسلاميين أن يعوا هذه الحقيقة تماما، ومن خلال هذه الحقيقة يجب أن نتعامل مع واقعنا الحالي.

فعلى هذا المبدأ تستطيع الدول الخمس العظمى فرض إرادتها على بقية الدول، وعلى سبيل المثال فقد استولت القوات الروسية على جزيرة القرم الأوكرانية عام ٢٠١٤، وقام فلادمير بوتين باستحضار التاريخ ليبرر هذا العمل الغير جائز من ناحية القانون الدولي. وأصبح هذا الأمر أمرا واقعا، فلا يستطيع مجلس الأمن أن يتخذ أي إجراء ضد روسيا، لأنها تملك حق النقض الفيتو، واكتفت دول الغرب بفرض عقوبات فردية عليها.

ولو قامت دولة أخرى بعمل مشابه لما قامت به روسيا لاجتمع مجلس الأمن واتخذ قرارا ضدها، واجب النفاذ كما حصل مع صدام حسين عندما احتل الكويت، حيث شكلت الولايات المتحدة تحالفا دوليا وأخرجته منها. وبعد ذلك بأكثر من عشر سنوات اجتاحت القوات الأمريكية العراق، وأسقطت نظام صدام حسين، وبدون تفويض من مجلس الأمن. إذن الدول العظمى وخاصة أمريكا وروسيا في حال توافقهما يخرج المجلس بقرار ملزم، ولكن كما شاهدنا حتى عندما لا يكون هناك توافق تقوم هذه الدول باتخاذ القرارات المناسبة لها.

من خلال القرآن المكي وسيرة النبي ﷺ لاحظنا أن الرسول لم يقم بأي عمل مستخدما العنف ضد نظام الحكم المعادي له في مكة، وكل ما كان يفعله هو الدعوة للإسلام واستنصار القبائل ومراكز القوى حتى هيئ الله له النصرة من يثرب. وإذا أردنا إسقاط

هذا الكلام على واقعنا الحالي، يجب على الراغبين في إقامة دولة إسلامية أن يقوموا بالدعوة إلى الإسلام واستنصار مراكز القوة. وموضع هذه المراكز حاليا موجودة في الدول الخمس العظمى صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وعندما تصبح لك أغلبية هناك في إحدى هذه الدول تستطيع أن تصل إلى الحكم الإسلامي. قد يسخر البعض من هذا الكلام ويقول بأن إقامة الدولة الإسلامية في أمريكا أو روسيا أو الصين أمر مستحيل، وأنا أقول له المستحيل في واشنطن وموسكو وبكين، هو مستحيل هنا، ومن يحكم هناك يحكم هنا أيضا، فنحن في قرية كونية.

ولقد رأينا مثلا واضحا على ذلك هو الحالة السورية، عندما وصلت الحالة لمرحلة الانفلات الكامل، وفشلت القوى المحلية والإقليمية بالسيطرة على الوضع، أتت أمريكا وروسيا بقواتهم العسكرية وسيطرا على الأراضي السورية، حيث تجد الدوريات الأمريكية والروسية متداخلة في مناطق شمال شرق سوريا، وهذه الأمر سيحصل في كل مرة عندما تخرج الحالة الجهادية عن السيطرة المحلية.

سيقول قائل: إن واقعنا الحالي مختلف عن واقع الرسول ﷺ فنحن كان لدينا حكم إسلامي طيلة ألف وثلاثمائة عام، وجاء الاستعمار وقوى الاستكبار العالمي، وفكك هذه الحكم، ونحن علينا استعادته. **وبماذا سيستعيد من يقول هذا الكلام الخلافة الإسلامية بالعصي أم بسكاكين المطبخ، هل سيحاربون القوات الأمريكية بمدرعة أمريكية؟! أم سيحاربون روسيا بالكلاشينكوف الروسي؟!**

من السذاجة بل من الغباء أن يُطرح هذا الكلام، نحن في القاطرة الأخيرة من ركب الحضارة أو ربما لا زلنا على الرصيف، ولا ننتج أي شيء من أدواتها، وخاصة في المجال العسكري، فعلى سبيل المثال: خلافة داعش لم تستطع أن تصنع طلقة بندقية واحدة، وهي تريد أن تحارب العالم أجمع.

يقول الكثير من الناس بأن فيتنام انتصرت على أمريكا، وأفغانستان انتصرت على الاتحاد السوفيتي. هذا الكلام فيه الكثير من التجني على الحقيقية. لقد انتصرت فيتنام على أمريكا لأنها كانت ضمن تحالف الشرق الشيوعي وكانت تتلقى الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي والدبلوماسي منه. وأفغانستان عندما انتصرت على الاتحاد السوفيتي كانت جزءا من تحالف الغرب الرأسمالي وتتلقى منه الدعم الكامل. فحرب المجاهدين الأفغان لم تكن جهادية بالمعنى الديني في الإسلام، وإنما كانت جزءا من حروب طويلة خاضها المعسكران الشرقي والغربي بالوكالة. والدين الإسلامي لا يمكن أن يكون جزءا من هكذا مشاريع. ولا يمكن للإسلام أن يكون بيدقا في يد القوى العظمى. وإن من يضع الإسلام في هكذا موقف سيكون إثمه كبيرا جدا. ولكن في المقابل ألا يمكن للذي احتلت بلده أن يتلقى المساعدات من الآخرين. بلى يمكن ولكن بشرط واحد ألا يكون مشروعه إسلاميا. فلا يمكن أن يكون المشروع الإسلامي مجرد أداة في يد القوى العظمى. أما في الحالة الوطنية التي لا ترفع شعارات ولا رايات دينية فهي حرة تماما في الدخول في أي تحالف يخدم مصلحة الشعب والوطن الذي يعيش فيه. طالما أن الحكم الإسلامي الحقيقي حاليا غير ممكن.

نحن الآن في مرحلة ضعف وعلى كل المستويات. وأي إنسان مسلم لديه إلمام بسيط في الدين ومعلومات أولية عن الواقع الدولي الحالي يعلم هذا، ولكن المتنطعون من جماعات الإسلام السياسي، يرفضون هذا الأمر، إما عن انتهازية أو غباء. طبعا بالمطلق كل جماعات الإسلام السياسي المسلحة وغير المسلحة هي عبارة عن مجاميع من الجهلة والأغبياء والانتهازيين. فهم يريدون أن يصلوا إلى السلطة بأي طريقة كانت. وفي سبيل هذا الهدف يضعون هذه المجتمعات الضعيفة الهشة المتخلفة التي تعيش على هامش الحياة في مواجهة قوة البطش والطغيان سواء المحلية أو الدولية. والأدهى من هذا أن قادة هذه الحركات الجهادية، يفرون من ساحات الجهاد، ويتركون الناس لمصيرهم، فأبو بكر البغدادي لم يقاتل حتى أخر طلقة في الباغوز السورية،

وإنما فر ليختبئ في النفق المسدود في إدلب ويقتل هناك. وابن لادن قبله لم يقتل في كهوف تورا بورا بل فر إلى باكستان وقتل في أبوت آباد وهو بين أحضان زوجاته، تاركا الناس لمصيرهم في أفغانستان.

هؤلاء الناس لن يستطيعوا أن يبنوا دولة إسلامية حقيقية بأي حال من الأحوال. قد يذهبون بالمسلمين إلى القبر أو السجن، إلى التشرد أو اللجوء، قد يعيدونهم لحكم الطغيان، أو يجعلونهم يعيشون في دول فاشلة. كل هذه الأمور حصلت وستحصل. ولكن الشيء الوحيد الذي لا تستطيع تيارات الإسلام السياسي فعله، هو الوصول إلى الدولة الإسلامية الحقيقة، فالمسلمون في أشد حالات الضعف حاليا، ومن المستحيل إقامة دولة إسلامية حقيقية.

وإن من يقول بأن تطبيق الحدود في الإسلام، هو تطبيق الإسلام فليراجع نفسه، وليراجع طريقة فهمه للإسلام. الحكم الإسلامي حكم شامل ولا يمكن لأحد أن يأخذ منه حكم معين (كالحدود والأحكام الجنائية أو الأحوال الشخصية) ويقول لنا هذا هو الحكم الإسلامي. فالإسلام منهج متكامل من رأس السلطة حتى أصغر تفصيل، وأساسيات الحكم الإسلامي عديدة: البيعة، الشورى، تنصيب إمام، الجهاد، مواجهة الطواغيت، إقامة الحدود، أحكام الأحوال الشخصية، الأحكام الاقتصادية، المواريث... وكل هذه الأحكام لا يمكن تطبيقها إذا لم يكن هناك **تمكين في الأرض**، وبالتعبير السياسي المستخدم حاليا **السيادة المطلقة**. وكما رأينا في المادة (٢٥) من ميثاق الأمم المتحدة فكل دول العالم ناقصة السيادة إلا الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. **والإسلام دين سيادي لا يمكن أن يحكم بدون سيادة مطلقة، لذا لا يمكن الآن للإسلام أن يحكم، أي نحن في عهد مكي جديد.**

بالتأكيد جماعات الإسلام السياسي وخاصة غير المسلحة سترفض كلامي بالمجمل، وسيكون الرد عليه، نحن نختلف عن الجماعات الإسلامية المسلحة، ونحن لا نريد أن نقيم خلافة إسلامية، وإنما نريد أن نحكم دولنا بالشريعة الإسلامية. وهنا الطامة الكبرى، وهي: **نريد أن نحكم دولنا هذه بالشريعة،** وعوائق هذا الأمر كثيرة، فكل هذه الدول بالمعايير الحالية هي دول وطنية، حيث تعتمد تركيبة الدولة على **المواطنة** (رغم حالة التشوه السائدة لدينا نتيجة الحكم الاستبدادي) أي أن اللبنة الأولى في هذه الدول هو **المواطن،** بغض النظر عن دينه أو التزامه أو عرقه أو جنسه، فالجميع متساوون في الحقوق والواجبات. وبالتالي هذه الدول لم تتشكل على أسس دينية. أما الدولة ذات البعد الديني، فأساس بنائها يكون على الإنسان **المؤمن،** فهو اللبنة الأولى في هذه الدولة. فالإسلام ليس مجرد أحكام وحدود جنائية تستبدل مكان الأحكام الوضعية.

الدولة الإسلامية هي كيان قائم على **العقيدة الدينية** وعابر للقبيلة والعشيرة والقومية، وهو كيان متمدد واسع لا يحده شيء، على عكس كيان الدولة الوطنية **التي لا مكان للعقيدة فيها،** وهي كيان محدود في كل شيء. ووضع الإسلام الكبير الواسع الذي لا يحده شيء داخل الدولة الوطنية المحدودة في كل شيء، سيؤدي بالضرورة إما إلى تشويه الإسلام، أو تشويه الدولة الوطنية، أو تشويه كليهما. فحسب القاعدة المنطقية: **الأكبر لا يتسع في الأصغر،** والنتيجة الأكيدة لهذا الأمر هو الدخول في الدولة الفاشلة.

فالإسلام لا يمكن أن يحكم الدولة الوطنية، والدولة الوطنية لا يمكن أن تُحكم بالإسلام.

وهذا الأمر يقودنا إلى السؤال التالي: ألا يمكن لأي دولة من الدول ذات الأغلبية الإسلامية أن تتحول إلى دولة دينية وتحكم بما أنزل الله؟ طبعا هذا الأمر ممكن ولكن يلزمه أربعة شروط، أولا: تغير صفة الدولة، من دولة وطنية تقوم على **المواطنة** إلى

دولة دينية تقوم على **الإيمان**. ثانيا: يجب عليها أن تنسحب من كل المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تقيد وتعيق الحكم الإسلامي، وعلى سبيل المثال لا الحصر: منظمة الأمم المتحدة، اتفاقية سايكس بيكو، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ثالثا: أن تمتلك التمكين الحقيقي في الأرض والسيادة المطلقة. رابعا: أن تحكم بما أنزل الله بشكل كامل.

لذلك يجب قطع الطريق على الحكام الذين يتاجرون بمسألة تطبيق أحكام الشريعة لتوطيد حكمهم بدعوى تطبيق أحكام الشرع، كجعفر النميري في السودان ١٩٨٣. والانتهازيين من تيارات الإسلام السياسي الذي يصيحون صبح مساء مطالبين بإنفاذ الحدود على إنها هي الحكم الإسلامي، والغاية لدى هؤلاء الانتهازين استثارة عواطف العوام للوصل إلى السلطة على ظهر هذه الشعارات.

صحيفة يثرب ودستور الدولة الحديثة

يعتقد الكثير من مُنظري الإسلام السياسي (الفرع غير المسلح) بأن صحيفة يثرب تصلح كأساس نظري لتأسيس دستور الدولة الإسلامية المدنية الوطنية الديمقراطية الحديثة التي تحكم بما أنزل الله. وقد كُتبت آلاف المقالات عن هذا الأمر ووضعت مئات البحوث، ووردت في عشرات الكتب التي تتحدث عن النظام السياسي في الإسلام. حتى يكاد أن يصبح أمرا مسلما به وغير قابل للنقاش. وممن كتب في هذا الموضوع، محمد سليم العوا وعصام تليمة الذين سنناقش ما كتبوه في سياق هذا الفصل.

إشكالية صحيفة يثرب أو وثيقة المدينة تتركز في خمسة مواضع رئيسية:

١ تعود روايتها في سيرة ابن هشام عن ابن إسحاق بغير سند

٢ كتبت في العام الثاني للهجرة أي في بداية نزول الأحكام

٣ لم يكن لها أي أثر فقهي بعد ذلك لا في حياة الرسول ﷺ ولا بعد وفاته

٤ تتعارض مع الحديث الصحيح، لا يجتمع في جزيرة العرب دينان

٥ تحتوي الصحيفة بنودا تتناقض مع فكرة الدولة الوطنية جملة وتفصيلا

إن الصيغة المطولة لصحيفة يثرب التي تعتمدها جماعات الإسلام الديمقراطي لتكون الأساس الدستوري الحديث للدولة هي التي وردت عند ابن هشام عن ابن اسحاق بدون سند، وقد ورددت نتف وشذرات تتكلم عن هذه الاتفاقات في يثرب في بعض الكتب الأخرى بروايات صحيحة وغير صحيحة، ولكن هذه النصوص لا تصلح للاستشهاد بها كأساس دستوري إما بسبب قصرها أو عدم تغطيتها للموضوع بشكل كامل.

وسواء وردت بشكل كامل أو ناقص صحيح أو ضعيف، فإن تتالي أحكام الإسلام سواء في القرآن أو السنة بعد ذلك قد نسخها، هذا إن كانت صحيفة يثرب موجودة في الأصل.

في البداية كيف يمكن تأسيس دستور ذو مرجعية إسلامية **على كلام لا سند له،** هذا الأمر كمن يبني بيتا من ورق. وقد أطنب هؤلاء المفكرون في ذكر كيف تأسست دولة المواطنة الإسلامية في يثرب على دستور مدني يشمل جميع أفراد المجتمع. قد يكون حصل اتفاق ما في المدينة بين مكوناتها (كعشرات الاتفاقيات التي كانت تحصل في الجزيرة العربية) لتنظيم العلاقات بين المكونات التي كانت موجودة في يثرب. ومن مراجعة مواد الصحيفة نجد أنها **مبنية على المكونات وليست على الأفراد،** وهذا أيضا خلاف جوهري بين بنود الصحيفة ودولة المواطنة، حيث تُبنى المواطنة على المواطن الفرد، وليس على المكون الاجتماعي الذي ينتمي له.

أحد بنود الصحيفة **يجير أدناهم على أعلاهم** وقد ورد ذكر الإجارة، ولكن المقصود ليس الإجارة فقط، وإنما أي تصرف كان. وهذا البند يؤكد أن الوثيقة بين مكونات عشائرية. وهذا للتأكيد على الحالة العشائرية والقبلية في بداية وجود الإسلام في يثرب. حيث تتحمل العشيرة تبعات تصرفات أبنائها، ففي الأصل يجير الأعلى على الأدنى، أي عندما يتصرف زعيم العشيرة أي تصرف فكل أفراد العشيرة ملزمون به. ولا أحد يختلف على هذا الأمر، ولكن أن تأتي الصيغة بهذا الشكل **يجير أدناهم على أعلاهم** فهذا إقرار بتحمل العشيرة أو القبيلة كاملة تصرفات أبنائها. ومن الأمثلة على ذلك، إخراج بني القنيقاع من المدينة بعد حادثة الصائغ اليهودي مع المرأة المسلمة، فهذا الحادث لم يكن مدبرا من زعماء بني القنيقاع، وإنما هو تصرف أرعن من أحد أبنائها، فتحملت القبيلة كاملة تبعات هذا العمل. وهذا الأمر أيضا يتناقض مع مبدأ المواطنة الحديث، وإن كان الأمر في تلك الفترة عرفا عاما في الجزيرة العربية.

وقد ورد أيضا في أحد بنودها **لا يقتل مؤمن بكافر** وقد ورد أيضا كحديث في صحيح البخاري وكما نلاحظ لا ينسجم هذا البند مع مبدأ المواطنة، فهذا البند يوضح تماما أن المجتمع في المدينة كان مبنيا على الحالة الدينية، وليس على المواطنة كما يزعمون، حيث هناك أحكام جنائية خاصة للمؤمنين، وأحكام جنائية خاصة للكفار، وهذا يتناقض مع مبدأ المواطنة الحديث.

لكل وثيقة أو معاهدة آلية يتفق عليها الطرفان للتحكيم في حالة الخلاف على بند ما في المعاهدة، وقد كانت آلية التحكيم الواردة في الصحيفة البند التالي: **وما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله ورسوله**، حسب هذا البند تتحول الوثيقة إلى عقد إذعان بما أن تفسير أي بند ينتج عنه خلاف في شأن الوثيقة، يعود إلى الرسول ﷺ ومن وجهة نظري فإن هذا البند يؤكد بأن هذه الصحيفة مشكوك في صحتها. فما كان لليهود أن يقبلوا هذا البند حيث يضعهم تحت عقد إذعان، ولا يحق لهم مراجعة أي قرار يتخذه الرسول ﷺ فإن كانت الوثيقة كتبت في العام الثاني للهجرة، فعندها كان اليهود لا يزالون في أوج قوتهم، والرسول ﷺ كان قد بدأ حروبه مع قريش، وكان العديد من أهل المدينة لا يزالون على الوثنية (أي أن الواقع السياسي وموازين القوى لا يسمح بهذا البند) ولكن على ما يبدو بأن الذي وضع هذا النص قد اعتمد على ما آلت إليه الأمور بعد ذلك، حيث تم إخراج بعض اليهود إلى خارج يثرب أو إقامة الحد على بعضهم الآخر.

وعلى اعتبار أن الصحيفة قد كتبت في العام الثاني للهجرة، فلا بد بأن تتالي نزول الأحكام قد نسخها، فلم يُذكر في الصحيفة مسألة الجزية، فهذا الحكم نزل فيما بعد، وأصبح هو الحكم الفقهي الأساسي الذي يتعامل به الإسلام مع أهل الكتاب. ولم يناقش من يقول بأن الصحيفة هي دستور دولة المواطنة في يثرب هذه الأمور، وإنما أخذ منها القشور ليقول لنا قد حُلت المشكلة، وها قد وجدنا الحل لوقعنا الحالي في دستور يثرب.

ومن المدهش ومع كل الخلافات التي جرت مع اليهود فيما بعد، لم يأتي لها أي ذكر، فلم تذكر لا في حالة بني القنيقاع ولا بني النضير ولا بني قريظة، وحتى لم يرد ذكرها في حل لأي مسألة قد وردت بعد ذلك. على اعتبار أن الوثيقة كانت بين مكونات المدينة من غير اليهود أيضا. ولم يبنى عليها أي حكم فقهي عندما دونت الأحكام الفقهية بعد ذلك بشكل كامل، **هل يعقل بأن دستور دولة المدينة لم يستخدم ولا في أي مسألة عبر التاريخ الإسلامي؟!**

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب تم إخراج أهل الكتاب من الجزيرة العربية، بناء على حديث: **لئن عشْتُ إِنْ شاء اللهُ لأُخْرِجَنَّ اليهودَ والنصارى من جزيرَةِ العربِ*** هل كان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لا يعلم بأن هناك دستورا أعطى حق المواطنة لأهل الكتاب؟ ويأتي السؤال أيضا لماذا لم يحتج اليهود بأنهم مواطنون واستدلوا على ذلك بوثيقة يثرب؟ صحيح مسلم

ولنرى الآن كيف يتعامل فقهاء ومفكرو الواقع الحالي مع مسألة صحيفة يثرب، وسأبدأ بكتاب في النظام السياسي للدولة الإسلامية لمحمد سليم العوا، الذي أورد نصها كاملا. صفحة ٤٩ كتاب في النظام السياسي للدولة الإسلامية

يتعامل محمد العوا مع الوثيقة، وكأنها حقيقية مطلقة لا تقبل الشك. ولم يعيدنا إلى مصدر الوثيقة في أمهات الكتب. وإنما يعيدنا إلى الكاتب الهندي المعاصر محمد الحميد الله في كتابه مجموعة الوثائق السياسية، زاعما بأنها محققة من المصادر الصحيحة، مع أن محمد الحميد الله قد أسند النص إلى ابن إسحاق* وهذا المتن معروف بأنه بغير سند. صفحة ٥٧ مجموعة الوثائق السياسية

وعلى سبيل المثال يورد محمد الغزالي في كتابه فقه السيرة هذا المتن، وأورد في الحاشية بأن هذا المتن عن ابن إسحاق بغير سند ص ١٧٩فقه السيرة

ويتابع محمد العوا المستشار القانوني على المستوى الدولي، حيث يقول:

نصت وثيقة المدينة على اعتبار الإسلام أساسا للمواطنة في الدولة الإسلامية الجديدة التي قامت في المدينة المنورة. وأحلت الوثيقة الرابطة الدينية محل الرابطة القبلية، فعبرت عن المسلمين بأنهم أمة من دون الناس، ويجعل هذا النص من المسلمين أمة يجمع أفرادها الإيمان بالدين الذي جاء به محمد دون نظر إلى أصولهم القبلية أو النسبية. وهذه ظاهرة يعرفها المجتمع العربي لأول مرة في تاريخه، فلم يجتمع فيه الناس قبل الإسلام إلا على أساس من صلات القرابة والنسب صفحة ٥٥ كتاب في نظام السياسي

يستغرب الإنسان أن يكتب مثل هذا الشخص هذا الكلام، حيث يقول: نصت وثيقة المدينة على اعتبار الإسلام أساسا للمواطنة، فمبدأ المواطنة يختلف تماما عن مبدأ الرابطة الدينية (هل هو لا يعرف بأن المواطنة هي ارتباط الإنسان بالمكان الذي ينتمي إليه بغض النظر عن أي شيء أخر؟) أم أنه يحاول أن يجد سبيلا ما يجمع ما بين مبدأ المواطنة والعقيدة الدينية، وهذا الأمر ملح جدا لدى هذا التيار للوصول لشكل ما من الحكم الديني الذي يشبه بشكل صوري الحكم الإسلامي الحقيقي، وهو ما يجعلهم يقعون في هذا المأزق.

ولم تحصر المواطنة في الدولة الإسلامية الأولى في المسلمين وحدهم. بل نصت الوثيقة على اعتبار اليهود المقيمين في المدينة من مواطني الدولة، وحددت ما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات صفحة ٥٥ كتاب في نظام السياسي

وقد ورد في الصحيح الأحاديث التالية:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن سمع رسول الله ﷺ يقول: لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها إلا مسلما، رواه مسلم

وعن عائشة رضي الله عنها قالت آخر ما عهد رسول الله: لا يترك بجزيرة العرب دينان. رواه أحمد في المسند

وفي المسند أيضا عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول ﷺ يا علي، إن أنت وليت الأمر بعدي فأخرج أهل نجران من الجزيرة.

ورواية أخرى في المسند، عن أبي عبيدة ابن الجراح عنه قال: آخر ما تكلم رسول الله ﷺ يقول: أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب.

ومن الثابت وبناء على هذه الروايات وغيرها، قد أجلى عمر بن الخطاب أهل الكتاب من الجزيرة العربية، ونحن نتساءل ألم يعلم الأستاذ محمد سليم العوا كل هذه الأحاديث؟ أم أن هذا الأمر يتناقض جملة وتفصيلا مع البناء الفقهي الذي وضعه للدولة الإسلامية الوطنية الديمقراطية الحديثة التي يتصورها، واضطر لتجاهل كل هذه الأحاديث، ليقع في نوع من أنواع التدليس. ثم يقول:

إن الإسلام قد كفل لأهل الذمة حياة كريمة عزيزة لحمتها العدل معهم والمساواة بينهم وبين المسلمين وفق أحكام الإسلام التي تقرر ذلك صفحة ٥٦ كتاب في نظام السياسي

وأيضا هذا الأستاذ في القانون يقع في مطب جديد، ليس هناك مساواة بين المسلمين وغيرهم كما يقول، ففي أحد بنود صحيفة يثرب التي اعتمادها كأصل دستوري، وعلى سبيل المثال اختلاف الأحكام الجنائية في اختلاف الحالة الدينية **لا يقتل مؤمن بكافر** وأيضا لا يجوز للرجل الكتابي أن يتزوج من المرأة المسلمة، ولكن يصح العكس. وهو يستدرك بأن يقول: وفق أحكام الإسلام، وأحكام الإسلام لم تعطي المساواة في كثير من الأمور، فلماذا استخدام هذا الأسلوب المستند على الإيهام؟

ولا شك عندنا في أن الأحكام الخاصة بمعاملة اليهود الواردة في الوثيقة دستور المدينة تصلح معيارا ويجب أن تتخذ كذلك للحكم على الآراء الفقيهة المختلفة في هذا الخصوص صفحة ٥٦ كتاب في نظام السياسي

ويؤكد هنا بضرورة أخذ صحيفة يثرب معيارا للحكم على كل الآراء الفقهية المختلفة في هذا الخصوص، بما معناه أن الصحيفة الواردة **بدون سند** يجب أن تكون معيارا لفهم كل نصوص القرآن والسنة الصحيحة المتعلقة بهذا الأمر، هل يعقل هذا؟

ويحاول الإيحاء بعصرية الصحيفة بأن يصف الرسول بأنه رئيس الدولة، بما أن الوثيقة أعطته حق تفسير البنود، كما ورد في أحد البنود **إن وقع بين أهل الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مره إلى الله وإلى محمد رسول الله*** هذا البند فيه عدة إشكاليات، أولا: لو كان اليهود يعتقدون بأن محمد ﷺ هو رسول الله لأصبحوا مسلمين وانتهى الأمر. ثانيا: إن صحت هذه الصيغة فهي مبنية على الرجوع إلى الله ورسوله، أي أنها خاصة في ذلك الزمن، فمع وفاة النبي انقطع التواصل مع السماء. والسؤال هنا كيف سيتم التعامل مع هذا البند في حال أراد منظرو الفكر السياسي الإسلامي الحديث اعتماده في دستورهم؟ فهل سيعطون هذه الخاصية لرئيس دولتهم؟ بحيث يأخذ أحد خصائص الرسول! صفحة ٥٧ كتاب في نظام السياسي

أخبرنا الكاتب قبل عدة صفحات بأن الصحيفة قد نقلت المجتمع من مجتمع يعتمد على الرابطة القبلية إلى مجتمع يعتمد على الرابطة الدينية، ثم يعود ليقول بأن الصحيفة أبقت على بعض الأعراف القبلية على اعتبار أن ليست التقاليد القبلية شرا كلها* وبناء على هذا، هل ممكن إضافة القبلية إلى شكل الدولة التي يدعو إليها محمد العوا لتصبح: الدولة الوطنية الديمقراطية الإسلامية القبلية التي تحكم بما أنزل الله! صفحة ٦٠ كتاب في نظام السياسي

ويتابع في فقرة تحت عنوان: ممارسة الدولة الإسلامية لوظائفها. حيث يقول: **ونظمت الدفاع وسياسة الحروب والغزوات التي باشرها الرسول بنفسه أو بواسطة قواد سراياه*** في حال قامت الدولة الوطنية الإسلامية المنشودة، هل ستقوم هذه الدولة بسياسة الغزو المتبعة في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين؟ وهل تمتلك من القوة ما يجعلها تبدأ في هذه الغزوات العسكرية؟ صفحة ٦١ كتاب في نظام السياسي

مثال آخر عن كيفية تعامل أصحاب تيار الإسلام السياسي مع صحيفة يثرب، عصام تليمة في كتابه الخوف من حكم الإسلاميين، وكغيره يسمي الصحيفة دستورا، ومن العجيب أنه يعيدنا في الحاشية إلى كتاب فقه السيرة لمحمد الغزالي، الذي يقول بأنها مروية عن ابن إسحاق بدون سند! وأيضا يؤسس هذا الفقيه السياسي على قضية أساسية ذات طابع ديني وسياسي على متن لا سند له. صفحة ٩٤ الخوف من حكم الإسلاميين

وزيادة في التضليل والتدليس ينتقي البنود التي تناسب الفكرة التي يأسسها، ويتجاهل البنود التي تناقضها، فهو لا يورد في نصه (لا يقتل مؤمن بكافر) ولا بند (وما اختلفتم فيه من شيء من أمر هذه الصحيفة فمرده إلى الله ورسوله) هكذا يتعامل منظرو الفقه السياسي الإسلامي الجدد مع النصوص. متى يكف هؤلاء الناس عن التعامل مع النصوص الدينية، وكأنهم في سوبر ماركت يأخذون ما يشاؤون ويتركون ما يشاؤون.

كما عملت هذه الوثيقة على استبدال مفهوم الفرقة والصراع بين الشعوب والقبائل، بمفهوم الأمة القائم على الوفاق والتعايش مع حفظ الخصوصيات. صفحة ٩٧ الخوف من حكم الإسلاميين

هذا الكلام لا يناقض النصوص الكبرى في القرآن والسنة بل إنه يناقض حتى صحيفة يثرب، التي يتصور أنها ستكون الأساس الدستوري لدولة الإسلام في العصر الحاضر. حيث يُذكر في البندين الأول والثاني من المتن الذي أورده، **بأن المسلمين أمة من دون الناس**، فكيف يعود ويقول بأن الوثيقة عملت على استبدال مفهوم الفرقة والصراع بين الشعوب والقبائل بمفهوم الأمة في هذا العصر القائم على الوفاق والتعايش مع حفظ الخصوصيات. يعتمد عصام تليمة وأمثاله من منظري الفقه السياسي الجدد، على التعمية وتغيب مفاهيم معينة وإظهار أخرى، فعبارته الأخيرة **مع حفظ الخصوصيات** تعني ضمنا غير المسلمين، فيعتبر أن الجميع قد أصبحوا أمة واحدة بمن فيهم اليهود.

وثيقة المدينة من وجهة نظر الآخر

والآخر هنا كل من لا يتبنى وجهة نظر جماعات الإسلام السياسي (الفرع غير المسلح) هنالك أولا المسلمون الذين يعتقدون بأن الحكم الإسلامي يستلزمه بالضرورة **التمكين في الأرض**، وبدون التمكين في الأرض لا يمكن إقامة حكم إسلامي حقيقي. مما يجعل الإسلام والمسلمين في **عهد مكي جديد** ينعدم فيه الحكم والحاكمية وتطبيق الأحكام، بسبب حالة الضعف الراهنة، وهو يتشابه تماما مع حالة الرسول ﷺ والمسلمين في مكة قبلة الهجرة كما بينت سابقا.

وهنالك أيضا المسلمون الذين يعتبرون أن الحكم الإسلامي حالة تاريخية قد انقضت، ولا يمكن استعدتها مرة أخرى، وقسم آخر قد أصبح يتبنى العلمانية الجزئية أو الكلية، ومنهم من أصبح ملحدا أو ماركسيا بشكل كامل، وغير معني بأي شيء يعتمد على الأحكام الموجودة في الأديان.

ثم لدينا ما يسمى تاريخا بالفرق، التي شكلت مذاهب خاصة بها تختلف بشكل كبير عن المذهب السني، كالشيعة والعلوية والدروز والإسماعيلية والبهائية. وأخيرا يأتي أهل الكتاب من اليهود والمسيحيين، وهم المعنيون بشكل أساسي بهذه الوثيقة.

بشكل أو بآخر تتشكل أي دولة ذات أغلبية إسلامية من هذه التركيبة العقائدية المتنوعة. وما دامت صحيفة يثرب ستكون الأساس الدستوري حسب تخيلات فقهاء الإسلام السياسي الجدد، فيسكون النقاش في هذا الزمن مع هذه الشرائح حول هذه الوثيقة، ولن يكون النقاش في وجود حالة من التغلب، وتكون هذه الأطراف في حالة ضعف، فالضعيف الذي لا يمتلك القوة مضطر لقبول ما يفرضه الطرف الأقوى، وإنما سيكون النقاش على أساسا من الندية حيث يستطيع كل طرف أن يطرح ما يريد.

يطرح الطرف الممثل لجماعات الإسلام السياسي (الفرع غير المسلح) صحيفة يثرب، لتكون هي الأساس الدستوري الذي ستقوم عليه الدولة الإسلامية الوطنية الديمقراطية الحديثة على الشرائح التي ذكرتها، لنفرض أن شخصا كمحمد سليم العوا يحاور ممثلا عن المسيحين في مصر على أساس أنهم الأقلية الأساسية فيها لتأسيس دستور لمصر على أساس صحيفة يثرب.

سيسأل رجل الدين المسيحي، هل ستتعاملون معنا على أساس المكون أم الأفراد؟ بالتأكيد لن يكون رد محمد العوا بأن الدولة الإسلامية الوطنية ستتعامل مع المسيحين على أساس المكون وإنما سيعاملون كأفراد. فيرد رجل الدين المسيحي ولكن هذا الأمر يخالف نص وثيقة يثرب، فهي مبينة أساسا على المكونات وليست على الأفراد. لا أدري ماذا سيكون رد محمد العوا، ولكني أظن بأنه سيقول: بإمكاننا حذف هذا البند على اعتبار أنه لا يتلاءم مع الدولة الوطنية الحديثة. وسيسأل رجل الدين المسيحي

محمد العوا، في الوثيقة بند يقول **لا يقتل مؤمن بكافر**، أي لن يكون هناك مساواة في الأحكام، والدولة الوطنية البند الأساس فيها **الجميع متساوون في الحقوق والواجبات**، قد يرد محمد العوا بأن يقول: يمكننا حذف هذا البند أيضا. وسيكون النقاش في كل الأمور على هذه الطريقة. بالتأكيد في نهاية الحوار سيقول رجل الدين المسيحي، أو أي محاور آخر ممن سيحاورون جماعات الإسلام السياسي، بما أن الوثيقة فيها بنود لا تتناسب الواقع الحالي، فهذا يعني بأن الوثيقة لا تصلح كأساس لدستور حديث. فلماذا لا تسحبها من طاولة البحث، ونعهد إلى رجال القانون كي يضعوا لنا عقدا اجتماعيا جديدا، يؤسس لدستور دولة وطنية حديثة لا دخل للدين فيها.

وأعتقد بشكل جازم بأن أي طرف أو مكون من غير تيار الإسلام السياسي وأنصاره لن يرضى مجرد الحديث عن وثيقة يثرب كأساس لعقد اجتماعي ينتج عنه دستورا على أساس المواطنة. وأي دراسة متأنية لهذه للصحيفة من قبل جهات محايدة وذات مصداقية، سيكون رأيها بأن صحيفة يثرب لا تصلح لتكون أساسا دستوريا للدولة الحديثة (هذا إذا تجاوزنا إشكالية بأنها بدون سند) ولا أدري لماذا لا يزال الإسلام السياسي (الغير مسلح) مصرا على هذا الأمر، ربما لا يزالون يراهنون على إقامة دولة دينية إسلامية داخل الدول الوطنية القائمة حاليا في العالم الإسلامي. حيث يتخيل منظرو الفقه السياسي الإسلامي الحديث أشكالا للدولة الإسلامية تتناقض مع أسس الإسلام الكبرى جملة وتفصيلا، وهذا ما سأتوسع به في لا حقا.

دار الإسلام ودار الكفر

من أهم المصلحات الفقهية التي حكمت الحالة السياسية طيلة الحكم الإسلامي الذي استمر ١٣٠٠ عام هو مصلح **دار الإسلام ودار الكفر**، وإن كان البعض يستخدم مصلح دار الإسلام ودار الحرب، إلا إن المصلح الأول هو الأصح حسب عابد السفياني في كتابه دار الإسلام ودار الحرب* أما المصلح الشائع دار الإسلام ودار الحرب، إلا إن في تفصيل هناك أيضا دار العهد، وهي الدار التي ترتبط مع دولة الإسلام بعهود ومواثيق. ص ٢ دار الإسلام ودار الحرب عابد السفياني

إن هذه القاعدة الفقهية الكبرى كانت الأرضية التي أسست عليها أحكام الفقه السياسي الإسلامي، ومع زوال الحكم الإسلامي بعد الحرب العالمية الأولى، وإلغاء الخلافة، ظهرت عدة اتجاهات لإعادة صياغة فقهية تناسب الواقع، إلا إن هذه البدائل كانت ركيكة وتخالف الأصول الكبرى للفقه الإسلامي.

وقد اتجه بعض المفكرين الإسلاميين إلى اعتبار منظمة الأمم المتحدة **دار عهد** على اعتبار أن الدول التي تسمى إسلامية قد انظمت إلى الأمم المتحدة وهي ملزمة بالعقود والعهود التي تنص عليها* وهذا الأمر في منتهى الغرابة، حيث تسيطر على الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن الدول الخمس العظمى. ولم يرى المسلمون أشد ظلما من الأمم المتحدة اتجاههم، ولن أطيل في ذكر هذه المظالم ضد الإسلام والمسلمين، فهي بحاجة إلى مجلدات، ولكن سأذكر أمرا واحدا لا يختلف عليه أحد من المسلمين، وهو القرارات المجحفة التي صدرت من الأمم المتحدة بخصوص فلسطين فقد شرعت اغتصابها وإعطائها للصهاينة. فكيف يمكن اعتبارها دار عهد* موقع الشيخ عبد الله بن بيه (دار الكفر ودار الإسلام)

وبالإضافة إلى ذلك هناك أمر هام جدا ينقض هذه الفكرة جملة وتفصيلا، وهي هل هذه الدول ذات الأغلبية الإسلامية هي ديار للإسلام فعلا؟ **إذا كان الشرط أن يغلب عليها حكم الإسلام حتى تكون دارا للإسلام*** دار الإسلام ودار الحرب عابد السفياني ص ١٩

فكما يعلم الجميع أن كل هذه الدول التي تسمى حاليا دولا إسلامية تطبق في أهم وأغلب قوانينها أحكاما وضعية، لا علاقة لها بالإسلام لا من قريب ولا من بعيد، فهي تحكم بغير ما أنزل الله. ومنها دول ترخص للأحزاب الشيوعية والعلمانية لمزاولة نشاطها، والكثير منها تبيح الربا والسفور والاختلاط والخمور والزنا، فكيف يستقيم أن تصنف ديارا للإسلام؟ وحتى النظام السعودي الذي يدعي بأنه يطبق أحكام الإسلام بما فيها الأحكام الجنائية، لديه مشكلة بأن ولائه للولايات المتحدة الأمريكية التي تمده بأسباب البقاء، ولولا أمريكا لما بقي هذا النظام قائما.

ولذلك يبدو لنا أن تغيير التوصيف الفقهي لتعريف دار الإسلام هو السائد حاليا، بحيث أصبحت أي دولة ذات أغلبية إسلامية، هي دار للإسلام بغض النظر عن الحكم والأحكام، وهذا الأمر أيضا يخالف أصول الإسلام في الحكم.

وجمهور الفقهاء في تحديدهم للمناط لم يعتبروا عقيدة غالبية أهل الدار سواء أكانت عقيدتهم عقيدة الإسلام أم عقيدة الكفرة. فالدار التي يغلب عليها حكم الكفر تكون دار كفر ولو كان غالبية أهلها مسلمين. وكذلك الدار التي يغلب عليها حكم الإسلام تكون دار إسلام ولو كان غالبية أهلها كافرين. دار الإسلام ودار الحرب عابد السفياني صفحة ١٩

ومما يدل أيضا على عدم جواز اعتبار عقيدة القاطنين في الدار ما جاء في شأن خيبر كما ورد في صحيح البخاري. فقد ورد فيها أن النبي بعث أخا بني عدي من الأنصار إلى خيبر فأمره عليها. وقد كانت خيبر خاضعة لأحكام الكفر فكانت دار كفر، ثم ظهرت عليها أحكام الإسلام عندما غلب عليها النبي ﷺ وأمر عليها واليه ليقيم الأحكام فيها. فصارت حينئذ دار إسلام. دار الإسلام ودار الحرب عابد السفياني صفحة ٢١

وإذا أردنا أن ندقق في الأسباب التي أدت بهؤلاء المفكرين إلى تصنيفهم لهذه الدول بأنها ديار للإسلام، نرى بأنهم قد اعتمدوا على كون أغلبية الناس يدينون بالإسلام وتقام فيها الشعائر الدينية. وهذا الأمر لا يستقيم مع مجمل الأحكام الإسلامية التي سردناها، وهذا الأمر عملية ترقيعية، لا ينتج عنها لا حكم صحيح ولا واقع سليم.

وكما بينت في الفصول السابقة بسبب غياب الدولة الإسلامية المتمكنة، قد دخلنا في عهد مكي ثان منذ مئة عام تقريبا. كما كان المسلمون قبل الهجرة في مكة، وقد اصطلح على تسمية تلك المرحلة بالحكم الجاهلي، (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ) المائدة:٥٠ وهذا يعني بأن العهد المكي الأول كان ضمن الحكم الجاهلي. ثم جاء العهد المدني ومرحلة الحكم، **ودخل المسلمون في مرحلة الدولة التي استمرت من العام الأول للهجرة في يثرب وانتهت سنة ١٣٣٧ هجري في إسطنبول.** وحسب الحديث تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم تكون ملكا عاضا، ثم تكون **ملكا جبرية**، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة* صححه الألباني في السلسلة الصحيحة

إذن يمكننا القول بأننا الآن في الحكم الجبري ونعيش العهد المكي الثاني فيه، أما مجيء الخلافة الراشدة مرة أخرى فلم يحدد بزمن، ها قد مر مئة عام على زوال حكم الإسلام، وقد يستمر الأمر عدة مئات أو ربما آلاف من السنين حتى عودة الحكم الإسلامي مرة أخرى. فكل المؤشرات تؤكد بأننا في الصف الأخير من ركب الحضارة، وغير قادرين على انتاج الوسائل اللازمة للحكم من تقنيات، عسكرية وتكنولوجية وعلمية، فيجب علينا أن نوطن أنفسنا للعيش في هذا العالم، وإيجاد الأحكام الملاءمة لهذا الواقع الجديد، والذي قد يطول جدا.

ابتداع أشكال جديدة لنظام الحكم الإسلامي

لم يتوقف منذ سقوط السلطنة العثمانية ابتداع أو اختراع شكل جديد للحكم الإسلامي. فكل المفكرين المنضوين تحت راية الإسلام السياسي (الفرع الغير مسلح) يحاولون إيجاد صيغة ما للحكم. أما منطق الحكم الإسلامي الحقيقي فهو: **إما حكم العالم أو المشاركة في حكم العالم**. وعبر التاريخ لم يحكم الإسلام العالم، ولكن بالتأكيد كان مشاركا فاعلا في حكم العالم القديم لمئات السنين، وبما إننا حاليا في القاطرة الأخيرة من ركب الحضارة، **فنحن لسنا قادرين لا على حكم العالم، ولا المشاركة في حكم العالم، ولا حتى حكم أنفسنا.**

فهذا الواقع المستجد منذ مئة عام، لم يؤدي بالعاملين في الحقل الإسلامي العام، إلى تقبل هذه الحقيقة بأن الإسلام غير قادر على الحكم حاليا، وبدلا من استحضار فكرة الواقع المكي المطابق للواقع الحالي بشكل كامل، بسبب حالة ضعف المسلمين سواء في العهد المكي الأول أو العصر الحالي (ومن المعلوم أن الحكم الإسلامي يستلزمه بالضرورة التمكين في الأرض والسيادة المطلقة) سعوا بكل ما أوتوا من جهد وحيلة، لوضع أسس فقهية جديدة بعيدة كل البعد عن حالة الإسلام الأولى. حيث لا يوجد إلا شكلا واحدا للحكم الإسلامي، وهو الذي قام بعد الهجرة، والذي استمر عشرة أعوام في عهد الرسول، وثلاثين عاما في عهد الخلافة الراشدة، هذا هو شكل الحكم الإسلامي النموذجي، مع عدم التمسك بالتسميات، المهم هو الشكل العام للحكم، وخاصة السيادة المطلقة التي كانت موجودة، حيث لا شيء يعلو فوق القرار الإسلامي. ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نقول بأن الدول التي أتت بعد الخلافة الراشدة غير إسلامية، وإنما أتت بصيغة وراثية، وهذا الأمر لا يتفق مع طبيعة الشورى في الإسلام.

بعد إلغاء الخلافة العثمانية بشكل رسمي عام ١٩٢٤، ظهرت محاولات لم يكتب لها النجاح لإعادة إحياء الخلافة في مناطق أخرى من العالم الإسلامي، كالخلافة في الجزيرة العربية، أو في مصر، أو حتى في شمال أفريقيا، بشكل لا يعدو عن كونه محاولات صورية وغير واقعية، فلا أحد كان يتصور أنه من الممكن إعادة الخلافة بشكل حقيقي.

ومع طي فكرة إعادة الخلافة، بدأ التركيز على الحكم بما أنزل الله في الدول الوطنية القائمة، على الرغم من أن كل الدول الإسلامية تقريبا كانت تحت الاحتلال بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وفي تلك الفترة ظهر حسن البنا داعيا إلى إعادة إحياء الحكم الإسلامي بغض النظر عن الطريقة. وقد بدأت الفكرة بأنه يمكن تطبيق الحكم الإسلامي في نطاق قطري، ثم الوصول إلى الخلافة الإسلامية الشاملة في كل الأقطار. فلم يترك حسن البنا سبيلا أمكن للوصول إلى السلطة إلا وطرقه، فقط شكل تنظيم جماعة الأخوان المسلمين كتنظيم أساسي، وهناك تنظيمات فرعية، تختص بالطلاب والنساء، ومجموعات كشفية، وفرق الخيالة، وميلشيات شبه عسكرية، وأهم تلك التشكيلات هو التنظيم الخاص المكلف بالمهام السرية. وقد حاول حسن البنا المشاركة في العملية السياسية في انتخابات عام ١٩٤٢ إلا أن اتفاق تسوية مع مصطفى النحاس، قضى بانسحاب حسن البنا من السباق الانتخابي* كتاب أحداث صنعت التاريخ المجلد الأول.

والمدهش في الأمر أن كل هذه التحركات الهادفة لإقامة الدولة الإسلامية والحكم بالشريعة كانت تقوم في مصر التي كانت تحت الاحتلال الإنكليزي! ولا أدري كيف يستقيم أن يقام حكم إسلامي في بلد محتل، وقد كان المشهد الأخير تصفيات جسدية بين الإخوان المسلمين وخصومهم السياسيين، انتهت بمقتل حسن البنا. كانت هذه تجربة الإخوان المسلمين في مصر، التجربة الأولى والأهم، وقد أسست لكل تجارب جماعات الإسلام السياسي اللاحقة في العالم الإسلامي.

من المعلوم بأن سقوط السلطنة العثمانية، كان بسبب حالة الضعف العسكري التي ألمت بها، بالرغم من أنها كانت دولة عظمى يحسب لها حساب خلال فترة طويلة من تاريخها، وحكمت مساحات شاسعة امتدت على ثلاثة قارات، ولكن عدم مواكبتها لوسائل التحديث العلمية والتكنولوجية والعسكرية، التي سارت عليها الدول الأوربية، أدى إلى تفاوت كبير في موازين القوى، وكان من نتائجها سلسلة طويلة من الهزائم، أدت في النهاية إلى سقوط السلطنة العثمانية واحتلال عاصمتها.

ونحن نسأل من يريد إعادة الحكم الإسلامي سواء بتحويل الدولة الوطنية إلى دولة إسلامية أو إنشاء الخلافة الإسلامية، إذا كانت دولة عظمى مثل الخلافة العثمانية انهارت وسقطت بسبب الضعف العسكري، فكيف يمكن إعادة إحياء الخلافة الإسلامية في دولة أضعف بكثير من السلطنة العثمانية وأقل منها مساحة وسكانا وإمكانيات؟ ألم يخطر ببال هؤلاء الناس هذا السؤال؟ أم أن الغباء السياسي والانتهازية البغيضة أعمت أبصارهم عن هذا التساؤل. وإذا كان هناك جوابا، فسيكون نحن لا نريد أن ننشئ خلافة إسلامية، ولا إقامة دولة عظمى، ولا أن نواجه أي قوى أخرى، وكل ما نريده هو تطبيق الأحكام الجنائية الواردة في كتب الفقه، وسنلتزم بالقوانين الدولية كافة. أي جرى تغيير أساسي في قواعد الحكم الإسلامي الذي وضعه الرسول ﷺ من دولة جهاد ومواجهة ومجابه، إلى نظام لا يهتم إلا بالأحكام الجنائية! وهم مستعدون عن التنازل عن كل ما عداها من أحكام الإسلام، والالتزام بالقوانين الدولية بغض النظر عن ماهيتها، في سبيل تطبيق هذه الأحكام من رجم الزاني وقطع يد السارق. حتى على فرض أن ما يسمى المجتمع الدولي قبل هكذا نظام، ولكن هذا المجتمع الدولي المتمثل بالأمم المتحدة ومجلس الأمن، لديه أنظمة وقوانين عابرة للدول، ويستطيع عبر نفوذه وسطوته أن يفرضها على بقية الدول، وعلى سبيل المثال تحريم العبودية.

العبودية كانت موجودة طيلة عهود الإسلام وقد مارستها كل الدول الإسلامية، وبقيت موجودة بشكل رسمي في بعض الدول حتى نهاية القرن الماضي، (ألغي الرق في موريتانيا* بشكل رسمي عام ١٩٨١) وعبر التاريخ فإن أغلب الدول والمجتمعات القديمة مارست العبودية ثم بدأت الدول بإلغاء الرق تباعا، وصولا إلى الإعلان أن العبودية غير جائزة* في عام ١٩٤٨ بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
موسوعة ويكيبيديا

بالتأكيد إلغاء الرق أمر هام جدا نحو دفع المجتمعات للخروج من ظلمات العصور الوسطى، وما يهمنا من طرح هذا المثال، هو آليات تطبيقه على القوانين الداخلية للدول كما طبق على المملكة العربية السعودية:

في عام ١٩٦٢ تم إلغاء كل ممارسات الرق أو التجارة بالعبيد في المملكة العربية السعودية (على الورق) لكن في زمن فيصل بن عبد العزيز (١٩٦٤-١٩٧٥) تم سن قوانين تحت الضغط الأمريكي لمحاربة تجارة الجواري والإماء والعبيد، والذي أجبر الملك فيصل على توقيع على معاهدة تحرير الرق هي أمريكا، حيث كان الاتحاد السوفيتي يركز على ملف الرق والعبودية في السعودية من أجل إحراج أمريكا*
أسياد العبودية حقائق بين التلفيق والتوثيق محمد إبداح صفحة ٢٧٦

إذن فرضت الولايات المتحدة على السعودية إلغاء الرق، بسبب استخدام الاتحاد السوفيتي هذا الأمر في إحراجها من أنها تدعم نظاما لا يزال يمارس نظام العبودية. فالتوافقات الدولية على إلغاء الرق هو ما قاد بالنهاية إلى تطبيقه ولو بشكل رسمي، حيث لم تبقى دولة في العالم تسمح بالرق بشكل قانوني.

والتساؤل الذي يطرح نفسه، ماذا لو توافق المجتمع الدولي على قانون يمنع حكم الإعدام واستصدر قرارا من مجلس الأمن يدعم ذلك؟ أمر آخر ماذا لو فرض المجتمع الدولي إلغاء العقوبات الجسدية كالرجم والصلب وقطع اليد والرجم والجلد، وهي العقوبات الأساسية في القانون الجنائي الإسلامي، ماذا سيكون ردة فعل هذه الدول التي تريد تطبيق أحكام الشريعة حيال ذلك، مع العلم أن العقوبات الجنائية الجسدية موجودة وبنصوص واضحة في القرآن والسنة. هل سترفض وسيكون معاقبتها اقتصادية أو حتى اجتياحها عسكريا أمرا غير مستبعد، وهي لا تمتلك التمكين في الأرض، وهذا سينتج عنه مواجهة خاسرة كما جرى الأمر مع داعش في العراق وسوريا. أم أنها سترضخ، وتلغي العقوبات الجنائية الجسدية، وهذه الدول قد تخلت عن كل شيء في الإسلام في سبيل تطبيق الحدود والأحكام الجنائية. فإن تخلت عنها أيضا تحت ضغط الواقع الدولي. ماذا سيكون لدينا؟ دولة إسلامية لا تمتلك التمكين في الأرض، ولا تقيم الحدود ولا الأحكام الجنائية، وتلتزم بكل القرارات الدولية. **وعندئذ هل بقي من الحكم الإسلامي شيئا؟!** إلا مجموعة من الانتهازيين الذين يريدون الوصول إلى السلطة، والبقاء فيها عن طريق الدين.

تأسست الدولة الإسلامية الأولى في يثرب على أرضية التمكين في الأرض، حيث امتلك المسلمون القوة الكافية للدفاع عن دولتهم الناشئة من خلال بيعة العقبة الثانية، **وهذه هي الركيزة الأساسية التي قام عليها الحكم الإسلامي**، واستمر بشكل أو بآخر طيلة ١٣٠٠ عام. يتجاهل منظرو الفقه السياسي الإسلامي حاليا هذه الحقيقة، وإذا مروا عليه كان مرورا هامشيا. ولم يكن هناك أي دراسة جدية وذات مصداقية عن كيفية إسقاط مسألة التمكين في الأرض، بشكل فقهي على الواقع الحالي.

وبدلا من الاعتماد على فكرة التمكين في الأرض لتأسيس الحكم الإسلامي، ظهرت فكرت المجتمع المسلم الذي يعيش فيه أغلبية من المسلمين، ويريد تطبيق الأحكام

الشرعية في الحكم والأنظمة والقوانين، بدون امتلاك التمكين في الأرض. أي بدون امتلاك القوة اللازمة لدفاع عن هذا الكيان.

إذن الذي حصل تغيير في الأصول الكبرى اللازمة لإنشاء الدولة الإسلامية التي تحكم بما أنزل الله، فبدلا من امتلاك القوة للحكم، أصبح امتلاك أكثرية عددية هي التي يؤسس عليها حكما إسلاميا.

وهذا الأمر لا يمكن أن يكون صحيحا ولا مقبولا مهما كانت المبررات، فعملية تغيير حكم أساسي في صلب الإسلام، **لا يستقيم بأي حال من الأحوال مع مقاصد الشرع الإسلامي،** قد يقول البعض هذا هو الممكن حاليا. **وهذا الأمر كمن ينقل فريضة الحج من جبل عرفة في مكة إلى جبل قاسيون في دمشق،** بحجة أن طريق الحج مقطوع، ويقول لنا هذا هو الممكن حاليا. إذا قطع طريق الحج وانعدمت إمكانية الوصول إلى مكة، تسقط فريضة الحج في ذلك العام، هذا هو البديل. وأيضا عندما تنعدم إمكانية إقامة الحكم الإسلامي الحقيقي على أساس التمكين في الأرض، فالبديل الشرعي هو الدخول في عهد مكي جديد، وليس اختراع أسلوب للحكم وهو مجرد بدعة، وليس له أي أصل في الشريعة الإسلامية.

وبناء على هذا يمكننا الاستنتاج وبشكل قطعي: أنه من كل النواحي الدينية والشرعية والفقهية لا يجوز ولا يُسمح، بل يحرم حرمانية تامة إقامة كيان إسلامي لا يمتلك التمكين الحقيقي في الأرض أو حتى السعي إليه، كي لا يوضع الإسلام والمسلمين في مواجهة خاسرة بالمطلق، أو حتى لا يصبح الإسلام ودولته ألعوبة في يد القوى الكبرى في حال وصل إلى الحكم عميلا يلبس عمامة.

إن فكرة المجتمع المسلم فكرة حديثة، ولم يرد لها أصلا لا في القرآن ولا في السنة ولا في أي حكم فقهي. وإذا وردت بشكل أو بآخر فهي ضمن مصطلح **دار الإسلام،**

وهذه الصيغة هي التي تحدد حالة الوضع السياسي لكل إقليم ضمن قواعد الفقه السياسي، وهي محددة دائما بإمكانية ممارسة السيادة الإسلامية المطلقة، وتطبيق الأحكام الشرعية عليه. بغض النظر عن أعداد المسلمين وغير المسلمين في هذه الأقاليم، وقد مر معنا شرحنا لهذا المصطلح في فصل سابق.

وقد كُتبت في موضوع نظام الحكم الإسلامي عشرات الكتب، من المفكرين والعاملين في الشأن الإسلامي العام، وأغلب هؤلاء الكتاب من المحسوبين على تيار الإسلام السياسي. وبالرغم من الاختلافات الجزئية في كيفية طرحهم للحلول إلا إنهم يدورون حول فكرة أساسية، وهي كيفية تطبيق الأحكام الفقهية التي وضعت في عصر التمكين، في الدول الوطنية القائمة حاليا. وبالتالي الوصول إلى حكم إسلامي بدون التمكين في الأرض، ومن الممكن تسميته حكما إسلاميا حسب تصور هؤلاء المفكرين والفقهاء الجدد على سبيل المجاز (لأن هذا الأمر يستحيل على سبيل الحقيقة)

فنرى في كتابتهم العجب العجاب، من أفكار واستطرادات لا تتفق لا مع الإسلام ولا مع الواقع، ولا مع أي شيء له علاقة بالمنطق. وممن تناول هذا الموضوع جاسر عودة في كتابه الدولة المدنية، حيث يقول:

وسوف نركز على طبيعة الدولة الوطنية المنشودة. والتي لا بد من أن أبيّن للقارئ الكريم أنها عندي مجرد مرحلة في رحلة عودة الأمة الإسلامية، إلى تضامنها ووحدتها في أي صورة كانت، ونتصور الدولة الوطنية المنشودة في هذه المرحلة دولة مدنية ذات مرجعية مقاصدية. ثم بناء تعددية سياسية شاملة بمفهوم يوسع مفهوم السياسي ليشمل كل التيارات السياسية أيا كانت بل ويشمل كذلك الحركات والهيئات المدنية، ويعطي أولوية للسياسات التي ترمي إلى المصلحة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد تصورنا مرجعية تلك الدولة المدنية فكرياً وفلسفياً في المبادئ والقيم والأهداف التي تمثلها مقاصد الشريعة الإسلامية. جاسر عودة في كتابه الدولة المدنية صفحة ١١

فالدولة الوطنية هي مدخل لعودة الأمة الإسلامية بالنسبة لجاسر عودة، والأهم هو بناء تعددية سياسية شاملة، تشمل كل التيارات السياسية أيا كانت، ومرجعية تلك الدولة المدنية فكرياً وفلسفياً في المبادئ والقيم والأهداف التي تمثلها مقاصد الشريعة الإسلامية. والتساؤل هنا هل سترضى كل التيارات السياسية التي من المفترض أن تكون (ليبرالية وماركسية واشتراكية وعلمانية وقومية ويسارية) بمرجعية إسلامية لتلك الدولة، وماذا لو رفضت تلك التيارات والقوى السياسية المرجعية الإسلامية؟ ماذا سيكون الحل؟ هل سيلجأ تيار الإسلام السياسي إلى فرض رؤيته السياسية بشكل ما، وماذا لو رفضت تلك القوى فكرة أن الدولة الوطنية المدنية المنشودة هي المدخل لإعادة الحالة الإسلامية تحت مسمى (مقاصد الشرع الإسلامي) ألن يكون هناك شرخ من البداية؟ ولماذا يصر تيار الإسلام السياسي على فرض هذه الرؤية على المجتمعات؟ مع أن الدولة الوطنية لا تستطيع أن تتبنى أيا من أجندة الإسلام السياسي، لأن بنيتها بنية وطنية وبعيدة عن الدين.

ونجد أن الكثير من الصيغ التي تشير بصفة الإسلام إلى الشعب أو الدولة أو رئيس الدولة، ومنها من يعتبر دين الدولة الإسلام، ويجاهد تيار الإسلام السياسي في كل الدول الإسلامية لجعل هذا البند في دستور بلدانهم إن لم يكون موجودا. وهذا المصلح **دين الدولة الإسلام** هو من أسوأ المصطلحات فليس له أي معنى في الفقه الإسلامي، فالدولة ليس لها دين، فالدين هو عقيدة وتكاليف من صلاة وصيام... وهو خاص بالإنسان، وإنما نظام الحكم القائم في تلك الدول إما أن يحكم بما أنزل الله، أو لا يحكم. وهي عبارة تضليلية يحاول الحكام استخدامها لترضية أتباع تيار الإسلام السياسي.

وفي خيال أحد هؤلاء المفكرين، أن الدولة الوطنية المدنية الديمقراطية، تحكم بنصوص الشريعة، حيث يقول تحت عنوان:

مبادئ حاكمة في المواطنة

على أن هناك جملة مبادئ حاكمة نود تبنيها عند تناول قضايا المواطنة وحقوق غير المسلم، لعلها تكون نواة للتقريب بين وجهات النظر، وأقرب للوصول إلى فقه وسطي رشيد، وهي: أولا: تحكيم نصوص الشريعة الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة، فما جاء في هذه الأصول فالعمل به واجب. صفحة ٩٢

إذا كانت الدولة الوطنية الديمقراطية تحكم بنصوص دينية من القرآن والسنة، فالدولة الدينية التي رفضها عصام تليمة بماذا تحكم؟! ويحاول الكاتب فلسفة الدولة الدينية والحكم الديني حيث يقول:

لأن هناك فروقا جوهرية بين الحكم الديني أو الدولة الدينية، والدولة الإسلامية التي يقيمها الإسلام، ويهتف بها الإسلاميون، والتي قامت في دولة المدينة، ثم الخلافة الراشدة، وما تبعها من عصور الخلافة الإسلامية.

فنظام الحكم في الإسلام يقوم على عدة مبادئ وقواعد، يختلف فيها اختلافا كليا عن نظرة الغربيين إلى الحكم الديني الذي ساد فترة طويلة في أوروبا، ولا يزال له سطوته ونفوذه، ولا تزال صورته ماثلة في أذهان الكثير من الغربيين عند نظرتهم للدين ورجاله، وطوائفه، وعند المقارنة نجد فروقا شديدة بينه وبين نظام الحكم في الإسلام. عصام تليمة الخوف من حكم الإسلاميين صفحة ١٩

يعتمد عصام تليمة وأمثاله على هذه الفلسفة، مستندين على اللاهوت المسيحي، محاولين إدخال الدين الإسلامي في متاهات اللاهوت المسيحي ومشاكله، وكأن هذا التيار يحاول أن يجد حلولا للواقع الإسلامي من خلال مشاكل اللاهوت المسيحي، والتي استمرت خمسة قرون قبل الثورة الفرنسية، وسنتحدث في هذا الأمر بالتفصيل عندما نناقش أراء القرضاوي في الفصل القادم.

وعندما يصل عصام تليمة إلى التعددية يقول:

أما عن موقف الإسلاميين من الحرية والتعددية السياسية، فهنا يمثّله المدرسة الوسطية بمفكريها، والذي يرى جواز التعددية السياسية بإطلاق، سواء كانت أحزابا إسلامية أم غير إسلامية (علمانية وليبرالية ويسارية وغيرها) وسواء بنيت على أصول شرعية تتفق مع الإسلام مرجعا ومصدرا أم اختلفت. فمن القائلين بإجازة التعددية بإطلاق: الشيخ راشد الغنوشي فقد قال في ندوة صحفية منعقدة في يونيو ١٩٨١م: «فنحن لا نعارض البتة أن يقوم في البلاد الإسلامية أي اتجاه من الاتجاهات، ولا نعارض البتة قيام أي حركة سياسية، وإن اختلفت معنا اختلافا أساسيا جذريا بما في ذلك الحزب الشيوعي. عصام تليمة الخوف من حكم الإسلاميين ص ١٦٩

كنت أظن بأن الكاتب سيستشهد على جواز التعددية السياسية من القرآن أو السنة، ليؤكد وجهة نظره. وإذا به يستشهد بالغنوشي، وحتى الغنوشي لا يستدل على جواز هذا الأمر من القرآن والسنة وإنما هو رأيه الشخصي المستمد من الواقع!؟ (فنحن حين نقدم أطروحاتنا نقدمها ونحن نؤمن بأن الشعب هو الذي رفعنا للسلطة ليس إلا، ولذلك ليس لنا الحق أن نمنع أي طرف من أن يقدم برنامجه)

وكان الكاتب قد ذكر بأن (تحكيم نصوص الشريعة الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة، فما جاء في هذه الأصول فالعمل به واجب) فكيف يمكن أن يستقيم هذا الأمر بأن يكون للأحزاب غير الإسلامية (علمانية وليبرالية ويسارية وغيرها) دورا في هكذا دولة، هل يمكن لحزب شيوعي أو علماني وصل إلى رأس السلطة أن يحكم بما أنزل الله؟! وكأن الدولة التي يدعو إليها عصام تليمة وراشد الغنوشي، هي أشبه بفنتازيا فكرية، يمكن أن تكتب كقصة، أو مسلسل تلفزيوني في عالم الخيال، أما في عالم الحقائق فلا يمكن أن توجد هكذا أمور. وكان قد ذكر عصام تليمة في بداية كتابه الخوف من حكم الإسلاميين:

إن الدولة التي يريدها الإسلام، هي دولة مدنية شورية عادلة ذات مرجعية إسلامية صفحة ١٨

ثم يقول في فصل آخر:

فالحق إنها دولة مدنية تحكم بالإسلام وتقوم على البيعة والشورى. صفحة ٣٣

وعندما يأتي إلى مسألة دين رئيس الدولة يقول:

أما مسألة تولي غير المسلم الرئاسة، فهي ليست معضلة كما تتصور، ويتصور البعض، لأن الحكم عقد بين الأمة والحاكم، وكان عقد الأمة منذ سنة ١ هجري إلى سنة ١٩٢٤ م، كان يلزم بأن يكون الحاكم مسالما وارتضاه الجميع مسلمون وغير مسلمين، وعندما سقطت الخلافة الإسلامية، قام على تحرير الأوطان أهل الوطن جميعا، مسلمون وغير مسلمين، فسقط العقد القديم وجاء عقد جديد، يبنى على أساس المواطنة، فمن جاءت به صناديق الانتخاب قبلناه حاكما، وفق العقد الجديد الذي ارتضيناه جميعا. عصام تليمة الخوف من حكم الإسلاميين صفحة ٩٩

لا أدري إن كان عصام تليمة يعي ما يقول. حيث يعتبر بأن العقد الذي قامت عليه الدول الإسلامية قد انتهى مع سقوط الدول العثمانية سنة ١٩٢٤. وهذا ما يستدعي تأسيس عقد جديد مبنى على أساس المواطنة، وما دام العقد الجديد قائم على المواطنة، ومن الممكن أن يكون الرئيس مسلما أو غير مسلم. فما الحاجة لإقحام الدين والأحكام الفقهية الإسلامية في دولة أساس الحكم فيها قائم على المواطن والمواطنة، وليس على الإسلام والإيمان؟ وهل يمكن لشخص غير مسلم كأن يكون مسيحيا مثلا أن يحكم بما أنزل الله وبنصوص الشريعة؟!

أما محمد سليم العوا فيقول: أما حق تولي رئاسة الدولة (الوطنية الديمقراطية) فهو مقيد بشرط الإسلام طبعا. عصام تليمة **يجيز أن يكون رئيس الدولة غير مسلم** بشرط أن يلتزم بالشريعة، أما العوا **فيقيد رئيس الدولة بشرط أن يكون مسلما*** كتاب في النظام السياسي محمد العوا صفحة ٧٨

التناقض الكبير بين منظري هذا التيار يعطينا فكرة عن حالة التخبط التي يعيشها هذا التيار، وكأنهم قادرون على الإتيان بأي حكم مهما كان فيه من تناقض سواء فيما بينهم أو مع أصول الإسلام الكبرى، حيث يتم انتقاء الأحكام بشكل عشوائي وكل واحد حسب هواه. وهذا التخبط عائد إلى القاعدة الأولية التي وضعوها، وهي أن الإسلام والمسلمين لا زالوا في استمرار لعهد التمكين في الأرض وعهد الحكم الإسلامي، وبالتالي يمكنهم الإتيان بأحكام فقهية منه. ويمكننا أن نقول عنها وبشكل واضح إنها (خبط عشواء) ويبقى الحل للخروج من هذا المأزق، في تبني فكرة العهد المكي والفقه المكي، فهو المناسب تماما لواقعنا الحالي المتمثل في حالة الضعف.

ويدهش القارئ من التناقض ليس فقط بين كاتب وآخر من هذا التيار، ولا حتى بين ما يكتبه أحدهم في كتاب وكتاب آخر له، بل حتى في الكتاب نفسه. حيث يقول جاسر عودة:

وهذه هي المساحة الشائكة في الطرح الإسلامي التي ينبغي أن تكون لها حساسية خاصة عند الإسلاميين، نظرا إلى أن مصدر القوانين أو المؤسسات هنا هو الشريعة في هذه الحالة، ولكن التوافق المجتمعي عليها لم يحدث ولم يتم بدرجة مقبولة تسمح بأن يتحول الديني الإسلامي إلى قانون مطبق أو مؤسسة معينة من مؤسسات الدولة، وذلك مثل من ينادي بأن تقوم الدولة الوطنية على جمع جزية أو ضريبة خاصة من غير المسلمين، أو عدم السماح لغير المسلم بالاشتراك في الخدمة

العسكرية أو الترشح لرئاسة الجمهورية أو تولي القضاء، أو أن تفرض الدولة بعض شعائر الإسلام أو لباس المسلمين أو المظاهر الدينية العامة على الجميع باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو تطبق الحدود الشرعية على الجميع، أو أن يلغى الربا من المعاملات البنكية، إلى آخره. جاسر عودة الدولة المدنية ص ٨٢

فيؤكد بأن تطبيق بعض الأحكام كالجزية والخدمة العسكرية، أو تطبيق الحدود الشرعية على الجميع، أو إلغاء الربا غير ممكن، لعدم حدوث **التوافق المجتمعي**. وما هو التوافق المجتمعي؟ هل هو إلا **السيادة الشعبية؟** حيث هناك عدم توافق بين مكونات المجتمع على تبني أراء أو أحكام معينة على أسس دينية. ولا يمكن أن يفهم أي فهم آخر من هذا السياق. ثم يعود في الصفحة ٢١٥ عندما يتناول هذا الموضوع الذي يورد فيه رأي برهان غليون عن هذا الأمر في كتابه (الدولة والديمقراطية):

فلو انطلقنا من فرضية الدولة الديمقراطية لأدركنا أن مبدأ السيادة الشعبية قادر بنفسه على حل هذا التناقض الحقيقي في القيم، ذلك لأنه لا يهتم مسبقاً بالقيم والمعايير والأفكار التي ينبغي على هذه السيادة أن تلتزم بها، وإنما يحدد فقط الطريقة الإجرائية التي يمكنها أن تساعد الجماعة على الوصول إلى إجماع في موضوع هذه القيم والأفكار.

وعلى الرغم من اتفاقي مع هذا المبدأ الرافض للإرث والواقع الاستبدادي في عالمنا الإسلامي، إلا أن قضية (السيادة الشعبية) لا يصح أن نعتبرها مطلقة، وإنما ينبغي أن يكون سقفها هو مرجعية الدولة، وهنا يأتي دور الشريعة ومقاصدها وأحكامها التي يجمع عليها المجتمع كسقف لهذه المرجعية. وأما أن نترك قضية المرجعية إلى الشعب من دون شرط أو قيد فهو مما يتعارض مع مبادئ الإسلام بل ومبادئ الديمقراطية نفسها. جاسر عودة الدولة المدنية صفحة ٢١٥

ما أقره جاسر عودة في البداية رفضه في النهاية، مع فارق بسيط هو تغيير في المصلحات، ولا يدري القارئ في النهاية ما يريده جاسر عودة، إذا كان تطبيق حدود الشريعة يلزمه **توافق مجتمعي**، ثم يعود فيقول: إنه يرفض مبدأ **السياد الشعبية** في الحل الديمقراطي، حيث لا يصح أن تعتبر مطلقة، وإنما ينبغي أن يكون سقفها هو مرجعية الدولة. **وهنا يأتي دور الشريعة ومقاصدها وأحكامها التي يجمع عليها المجتمع كسقف لهذه المرجعية**. من هذه الدولة المناط لها هذه المرجعية؟ ثم يعود ويقحم الشريعة مقاصدها وأحكامها، التي قال لنا سابقا بأنها بحاجة إلى توافق مجتمعي!

وأيضا محمد سليم العوا يقع في التناقض في كتابه (في النظام السياسي للدولة الإسلامية)

فإذا تولى شخص ما أمر المسلمين، أو أصبح يشغل منصب الخليفة، فعليه أن يلتزم في حكمه أحكام الشريعة الإسلامية، ويبذل جهده في تحقيق مصالح الناس على هدي مبادئها. وعلى المسلمين أن يبذلوا له النصح، ويلتزمون بطاعته، ولهم (بل عليهم) أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر. صفحة ١١٠

ثم يقول:

والحاصل أن مسألة الجزية ومسألة الذمة قد أصبحتا في ذمة التاريخ. فمنذ نشأت الدولة الحديثة، بعد خروج المستعمر الأجنبي من بلاد الإسلام، قام عقد جديد بين الناس هو عقد المواطنة الذي حل محل عقد الذمة. والذمة عقد لا وضع. وهو عقد قد انتهى بزوال الدولة الإسلامية، التي أبرمته، عند استيلاء جيوش الاستعمار على بلاد الإسلام. ولذلك تفصيل طويل ليس هنا مكانه. ولكنني آمل أن يطلع عليه أصحاب هذه الكتب ليكون نظرهم الفقهي متفقًا مع الواقع العملي، فإن من شروط الفقيه المفتي بعد العلم بالشرع أن يعلم بالواقع ويفقهه على حقيقته. الصفحة ١٧٢

في الفقرة الأولى يطالب بأن يلتزم من يتولى أمر المسلمين في حكمه أحكام الشريعة الإسلامية، ثم يقول في الفقرة الثانية بأن مسألة الجزية والذمة قد اصبحتا في ذمة التاريخ، مع أن أحكام الجزية قد وردت بشكل قطعي في القرآن والسنة، ويعتمد العوا على المفاهيم التي واكبت نشوء الدولة الحديثة بعد خروج المستعمر الأجنبي من بلاد الإسلام، حيث قام عقد جديد بين الناس هو عقد المواطنة الذي حل محل عقد الذمة، إذن قام عقد جديد، **وما دام قد قام عقد جديد الذي غيّر من طبيعة هذه الدولة، فما المبرر لاستمرار الأحكام الفقهية التي طالب بها في بقية المناحي؟** حتى لا يفهم من كلامي بأني مع إعادة تطبيق الجزية، أنا ضد تطبيق كل الأحكام الخاصة بالفقه السياسي ونظام الحكم الإسلامي جملة وتفصيلا، لأننا من وجهة نظري في عهد مكي جديد، حيث لا حكم ولا أحكام. ولكن التناقض عند فقهاء الإسلام السياسي الجدد، يضع الإنسان في حيرة من أمره، حيث يطالبون الحاكم بالالتزام بأحكام الإسلام، ثم يعودون ويستثنون بعض الأحكام بحجة أننا قد أصبحنا في دولة وطنية. **والدولة الوطنية لا يمكن أن تقبل أي أحكام دينية،** بما فيها أحكام الجزية. فليس من المنطق أن يقال بأن الدولة الوطنية ممكن أن تقبل أحكما فقهية معينة (كمسألة وجوب أن يكون رئيس الدولة مسلما) وترفض أحكاما أخرى مثل حكم الجزية.

بما إن الدولة الإسلامية القادمة من وجهة نظر هؤلاء، لن تؤسس على نفس القواعد التي أُسست عليها الدولة الإسلامية الأولى والتي استمرت ثلاثة عشر قرنا، فكثرت الاجتهادات والحلول، وقد تعددت الرؤى والتوجهات. ولكن كل هذه الأطروحات تدور حول منطق واحد وهو عصرنة الإسلام حتى ينسجم مع السياق العام للدولة الحديثة التي حدد شكلها الغرب العلماني. وكان أوضح من كتب في هذا الموضوع جاسر عودة:

والحق أن هدف قيام «الدولة الإسلامية» المذكور يحتاج إلى تفصيل ورد على سؤال أساس ومهم، ألا وهو: ماذا نعني بالدولة الإسلامية؟ فقد لاحظنا أن مفهوم «الدولة الإسلامية» في الفكر الإسلامي مثقل بالقيم والفرضيات المسبقة، وليس هناك اتفاق بين العشرات من المفكرين الذين تحدثوا عن «الدولة الإسلامية» حول إجابة السؤال: عن أي «الإسلامية» نتحدث:

هل هي الدولة بالمفهوم القديم الذي يعرّف السلطان أو الحاكم أو الخليفة، ثم لا يعرّف حدوداً مرسومة ولا شعباً محصوراً ولا قيوداً على العيش فيها أو الخروج منها؟ هل يمكن أن نتصور أننا نعيش في دولة الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام أو دولة من دول خلفائه الراشدين تقوم على البيعة وأهل الحل والعقد والسمع والطاعة للأمير وما إليه؟ وإذا كانت هي، فماذا نفعل بالتناقضات الهائلة بين معالم تلك الدولة ومعالم الدولة الوطنية في واقعنا المحلي والدولي؟ أم أن الدولة الإسلامية هي «الدولة الإسلامية» بالمعنى الخلدوني الطوباوي الذي قد يؤمن المرء باستحالة تحققه في الواقع على الرغم من التنظير له على الورق؟ أم نعني بالدولة «الإسلامية» تلك الدولة «الحداثية» التي فيها غالبية أكثر من خمسين في المئة من المسلمين» ويحكمها دستور ولها سيادة وتفرض على مواطنيها وغيرهم قوانين وحدوداً وقيوداً معينة؟ هل هي إذاً دولة كدول أوروبا الآن مثلاً؟ ولكن الأوروبيين الآن يتحدثون عن «ما بعد الدولة» فهل ينطبق ذلك علينا؟ وماذا عن مساحة السياسات في دور الدولة؟ هل يمكن لهذه المساحة أن تكون «إسلامية»؟ وكيف؟

قلت: الدولة «الإسلامية» المعاصرة ليست بالضرورة الدولة التي تقطنها أغلبية من المسلمين، ولا بالضرورة الدولة التي ينص دستورها على أن الحاكمية لله أو أن دينها الإسلام، ولا بالضرورة الدولة التي يرأسها شخص تتوفر فيه مقاييس التقوى والصلاح في الإسلام، ولا بالضرورة الدولة التي تطبق فيها الحدود أي العقوبات الشرعية على جرائم معينة، ولا بالضرورة الدولة التي تكون للفقهاء فيها السلطة العليا، ولا التي بالضرورة تقوم فيها الدولة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في

المسائل الفردية في المجال العام على الرغم من أن كل ما سبق ذكره له وجاهة وله تعلق بشكل أو آخر بما يمكن أن نطلق عليه «الدولة الإسلامية» في واقعنا المعاصر. ولكن الدولة الإسلامية هي بالضرورة اللازمة: الدولة التي تسعى إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وقيمها وأهدافها ومبادئها في دنيا الناس. وهذا ما يمكن أن تحققه الدولة المدنية التي تحقق التعددية بالمعنى الشامل. جاسر عودة الدولة المدنية ص ٢٦٨

يمكن أن نقول بأن هذا النص هو وثيقة المنطلقات النظرية التي تؤسس للدولة الإسلامية الحديثة **(دولة بدون تمكين في الأرض)** فهي دولة إسلامية بالاسم وتهتم ببعض الشكليات الفقهية الواردة في الحكم الاسلامي. ورغم أن الكاتب حاول أن يقدم تبريرات تعتمد على الواقع الدولي الحاكم حاليا. فهو يبدأ بالتساؤل، ماذا نعني بالدولة الإسلامية؟ حيث يؤكد أن هذا المصلح غير متوافق عليه ولم يتفق أهل الاختصاص حوله. **طبعا أنا أتفق معه على أن مفهوم الدولة الإسلامية حاليا يعاني من اضطراب شديد،** فله عند المفكرين وفقهاء السياسة في الوقت الحاضر الكثير من التعاريف. أما في زمن الدول الإسلامية خلال ١٣٠٠ عام كان واضحا تماما. إذن الخلاف فقط على المصطلح في العصر الحالي وكيفية إعادة انتاج دولة إسلامية تناسب الواقع الحالي عند العاملين في الحقل الإسلامي.

يقول: **هل هي بالمفهوم القديم الذي يعرّف السلطان أو الحاكم أو الخليفة، ثم لا يعرّف حدوداً مرسومة ولا شعباً محصوراً ولا قيوداً على العيش فيها أو الخروج منها؟ هل يمكن أن نتصور أننا نعيش في دولة الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام أو دولة من دول خلفائه الراشدين تقوم على البيعة وأهل الحل والعقد والسمع والطاعة للأمير وما إليه؟**

فكأنه يلمز بأن الدولة الإسلامية الأولى لم تكون واضحة تماما في كل الأمور، حيث المفهوم القديم محصور في السلطان أو الحاكم أو الخليفة، ولم يكن هناك لا حدودا مرسومة، ولا شعبا محصورا. في ذاك الزمن كل الدول والممالك لم يكن فيها هذا الأمر واضحا وليس فقط في الدولة الإسلامية. ثم يتابع بصيغة فيها شيء من الاستنكار، هل يمكن أن يتصور في هذا الزمن أن تكون هذه الدولة قائمة على **البيعة وأهل العقد والسمع والطاعة؟ وإذا كانت هي، فماذا نفعل بالتناقضات الهائلة بين معالم تلك الدولة ومعالم الدولة الوطنية في واقعنا المحلي والدولي؟**

إذن هذا هو المأزق الحقيقي للدولة الإسلامية الحديثة، حيث هناك الدولة الوطنية والواقع المحلي والدولي، أي بما معناه أن الدولة الإسلامية الحديثة، لا يمكن أن تأخذ شكل الدولة الإسلامية الأولى لهذه الأسباب. وهنا صلب المشكلة، فكل الحلول التي قدمها تيار الإسلام السياسي، كانت مضطربة ومجرد أفكار طوباوية، لا يمكن التوفيق بينها وبين حكم الإسلام الحقيقي. ثم يكمل تساؤلاته:

أم نعني بالدولة «الإسلامية» تلك الدولة «الحداثية» التي فيها غالبية أكثر من خمسين في المئة من المسلمين» ويحكمها دستور ولها سيادة وتفرض على مواطنيها وغيرهم قوانين وحدوداً وقيوداً معينة؟

لا تزال الأعداد والأرقام هي المنطلق لهؤلاء المفكرين، وأن أي دولة فيها أكثر من خمسين بالمئة من سكانها مسلمون، فهي دولة إسلامية وهذا التساؤل يربك فكرة الدولة الإسلامية. فهذه المفاهيم، مفاهيم حديثة، ولم تكن في يوم من الأيام ضمن السياق الفقهي في الإسلام. فهذه الفكرة مبنية على مصطلح حق تقرير المصير، حيث يؤخذ رأي الأغلبية، كمعيار يحدد شكل الدولة. أما في الإسلام فالحكم يعتمد على التمكين في الأرض، ولا يمكن أن يكون هناك حكما إسلاميا حقيقا إذا لم يمتلك التمكين، مهما حاول البعض اللعب على مسألة الأرقام. وفي النهاية يدلي برأيه: فيقول:

قلت: الدولة «الإسلامية» المعاصرة ليست بالضرورة الدولة التي تقطنها أغلبية من المسلمين، ولا بالضرورة الدولة التي ينص دستورها على أن الحاكمية لله أو أن دينها الإسلام، ولا بالضرورة الدولة التي يرأسها شخص تتوفر فيه مقاييس التقوى والصلاح في الإسلام، ولا بالضرورة الدولة التي تطبق فيها الحدود أي العقوبات الشرعية على جرائم معينة، ولا بالضرورة الدولة التي تكون للفقهاء فيها السلطة العليا، ولا التي بالضرورة تقوم فيها الدولة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إذا كانت الدولة التي أسماها (الدولة الإسلامية) غير معنية بكل هذه الأمور التي هي الإسلام بكل تفاصيله، وخاصة الأحكام الفقهية الخاص بالسياسة والحكم. فما المعنى من تسمتها (دولة إسلامية) ولماذا التمسك بالاسم إذا كانت هذه الدولة قد فقدت المضمون. أم يستطيع أي شخص أن يطلق أي اسم لأي شيء، ألا يجب أن يتوافق الاسم مع المضمون؟ أم إذا كذبنا على أنفسنا تحل مشاكلنا، كقصة الملك العاري.

ثم يتابع:

ولكن الدولة الإسلامية هي بالضرورة اللازمة: الدولة التي تسعى إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وقيمها وأهدافها ومبادئها في دنيا الناس.

ثم يورد عبارته السحرية التي يتمحور كل كتابه عنها **تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية**، كيف يمكن تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، بدون إسلام وبدون أحكام وقواعد الإسلام، أم أن اقحام كلمة الإسلام في كل مكان تنهي المشكلة. هذه العبارة لا تحل مشاكلنا، بل تزيدها خللا واضطرابا. فحتى على فرض اتفق فقهاء الإسلام السياسي الجدد على هذه العبارة كمقدمة كبرى، فمن هو المؤهل في تعين مقاصد الشريعة الإسلامية، سيعودن للخلاف (طالما أنه ليس هناك إمام للمسلمين لحسم الأمور) وستكون النتيجة الدخول في دوامة جديدة، ولا مخرج منها إلا باعتماد فكرة أننا في عهد مكي جديد، والتوجه إلى الدولة الوطنية الديمقراطية التي لا تحكم بما أنزل الله، والتي ليس لها علاقة بأي دين.

القرضاوي وفقه دولة الإسلام

ومن أشهر من كتب في موضوع الدولة الإسلامية يوسف القرضاوي في كتابه من فقه الدولة في الإسلام فهو يؤسس لفكرة الحكم بما أنزل الله في الدولة الوطنية، محاولا أن يجد مقاربة ما بين الدولة الوطنية وأحكام الفقه الإسلامي، ويطالعنا في بداية الكتاب وقبل المقدمة وتحت عنوان **من الدستور الإلهي** أربع آيات من سورة النساء ابتداء من آية:

{إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سميعاً بَصِيرًا} سورة النساء: ٥٨

ويمكننا القول بأن القرضاوي يضع هذا العنوان الرئيسي وهذه الآيات الأربعة كبنود فوق دستورية، مؤسسا لفكرة **الدول الدينية** التي ينشدها، بالطبع هو يرفض مصطلح الدولة الدينية جملة وتفصيلا، ويستطرد ويصل إلى حد الإطناب في هذا الأمر. فليس المهم ما يزعمه القرضاوي، بل المهم المعنى الحقيقي مما يقول.

يريدون أن يطبقوا على الإسلام في الشرق ما طبق على المسيحية في الغرب: مع أن الإسلام غير المسيحية، والمسجد غير الكنيسة، وتاريخ علماء الإسلام هنا غير تاريخ رجال الكهنوت هناك ولا يوجد في الإسلام: دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله، بل يعلن الإسلام أن قيصر وما لقيصر كله لله الواحد الأحد. ولم يقف الإسلام ضد العلم والفكر والإبداع والتحرر، كما وقفت الكنيسة في الغرب. ولم ينشئ محاكم التفتيش الرهيبة التي أنشأتها الكنيسة لتحاكم العلماء والمفكرين والمبدعين، أحياء وأمواتا! من فقه الدولة في الإسلام صفحة ٨

يبدو واضحا من بداية الكتاب الأصول التي سينطلق منها القرضاوي، حيث يزعم بأن كل من لا يريد حكما إسلاميا بأنه يستقي أفكاره من اللاهوت المسيحي، حيث يميز بين ماهية المؤسسة الدينية المسيحية والمؤسسة الدينية الإسلامية، وبالتالي سيكون اللاهوت المسيحي هو المقياس، وليس الشريعة الإسلامية لمسألة الحكم، وهو يريد أيضا البحث في مشاكل اللاهوت المسيحي عن حلول لواقعنا الإسلامي المأزوم.

هؤلاء (العلمانيون) من الليبراليين أو الماركسيين يدّعون الإسلام، مجرد دعوى، ولكنهم لا يخضعون لحكمه، ولا يقفون عند أمره ونهيه، ولا يرجعون لكتابه وسنته، وإذا رجعوا يوما فلكي يحرفوا الكلم عن مواضعه، ويلووا أعناق النصوص لتخضع لهم، لا ليخضعوا لها وليس هذا صنع أهل الإيمان، كما قال تعالى (إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون) النور: ٥١

وهم يسخرون من (الإسلام الشامل) الذي لم يعرف المسلمون غيره طوال القرون، ويسمونه (الإسلام السياسي) كأن هناك أنواعا من الإسلام: إسلاما روحيا وإسلاما فكريا وإسلاما اجتماعيا وإسلاما سياسيا! والإسلام هو الإسلام من حيث جوهره. ومن حيث مقوماته، ومن حيث مصادره، هو إسلام القرآن والسنة. صفحة ٩

يوضح القرضاوي هدف الكتاب، ويوجز أفكاره من خلالها، ولكنه يقع في عدة مغالطات من الغريب أن يقع فيها رجل في منزلته العلمية، حيث يقول: **هؤلاء العلمانيون من الليبراليين أو الماركسيين يدّعون الإسلام، مجرد دعوى، ولكنهم لا يخضعون لحكمه، ولا يقفون عند أمره ونهيه، ولا يرجعون لكتابه وسنته.** حيث يصف خصومه بالعلمانيين والليبراليين والماركسيين، يعني مجرد أن يوصف أي إنسان بهذه الأوصاف فالمعنى الضمني بأنه لم يعد مسلما (بغض النظر عن اسمه أو

سلوكه الاجتماعي) فما المبرر أن يعيب القرضاوي على هكذا أشخاص يصفهم بهذه الأوصاف أنهم لا يخضعون لحكم الله؟ ولا يقفون عند أوامر نبيه! وكأنه قد اعتبر كل من لا يوافق على مشروعه، هو من العلمانيين والليبراليين والماركسيين، وبالتالي الباقي من المسلمين هم من أتباع مشروعه حسب هذا التقسيم. وعلى سبيل المثال أنا لست من هؤلاء الأصناف التي ذكرها، ولكني أرفض مشروع القرضاوي وتياره، للأسباب التي أوردتها في هذا الكتاب، إلا إن القرضاوي وتياره يفرضون على المسلمين نوعا من الإرهاب الفكري، فكل من ليس معنا فهو إما علماني أو ليبرالي أو ماركسي.

ثم يعرّف الإسلام الشامل الذي لم يعرف المسلمون غيره طوال القرون، هذا الكلام صحيح ولكن كأن القرضاوي لا يعلم بأن **الإسلام الشامل القائم على التمكين في الأرض قد انتهى مع سقوط الدولة العثمانية**، ولم يعد هناك حكما إسلاميا حقيقا. ونحن في وضع مستجد بدأ منذ مئة عام، وهنا المشكلة الكبرى لدى القرضاوي وتياره، جهلهم بطبيعة الواقع الحالي، بغض النظر عن التسمية المعتمدة لهذا التيار، سواء إسلام شامل أو إسلام سياسي، فكل غايتهم الوصول إلى السلطة بدون امتلاك أدوات السلطة والحكم.

وهذا الكتاب هو تعبير عن فقه هذا التيار في هذا الجانب الخطير: جانب الدولة في الإسلام: ما مكانتها؟ ما حكم إقامتها؟ وما معالمها المميزة لها؟ وما طبيعتها؟ أهي دولة مدنية ملتزمة بالإسلام أم دولة ثيوقراطية دينية كهنوتية؟ وكيف نرد على من يزعمون أنها دولة دينية تحكم بالحق الإلهي؟ وما موقفها من التعددية والديمقراطية، ومن المرأة، ومن غير المسلمين؟ وهل يجوز لأي جماعة إسلامية أن تشارك في الحكم في دولة علمانية؟ إلى آخر هذه القضايا الحساسة والمهمة.

صفحة ٩

ويحدد مهمة الكتاب حيث يقول: وهذا الكتاب هو تعبير عن فقه هذا التيار في هذا الجانب الخطير: جانب الدولة في الإسلام. ويركز على كيفية الرد على من يزعم بأنها دولة دينية تحكم بالحق الإلهي.

كاتب يبدأ كتابه بعنوان **الدستور الإلهي** ثم يستنكر صاحبه شاجبا وبشدة أن يقول خصومه بأن الدولة التي يسعى إليها دينية تحكم **بالحق الإلهي**، وهنا يأتي السؤال ما الفرق بين العبارتين، بالتأكيد ليس هناك أي فرق، فكلاهما جائز في الشرع الإسلامي. فكل الدول الدينية التي تحكم بكتاب دين، هي دول دينية وتحكم بالحق الإلهي، شاء القرضاوي أم أبى، وعلى كل سأعود لهذا الأمر بشكل موسع من خلال مناقشة بقية فصول الكتاب.

استطاع الاستعمار الغربي الذي حكم ديار المسلمين، أن يغرس في عقوهم وأنفسهم فكرة غريبة خبيثة، مؤداها: أن الإسلام دين لا دولة. (دين) بالمفهوم الغربي لكلمة (الدين) أما شئون الدولة فلا صلة له بها. وإنما ينظمها (العقل الإنساني) وحده وفقاً لتجاربه وظروفه المتطورة! صفحة ١٣

كعادة أفراد تيار الإسلام السياسي، يحمّل الغرب مشكلة طرح فكرة أن الإسلام دين لا دولة، مع أن الكثير ممن يطرح هذا الفكرة هم من المسلمين وأولهم علي عبد الرازق في كتابه الإسلام وأصول الحكم، وبغض النظر عمن يطرح هذه الأفكار. فكلنا يعلم بأن المسلمين الذين يعتبرون بأن الإسلام دين ودولة هم أكثر بكثير من التيار الآخر الذي يقول بأن الإسلام دين لا دولة، وأن مشكلة الإسلام السياسي ليس فيما يقال، بل المشكلة الحقيقية بأن من يقول بأن الإسلام دين ودولة لا يملكون القوة اللازمة للحكم. فالحكم الإسلامي يلزمه التمكين في الأرض، أي القوة المكافئة للعدو. ويبدأ من هذه

الصفحة التسويق لفكرة أن مفهوم الدين عند الغرب مختلف، وكأن مصطلح دين أو كلمة دين لها عدة مفاهيم، وهذا الأمر يستخدمه القرضاوي كي يؤسس لفكرة أن الدولة الدينية فقط هي التي تعتمد على فكرة الحق الإلهي. وكأن هناك دولة دينية لا تحكم بالحق الإلهي! ليس هناك نظام حكم يعتمد في حكمه على كتاب دين إلا ويحكم بالحق الإلهي. هل هناك خطأ شرعي؟ إذا قلت: إن أي حاكم مسلم يقيم الحدود والأحكام، فهو يحكم بالحق الإلهي، وأحيل هذا السؤال للقرضاوي وتياره.

مع أن الدين هناك معناه: الكنيسة وسلطة البابا واستبداد رجال الكهنوت بالضمائر والأرواح. فأين هذا من الدين هنا، وليس فيه بابا ولا كهنوت ولا استبداد بالضمائر والأرواح؟ صفحة ١٣

يسخف القرضاوي معنى كلمة دين بشكل كبير، فبعد أن اعتبر أن لها معنيان هنا وهناك، أي لدينا ولدى الغرب. يقول: معنى الدين هناك: الكنيسة وسلطة البابا واستبداد رجال الكهنوت، **بحيث يرد المظالم إلى التسميات، فما دام هناك الكنيسة وسلطة البابا ورجال الكهنوت، يكون هناك ظلم**. وما دام ليس هناك كنيسة ولا بابا ولا رجال الكهنوت، فلن يكون هناك ظلم. وكأن القرضاوي هذا العالم والمفكر الشامل **لا يدري كم من المظالم في تريخنا الإسلامي التي لا تعد ولا تحصى**. هل نسي كم مارست السلطات من اضطهاد وظلم؟ هل نسي موقعة الحرة؟ هل نسي هدم الكعبة؟ هل نسي صلب عبد الله بن الزبير؟ هل نسي ثورة ابن الأشعث ومقتل مئات القراء؟ هل نسي كيف قتل ابن الجبير؟ هل نسي أسباب قيام ثورة الزنج؟ هل نسي كيف سجن أبي حنيفة وعُذب أحمد بن حنبل؟ هل نسي مقتل أعداد لا تحصى من المسلمين في الصراع على السلطة، وما يجري معها من إسالة للدماء، وانتهاك للأعراض، وهل نسي أن هذه الصراعات كانت تجري تحت شعارات دينية؟ **ما سُل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة*** من الممكن أن يقول لنا القرضاوي هذه

صراعات سياسية، وكأن الظلم والاستبداد وهضم الحقوق أثناء الصراعات السياسية مباح، مع أن المظالم التي كانت تحصل عبر تاريخنا الإسلامي كانت تحصل في أثناء الصراع على السلطة، وخارج الصراع على السلطة. يعني يمكن أن يكون هناك ظلم بغض النظر عن أي تسمية. الشهرستاني كتاب الملل والنحل

وإذا ذهبنا إلى السّنة، رأينا الرسول ﷺ يقول: (من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية) ولاريب أنَّ من المحرّم على المسلم أن يبايع أي حاكم لا يلتزم بالإسلام. فالبيعة التي تنجيه من الإثم أن يبايع من يحكم بما أنزل الله. فإذا لم يوجد ذلك فالمسلمون آثمون حتى يتحقق الحكم الإسلامي، وتتحقق به البيعة المطلوبة. ولا ينجي المسلم من هذا الإثم إلا أمران: الأول: الإنكار (ولو بالقلب عند العجز) على هذا الوضع المنحرف المخالف لشريعة الإسلام.

والثاني: السعي الدائب لاستئناف حياة إسلامية قويمة. يوجهها حكم إسلامي صحيح. وهذا لا ينفع فيه السعي الفردي، فلا بد أن يضع يده في يد إخوانه الذين يؤمنون بما يؤمن به، والمؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا. صفحة ١٥ من فقه الدولة في الإسلام

من العجيب عند تيار الإسلام السياسي، عدم إدراكه للواقع السياسي والمستجدات التي طرأت عليه، ذهبت دولة الإسلام، وانعدم التمكين في الأرض الذي هو عماد الحكم الإسلامي، ودخلنا في عهد مكي جديد، وهؤلاء الناس لا يزالون يتكلمون عن البيعة ويتحدثون عن الحاكم المسلم. **ليس في هذا الزمن شيء اسمه بيعة أو شخص يمكن تسميته حاكم مسلم، نحن في عالم يحكمه مجلس الأمن.** والمسلمون لا يمتلكون القوة والوسائل لمواجهة هذه القوى المسماة المجتمع الدولي. إلا أن القرضاوي وأقرانه من هذا التيار، يعتبرون إقامة بعض الأمور الشكلية كالأحكام الجنائية هي حكم الإسلام،

ولو كان هذا الحاكم مجرد دمية وألعوبة بيد القوى العظمى (وهو ليس أكثر من عميل يلبس عمامة) فهذا الأمر لا يعنيهم طالما أن هناك بعض شكليات الحكم الإسلامي. ثم يقول: فإذا لم يوجد ذلك فالمسلمون آثمون حتى يتحقق الحكم الإسلامي. بأي حق هذا الشخص يأثّم كل المسلمين حتى يقيموا دولة الإسلام، الإسلام والمسلمون اليوم في أشد الحالات ضعفا عبر تاريخهم، وهي نفس حال المسلمين في مكة قبل الهجرة. لا يملك المسلمون حاليا الوسيلة لإقامة حكم إسلامي حقيقي، وقد يطول هذا الأمر مئات أو ربما آلاف السنين، فهل سيبقى كل المسلمين آثمين؟ والله عز وجل يقول: لا يكلف الله نفسا إلا وسعها. كم هو الفرق بين ما يفرضه علينا القرضاوي وتياره، وبين ما يقوله الله عز وجل.

إن نصوص الإسلام لو لم تجئْ صريحة بوجوب إقامة دولة للإسلام، ولم يجئْ تاريخ الرسول وأصحابه تطبيقاً عملياً لما دعت إليه هذه النصوص لكانت طبيعة الرسالة الإسلامية نفسها تحتم أن تقوم للإسلام دولة أو دار، يتميز فيها بعقائده وشعائره وتعاليمه ومفاهيمه، وأخلاقه وفضائله، وتقاليده وتشريعاته. صفحة ١٩

من حرص القرضاوي على وصول تياره إلى السلطة، فهو يقول حتى لو لم يكن هناك نصوص صريحة بوجوب إقامة دولة الإسلام، لكانت طبيعة الرسالة الإسلامية نفسها تحتم أن تقوم للإسلام دولة أو دار، هذا يبين كم مسألة الحكم تشغل هذا التيار، وكأنهم لا يعتبرون أن هناك إسلام بدون حكم، مع أن الرسول ﷺ والصحابة عاشوا ثلاثة عشرة عاما بدون دولة وبدون وحكم، وبقوا على الإيمان والإسلام، أي يمكن أن يكون هناك إسلام ومسلمين بدون دولة.

ثم إن هذه الدولة العقدية الفكرية ليست ذات صفة محلية، ولكنها دولة ذات رسالة عالمية، لأن الله حمل أمة الإسلام دعوة البّشرية إلى ما لديها من هدى ونور، وكلّفها الشهادة على الناس، والأستاذية للأمم، فهي أمة لم تنشأ بنفسها ولا لنفسها فحسب، بل أخرجت للناس. صفحة ٢٠

كيف يمكن أن نسقط كلام القرضاوي على الواقع، فنحن في القاطرة الأخيرة من ركب الحاضرة، فكيف سنمارس الأستاذية على الأمم، أليس هذا مجرد حالة نرجسية تعمل على الضخ النفسي في صفوف المسلمين، وبالتالي تجعلهم يعيشون في واقع سريالي يؤدي إلى حالة من الفصام بين الواقع والحلم.

قد يسمح الغربيون بدولة ماركسية، وقد يسمح الشيوعيون بدولة ليبرالية، ولكن لا هؤلاء، ولا أولئك يسمحون بدولة إسلامية صحيحة الإسلام. صفحة ٢١

يتابع القرضاوي فهمه المغلوط للواقع السياسي العالمي. وهو من الآفات المستحكمة لدى جماعات الإسلام السياسي. حيث يعتبر بأن الغرب قد يسمح بدولة شيوعية، والشيوعيون قد يسمحوا بدولة ليبرالية. الغرب لم يسمح بدولة ماركسية، وقد سحق النظام الفرنسي كمونة باريس الماركسية عام ١٨٧١، بوحشية كبيرة. وأيضا انقلاب تشيلي ١٩٧٣ الذي قاده قائد الجيش بينوشيه المدعوم من أمريكا ضد الرئيس المنتخب سلفادور أليندي. وأيضا النظام الماركسي لا يسمح بدولة ليبرالية، حيث لم يتوانى الحكم الماركسي في موسكو عن سحق الحركات المناهضة له في أوربا الشرقية مرتين، المجر ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨. ليس هناك دولة أو تحالف أو نظام عالمي يسيطر على الواقع السياسي الدولي يسمح بقيام أنظمة مناهضة له، إذا كان هناك إمكانية لمنع قيامها. ولكن عندما لا تمتلك هذه الدول القوة اللازمة لتدمير

القوى الناشئة، تتقبل الأمر الواقع، ليس عن رضا، ولكن عن ضعف. بالتأكيد لم ينشأ الاتحاد السوفيتي عن رضا غربي، عندما امتلك القوة اللازمة للبقاء والاستمرار، ولم يمتلك الغرب القوى اللازمة لتدميره، فكان لا مناص من الاعتراف بالأمر الواقع. وأيضا الاتحاد السوفيتي لو كان يملك القوة الملازمة لسحق تمرد الشعوب في أوربا الشرقية في تسعينيات القرن الماضي، لما سمح لها بتحديه والانفصال عنه. ولكن حالة الضعف التي كان يمر فيها الاتحاد السوفيتي لم تسمح له بالمواجهة، وفي النهاية كان لا محال حتى من تفكك الاتحاد السوفييتي نفسه.

والإسلام عندما امتلك القوة اللازمة للبقاء والاستمرار في صدر الإسلام، كان لا مناص من القوى العالمية المسيطرة آنذاك على الاعتراف بالأمر الواقع. هذا هو الواقع الدولي وهكذا تسير السياسة الدولية. ولكن مشكلة الإسلام حاليا بأنه في أشد الحالات ضعفا، فمن الطبيعي ومن المنطقي ألا تسمح له القوى العظمى بالسيطرة والحكم. وعلى العاملين في حقل الإسلام السياسي فهم هذا الواقع، لا يمكن حاليا أن نقيم دولة إسلامية حقيقة، فنحن متخلفون عنهم في كل مجلات العلم والتكنولوجيا والقوة العسكرية، وهي أدوات السيطرة والحكم في هذا الزمن. ويجب علينا أن نتخلى عن فكرة حتمية الحكم الإسلامي، فهو ليس أمر حتمي، كما يقول القرضاوي وأمثاله، بل هو خاضع لموازين القوى، **أي أنه أمر يتعلق بالفقه السياسي وليس أمرا عقيديا،** ويمكن أن يعيش المسلمون بدون حكم إسلامي كما عاش الرسول ﷺ والصحابة في مكة، أو كما عاش بعض الصحابة في الحبشة.

دولة مدنية مرجعها الإسلام: إنها ليست «دولة دينية» أو «ثيوقراطية» تتحكم في رقاب الناس، أو ضمائرهم باسم «الحق الإلهي»

ليست دولة (الكهنة) أو (رجال الدين) الذين يزعمون أنهم يمثلون إرادة الخالق في دنيا الخلق، أو مشيئة السماء في أهل الأرض. فما حلوه في الأرض فهو محلول في السماء، وما عقدوه في الأرض فهو معقود في السماء! صفحة ٣٠

دولة القرضاوي المنشودة دولة مدنية مرجعها الإسلام: **إنها ليست «دولة دينية» أو «ثيوقراطية» تتحكم في رقاب الناس، أو ضمائرهم باسم «الحق الإلهي»** لا أعتقد بأن هناك مفكرا من تيار الإسلام السياسي تملق الغرب أكثر من يوسف القرضاوي، فهو يخاطب الغرب أنتم تكرهون الدولة الدينية أو الثيوقراطية التي تحكم بالحق الإلهي، إذن نحن سنغير التسميات فبدلا من الدولة الدينية سنقول دولة مدنية، وبدلا من كلمة الحق الإلهي، سنقول مرجعها الإسلام، حتى يتقبل الغرب مشروعه الفكري، فالقرضاوي بحاجة لدعم الغرب لمشروعه السياسي. وكأن مشكلة الغرب العلماني هي بالتسمية! فنحن عندما نغير التسميات، ستنتهي المشكلة. أقول ليوسف القرضاوي بأن مشكلة الغرب هي الحكم بكتاب دين وليس بالتسمية، فما دام مشروعك قائم على كتاب دين فهم بالضرورة سيكونون ضده، بغض النظر عن التسميات، فالمهم هو المضمون، حيث لا يمكن مناقشة أي حكم من أحكام هذا النظام لأنها مُنزلة من عند الإله وموجودة في كتاب دين. إذن ليست المشكلة لا في التسمية ولا إذا كان لديك بابا وكهنة أم لا. فمجرد التصور بأن هذه التغييرات ستجعل من الأمر مقبول لديهم هو نوع من السذاجة. وآن الأوان أن يكف القرضاوي عن هذه الألاعيب. وأسأله هل لدى أي مسلم مشكلة في تسمية (دولة دينية) بالتأكيد لا، ولماذا هذا التشنيع الشديد لهذا المصطلح، أليس القرآن الذي يعتبره القرضاوي أساسا للحكم الإسلامي هو كتاب دين؟ وإذا أحصينا كلمة دين في القرآن نجد تعدادها فوق السبعين. ثم إن إقحام مصطلح الدولة المدنية، يزيد الأمر تخبطا، وبغض النظر عن أن هذا المصطلح فيه بعض اللبس والغموض، فليس من حق القرضاوي الاستيلاء عليه، وتجييره لمصلحة دولته ذات المرجعية الإسلامية.

فالحق أنها (دولة مدنية) تحكم بالإسلام، وتقوم على البيعة والشورى، ويختار رجالها من كل قوي أمين، حفيظ عليم، فمن فقد شرط القوة والعلم، أو شرط الأمانة والحفظ، فلا يصلح أن يكون من أهلها، إلا من باب الضرورات، التي تبيح المحظورات. صفحة ٣٠

وضع القرضاوي شروطا لحكام دولته المدنية التي تحكم بالإسلام، وتقوم على البيعة والشورى، ويجب أن يكون رجالها من كل قوي أمين، حفيظ عليم، ومن فقد هذه الشروط، لا يجوز أن يكون في موقع السلطة إلا من باب الضرورات تبيح المحظورات! فإذا عكسنا هذه الصفات قوي أمين، حفيظ عليم، يكون لدينا ضعيف خائن، متخل جاهل، والإنسان يتساءل ما هي الضرورات التي تبيح أن يقود الدولة التي تحكم بالإسلام مثل هؤلاء الناس؟

على أن الإسلام في مفهومه الصحيح، وتطبيقه السليم، لا يعرف مصطلح (رجال الدين) الذي عرف في مجتمعات دينية أخرى، فكل مسلم رجل لدينه، وإنما يوجد علماء متخصصون في علوم الإسلام، وهم أشبه بعلماء الأخلاق والفلسفة والقانون في المجتمعات الأخرى.

وعلاقة هؤلاء العلماء بالدولة: أن يقدموا لها واجب النصح الذي فرضه الإسلام لأئمة المسلمين وعامتهم. وهذا واجب على كل مسلم، وهو أوجب على أهل العلم، حتى تمضي الدولة في طريق الإسلام الصحيح. تحق الحق، وتبطل الباطل. وتحل الحلال. وتحرم الحرام. صفحة ٣٠

بعد أن أصر القرضاوي بشكل قاطع بأن لا رجال دين في الإسلام، عاد ليقول بأن في الإسلام علماء، ومهمتهم هي مهمة تربوية مثل المجتمعات الأخرى، حيث يعود لنفس اللعبة باستبدال الأسماء، رفض كلمة رجال دين فاستبدلها بكلمة علماء دين، حيث يقول بأن مهمة هؤلاء أن يقدموا النصح للدولة الإسلامية.

وينبغي أن يتكون منهم هيئة أو محكمة دستورية عليا، تعرض عليها مشروعات القوانين والأنظمة، حتى لا يصدر منها ما يتعارض مع الإسلام. صفحة ٣١

بعد أن قال لنا بأن مهمة العلماء (رجال دين) هو النصح، عاد ليطالب بوضعهم في أعلى هيئة تشريعية التي تقر القوانين والأنظمة! وهي المحكمة الدستورية العليا، فدولة القرضاوي التي أسمها بالدولة المدنية، ووضع أصحاب الاختصاصات الدينية العليا في أعلى هيئة تشريعية، ثم يريد أن نصدق بأن دولته دولة مدنية وبعيدة كل البعد عن الدولة الدينية.

وبهذا يسير العلم مع الحكم جنبا إلى جنب، ولا يحدث ما حدث في كثير من فترات التاريخ من انفصام بينهم، بحيث أصبح العلماء في واد، والحكام في واد، ولا يقربون إلا الشعراء والمداحين وأمثالهم. بل الأصل في الحاكم المسلم أن يكون عالما بالشرع، متمكنا من معرفة الأحكام إلى درجة الاجتهاد. كما كان الخلفاء الراشدون، ومن سار على دربهم، فقد كانوا أئمة فقهاء مجتهدين. ولهذا أجمع الفقهاء على اشتراط الاجتهاد في الخلفاء والقضاة، ولم يقبلوا من فقد هذا الشرط إلا من باب النزول من المثل الأعلى إلى الواقع الأدنى بحكم الضرورة. صفحة ٣١

ومادام القرضاوي يريد أن تكون دولته الإسلامية على منهاج النبوية، لماذا لا يكون العلماء أي (رجال الدين) هم في مواقع الحكم بشكل دائم، ولماذا النزول من المثل الأعلى إلى الأدنى؟ قال بحكم الضرورة، وأي ضرورة تسمح بوصول أناس لا علم شامل لديهم بالشرع الإسلامي على رأس دولة الإسلام، غريبة عجيبة دولة القرضاوي الإسلامية هذه!

ولا مانع أن تبدأ هذه الدولة العالمية في طبيعتها بدولة إقليمية في قطر معين، اختار شعبه الإسلام شرعة ومنهاجا، وآثر أن يجسد النموذج الإسلامي على الأرض، وأن يقاسي في سبيل ذلك من الحربين الخفية والعلنية، ومن الحصارين المادي والأدبي، ما لا يصبر عليه إلا أولو العزم. فإذا ظهرت عدة نماذج في عدة أقطار، أمكن أن تكون بينها دولة واحدة، تقوم على الوحدة أو الاتحاد (الفيدرالي أو الكونفدرالي)

وبهذا تقوم الخلافة الإسلامية المنشودة، التي يفرض الإسلام على الأمة إقامتها وتذليل العقبات التي تعترضها. فالخلافة ليست مجرد حكم إسلامي في إقليم، ولكنها حكم الأمة بالإسلام، فهي تقوم على مبادئ ثلاثة:

الأول: وحدة دار الإسلام، فمهما تتعدد أوطانها وأقاليمها فهي دار واحدة لأمة واحدة.

الثاني: وحدة المرجعية التشريعية العليا، المتمثلة في القرآن والسنة.

الثالث: وحدة القيادة المركزية، المتمثلة في الإمام الأعظم أو الخليفة، الذي يقود دولة المؤمنين بالإسلام. صفحة ٣٢

يفصح القرضاوي في هذا النص الغاية من الدولة المدنية التي مرجعها الإسلام، وقد غاب مصطلح (الدولة المدنية) ليحل محله (الخلافة الإسلامية) وأن الهدف النهائي من مشروعه الفكري وهو الوصول إلى الخلافة الإسلامية الشاملة. طبعا ليس هناك

مسلم يرفض إقامة دولة الخلافة الإسلامية الحقيقية. ولكن طرح هذا المشروع بهذا الشكل الفوضوي والغوغائي، يترك من التساؤلات أكثر بكثير من الإجابات، في ظل الواقع الدولي الحالي، حيث تمتلك القوى الدولية كل الوسائل لإجهاض هكذا مشاريع. وبالتالي ستكون النتيجة إدخال هذه الدول الإسلامية الضعيفة المتخلفة في مواجهة خاسرة، وفي النهاية سنجد أنفسنا نعيش إما في نطاق الدول الفاشلة أو في نطاق الدول الاستبدادية. هذه هي الحقيقة التي يجب على تيار الإسلام السياسي تفهمها في هذا الواقع وضمن موازين القوى السائد حاليا. وعلى اعتبار أن إقامة الخلافة الإسلامية القوية الشاملة شبه مستحيل في هذا الزمن. وإذا كان للمسلمين من خيارات فهي إما البقاء في العيش في هذا الواقع المزري بين الدولة الفاشلة والدولة الاستبدادية، أو تبني فكرة العهد المكي حيث من الممكن أن يمارس الإنسان المسلم إسلامه الخاص في ظل غياب الحكم الإسلامي. والسعي إلى العيش في الدولة التي لا تحكم بما أنزل الله بسبب الواقع الدولي، وتلتزم بفكرة الدولة الوطنية الديمقراطية. ماذا على الإنسان المسلم أن يختار؟

كما أن الديمقراطية الغربية (على ما لها من محاسن) لا تحكمها أصول تقيدها، ولا قيم تضبط سيرها، فتستطيع (باسم ممثلي الشعب) أن تلغي الفضائل، وأن تقرر الرذائل، وأن تقنن المظالم، وأن تحلل الحرام، وأن تحرم الحلال، حتى قيل في البرلمان الإنجليزي، إنه يستطيع أن يقرر أي شيء، إلا أن يحول الرجل إلى امرأة أو المرأة إلى رجل! صفحة ٣٦

على ما يبدو بأن القرضاوي لم يفهم الأصول التي قامت عليها الديمقراطية الغربية، ومبادئ الديمقراطية بشكل عام، حيث إنها تستطيع باسم الشعب أن تفعل أي شيء! غريب أن يتعجب القرضاوي من هذا الأمر، **فما الديمقراطية إلا حكم الشعب**، وبالتالي ليس هناك أي مرجعية أخرى، هذه هي الديمقراطية، من خلال التوصيف والتطبيق.

تلك هي بعض معالم الدولة في الإسلام التي يسعى إليها، وينادى بها دعاة الحل الإسلامي. فليت شعري من ذا الذي يجرؤ أن يقول: إنها دولة دينية ثيوقراطية كهنوتية، كتلك التي عرفتها المجتمعات الغربية في القرون الوسطى٠ إلا أن يفترى على الإسلام، وعلى التاريخ، وعلى الواقع. صفحة ٥٣

وأنا أقول بأن الدولة الإسلامية هي دولة دينية بامتياز. لأن مرجعيتها كتاب دين، ورأس السلطة فيها مطالب بتطبيق أحكامه. وكل نظام حكم يعتمد في حكمه على كتاب دين ورأس السلطة فيه مطالب بتطبيقه، تكون دولته دولة دينية. أما كلمة ثيوقراطية فهي اصطلاح يوناني للدولة التي تحكمها الآلهة عن طريق الكهنة، ولسنا مضطرين لاستخدامه. أما من يقول بأن الحكم الإسلامي يشابه الحكم الديني المسيحي في أوروبا في القرون الوسطى، فهذا لغو فارغ، ولا قيمة له. فالحكم الإسلامي مختلف عن الحكم المسيحي من حيث البنية والتطبيق، ولا يقيم هذه المقارنة إلا كل جاهل بالإسلام وبالمسيحية. فالحكم المسيحي حكم ديني يعطي رأس السلطة الدينية فيه نوعا من العصمة، أما الحكم الديني الإسلامي فلا يعطي لرأس السلطة فيه أي نوع من العصمة. هذا هو الخلاف الجوهري في طبيعة الحكم بين المسيحية والإسلام، بالإضافة إلى اختلافات أخرى يطول بالبحث فيها.

أتحفنا الشيخ يوسف القرضاوي وتحت عنوان (دولة إسلامية ... لا دولة دينية) بحوالي عشرين صفحة ليبين لنا أن دولته المنشودة ليست دولة دينية، مستشهدا بأخطاء من كتب الخصوم ممن كتبوا في هذا الموضوع، كفرج فودة، وحيد رأفت، فؤاد زكريا...إلخ. ويصر بأن دولته لا تشبه الدولة الدينية المسيحية، وأدخلنا في تفاصيل، كان هو ونحن في غنى عنها. فالمشكلة ليست باستحضار التفاصيل، بقدر ما هي بفهم الحقائق. وهو الاختلاف بين المنطق العلماني والمنطق الديني، لنفرض بأن الدين المسيحي لم يستخدم عبارة (الحق الإلهي) هل يمكن أن يؤدي هذا إلى حل المشكلة؟

إذا كانت المشكلة في هذه العبارة (بالرغم من أني لا أرى فيها أي مشكلة فقهية كما بينت، فكل الأديان تحكم بالحق الإلهي) فالمفكر العلماني لا يريد أي علاقة بالدين سواء كان هذا الدين يحكم بالحق الإلهي أم لا. فطالما أن هناك كتاب دين وهناك من هو مكلف بإقامة أحكامه، فهو ضده ويريد أن يخرج من هذا الإطار، بغض النظر عن بقية التفاصيل، التي أفاض فيها الطرفان سواء العلمانيون أم القرضاوي وتياره. حتى لو اجترح القرضاوي معجزة، وأثبت بأنه لا يوجد في الحكم الإسلامي حق إلهي، لن تنتهي هذه المعضلة، والحل هو في أن يكف القرضاوي وتياره عن الدوران في هذه الحلقة المفرغة، وحان الوقت بأن يفهموا ما يقصده العلمانيون.

وفرق كبير بين الدولة الإسلامية (أي الدولة التي تقوم على أساس الإسلام) والدولة الدينية التي عرفها الغرب النصراني في العصور الوسطى. صفحة ٥٨

لا أدري أيهما يمتلك الفهم الأسوأ القرضاوي وتياره أم خصومهم من العلمانيين. شيء سخيف جدا أن يتهم العلمانيون جماعات الإسلام السياسي بأنهم سيقيمون حكما دينيا على غرار حكم الكنيسة في القرون الوسطى. ولماذا يشبهون الحكم الإسلامي في حال وصل الإسلاميون إلى السلطة بأنه حكمهم سيكون على غرار حكم الكنيسة؟ فللإسلام تاريخ طويل جدا من الحكم استمر ١٣٠٠ عام، فمن الممكن للعلماني المنطقي بأن يشبه دولة الإسلام في حال قامت بأي دولة من التي قامت عبر التاريخ الإسلامي، كالخلافة الراشدة، أو الدولة الأموية، أو العباسية... إلخ، طالما لدينا أمثلة، فلماذا يريدون أن يشبهوا حكم الإسلام بالحكم المسيحي الذي يختلف بشكل جوهري وبنيوي عن الإسلام.

والأكثر غرابة هو استماتت القرضاوي وتياره في الرد على العلمانيين، بأن حكم الإسلام لا يشبه الحكم المسيحي، ويستفيضون بالرد، ويسوقون الأدلة عقب الأدلة في بطلان هذا الأمر، وقد كان يمكنهم أن يردوا على هؤلاء الأغبياء من العلمانيين بعبارة مختصرة واحدة، ما لنا وما للمسيحية.

وهم يطلقون هذه الكلمة «الإسلام السياسي» للتنفير من مضمونها، ومن الدعاة الصادقين الذين يدعو إلى الإسلام الشامل، باعتباره: عقيدة وشريعة، ودينا ودولة.

ويسأل كثيرون هنا: هذه التسمية المحدثة «الإسلام السياسي» مقبولة من الناحية الشرعية؟ وهل إدخال السياسة في الإسلام أمر مبدع من لدن الدعاة المحدثين والمعاصرين؟ أو يعتبر هذا من الدين الثابت بالقرآن والسنة؟ صفحة ٨٨

لا شك أن الإسلام دين ودولة، والسياسة جزء أساسي من تكوين الفكر والفقه الإسلامي، ولكن السياسة أو الحكم الإسلامي له شروط وأركان ومحددات لا يمكن تجاوزها مثل أي مسألة فقهية أخرى. لنأخذ الحج مثلا الذي هو فريضة، ولا أحد من المسلمين يقول غير ذلك، ولكن هذه الفريضة بحاجة إلى شروط لأدائها، لسنا بغرض ذكر الشروط الخاصة حتى يتمكن المسلم من أدائها، كأن يكون حرا ولديه الاستطاعة البدنية والمالية... إلخ ولكن نقصد استطاعة الوصول إلى مكة. قد يُقطع طريق الحج لأسباب عدة مثل الأوبئة، المجاعة، انعدام الأمن، كالذي حصل في العصر العباسي على يد القرامطة، والذي استمر حوالي عشرين عاما. وفي أحوال مشابه لذلك، إذا جاء فريق من المسلمين وقالوا رغم أن طريق الحج مقطوع فنحن علينا إيجاد طريقة للوصول إلى مكة لأداء فريضة الحج، وبدأ هذا الفريق باختراع أفكار جديدة للوصول إلى الحج، وكانت نتائج هذا الأمر كارثية على المسلمين. ألا يحق لنا أن نسمي هؤلاء المتنطعين (جماعة إسلام الحج) حيث يريدون الوصول إلى مكة رغم استحالة ذلك،

ويعتبرون أن عدم إقامة الحج تجعل من كل المسلمين آثمين. إن هذا التنطع لإقامة أصل من أصول الإسلام رغم عدم اكتمال شروطه، كإقامة الدولة أو الذهاب إلى الحج، تجعل من الممكن أن نسميهم باسم هذا الأمر الذي يتنطعون بإقامته، وليس هناك أي مشكلة في هذا. فدائما عندما يتضخم أمر ما عند أي فريق على حساب الأمور الأخرى، يُسمى باسمه، فليس هناك مشكلة بأن نسمي هؤلاء الذي يتنطعون في مسألة السياسة رغم عدم وجود أي إمكانية للوصول إلى حكم إسلامي حقيقي (إسلام سياسي)

إن جوهر الديمقراطية (بعيداً عن التعريفات والمصطلحات الأكاديمية) أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله وتغييره إذا انحرف، وألا يساق الناس «رغم أنوفهم» إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها. فإذا عارضها بعضهم كان جزاؤه التشريد والتنكيل، بل التعذيب والتقتيل. صفحة ١٣٢

لا يستقيم بأي حال أن يؤخذ أي مصطلح بعيدا عن التعريفات الأكاديمية له، فعادة المصطلح بتعريفاته، ولا يمكن أن يأخذ القرضاوي ما يريده من المصطلح ويترك الباقي، فأركان الديمقراطية كما هي مطبقة في العالم أربعة حتى يمكن أن تصنف دولة بأنها دولة ديمقراطية وهي: **العلمانية، الليبرالية، فصل السلطات، انتخابات حقيقية**.

فكل الدول الديمقراطية هي بالضرورة علمانية. ولا أدري لماذا يصر القرضاوي على استخدام هذا المصطلح، إذا كان كل الأمور التي ذكرها من محاسن الديمقراطية موجودة في الإسلام، فالإسلام في غنى عن الديمقراطية ومصطلحاتها. فمسألة أن

يختار الناس من يحكمهم في الإسلام متاحا تماما، وبدون أن يُستخدم هذا المصطلح، طالما أن الإسلام لم يفرض آلية معينة لاختيار الحاكم. أما أن يختار الناس نظاما يختارونه، فهو أمر مطلق تماما في النظام الديمقراطي، أم في الإسلام فهو مقيد تماما إلا في الأمور التي لا يوجد فيها نص قطعي. أما محاسبة الحاكم فهو موجود في الإسلام، فلماذا يريد القرضاوي استيراده من الديمقراطية إذا كان موجودا لدينا. فمسألة الإتيان بمصطلح وتغيير مفاهيمه، يترك الجميع في تخبط وعدم اليقين (فالغاية من استخدام المصطلحات هو الاختصار والإيضاح) فأصبحنا كلما تكلم القرضاوي في مصطلح من المصطلحات الحديثة، يجب أن نسأل ماذا يعني بهذا الكلام، لأنه تاريخيا وفقهيا، لم يستخدم المسلمون في منطقهم الديني هذه المصطلحات كالديمقراطية ومدنية الدولة. والذي يقع في أذهان الجميع حتى لدى المثقفين، المعنى الأصلي لهذه المصطلحات، وبهذا يفقد المصطلح لدى القرضاوي وظيفته، وصار السؤال ماذا يعني القرضاوي بدولة مدنية أو ديمقراطية؟! فيجب أن يضيف الكثير من الجمل حتى يشرح لنا مصطلحه. مع أن الجميع يعلم بأن غالبية الناس سواء في مجمعاتنا أو في المجتمعات الأخرى يقع في ذهنه أن الدولة المدنية **هي نقيض دولة القبيلة، نقيض دولة العسكر، نقيض دولة الدين.** وكذلك عندما يستخدم مصطلح الدولة الديمقراطية فيقع في الذهن أنها الدولة التي لا يدخل الدين في أنظمتها وقوانينها.

حكم الشعب وحكم الله: والذي نريد التركيز عليه هنا: هو ما نوّهنا به في أول الأمر، وهو: جوهر الديمقراطية. فهو بالقطع متفق مع جوهر الإسلام، إذا رجعنا إليه في مصادره الأصلية، واستمددناه من ينابيعه الصافية، من القران والسنة، وعمل الراشدين من خلفائه.

فليس يلزم من المناداة بالديمقراطية رفض حاكمية الله للبشر، فأكثر الذين ينادون بالديمقراطية لا يخطر هذا ببالهم، وإنما الذي يعنونه ويحرصون عليه هو: رفض الدكتاتورية المتسلطة، رفض حكم المستبدين بأمر الشعوب من سلاطين الجور والجبروت. صفحة ١٣٩

جوهر الديموقراطية هو ما يهم القرضاوي، وهو ليس معنيا أن مفهوم مصطلح الديمقراطية الأصلي هو **حكم الشعب** أما في الإسلام هو **الحكم لله** ثم يتحفنا بالمنطق المغلوط الذي يعالج به الأمور: **فليس يلزم من المناداة بالديمقراطية رفض حاكمية الله للبشر**، كيف لا يلزم؟! إذا كانت الديمقراطية هي حكم البشر، فالسطو على المصطلح ولي عنقه، لا يغير من الحقيقة شيئا. وأنا أتساءل هل الإسلام بحاجة للدخول في متاهات القرضاوي؟ فالديمقراطية هي حكم الشعب للشعب، ولا علاقة لها بأي حكم ديني، حتى وإن استخدمت الأنظمة الدينية آلية الاقتراع، فهذا لا يكفي لكي تكون أنظمة ديمقراطية.

لنفرض أن نظام حكم في بلد إسلامي طرح على الاستفتاء مسألة تطبيق أحكام الفقه الإسلامي بدلا من الأحكام الوضعية، ونجح هذا الأمر، هل يمكن أن نسميه حكما ديمقراطيا، بالتأكيد، لا. وإنما جاء الاختيار عبر الاقتراع، **فالاقتراع ليس هو الديمقراطية.** وعلى سبيل المثال دولة الفاتيكان دولة دينية، إلا إن عملية اختيار رأس الكنيسة فيها يتم عبر الاقتراع، فهل من الممكن بناء على هذا أن نقول بأنها دولة ديمقراطية، مع أنها دولة دينية، ودولة كهنوتية بامتياز؟

ومما يؤكد ذلك: أن الدستور ينص (مع التمسك بالديمقراطية) على أن دين الدولة هو الإسلام، وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر القوانين، وهذا تأكيد لحاكمية الله، أي حاكمية شريعته، وأن لها الكلمة العليا.

ويمكن إضافة مادة في الدستور صريحة واضحة: أن كل قانون أو نظام يخالف قطعيات الشرع، فهو باطل، وهي في الواقع تأكيد لا تأسيس. صفحة ١٤١

لا يكتفي القرضاوي بأن دولته المدنية مرجعيتها الإسلام بل يؤكد بوجوب أن يكون دينها الإسلام، ويطالب بأن يضاف مادة بالدستور صريحة واضحة: أن كل قانون أو نظام يخالف قطعيات الشرع، فهو باطل. طبعا كل هذا مع **التمسك بالديمقراطية،** أصبحت وصفة القرضاوي للحكم ملتبسة متناقضة، تحمل بذور فشلها بنفسها.

الدين الإسلامي منهاج متكامل من رأس السلطة إلى أصغر تفصيل، ولا يمكن كما يفعل فقهاء السياسة الجدد، حيث يغيرون في الأسس الكبرى التي قام عليها الإسلام، وبالتالي لا يمكن استحضار مبادئ معينة كالديمقراطية ومدنية الدولة إلى الإسلام، تحت أي حجة كانت، **فالإسلام لا يحتاج إلى الترقيع من أي مبادئ أخرى.**

معالم سيد قطب

إذا أردنا أن نتكلم عن الإسلام السياسي، فلا يمكن إلا أن نقف وقفة طويلة عند سيد قطب، وفكر سيد قطب في قراءة متأنية. فجميع الحركات الإسلامية المسلحة وغير المسلحة ذات البعد السني، وحتى الحركات الشيعية، قد تأثرت بسيد قطب، وخاصة بكتابه **معالم في الطريق**. فكان لا بد من إفراد فصل خاص لهذا الكتاب، ومحاولة النظر في مدى ملاءمة الكتاب وأفكار كاتبه مع الواقع الحالي.

ولد سيد قطب في إحدى قرى محافظة أسيوط في الصعيد المصري عام ١٩٠٦، أي أنه ولد ونشأ مع بداية تشكل العالم الحديث الذي نعرف اليوم. فقد شهد ثورة ١٩١٩ وكان ممن يدبج الخطابات الثورية ويلقيها في المساجد رغم حداثة سنه* سيد قطب من القرية إلى المشنقة صفحة ٣٨

وقد عاصر سيد قطب الحربين العالميتين الأولى والثانية، وشهد التحولات الكبرى في العالم، سواء ما يخص المسلمين منها، كهزيمة السلطنة العثمانية وإلغاء الخلافة. والتبدل في موازين القوى الدولية، حيث لم تعد بريطانيا وفرنسا هم القوى العظمى في العالم. وظهور قوى جديدة لم تكن موجودة تاريخيا على مسرح السياسة الدولية، كأمريكا والاتحاد السوفيتي. وبدأت دول العالم الثالث في التطلع إلى الاستقلال فيما سمي حركات التحرر الوطني. وقد سافر في بعثة إلى أمريكا في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، واطلع على حال أقوى دولة في العالم، والأكثر تطورا وعصرية.

في هذه الأجواء ولد وعاش سيد قطب، وهو لم يكن محسوبا على التيار الإسلامي في بداية حياته الأدبية والفكرية، وقد التزام الفكر الإلحادي أكثر من عشر سنوات من حياته* وبدأت علاقته بالإخوان المسلمين بعد عودته من أمريكا وقبل انقلاب عبد الناصر، ومن بعدها أصبح من أهم منظري جماعات الإسلام السياسي في العالم، وقد سجن عدة سنوات في عهد عبد الناصر، كتب خلالها الكثير من الكتب، وأهمها كتابه معالم في الطريق الذي نحن بصدده الآن. سيد قطب من القرية إلى المشنقة ص ٤٨

تقف البشرية اليوم على حافة الهاوية، لا بسب التهديد بالفناء المعلق على رأسها، فهذا عرض للمرض وليس هو المرض، ولكن بسبب إفلاسها في عالم «القيم» التي يمكن ان تنمو الحياة الانسانية في ظلالها نموا سليما وتترقى ترقيا صحيحا. وهذا واضح كل الوضوح في العالم الغربي، الذي لم يعد لديه ما يعطيه للبشرية من «القيم» بل الذي لم يعد لديه ما يقنع ضميره باستحقاقه للوجود، بعدما انتهت «الديمقراطية» فيه إلى ما يشبه الافلاس. معالم في الطريق صفحة ٣

بعد مرور أكثر من خمسين سنة على صدور كتاب المعالم، يحق لنا أن نتساءل من الذي أفلس، الغرب أم جماعات الإسلام السياسي التي وضع سيد قطب الأسس الفكرية لها في كتابه معالم في الطريق. لننظر إلى الواقع الغرب، كدول أو كأفراد، ونقارنها بواقع الدول ذات الأغلبية الإسلامية، وبالإنسان المسلم الذي يعيش في هذه الدول، من هو المفلس؟ وهل سبب هذا الإفلاس؟ إلا فوضوية جماعات الإسلام السياسي التي تعتبر كتب سيد قطب هي الوسيلة للوصول للحكم الإسلامي المنشود. لا يمكن أن نقول بأن الغرب الديمقراطي العلماني كان مثاليا وخاصة في الشؤون الخارجية. ولكن على الأقل كان الوضع الداخلي مقبولا، إلى درجة أن أغلبية المسلمين يرغبون إما بالعيش في بلد غربي، أو أن تصبح حكومات بلدانهم شبيه بالدول الغربية، ليس من حيث الطبيعة الاجتماعية والدينية، بل من خلال طبيعة الحكم والآليات القانونية في تبادل السلطة، حيث الجميع تحت سلطة القانون.

ولا بد من قيادة للبشرية جديدة!

إن قيادة الرجل الغربي للبشرية قد أوشكت على الزوال ٠٠ لا لآن الحضارة الغربية قد أفلست ماديا او ضعفت من ناحية القوة الاقتصادية والعسكرية ٠٠ ولكن لأن النظام الغربي قد انتهى دوره لأنه لم يعد يملك رصيدا من «القيم» يسمح له بالقيادة.

لا بد من قيادة تملك إبقاء وتنمية الحضارة المادية التي وصلت إليها البشرية، عن طريق العبقرية الأوروبية في الإبداع المادي، وتزود البشرية بقيم جديدة جدة كاملة بالقياس الى ما عرفته البشرية، وبمنهج أصيل وإيجابي وواقعي في الوقت ذاته. والإسلام وحده هو الذي يملك تلك القيم وهذا المنهج.

لقد أدت النهضة العلمية دورها ٠٠ هذا الدور الذي بدأت مطالعه مع عصر النهضة في القرن السادس عشر الميلادي، ووصلت الى ذروتها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ٠٠ ولم تعد تملك رصيدا جديدا. معالم في الطريق صفحة ٤

عندما قرأت هذه الفقرة أول مرة منذ عدة سنوات، أعدت قرأتها أكثر من مرة، ليس لأنها غير مفهومة، بل لأنها غريبة جدا، وبعيدة عن أي منهاج عقلي أو منطقي. يكتب هذا الكلام رجل قابع في السجن، في دولة من دول العالم الثالث وهي مصر، يقرر بأن القيادة الغربية للعالم على وشك الزوال! وأن قيمها قد أفلست ولا بد من قيادة جديدة للبشرية! والسبب: ليس زوال قوتها المادية والاقتصادية والعسكرية، بل لأنها لم تعد تمتلك رصيدا من القيم، تسمح لها بالقيادة؟ هذه الفقرة بالذات مهمة جدا، فكلنا يعلم بأن النهضة الأوربية وكما يقول سيد قطب بأنها ابتدأت من القرن السادس عشر، وهنا يحق لنا أن نتساءل ما الذي اختلف في القيم الغربية منذ خمسة قرون حتى يمكن أن يقال إن قيمها قد أفلست؟ هل نظام السوق الذي أوجدته القوى البرجوازية بعد عهد الإقطاع؟ أم فكرة فصل الدين عن الدولة؟ أم رفض الاستبداد الملكي؟ كل هذه القواعد هي التي قامت عليها النهضة الأوربية، ولا زالت موجودة، أي أن القيم الغربية التي

أدت إلى صعود الغرب وتفوقه لا زالت موجودة وبقوة، وهذه هي قيمه وأفكاره فعن أي إفلاس يتحدث سيد قطب؟ فحالة الإفلاس هي التوقف عن العطاء، وتغيير المبادئ والفشل في الاستمرار. مثل المبادئ الشيوعية في الاتحاد السوفيتي والصين، فالاتحاد السوفيتي قد أفلس وهذا واضح جدا من خلال انهيار الكتلة التي كان يسيطر عليها في أوربا الشرقية ثم انهيار دولته، وزوال حكمه. أما الصين فلم تنهار والحزب الشيوعي لا زال موجودا، ولكن بعد أن غير مبادئه وقيمه وأفكاره الاشتراكية، وتبنى نظام السوق الرأسمالي، أي لم يعد النظام الاقتصادي اشتراكيا. وحسب ما نرى فالقيم الغربية هي التي انتصرت انتصارا شاملا على كل من حاول أن يخرج من تحت عباءتها سواء عن طريق اليمين المتمثل في المد النازي، أو عن طريق اليسار المتمثل في المد الشيوعي. وحتى الآن وبالرغم من كل السلبيات والانتكاسات التي صادفتها لا زالت القوى الغربية قادرة على أن تتقدم وتتكيف وتنتج، وعلى كل الأصعدة التكنولوجية والعلمية والفكرية والثقافية.

وحالة الفراغ الناتجة عن حالة الإفلاس كيف سيتم ملؤها؟ مع كل هذه القوة التي بيد الغرب؟ والمثير في الأمر، حسب سيد قطب بأن الحضارة الغربية التي قامت على العلمانية وعلى مبدأ فصل الدين عن الدولة، ووصلت إلى ما وصلت إليه على هذه القاعدة، مطلوب منهم أن يتركوا القيادة للدين الإسلامي. ثم ما هو الشيء الجديد كل الجدة في الإسلام الذي سيقدمه حسب ما يقول سيد قطب؟ هل هناك أشياء جديدة في الإسلام لا نعلمها نحن المسلمون، أو لا يعلمها الغرب؟

الغرب الأوربي عرف الإسلام منذ تأسيسه وخاض معه جولات وجولات، ما الذي تغير الآن حتى يقبل الغرب أن يقوده الإسلام، طالما أن الغرب لا يزال يمتلك كل وسائل القوة. هل يكفي أن يقول هذا الكلام شخص قابع في السجن حتى يستسلم الغرب؟

ماذا لو أن كاتبا غربيا علمانيا ملحدا، كتب بأن الإسلام قد أفلس، ولم يعد لديه ما يقدمه، بدليل حالة التخلف والضعف والتشتت التي يعيشها المسلمون، ويجب على المسلمين أن يتخلوا عن قيمهم، ويعطوا الغرب السيادة والقيادة بشكل كامل، هل هناك من يقبل بهذا الكلام من المسلمين؟

وإذا أجرينا مقارنة بشكل متجرد، بين سيد قطب وهذا الكاتب الغربي المفترض، من منهما يتكلم بمنطق أكثر. فالمسلمون هم اليوم الأكثر ضعفا وتخلفا ومجتمعاتهم هي الأكثر هشاشة في العالم، أما الغرب فمجتمعاته هي الأكثر استقرارا وتنظيما وازدهارا في العالم، قد يقول قائل لقد جرت حروب في الغرب قتلت ملايين البشر، هذا صحيح تماما، ولكن منذ الحرب العالمية الثانية، لم تجر في الغرب أو بين دول الغرب حروب على مستوى الدول، ولم تجر في بلدانهم أي حروب أهلية شاملة، وإنما جرت اضطرابات محدودة. أما إذا أحصينا الحروب التي جرت في بلداننا منذ ذلك الوقت حتى اليوم، سواء الحروب البينية بين الدول أو الحروب الأهلية الشاملة فنجدها أكثر من أن تحصى.

كيف يمكن أن يتصور من هو في حالة من الضعف الشديدة والتخلف الطاغي، أن الآخر القوي المتعلم والمتطور، يمكن يترك له القيادة! ولا أدري كيف كان تصور سيد قطب بأن يتم هذا الأمر عندما كتب هذه السطور؟ ولا بد أن في الصفحات التالية جوابا على هذا السؤال، ولنرى فيما إذا كان مشروع سيد قطب في انتزاع قيادة العالم من الرجل الغربي قابلة للتحقق.

ولكي نكون على بينة من الأمر، ينبغي أن ندرك (على وجه التحديد) مؤهلات هذه الأمة للقيادة البشرية، كي لا نخطىء عناصرها في محاولة البعث الأولى.

إن هذه الأمة لا تملك الآن (وليس مطلوبا منها) أن تقدم للبشرية تفوقا خارقا في الإبداع المادي، يحني لها الرقاب، ويفرض قيادتها العالمية من هذه الزاوية. فالعبقرية الأوروبية قد سبقته في هذا المضمار سبقا واسعا. وليس من المنتظر خلال عدة قرون على الاقل التفوق المادي عليها! معالم في الطريق صفحة ٧

بدأ مخطط سيد قطب يتضح، فهو لا يطالب المسلمين أن يقدموا للبشرية **تفوقا خارقا في الإبداع المادي، يفرض قيادتهم للعالم من هذه الزاوية.** فالعبقرية الغربية قد سبقت في هذا المضمار سبقا واسعا. وليس من المنتظر خلال عدة قرون التفوق المادي عليها. أمر غريب جدا ما يطرحه سيد قطب، فحسب القرآن الكريم كان الأنبياء (ويجب أن نفترض بأن سيد قطب يريد التأسي بهم) يستخدمون التفوق بنفس الأدوات السائدة في ذلك العصر، فالرسول ﷺ على سبيل المثال، قد جاء بمعجزة القرآن في عصر سادت فيه البلاغة والفصاحة، وما أسواق الشعر التي كانت تقام في الجزيرة العربية إلا دليلا على ذلك. فكيف يريد سيد قطب من المسلمين عدم منافسة الغرب في مسألة الإبداع المادي؟ الذي هو أداة القوة والتنافس في هذا الزمن؟ ربما قوله: **إن هذا يحتاج إلى قرون** يفسر ذلك، فأراد إخراج هذا الأمر من الحساب. فهو يريد اختيار ساحة المنافسة على مزاجه، يعني إذا كان التنافس على تسلق قمة إفرست في جبال الهيملايا، فيمكن لسيد قطب أن يختار مجالا آخر كالمشي في نزهة إلى جبل المقطم في القاهرة حتى يعتبر نفسه لا يزال في المنافسة، بحجة أنه لا يستطيع تسلق قمة إفرست. لا يستطيع سيد قطب ولا غيره تغيير قواعد اللعبة، هذا الزمن قائم على التنافس العلمي والإبداع المادي، فمن أراد يكون في صلب المنافسة فيجب أن ينافس في نفس أدوات العصر، وعصرنا الحالي قائم على العلم والإبداع المادي، عصر التكنولوجيا، عصر القوة العسكرية والقوة الاقتصادية. ومن لم يمتلك هذه الأدوات فعليه التنحي جانبا حتى يمتلكها. إن دعوة سيد قطب أن تكون القيادة للإسلام في العالم بدون الأدوات اللازمة، لدعوة خرقاء من شخص غير قادر على فهم طبيعة العالم الحالي، وطبيعة الصراعات فيه.

لا بد إذن من مؤهل آخر لقيادة البشرية (غير الإبداع المادي) ولن يكون هذا المؤهل سوى «العقيدة» و «المنهج» الذي يسمح للبشرية أن تحتفظ بنتاج العبقرية المادية، تحت إشراف تصور آخر يلبّي حاجة الفطرة كما يلبّيها الإبداع المادي، وأن تتمثل العقيدة والمنهج في تجمع إنساني. أي في مجتمع مسلم. معالم في الطريق صفحة ٧

على اعتبار أن سيد قطب قد رفض المؤهل الطبيعي لقيادة البشرية المتمثل في الإبداع المادي السائد حاليا، كان لا بد أن يبحث عن مؤهل آخر ومن وجهة نظره المؤهل هو **العقيدة والمنهج**. حيث تحتفظ البشرية بنتاج العبقرية المادية، تحت إشراف تصور آخر يلبي حاجة الفطرة، وأن تتمثل العقيدة والمنهج في تجمع إنساني **أي المسلمين**. وهذه الدعوة تطلب من هذه المجتمعات الغربية تغيير عقيدتها القائمة على العلمانية والمادية إلى المنهج الإسلامي. **لماذا وكيف ستغير هذه المجتمعات الغربية عقيدتها؟** هل هذه المجتمعات لا تعرف الإسلام؟ حتى يأتي سيد قطب ليعرفهم عليه، فالغرب الأوروبي على إطلاع ومعرفة بالإسلام ومنذ مئات السنين، فما الذي لدى سيد قطب من جديد ليقدمه؟ هل سيقول لهم إن الدين المسيحي فيه الكثير من الأخطاء وقد جاء الإسلام لتصحيحها، ربما سيقولون له نحن علمانيون ولا نهتم بالدين. وهل ستقبل تلك المجتمعات باعتناق الإسلام بعد أن كرهوا كل الأديان، هل سيقبلون بالأحكام الشرعية في الإسلام؟ هل سيقبلون بالصلاة خمس مرات في اليوم؟ هل سيقبلون صيام رمضان؟ هل سيقبلون تعدد الزوجات؟ هل سيقبلون بالأحكام الجنائية الإسلامية، من رجم، وقطع، وصلب؟ بالتأكيد سيكون الرد هم سيقبلون بكل هذه الأحكام بعد أن يعتنقوا العقيدة الإسلامية. إذن المشكلة كيف ستعتنق الشعوب الغربية العقيدة الإسلامية؟ من حقنا أن نسأل، فهذا الكتاب **معالم في الطريق** من أهم الكتب التي كُتبت لتجديد الواقع الإسلامي، وهو الذي سيؤسس لسيادة الإسلام على العالم كله. أين الخطط؟ أين المشاريع؟ وما هي الاستراتيجيات التي ستجعل شعوب العالم وخاصة الغربية منها أن تتخلى عن عقائدها وأفكارها، ومنظومة حكم عمرها مئات السنين، وترضى بالسيادة الإسلامية عليها؟

وفي هذا يتفرد المنهج الإسلامي ٠٠ فالناس في كل نظام غير النظام الإسلامي، يعبد بعضهم بعضا (في صورة من الصور) وفي المنهج الإسلامي وحده يتحرر الناس جميعا من عبادة بعضهم لبعض، بعبادة الله وحده، والتلقي من الله وحده، والخضوع لله وحده. معالم في الطريق صفحة ٨

إن الوسيلة بالنسبة لسيد قطب للوصول إلى سيادة الإسلام هي تحرير الناس جميعا من عبادة بعضهم البعض، إلى عبادة الله وحده، ونقلهم من ظلمات الجاهلية إلى نور الإسلام، وهذا يتطلب **أسلمة البشرية بشكل كامل**. إن هذه الفكرة طوباوية بالكامل. وحتى هذا الفهم يخالف القرآن، فالله عز وجل يقول في أكثر من آية في كتابه العزيز:

{أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمِنُون} البقرة: ١٠٠

{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُون} يوسف: ١٠٦

{وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِين} يوسف: ١٠٣

{وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ} ١٠ {أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ} ١١ {فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ} ١٢ {ثُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ} ١٣ {وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ} ١٤ سورة الواقعة

نرى مدى الاختلاف بين ما يطرحه سيد قطب في معالمه، وبين ما أنزله الله في كتابه، حيث يريد سيد قطب أسلمة البشرية قاطبة في كل مجتمعات الأرض وعلى رأسها المجتمعات الغربية، أما الآيات فتقول غير ذلك: بل أكثرهم لا يؤمنون، وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون، وما أكثر الناس لو حرصت بمؤمنين، أما آيات سورة الواقعة، فهي من أوضح الآيات، المؤمنين الذين سيأتون فيما بعد الرعيل الأول هم قلة.

وهذا هو مفترق الطريق ٠٠ وهذا كذلك هو التصور الجديد الذي نملك اعطاءه للبشرية (هو وسائر ما يترتب عليه من آثار عميقة في الحياة البشرية الواقعية) وهذا هو الرصيد الذي لا تملكه البشرية، لأنه ليس من «منتجات» الحضارة الغربية، وليس من منتجات العبقرية الأوروبية! شرقية كانت أو غربية. معالم في الطريق صفحة ٨

هذا هو الرصيد الذي لا تملكه البشرية، لأنه ليس من «منتجات» الحضارة الغربية. وعلى اعتبار أنه ليس من منتجات الحضارة الغربية، يجب أن يقبلوا به. مجرد ألا يكون هذا المنتج من منتجات العبقرية الأوربية، شرقية كانت أو غربية، فهو المؤهل ليكون بديلا عن كل الأفكار والمبادئ والقيم الأوربية!

عادة الشعوب تحاول أن تعود إلى أي شيء من منتجات حضاراتها السابقة وتستقي منه لحاضرها، فعلى سبيل المثال لا زالت المصلحات المعرفية سائدة باللغة اللاتينية ولا زالت الفلسفة اليونانية والأصول التي وضعتها موجودة وبكل قوة حتى وقتنا الحاضر، رغم الحالة المتخلفة التي تعيشها اليونان حاليا إذا ما قيست بالدول الأوربية الأخرى، ولكن لا يزال العقل الجمعي الأوروبي يعتبر أن منبع الحضارة والمعرفة من اليونان القديمة. حتى لو أراد الأوروبيون أن يجددوا في قيمهم الفكرية، بالتأكيد لن يبحثوا عنها لا في الدين الإسلامي ولا في اللغة العربية، بل سيلجؤون إلى تاريخهم وثقافتهم وحضارتهم القديمة.

إن تضخم الحالة النرجسية عند تيار الإسلام السياسي وعند منظره الأول سيد قطب، تخرج عن أي حالة منطقية، فسيد قطب يشخص مرض المجتمع الغربي بفقدان القيم، ويضع له الحلول بأن يعطي المجتمع الغربي القيادة للإسلام. فسيد قطب لم يخبرنا في معالمه كيف سيجعل المجتمعات الغربية تقبل بأسلمة مجتمعاتها. ألا يجب في البداية أن تعترف هذه المجتمعات بأن مناهجها ومبادئها قد أفلست، وأنها بحاجة ماسة لسيد قطب ومعالمه كي يخرجها من أزماتها.

تحت عنوان (جيل قرآني فريد) يبدأ سيد قطب ثاني فصول كتابه، ولا يختلف أي مسلم مع سيد قطب في ذلك، فالرعيل الأول من جيل الصحابة كان جيلا مميزا، وأن يسعى المسلمون في هذا الزمن لأن يحذو حذوهم هو الشيء الطبيعي، وهذا يعني أن يكون القرآن هو المنهاج وهو السبيل.

نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم. كل ما حولنا جاهلية.. تصورات الناس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم، فنونهم وآدابهم، شرائعهم وقوانينهم. حتى الكثير مما نحسبه ثقافة اسلامية، ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية، وتفكيرا إسلاميا، هو كذلك من صنع هذه الجاهلية !!
معالم في الطريق صفحة ١٧

إن مواجهة المجتمع الجاهلي هو من أسس الإسلام، وقد كان في عهد الإسلام الأول جاهلية واحدة وقوامها الذين لم يدخلوا في الإسلام. أما في هذا الزمن فقد تعددت الجاهلية، فبالنسبة لسيد قطب ليست الجاهلية محصورة في غير المسلمين، بل إن الجاهلية في المكون الإسلامي نفسه، وكل من لا يتوافق مع أفكار سيد قطب فهو في جاهلية. ومن هنا بدأت فكرة تكفير المسلمين. فتكفير الجاهلية، في مكة لم يكن مشكلة فهو لم ينتج عنه إزهاق للأرواح. وحتى في العصر الحالي، لا تهتم المجتمعات إن كفرتها مجتمعات أخرى، بشرط ألا ينتج عن ذلك أعمال عنف وإسالة للدماء وإزهاق للأرواح. إن أعمال العنف التي قامت بها بعض الجماعات المسلحة، ضد المسلمين، لم تكن موجهة إليهم لأنهم من أتباع أو أنصار الأنظمة القائمة، بل كانت لأنهم مجتمع جاهلي، ففكرة المجتمع الجاهلي يستتبعها التكفير، والتكفير يستتبعه استحلال الدماء، على قاعدة إقامة أحكام الردة، وتطبيق الحدود على من يرتكب المعاصي والمكفرات. وكل هذا التخبط مرده إلى استمرار الفكرة القائلة: بأن الإسلام والمسلمين لا زالوا في عهد الحكم وتطبيق الحدود. والحل يبدأ دائما بأن يتبنى المسلمون أن عهد الحكم الذي ابتدأ في يثرب قد انتهى، ودخلنا عهد مكي جديد منذ مئة عام.

إن أولى الخطوات في طريقنا هي أن نستعلي على هذا المجتمع الجاهلي وقيمه وتصوراته. وألا نعّدل نحن في قيمنا وتصوراتنا قليلا أو كثيرا لنلتقي معه في منتصف الطريق. كلا! إننا وإياه على مفرق الطريق، وحين نسايره خطوة واحدة فإننا نفقد المنهج كله ونفقد الطريق! معالم في الطريق صفحة ١٩

إن مفاهيم الاستعلاء والمفاصلة ومفارقة المجتمع، هي من أكثر المفاهيم التباسا وخطورة، وخاصة بالنسبة للشباب المسلم في مقتبل حياته، حيث يعيش هذا الشباب في حالة اضطراب، فكيف يمكن أن يوازن بين ما يطرحه سيد قطب وبين التعايش مع هذا المجتمع، فيشعر بالاختلاف والتناقض مع هذا المجتمع، وربما التهميش، فيؤدي بقسم منهم إلى التطرف في السلوك الاجتماعي، وربما يتطور الأمر إلى حمل السلاح حتى لو بشكل فردي، وارتكاب أعمال عنف ضد المجتمع. وشعور الاستعلاء سيتحول إلى شعور بالنبذ الاجتماعي. فكيف لأشخاص منبوذين اجتماعيا أن يكونوا جيل قرآني فريد ويقودوا العالم، هذا طبعا بعد أن يستسلم الغرب لأفكار سيد قطب!

جاء الفصل الثالث في المعالم تحت عنوان (طبيعة المنهج القرآن) وفيه يتحدث عن الحالة المكية وطريقة العرض القرآني للتوحيد، حيث وضع فرضيات عدة، لماذا لم يكن عرض الدعوة بشكل مختلف كأن تكون على أساس القومية، أو على أساس المساواة، أو على أساس الإصلاح، ويطيل في الشرح. قد جاءت الدعوة بهذه الصيغة كونها دينا وليست منهاج وضعي، فما الفائدة بأن نبقى في تساؤل مستمر لماذا لم تأتي الدعوة الإسلامية بصيغة مختلفة؟

والمسلمون في مكة لم يكن لهم سلطان على أنفسهم ولا على مجتمعهم. وما كانت لهم حياة واقعية مستقلة هم الذين ينظمونها بشريعة الله .. ومن ثم لم ينزل الله

لهم في هذه الفترة تنظيمات وشرائع، وإنما نزل لهم عقيدة، وخلقاً منبثقا من هذه العقيدة بعد استقرارها في الأعماق البعيدة٠٠ فلما أن صارت لهم دولة في المدينة ذات سلطان، تنزلت عليهم الشرائع، وتقرر لهم النظام الذي يواجه حاجات المجتمع المسلم الواقعية، والذي تكفل له الدولة بسلطاتها الجدية النفاذ. معالم في الطريق صفحة ٣٤

هذه الفقرة من أهم فقرات الكتاب، وكنت أتمنى أن يتخذها سيد قطب وأمثاله من مُنظري الإسلام السياسي أساسا لتنظيرهم لواقع الإسلام الحالي، فهو يقول: **المسلمون في مكة لم يكن لهم سلطان على أنفسهم ولا على مجتمعهم.** هذه هي الحالة المكية، وهي تتشابه مع حالتنا في هذا العصر، حيث كان المسلمون محكومون من قبل قادة مكة، واليوم نحن محكمون من القوى الدولية، بعد أن أصبحت الأرض قرية كونية. ولكنهم للأسف لا زالوا مغيبين عن الواقع، فتيار سيد قطب تسيطر عليه فكرة الوصول إلى السلطة والحكم بما أنزل الله، بغض النظر إذا كان ممكنا أم لا. وهذا الأمر يخالف طبيعة المرحلة، وقد بينت هذا الأمر في أماكن أخرى من الكتاب.

فهذه العصبة هي التي يطلق عليها اسم «المجتمع المسلم» ٠٠ المجتمع الذي يصلح لمزاولة النظام الإسلامي في حياته الاجتماعية لأنه قرر بينه وبين نفسه أن تقوم حياته كلها على هذا الأساس، وألا يحكم في حياته كلها إلا الله. معالم في الطريق صفحة ٣٦

المجتمع المسلم، يستخدم سيد قطب هذا التعبير المبهم، وهذا المصطلح ليس له أي معنى وليس له أي تأصيل في كتب الفقه، وليس له أي وجود لا في القرآن ولا في السنة، ولا في أي مصنفات فقهية عبر التاريخ الإسلامي. وإذا ورد في أي شكل

مشابه، فهو ضمن مصطلح دار الإسلام، وهي حالة التمكين، أي امتلاك القوة اللازمة للحكم والمكافئة للعدو. أما هذا التيار فيعتبر أن المجتمع المسلم الذي يصلح لمزاولة النظام الإسلامي. أي دولة ذات أغلبية من المسلمين هي مجتمع مسلم تصلح لإقامة الحكم والأحكام فيها، لأن سيد قطب وأمثاله من منظري الإسلام السياسي، يعتبرون مجرد أن أسقطوا أي حكم في أي من هذه البلدان ذات الأغلبية العددية من المسلمين، يصبح الطريق مفتوحا أمام إقامة الخلافة الإسلامية والحكم بما أنزل الله.

وهنا أريد أن نقف عند تصورات سيد قطب عن الواقع السياسي العالمي، فسيد قطب ولد مع بداية القرن الماضي وعاصر الحربين العالميتين الأولى والثانية، التي شكلتا عالمنا الحالي. وهو لا يقيم أي اعتبار للواقع الدولي، ولا للقوى الدولية، ولا للأمم المتحدة، يتصور نفسه في جزيرة معزولة في أحد المحيطات في القرون الوسطى، وعندما يسيطر على الحكم فيها، يستطيع أن يحكم بما أنزل الله. **الحكم بما أنزل الله حاليا ليس بإسقاط الحاكم واحتلال مبنى وزارة الدفاع والإذاعة.** فهذا الحكم الذي يحاول الإسلام السياسي إسقاطه بأي طريقة كانت، ليس أكثر من حكم ذاتي. وفي الواقع فإن كل هذه الكيانات محكومة من القوى الدولية عبر مجلس الأمن، والتدخلات الدولية في هذه الدول أكثر من تعد وتحصى طيلة خمس وسبعين عاما منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة. وقد حان الوقت لهذا لتيار، تيار الإسلام السياسي الواهم الحالم أن يعي هذه الحقيقة.

الفصل الرابع كان تحت (عنوان نشأة المجتمع المسلم وخصائصه) يحاول سيد قطب أن يُنظر علينا عن كيفية نشأة المجتمع المسلم، ولا نستطيع أن نفهم من خلال سرده ما المقصود؟ هل هو يشرح لنا كيفية نشأة المجتمع المسلم في حياة الرسول ﷺ سواء في مكة أو المدينة للاستفادة منها في هذ الزمن. أم أنه يحاول أن يجد صيغة ما لإعادة إنتاج حالة سياسية جديدة. وهذا الأمر ما سنحاول أن نعرفه من خلال سرده الغامض.

ومن ثم لم يكن بد أن تتمثل القاعدة النظرية للإسلام (أي العقيدة) في تجمع عضوي حركي منذ اللحظة الأولى ٠٠ لم يكن بد أن ينشأ تجمع عضوي حركي آخر غير التجمع الجاهلي، منفصل ومستقل عن التجمع العضوي الحركي الجاهلي الذي يستهدف الإسلام إلغاءه، وأن يكون محور التجمع الجديد هو القيادة الجديدة المتمثلة في رسول الله ﷺ ومن بعده في كل قيادة إسلامية تستهدف رد الناس الى ألوهية الله وحده وربوبيته وقوامته وحاكميته وسلطانه وشريعته، وأن يخلع كل من يشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله ولاءه من التجمع الحركي الجاهلي (أي التجمع الذي جاء منه) ومن قيادة ذلك التجمع في أية صورة كانت، سواء كانت في صورة قيادة دينية من الكهنة والسدنة والسحرة والعرافين ومن أليهم، أو في صورة قيادة سياسية واجتماعية واقتصادية كالتي كانت لقريش وأن يحصر ولاءه في التجمع العضوي الحركي الإسلامي الجديد، وفي قيادته المسلمة.

ولم يكن بد أن يتحقق هذا منذ اللحظة الأولى لدخول المسلم في الإسلام، ولنطقه بشهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله، لأن وجود المجتمع المسلم لا يتحقق إلا بهذا. لا يتحقق بمجرد قيام القاعدة النظرية في قلوب أفراد مهما تبلغ كثرتهم، لا يتمثلون في تجمع عضوي متناسق متعاون، له وجود ذاتي مستقل، يعمل أعضاؤه عملا عضويا (كأعضاء الكائن الحي) على تأصيل وجوده وتعميقه وتوسيعه، وفي الدفاع عن كيانه ضد العوامل التي تهاجم وجوده وكيانه، ويعملون هذا تحت قيادة مستقلة عن قيادة المجتمع الجاهلي، تنظم حركتهم وتنسقها، وتوجههم لتأصيل وتعميق وتوسيع وجودهم الإسلامي. ولمكافحة ومقاومة وإزالة الوجود الآخر الجاهلي. معالم في الطريق صفحة ٥٠

يكتب سيد قطب مستحضرا الماضي بعباءة الحاضر، فيخلط الأمور خلطا عجيبا، يتحدث عن الحالة المكية وكيفية مواجهة قيادتها في مكة، ثم يتحدث عن المجتمع المسلم. لم يكن هناك أي مجتمع مسلم في مكة قبل الهجرة، ليس هناك عدد محدد

للمسلمين في مكة ربما كانوا بضع عشرات أو في أحسن الأحوال زاد عددهم عن المئة، وقسم منهم أخفى إسلامه، وقسما آخر هاجر إلى الحبشة، فعن أي مجتمع مسلم يتحدث سيد قطب؟ ثم يقول: **يعمل أعضاؤه عملا عضويا (كأعضاء الكائن الحي) على تأصيل وجوده وتعميقه وتوسيعه، وفي الدفاع عن كيانه ضد العوامل التي تهاجم وجوده وكيانه.** بلا شك فهو يُنظر للواقع الحالي، ففي الواقع المكي كانت قبائل المسلمين هي من تحميهم، ولم يكن لديهم المقدرة للدفاع عن أنفسهم بمفردهم. لماذا لم يكن سيد قطب واضحا، حيث كان يعلم تماما الحالة المكية، وقد وصفهم القرآن بأنهم مستضعفون، وهو الآن يريد من المسلمين الدفاع عن كيانهم ضمن الكيان الجاهلي، وهم في حالة شبيه بالحالة المكية. إن اجتراح مصطلحات جديدة مثل (المجتمع المسلم، والكيان الإسلامي، والدفاع عن هذا الكيان) لا يغير من حقيقة واقعنا الحالي، فهو واقع مكي. فالواقع المدني واقع الحكم الإسلامي الحقيقي لا يحتاج إلى كل هذه المصطلحات فهو دار الإسلام، ثم يقول: **ويعملون هذا تحت قيادة مستقلة عن قيادة المجتمع الجاهلي، تنظم حركتهم وتنسقها، وتوجههم لتأصيل وتعميق وتوسيع وجودهم الإسلامي. ولمكافحة ومقاومة وإزالة الوجود الآخر الجاهلي.**

وهذا الكيان ليس إلا العمل التنظيمي، وهو الهدف الأساسي من كتاب المعالم. ليست المشكلة في إنشاء تنظيم إسلامي. المهم ما هو هدف هذا التنظيم؟ هل هدفه الدعوة إلى الله والتواصي بالحق والتواصي بالصبر؟ أم أن هدف هذا التنظيم تكفير المسلمين واتهامهم بأنهم يعيشون في جاهلية، والخروج عليهم بالسلاح، تحت شعار محاربة المجتمع الجاهلي، وإزالة الوجود الجاهلي من هذه المجتمعات؟ يريد سيد قطب إزالة المجتمع الجاهلي، ونحن في عهد مكي جديد، في مرحلة كف اليد، حيث لا سلاح ولا عنف. المجتمع الجاهلي الذي يريد سيد قطب إزالته، ليس فقط في هذه الحكومات، المحكومة من مجلس الأمن والأمم المتحدة، بل عليه محاربة القوى الدولية التي تحكم العالم ذات نفسها. ولا أظن أن سيد قطب ولا تنظيماته لديهم المقدرة على محاربة هذه الكيانات المحكومة، فكيف سيستطيعون أن يحاربوا من يحكمها؟

(الجهاد في سبيل) عنوان الفصل الخامس، سيد قطب يحاول أن يوهمنا بأنه يأصل لهذا الأمر من الناحية الفقهية، فبدأ بملخص لابن القيم الجوزية من كتاب زاد المعاد، ليس هناك أي مشكلة في كلام ابن القيم فهو قد جاء في زمن مختلف تماما. فابن القيم كان يكتب لعصر يسود فيه الإسلام ويحكم، وكانت مسألة الحكم والجهاد مسألة مسلما بها. ولكن المشكلة في إسقاط كلام ابن القيم على زمننا هذا، حيث لم يعد للإسلام لا سيادة ولا دولة ولا حكم. ولا يستطيع المسلمون ممارسة أي من الأحكام التي من اختصاص الدولة والحكم والتي من بينها الجهاد.

فأقام بضع عشرة سنة بعد نبوته ينذر بالدعوة بغير قتال ولا جزية، ويؤمر بالكف والصبر والصفح، ثم أذن له في الهجرة وأذن له في القتال. معالم في الطريق صفحة ٥٥

وكما نرى أورد سيد قطب في كيفية الانتقال من الواقع المكي حيث لا قتال ولا جزية، وبعد الهجرة تم الانتقال إلى الواقع المدني حيث الدولة بكل تفصيلها، ومنها الإذن بالقتال. كل هذه الأمور أصبحت متاحة بسبب التغير في الواقع السياسي والفقهي. فقد جاءته النصرة من يثرب، عبر بيعة العقبة الثانية، التي أسست اللبنة الأولى للدولة. أما الآن في وقتنا الحالي فقد تغيرت الظروف، قد يقول قائل ممكن للإسلام أن يصل إلى الحكم عن طريق انقلاب، أو ثورة، أو صندوق اقتراع، سوف أتجاوز مسألة شرعية أي من هذه الوسائل. ولكن هل من الممكن أن تكون المشكلة قد حلت؟ عندما أسس الرسول ﷺ الدولة في المدينة لم يكن لديه إلا عدو واحد المتمثل في القوى المحلية وهم قريش أهل مكة الذين باستطاعتهم الوصول إلى المدينة، وقد امتلكت يثرب القوة المكافئة لهم. أما في هذا الزمن فليست المشكلة في أي من الحكام القابعين في عواصم الدول العربية والإسلامية، ولكن المشكل في القوى الدولية، فهي قادرة أن تصل بقواتها العسكرية إلى أي دولة في العالم. فكيف سيستطيع هذا الحكم الإسلامي

الناشئ مواجهة هذه القوى التي تمتلك كل وسائل القوة العسكرية والاقتصادية، والقانونية عبر مجلس الأمن؟ هذه هي معضلة الإسلام السياسي حاليا بكل فروعه وأشكاله وألوانه، فجميعهم ليس لديهم أي جواب، ولا حتى سيد قطب قد أعطانا ولو تلميحا كيف ستُحل هذه المعضلة.

والذي يدرك طبيعة هذا الدين (على النحو المتقدم) يدرك معها حتمية الانطلاق الحركي للإسلام في صورة الجهاد بالسيف إلى جانب الجهاد بالبيان ويدرك أن ذلك لم يكن حركة دفاعية بالمعنى الضيق الذي يفهم اليوم من اصطلاح الحرب الدفاعية.
معالم في الطريق صفحة ٦٤

لا يزال سيد قطب يخبط خبط عشواء في قواعد الحكم الإسلامي، فهو يدعو للجهاد بالسيف ضد الخصوم والأعداء، ومن دون أي تحديد. فالجهاد في الإسلام من اختصاص الدولة المتمكنة، وليس من اختصاص أي جهة أخرى، فهو مسألة عامة من اختصاص نظام الحكم مثله مثل إقامة الحدود. فكما لا يمكن إلا للسلطة الإسلامية الحقيقية إقامة الحدود مثل قطع اليد والصلب والرجم، لا يمكن أيضا أن يقوم بالجهاد إلا الدولة الإسلامية المتمكنة. ومن هنا نستطيع أن ندخل إلى مسألة في غاية الأهمية، وهي الخلط بين الجهاد كحكم فقهي خاص بالدولة لنشر الإسلام، **وبين الدفاع عن النفس وعن الحقوق**. في حال وجود دول إسلامية متمكنة، هي المسؤولة عن الحكم وإحقاق الحقوق للناس. أما في حال غياب هذه الدولة، فما العمل؟ طبعا إذا كان نظام هذه الدولة ذات الأحكام الوضعية قائم على الآليات السياسية والقانونية المتبعة في الكثير من دول العالم، من سيادة القانون والنظام القضائي المستقل، وتبادل السلطة بشكل قانوني عبر الوسائل الشرعية والديمقراطية، وحرية التعبير والرأي. وجب اتباع كل الوسائل القانونية بعيدا عن أي عنف مهما كانت المشكلة.

أما إذا كانت هذه الدولة، دولة مستبدة ظالمة، ليس فيها لا انتخابات ولا تبادل للسلطة، ولا حريات عامة، ولا تعطي للناس حقوقهم. كالحكومات القائمة في بلداننا العربية، فبالتأكيد وبشكل قطعي يحق للناس أن يواجهوا هذه الحكومات بأي طريقة ممكنة لدفع الظلم، بما فيها العمل المسلح الموجه ضد هذا الحكم الغير القانوني. **ولكن هذا ليس جهادا بالمفهوم الفقهي، وليست غايته إقامة حكم الله على الأرض**، بل هو وسيلة من وسائل الدفاع عن النفس وعن الحقوق. وكما جاء في الحديث النبوي:

من قاتل دون مالِه، فقُتل فهو شهيدٌ، ومن قاتل دونَ دمِه، فهو شهيدٌ، ومن قاتل دونَ أهلِه، فهو شهيدٌ. النسائي

من قتل دون ماله فهو شهيد. البخاري

وكف أيدي المسلمين في مكة عن الجهاد بالسيف مفهوم. لأنه كان مكفولا للدعوة في مكة حرية البلاغ ٠٠ كان صاحبها ﷺ أن يصدع بالدعوة، ويخاطب بها الآذان والعقول والقلوب، ويواجه بها الأفراد. لم تكن هناك سلطة سياسية منظمة تمنعه من إبلاغ الدعوة. أو تمنع الأفراد من سماعه! فلا ضرورة في هذه المرحلة لاستخدام القوة، وذلك إلى أسباب أخرى لعلها كانت قائمة في هذه المرحلة، وقد لخصتها في ظلال القرآن عند تفسير قوله تعالى: ألم تر الى الذين قيل لهم: كفوا أيديكم واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ٠٠٠ من سورة النساء. معالم في الطريق صفحة ٦٩

يحاول سيد قطب تفسير وتأويل... أسباب كف يد المسلمين في مكة. فهو لا يستطيع أن يتجاوز هذا الأمر، فكان الحل أن يلوي عنق النص، فمن وجهة نظره أن أسباب كف اليد كانت محكومة بواقع استطاعة تبليغ الدعوة، لذلك لم يكن هناك ضرورة لاستخدام القوة، وقد لخص لنا من تفسير الظلال، هذه الاحتمالات وهي كالتالي:

ربما كان ذلك لأن الفترة المكية كانت فترة تربية وإعداد، في بيئة معينة، لقوم معينين، وسط ظروف معينة.

وربما كان ذلك أيضا. لان الدعوة السلمية كانت أشد أثرا وأنفذ، في مثل بيئة قريش. ذات العنجهية والشرف. والتي قد يدفعها القتال معها في مثل هذه المرحلة الى زيادة العناد. والى نشأة ثارات دموية جديدة كثارات العرب المعروفة التي أثارت حرب داحس والغبراء.

وربما كان ذلك ايضا. اجتنابا لإنشاء معركة ومقتلة في داخل كل بيت. فلم تكن هناك سلطة نظامية عامة، هي التي تعذب المؤمنين وتفتنهم، انما كان ذلك موكولا إلى اولياء كل فرد يعذبونه ويفتنونه «ويؤدبونه!» ومعنى الإذن بالقتال في مثل هذه البيئة أن تقع معركة ومقتلة في كل بيت ٠٠ ثم يقال: هذا هو الإسلام!

وربما كان ذلك لما يعلمه الله من أن الكثيرين من المعاندين الذين يفتنون الأوائل المسلمين عن دينهم، ويعذبونهم ويؤذونهم، هم بأنفسهم سيكونون من جند الإسلام المخلص، بل من قادته ٠٠ ألم يكن عمر بن الخطاب من بين هؤلاء.

وربما كان ذلك أيضا، لان النخوة العربية. في بيئة قبلية، من عادتها ان تثور للمظلوم الذي يحتمل الأذى، ولا يتراجع! وبخاصة إذا كان واقعا على كرام الناس فيهم.

وربما كان ذلك، أيضا، لقلة عدد المسلمين حينذاك. وانحصارهم في مكة، حيث لم تبلغ الدعوة إلى بقية الجزيرة أو بلغت اخبارها متناثرة، حيث كانت القبائل تقف على الحياد من معركة داخلية بين قريش وبعض أبنائها، حتى ترى ماذا يكون مصير الموقف. معالم في الطريق صفحة ٧٠

عدد سيد قطب لنا ثمانية احتمالات لعدم استخدام السلاح في مكة، وهي مجرد تخريصات ظنية. يعرض لنا سيد قطب ظنونه، ويترك اليقين القرآني، فالله عز وجل قد وصف المسلمين في مكة بالمستضعفين، في سورة الأنفال المدنية:

{وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} ٢٦: الأنفال

فحالة الضعف، هي السبب وراء مسألة كف اليد، فلماذا سيد قطب عرض لنا كل هذه الاحتمالات ولم يذكر السبب الرئيسي الذي ورد في القرآن؟! ربما لأن هذا الأمر يظُهر الخلل في منهجيته. فحالة الضعف الموجودة لدى المسلمين في مكة، هي نفسها موجودة الآن، وبالتالي: **لا يمكن أن يُرفع السلاح باسم الدين في حالة الضعف**، فهذا الأمر يُخرج أفكار سيد قطب وتحريضه على حمل السلاح باسم الدين من التداول بالكامل. فلذلك لجأ إلى هذا الأسلوب من التدليس والتعمية، وحتى أنه في تفسير سورة الأنفال يذكر حالة ضعف المسلمين في مكة في تفسير الظلال فلماذا تخطاها هنا، مع إنها في صلب الموضوع؟

إن الذين يلجؤون الى تلمس أسباب دفاعية بحتة لحركة المد الإسلامي، إنما يؤخذون بحركة الهجوم الاستشراقية، في وقت لم يعد للمسلمين شوكة، بل لم يعد للمسلمين إسلام! إلا من عصم الله ممن يصرون على تحقيق إعلان الإسلام العام بتحرير «الإنسان» في «الأرض» من كل سلطان إلا من سلطان الله، ليكون الدين كله لله فيبحثون عن مبررات أدبية للجهاد في الإسلام! معالم في الطريق صفحة ٧٣

بالنسبة لسيد قطب وتياره من الإسلام السياسي، ليس هناك إسلام بدون حكم وسلطة، ويركز على هذه الفكرة بشكل كبير. لا شك أن الحكم من أصول الإسلام، لا أحد يناقش في هذه الفكرة، ولكنها ضمن ضوابط وشروط محددة. وليس صحيحا كما يزعمون بأن في حالة عدم إقامة الحكم الإسلامي، فإن كل المسلمين أثمون. ففي المسألة تفصيل كأي حكم فقهي، فالصيام يلزمه المقدرة الجسدية وإلا فالإفطار رخصة

مباحة، والحج فريضة ولكن لمن استطاع إليه سبيلا... وهكذا مسألة الحكم الإسلامي، فلا يأثم من لا يمتلك القوة اللازمة للحكم. حتى لو دققنا في النصوص القرآنية لوجدنا أن الأمر واضحا جدا، يقول الله عز وجل في سورة النور:

{وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لاَ يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُون} النور: ٥٥

تستخدم جماعات الإسلام السياسي هذه الآية كحتمية على مسألة الاستخلاف والحكم، ولكن الآية تتحدث بشكل مباشر عند العهد النبوي، **وهذا الوعد القطعي لهم فقط،** والخطاب كان مباشرا إلى الرعيل الأول من الصحابة بقيادة الرسول ﷺ وكان واضحا **(الذين أمنوا منكم)** وكاف المخاطب عائدة على المؤمنين في ذلك الزمن، ولو كان الوعد شاملا لأتى بغير هذه الصيغة. ولكن هذا لا يعني بأن المسلمين فيما بعد لا يمكن أن يستخلفوا في الأرض، ولكن ليس بشكل قطعي، والله عز وجل يقول في سورة الحج:

{الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُور} الحج: ٤١

يرد في الآية الشرط بـ (إن) الجازمة التي لا تفيد إلا الشك والتقليل وعدم اليقين، على عكس (إذا) الشرطية، وإن استخدمها في هذا السياق له معنى محدد، ولا يمكننا أن نمر عليها مرور الكرام، فمسألة الاستخلاف في الأرض وإقامة الدولة الإسلامية

الدينية ليس مسألة قطعية في كل زمن. فهي خاضعة لمسائل القوة والضعف، فالذي لا يستطيع أن يذهب إلى الحج بسبب حالة مرض أو ضعف، ليس عليه إثم، وكذلك نحن المسلمون اليوم لسنا في حالة إثم لعدم إقامة الحكم، فنحن لا نمتلك القوة اللازمة لإقامة حكم الله على الأرض.

إن من حق الإسلام أن يتحرك ابتداء. فالإسلام ليس نحلة قوم، ولا نظام وطن، ولكنه منهج إله، ونظام عالم. ومن حقه أن يتحرك ليحطم الحواجز من الأنظمة والأوضاع التي تغل من حرية «الإنسان» في الاختيار. وحسبه أنه لا يهاجم الأفراد ليكرههم على اعتناق عقيدته، إنما يهاجم الأنظمة والأوضاع ليحرر الأفراد من التأثيرات الفاسدة، المفسدة للفطرة، المقيدة لحرية الاختيار. معالم في الطريق صفحة ٨٠

لا ينفك سيد قطب بالتحريض على استخدام العنف ضد الأنظمة باسم الدين، وبعد طرح هذه الأفكار، وجد تيار الإسلام السياسي المسلح عقم هذا الأمر. فمهاجمة الأنظمة لم تؤدي إلى أي نتيجة، فقد وجدوه عملا عبيثا لا جدوى منه، فاتجه أتباعه لمهاجمة المدنيين بشكل مباشر، وليس لهم غاية إلا قتل أكبر عدد من المدنيين، وإيذائهم بأية طريقة ممكنة. هؤلاء الذين من المفترض أن الإسلام جاء ليحررهم من عبودية العباد إلى عبودية الله حسب سيد قطب، أصبحوا الآن الهدف الأول لأتباعه. فلماذا هذا التبدل من مهاجمة الأنظمة إلى مهاجمة الأفراد. إنها حالة يأس مطبق عند هؤلاء الناس، يريدون أن يقوموا بأي شيء ولو كان مجرد عمل إجرامي بغطاء ديني. فسيد قطب يُنظر لهم وكأنه يعيش في خلافة إسلامية كبرى في العصر الأموي أو العباسي، فهو شخص واهم حالم، يعيش حالة فصام كبرى، وأتباعه يعيشون في نفس حالته المضطربة، فقلما يمر صفحة أو صفحتين دون أن تمر كلمة واقع وواقعية وأشبهها من الكلمات، وهو أبعد الناس عن الواقع والواقعية، يعيش في عالم خاص به وبأنصاره، عالم لا يمكن أن يكون موجودا في هذا الزمن ولا في هذه الظروف.

الفصل السادس بعنوان (لا إله إلا الله منهج حياة) وبعد أن أدخل أغلب البشر في الحالة الجاهلية، طالب المسلمين ليس فقط أن يلتزموا بالعبادات والشعائر، بل عليهم أن يلتزموا بالشرائع.

هذا هو المجتمع المسلم. المجتمع الذي تتمثل العبودية له وحده في معتقدات أفراده وتصوراتهم، كما تتمثل في شعائرهم وعبادتهم، كما تتمثل في نظامهم الجماعي وتشريعاتهم. معالم في الطريق صفحة ٨٥

ليس هناك مشكلة في هذا، فعلا هو مجتمع جاهلي ولا يحكم بما أنزل الله، ولكن المشكلة الكبرى هي في كيفية تطبيق الشرائع، على هذا المجتمع الجاهلي ونقله إلى عبودية الله. إذا كان هذا الأمر ممكنا بالطرق السليمة كما فعل الرسول ﷺ فلا أحد يحق له أن يجادل أو يعترض، ولكن إذا كانت هذه الدعوة هي رفع السلاح في وجه هذا المجتمع في كل أنحاء الأرض، كما كان واضحا في العقود الأخيرة، فهنا المأزق الذي انعكس على كل المسلمين في كل العالم. فالرسول ﷺ رغم أنه اعتبر أن المجتمع الذي يواجهه في مكة، هو مجتمع جاهلي، ولكنه لم يرفع السلاح في وجهه إلا بعد أن امتلك التمكين في الأرض، وأصبح هناك دار للإسلام، ودار للكفر. **وعند انعدام دار الإسلام فلا يمكن أن يكون هناك دارا للكفر، ولا يجوز في هذه الحالة رفع السلاح باسم الدين.**

(شريعة كونية) جاء عنوان الفصل السابع، حيث يستمر سيد قطب في سرد خصائص المجتمع المسلم والمجتمع الجاهلي. ولكن في نهاية هذا الفصل يضع الأسس العملية لبدء انطلاق المجتمع المسلم.

وحين يبلغ المؤمنون بهذه العقيدة ثلاثة نفر، فان هذه العقيدة ذاتها تقول لهم: أنتم الآن مجتمع، مجتمع إسلامي مستقل، منفصل عن المجتمع الجاهلي الذي لا يدين لهذه العقيدة، ولا تسود فيه قيمها الأساسية (القيم التي أسلفنا الإشارة إليها) وهنا يكون المجتمع الإسلامي قد وجد (فعلا)!

والثلاثة يصبحون عشرة، والعشرة يصبحون مئة والمئة يصبحون ألفا، والألف يصبحون اثني عشر ألفا... ويبرز ويتقرر وجود المجتمع الاسلامي! معالم في الطريق صفحة ١١٨

إذن اتضحت في الفقرة السابقة الآلية الحركية لطريقة إنشاء مجتمع إسلامي عند سيد قطب، حيث تبدأ من فرد ثم اثنان... ثم ثلاثة... ثم عشرة... ثم مئة... ثم ألفا... ثم اثني عشر ألفا.

وفي الطريق تكون المعركة قد قامت بين المجتمع الوليد الذي انفصل بعقيدته وتصوره، وانفصل بقيمه واعتباراته، وانفصل بوجوده وكينونته، عن المجتمع الجاهلي الذي أخذ منه أفراده. معالم في الطريق صفحة ١١٨

لا يمكن أن يفهم من هذا الكلام بأنه يجب على المجتمع المسلم الذي تشكل من نفر واحد، أن ينتظر حتى يصبح اثنا عشر ألفا، حتى يحملوا السلاح ضد المجتمع الجاهلي، بل يمكن أن تبدأ المعركة في الطريق. وهو في ذلك يشير إلى حديث (ولا يغلب اثنا عشر ألفا من قلة) ولم يكتفي سيد قطب بهذا الفهم السقيم للحدث النبوي، بل إنه شط شططا بعيدا في أن هؤلاء (النفر) هم المجتمع المسلم! فالحديث النبوي يتكلم عن تلك الظروف العسكرية القائمة في الجزيرة العربية بمقاييس ذاك الزمن، وفي العهد المدني حيث كان هناك دولة إسلامية ذات تمكين في الأرض. أما أن تستخدم هذه المقاييس

في هذا الزمن وظروفه المتمثلة في انعدام التمكين، فإنه مغالطة كبرى، ويعبر عن مدى أزمة سيد قطب وبعده عن الواقع. وحتى بعض جماعات الإسلام السياسي المسلحة تستخدم آية سورة البقرة (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثير بإذن الله) للدالة على جواز مواجهة قوى الكفر مهما كان تفاوت القوة بين المسلمين وعدوهم، طبعا الآية ترد في سياق قصة طالوت وجالوت لدى بني إسرائيل، ليس لدينا معلومات عن قوة الفريقين في تلك الحرب، ولكن يرد هذا الأمر في سياق سورة الأنفال التي تتحدث عن غزوة بدر.

{الْآَنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ} الأنفال: ٦٦

تقرر الآية ماهي الإمكانية المتاحة لمواجهة العدو في حالة مبادرة المسلمين للعدو، وهي النصف، ولكن هناك أمر بالغ الأهمية حيث تتحدث الآية عن عدد الأفراد، حيث كان عدد أفراد الجيش هو قوته، ولكن في هذا الزمن لم تعد القوى العددية هي المعول عليها، وإنما عدد الطائرات والدبابات وحاملات الطائرات والغواصات والأقمار الصناعية والرؤوس النووية... إلخ، هي التي تحدد قوة الجيش. وبالتأكيد أي تنظم إسلامي مسلح لا يمكن أن يمتلك أي من هذه الأسلحة حتى يبادر في الحرب مع عدوه المفترض. وحتى من الممكن أن يقول بعضهم نحن سنأخذ بالعزيمة والتي هي مذكورة في الآية قبل السابقة:

{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِئَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ} الأنفال: ٦٥

حيث يجب امتلاك ١٠% من قوة العدو أي في حال أراد أي تنظيم مواجهة أمريكا فعليه أن يمتلك ١٠% من قوة أمريكا، هذا هو قانون شن الحروب في الإسلام. أما في حالة الدفاع عن النفس يستطيع الإنسان المسلم أن يدافع عن نفسه بكل سلاح ممكن،

وقد تحدثت عن هذا الأمر في فصول الكتاب. ومن هنا نستطيع أن نقول كم هذه الجماعات ومنظرهم سيد قطب يعيشون في عالم منفصل، لا يمت لواقعنا الحالي بصلة.

فعن أي معركة يتحدث سيد قطب وعن أي مجتمع مسلم قد تشكل من فرد حتى يصبحوا اثنا عشر ألفا، وينتهي الأمر بالنصر المؤزر على المجتمعات الجاهلية. ومنذ أن سطر سيد هذا الكلام، قامت عشرات الحركات الإسلامية وبلغ عدد منتسبيها مئات الألوف، ولكن النصر لم يأتي. لماذا لم يأتي هذا النصر الموعود؟ هل هؤلاء الذين انفصلوا عن الواقع الجاهلي، لم يكونوا مخلصين في انفصالهم؟ أم أن المشكلة هي في الفهم المغلوط للإسلام، وفي فهم طبيعة الصراعات في الزمن الحالي؟

وكلام سيد قطب هذا ليس إلا دعوة للتطرف والعنف، وحمل السلاح، والتحريض للدخول في حروب أهلية مستمرة، تجعل من واقعنا أسواء مما هو عليه. وقد كان أكثر المستفيدين من هذه الدعوات، هم الأنظمة المستبدة الحاكمة في عالمنا العربي. لقد كان سيد قطب والأخوان المسلمون وكل تيارات الإسلام السياسي، هم السبب الرئيسي في استمرار هذا الكابوس المتمثل في الأنظمة الاستبدادية، والتي كانت تستخدم كلام سيد قطب وغيره مبررا للاستبداد، وما نتج عنه من عنف الأنظمة اتجاه كل التيارات الإسلامية وغير الإسلامية، وفي زيادة استبددها وغيها اتجاه الإنسان العربي، العالق بين استبداد ظالم لا يرحم، وإسلام سياسي لا يفهم.

(التصور الإسلامي والثقافة) يحدد سيد قطب في هذا الفصل كيفية تعاطي المسلمين مع الثقافة، حيث يميز بين العلوم العلمية والعلوم الإنسانية التي تحدد المنهاج التي يسير عليها البشر. فالأولى يمكن أخذها من أية جهة كانت، أما بالنسبة إلى الثانية فهو يحدد الطريقة التي يمكن للمسلمين التعامل معها بما ينسجم مع مقتضيات التصور الإسلامي.

إن الذي يكتب هذا الكلام إنسان عاش يقرأ أربعين سنة كاملة. كان عمله الأول فيها هو القراءة والاطلاع في معظم حقول المعرفة الإنسانية .. ما هو من تخصصه وما هو من هواياته .. ثم عاد الى مصادر عقيدته وتصوره. فإذا هو يجد كل ما قرأه ضئيلا ضئيلا الى جانب ذلك الرصيد الضخم (وما كان يمكن أن يكون إلا كذلك) وما هو بنادم على ما قضى فيه أربعين سنة من عمره. فإنما عرف الجاهلية على حقيقتها. وعلى انحرافها، وعلى ضآلتها، وعلى قزامتها ... وعلى جعجعتها وانتفاشها، وعلى غرورها وادعائها كذلك !!! وعلم علم اليقين أنه لا يمكن ان يجمع المسلم بين هذين المصدرين في التلقي !!! معالم في الطريق صفحة ١٣١

أتفق مع سيد قطب بأن لا يمكن للإنسان المسلم أن يستقي عقيدته إلا من المصادر الإسلامية الحقيقية. ولكني أختلف معه بأنه خلال أربعين عاما من حياته، اطلع فيها على حياة الجاهلية. وقد عرفها تماما، عرف حقيقتها، عرف انحرافها... عرف جعجعتها، عرف غرورها... بالتأكيد نستطيع أن نقول بأن سيد قطب بالرغم من أنه بقي أربعين عاما يطلع على الجاهلية، إلا أن اطلاعه، كان ناقصا وخاطئا، وفيه الكثير من السذاجة. عرفنا هذا من خلال الحلول التي وضعها سيد قطب لنا. وبعد أكثر من خمسين عاما على صدور كتابه معالم في طريق، نرى النتائج الكارثية لتصورات هذا الرجل، ففكر الإسلام السياسي التي وضع لها سيد قطب الأسس النظرية مع الكثرين من مفكري هذا التيار المشابهين لسيد قطب. وكيف كانت حلولهم ناقصة ومبتسرة، عالجوا الواقع من خلال أن الإسلام والمسلمين لا زالوا في حالة استمرار لعهد الحكم، عهد الدولة، الذي انتهى منذ مئة عام. إن التشخيص الخاطئ يعطي نتائج خاطئة وكارثية، وعدم اعتراف المسلمون بشكل عام وجماعات الإسلام السياسي بشكل خاص بأننا قد دخلنا في عهد مكي ثان منذ انهيار السلطنة العثمانية، سيطيل حالة الاضطراب التي نعيشها، وسيبقى المسلمون في كل أصقاع الأرض، أسرى هذا الواقع، وفي حالة شديدة من التخبط والضياع.

وفي فصل (جنسية المسلم وعقيدته) يحدد سيد مفهوم الجنسية، ويقول بأن هذا الأمر جديد بتصور حقيقة الوشائج والروابط، هناك الكثير من الروابط المجتمعية، ورابطة العقيدة ليست فقط في الإسلام كما يخبرنا سيد قطب، فالمسيحية على سبيل المثال كانت رابطة العقيدة هي الأساس، وخاصة قبل أن تتبنى الإمبراطورية الرومانية الديانة المسيحية.

وإن هناك دارا واحدة هي دار الإسلام، تلك التي تقوم فيها الدولة المسلمة، فتهيمن عليها شريعة الله، وتقام فيها حدوده، ويتولى المسلمون فيها بعضهم بعضا. وما عداها فهو دار حرب، علاقة المسلم بها أما القتال، وأما المهادنة على عهد أمان. ولكنها ليست دار اسلام، ولا ولاء بين أهلها وبين المسلمين. معالم في الطريق صفحة ١٣٧

إن هذا التعريف من قبل سيد قطب لهو من أصح التعريفات لدار الإسلام والدولة الإسلامية، ولو أني أردت أن أكتب تعريفا لما جاء مختلفا عنه. ولكن لماذا سيد قطب لم يضع النقاط على الحروف، ويقول لنا بأنه ليس هناك في هذا الزمن دار إسلام، وهي الدولة الإسلامية المتمكنة التي تحكم بما أنزل الله، وعلى اعتبار أن ليس هناك الآن دار إسلام فلا يوجد دار حرب، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون هناك دار حرب، إذا لم يكن هناك دار إسلام. فهذا الأمر مرتبط ببعضه البعض، فلا يمكن أنا يقال عن إنسان زوج إلا إذا كان له زوجة، ولا يمكن أن يقال عن إنسان أنه شريك في مسألة ما إلا إذا كان له شريك. وهي مسألة ذات بعد فقهي ومنطقي ولغوي. وبما أننا جميعا متفقون حاليا على غياب دار الإسلام، هذا الكيان المتمكن الذي يحكم بما أنزل الله، فمن البديهي ألا يكون هناك دار حرب في هذا الزمن.

(نقلة بعيدة) كان عنوان هذا الفصل، تماما فليس هذا الفصل هو نقلة بعيدة، بل إن كتاب معالم في الطريق، هو نقلة بعيدة وغريبة وعجيبة في فهم الواقع بشكل مغلوط. فسيد قطب لم يكن يعلم بأن الواقع قد تغيير وأن دولة الإسلام لم تعد قائمة، والمسلمون في أشد الحالات ضعفا، بل إنهم في واقعهم الحالي هم أشد ضعفا من المسلمين في مكة.

إن الإسلام لا يقبل أنصاف الحلول مع الجاهلية. لا من ناحية التصور ٠٠ ولا من ناحية الأوضاع المنبثقة من هذ التصور، فأما إسلام وأما جاهلية. وليس هنالك وضع آخر نصفه إسلام ونصفه جاهلية، يقبله الإسلام ويرضاه ٠٠ فنظرة الإسلام واضحة في أن الحق واحد لا يتعدد، وإن ما عدا هذا الحق فهو الضلال. وهما غير قابلين للتلبس والامتزاج. وأنه أما حكم الله وأما حكم الجاهلية، وأما شريعة الله وأما الهوى٠٠ والآيات القرآنية في هذا المعنى متواترة كثيرة:

{وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُون} المائدة: ٤٩ معالم في الطريق صفحة ١٤٩

لا أنصاف حلول لدى سيد قطب وتياره، إما كل شيء أو لا شيء، وهذا يعني إما أن يحكم الإسلام العالم، وإما أن يعيش المسلمون في تعاسة وبؤس، بين التهجير أو اللجوء، بين القتل أو التدمير، بين السجون أو المنافي. وكما يقول أبو فراس الحمداني:

وَنَحْنُ أُنَاسٌ، لا تَوَسُّطَ عِنْدَنَا، لَنَا الصّدرُ، دُونَ العالَمينَ، أو القَبرُ

وماذا كانت نتائج هذا الاستعلاء وهذا التصور؟ كل شيء أو لا شيء. فأي مطلع على مدى ضعف المسلمين وقلة حيلتهم سيعلم ما هي النتائج، المسلمون بشكل عام والعرب بشكل خاص، الذين من المفترض أن يقودوا العالم، هم أشد الناس ضعفا وتخلفا، وبالتالي ستكون نتائج هذه الأفكار كارثية بشكل مرعب.

سيد قطب يستشهد بآيات قرآنية من العهد المدني، وكان ذلك في واقع الدولة، واقع الحكم، واقع التمكين، **ونحن الآن لسنا في واقع الدولة الإسلامية ولا واقع الحكم، ولا وقع التمكين، والمسلمون في واقع شديد الضعف.** وسيد قطب وتياره، لا يريدون أن يفهموا هذه الحقيقة. وهم بالتأكيد مستعدون أن يضحوا بكل شيء، وهذا الطريق سيكون معمدا بدماء المسلمين على مذبح شهوة الحكم والسلطة. وما كتابه المعالم إلا تبشيرا حقيقيا لهذه النتائج الكارثية التي رأيناها خلال الخمسين عاما الماضية.

في الفصل الأخير من كتابه المعالم ينتقل سيد من معالم في الطريق إلى: **(هذا هو الطريق)** ويستعرض في بدايته قصة أصحاب الأخدود، والقصة معروفة لدينا جميعا، ولكن المشكلة في طريقة إسقاطها على الواقع الحالي، لقد كانت نقمة أصحاب الأخدود على المؤمنين والمؤمنات أن أمنوا بالله العزيز الحميد، لقد كانت فتنة المؤمنين بسبب الإيمان. أما الآن فأغلب المجتمعات تتقبل تعدد العقائد، وخاصة في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، حيث يسمح بالحرية الدينية وبناء دور العبادة الخاصة بها.

فسيد قطب يريد أن يستخدم هذا الأمر استخدام سياسي، ويريد أن يضع جماعته من تيار الإسلام السياسي مكان المؤمنين، ويضع كل من لا يتبع منهاجه مكان أصحاب الأخدود، بالتأكيد إن جماعات الإسلام السياسي قد لا قت تعذيبا شديدا في سجون الطغاة، ولكن هذا التعذيب لم يكن نقمة منهم أن أمنوا بالله، بل بسبب التنازع على السلطة، بين جماعات الإسلام السياسي والطغاة. فالطغاة لا يعنيهم في هذا الزمن أأمن الإنسان أم لم يؤمن، ولا إذا كان اعتقاده الديني سليما أم لا، ولا يعنيهم ألتزم الناس بالحلال والحرام أم لا. فالذي يعني الطاغية هو عدم منازعته السلطة، سواء كانت هذه المنازعة من جماعات الإسلام السياسي، أم من الجماعات اليسارية، أم القومية، أم من المعارضات الديمقراطية.

وليست المشكلة كما ذكرت في الطاغية المحلي، ولكن المشكلة في المجتمع الدولي، هل سيقبل حكما إسلاميا حقيقا؟ وإذا لم يتقبله، فهل لدى القوى الدولية القوة اللازمة لإسقاطه؟ هنا المشكلة. وكلنا يعلم بأن المسلمون في هذا الزمن هم الحلقة الأضعف، فلماذا الدخول في مغامرات ليس لها أي نصيب من النجاح. إن تصوير سيد قطب لنا بأن توريط الشعوب الإسلامية في مغامرات فاشلة يقودها تيار الإسلام السياسي، بأنهم في نفس موضع المؤمنين في قصة أصحاب الأخدود، هو التضليل بأسوأ صوره. فكلنا يعلم بأن في الإسلام رخص، كما في قوله تعالى:

{مَن كَفَرَ بِاللهِ مِن بَعْدِ إيمَانِهِ إلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَـكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللهِ وَلَـهُمْ عَذَابٌ عَظِيم} النحل: ١٠٦

فحتى التلفظ بالكفر معفوا عنه في سبيل المحافظة على الحياة، فلماذا يريد سيد قطب أن يضحي بالمسلمين في معارك خاسرة في سبيل شهوة السلطة لدى قادة هذا التيار. حان الوقت للمسلمين وخاصة المنضوين منهم في هذه التيارات مراجعة شاملة لفكر الإسلام السياسي، والذي ليس لديه أي فرصة للوصول إلى إقامة سلطة إسلامية حقيقية، وما دمنا في حالة ضعف ولا نستطيع إقامة الحكم الإسلامي الصحيح، فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها، **والمؤمن يبقى مؤمنا، سواء أكان هناك دولة إسلامية أم لا.**

الدولة الإدارية

تمر معنا هذه المصطلحات من حكم وحاكمية وتمكين، وهي مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا، وقد بينت في الفصول السابقة كيف يتم تأسس الدولة الإسلامية، وإن أي شائبة في مسألة التمكين أي السيادة المطلقة، تجعل من هذه الدولة خارج ما يسمى الحكم الإسلامي، ويصبح توصيفها دولة إدارية وسيكون الجواب ما هي الدولة الإدارية؟

الدولة الإدارية: هي نقيض الدولة السيادية، وهي الدولة التي تفقد سيادتها بشكل كلي أو جزئي. وهل هذا التوصيف مرتبط بوقعنا الحالي فقط أم هي حالة عامة؟ بالتأكيد، لا. فمنذ بدء الحضارة وعلى الدوام كان هناك دول تمتلك السيادة الكاملة والتي يطلق عليها اسم الإمبراطوريات، ودول صغيرة ضعيفة مغلوبة على أمرها، وهذه الدول تحكم من قبل القوى الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر.

وإذا أسقطنا هذا التعريف على الواقع الإسلامي نجد أن بعض الدول والإمارات الإسلامية التي كانت تخضع لدول غير إسلامية أو تتحالف معها تحالف الطرف الأضعف تحت ما يسمى عقد إذعان، وترتبط بها سياسيا تفقد سيادتها أي إنها تفقد التمكين. فأي إمارة إسلامية تقع تحت هذا الوضع يصبح اسمها دولة إدارية، مهمتها تسيير الأمور الناس بما يأيتها من تعليمات من قوة أخرى غير إسلامية، وبالتالي لا تستطيع هذه الدول أن تدعي أنها دول إسلامية أو تحكم بالإسلام لأنها فقدت الشرط الأول والأهم وهو التمكين. أما الناس الذين يعشون فيها فهم مسلمون يعيشون تحت سيادة غير إسلامية كما كان يعيش المسلمون في مكة أو في الحبشة عندما لم يكن هناك دولة للمسلمين.

وهناك مسألة مهمة جدا يجيب ذكرها في هذا السياق، وهي تحالف الرسول ﷺ مع بعض القبائل المشركة بعد صلح الحديبية. قد يستدل البعض على هذا الإمر بجواز التحالف مع القوى الغير إسلامية سواء تحالفات سياسية أو عسكرية. وإذا درسنا هذا الحلف أو التحالف بدقة، نجد أن الرسول ﷺ والمسلمون كانوا هم القوى الفاعلة في هذه التحالف، أي أن السيادة الإسلامية ومصلحة المسلمين هي التي تحرك هذا الأمر. وبناء على هذا وقياسا على ما فعله الرسول ﷺ يصح أن يتحالف المسلمون مع غيرهم بشرطين: أولا، أن يكون الكيان الإسلامي يمتلك التمكين في الأرض بشكل حقيقي، أي أنه يمتلك السيادة المطلقة. ثانيا، أن يكون هو الطرف الأقوى والفاعل في هذا التحالف.

وتوصيف الدول الإدارية ينطبق على كل الدولة الإسلامية المنضوية في منظمة الأمم المتحدة حاليا، لأن قرارات مجلس الأمن واجبة النفاذ فيها بلا قيد أو شرط، فبالإضافة إلى التدخل المباشر وغير المباشر في الدول. تتبنى الأمم المتحدة مسألة الحريات كأهداف كبرى يجب الوصول إليها، كحرية العقيدة والحرية الشخصية والحرية الاقتصادية. ومن المعلوم أن الإسلام يرفض هذه الحريات جملة وتفصيلا. وهناك مغالطة يسردها بعض تيارات الإسلام السياسي، وهي أن الحكم الإسلامي يسمح بحرية العقيدة، بدليل بقاء أهل الكتاب في الدول التي حكمها الإسلام. ليس هذا هو المقصود من مسألة حرية العقيدة التي تطالب بها الأمم المتحدة. بل المقصود حرية أي إنسان سواء كان مسلما أو غير مسلم بتغير دينه إلى أي دين آخر أو حتى البقاء بدون دين. فهذا الأمر غير مسموح في المذاهب الإسلامية* وفي بعض الدول الإسلامية لا يزال يطبق فيها حكم الردة. حقوق الإنسان محمد الغزالي صفحة ٧٩

وقد التزمت الدول الإسلامية بقرارات الأمم المتحدة ولو كانت ضد مصلحتها الوطنية، والأمثلة على ذلك كثيرة وسأورد بعضها والتي تخص أهم الدول الإسلامية. أولها

انصياع أكبر دولة إسلامية بعدد السكان أي إندونيسيا لقرار الأمم المتحدة في قضية تيمور الشرقية، وقبلت بإجراء استفتاء أفضى إلى انفصال تيمور الشرقية عنها. وانصياع الدولة النووية الإسلامية الوحيدة في العالم أي باكستان في مسألة الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان ضد حليفتها وصنيعتها حركة طالبان، بقرار من الولايات المتحدة المدعومة من الأمم المتحدة. أما إذا لم تنصاع فالمثال واضح فستجد نفسها في حالة حصار وعقوبات اقتصادية، كما كان مصير العراق بعد اجتياح الكويت حيث عانى من الحصار والعقوبات الاقتصادية، رغم أن صدام حسين قد انسحب من الكويت ونفذ قرارات الأمم المتحدة، إلا أن تصنيفه كحاكم خرج عن الشرعية الدولية لم يتغير، وفي النهاية جاءت أمريكا وبريطانيا وأسقطتا نظامه.

كما نلاحظ فالسيادة الحقيقية التامة بمفهومها الحالي لا تشمل إلا عدد قليل من دول العالم وتحديدا الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وأما الدول الباقية فسيادتها نسبية وفي أكثر الأحيان صورية، **وبناء عليه نستطيع أن نقول إن امتلاك دولة ما لعلم ودستور ومنتخب كرة قدم وطوابع ورقم دولي، لا يعني أن هذه الدولة كاملة السيادة.** فسيادة دولة بنما لم تمنع قوات الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٩ من اجتياحها واعتقال رئيسها بتهمة الاتجار بالمخدرات* موسوعة ويكيبيديا

إذن فمسألة الأحكام الجنائية الإسلامية وتطبيق الحدود هي قضية مرتبطة بشكل كامل بالسيادة المطلقة والتمكين، وهذا الأمر مرتبط بدولة الإسلام، والحاكم المسلم هو الذي عليه تقع مسألة إنفاذ هذه الأحكام وليس أي شخص آخر.

يقول الله عز وجل في قوله تعالى:

{فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً} النساء: ٦٥

{إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ وَلاَ تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيماً} النساء: ١٠٥

{إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَاء فَلاَ تَخْشَوُاْ النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} المائدة: ٤٤

{وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أنزَلَ اللهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} المائدة: ٤٥

{وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} المائدة: ٤٧

{وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاء اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَـكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى الله مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ} المائدة: ٤٨

من خلال استعرضنا لهذه الآيات نرى أنها نزلت في الفترة المدنية بعد تأسيس الدولة المتمكنة التي يحكمها الرسول ﷺ وهو يمتلك كامل القادرة على إنفاذ حكم الله، أي أن مسألة تطبيق الأحكام مرتبطة بوجود التمكين والحاكم. وإذا عدنا إلى الفترة المكية المشابه لواقعنا الحالي لم يكن هناك أحكام، فالأحكام بحاجة لدولة والدولة بحاجة للسيادة الكاملة، وعند توفر هذان الشرطان يُنصب الإمام الذي سوف يحكم بكتاب الله.

أما عند عدم وجود دولة متمكنة وإمام يحكم بكتاب الله، فلا معنى من أن يطلب البعض من أشخاص لا يملكون من أمرهم شيئا يحكمون دولا إدارية (فاقدة السيادة) تحت مظلة النظام العالمي الحالي، دولا هي مجرد أقاليم ومساحات من الأرض قسمتها القوى الاستعمارية، قد كانت فيما سبق ضمن دولة المسلمين أن يحكموا بالشرع، فالشرع ليس مجرد مجموعة من الأحكام الجنائية كما تفهمه جماعات الإسلام السياسي. بل إن الشرع الإسلامي منظومة متكاملة من الوقائع ابتداء من تأسيس الدولة بطريقة سلمية والسيادة الكاملة، وانتهاء بوجود إمام مُنصب في سدة الحكم بطريقة شرعية.

على المسلمين أن يعوا تماما الواقع، وما هي الأحكام الفقهية المناسبة له، فليس من الدين في شيء أن نُدخل الأمور ببعضها، ونجعل من أحكام واقع الدولة لواقع انعدام الدولة أو بالعكس. وإذا كانت مسألة إقامة الحدود الجنائية التي يطالب بها جماعات الإسلام السياسي ويقولون هي الدين. فلماذا لما يعتزل الرسول ﷺ مع أصحابه في أحد الشعاب النائية في الجزيرة العربية وما أكثرها، ويقوم بتطبيق الحدود عليهم، بدلا من الدعوة واستنصار مراكز القوى في القبائل؟ الجواب لم يفعل ذلك لأن الهدف هو إقامة الدولة القوية القادرة على مقارعة القوى المحلية والعالمية، وليس مجرد تطبيق الأحكام والحدود على مجموعة من الناس.

منظومة الإسلام الحكومي

بالإضافة إلى تيار الإسلام السياسي بفرعيه المسلح والغير مسلح، هناك تيارا آخر لا يقل سوءا عنه، وهو المؤلف من منظومة الإسلام الحكومي، الذي يسخّر الإسلام وأحكامه في خدمة الطغاة والمستبدين. قد لا يكون هدفهم الوصول إلى السلطة، إلا إنهم موجودون فعلا في السلطة من خلال تحالفهم مع أنظمة الطغيان الحاكمة. وهذا يضعهم في نفس سوء الأنظمة التي يدعمونها، حيث يجيرون كل أحكام الإسلام لصالح هذه الزمرة. ففي كل دولة مما يسمى الدول الإسلامية عدة مؤسسات تتولى هذا الأمر، كدار الإفتاء، وزارة الأوقاف، المحاكم الشرعية، مدارس ومعاهد تعليمة. فوزارة التعليم تضع كتب التعليم الديني بإشراف وزارة الأوقاف، والتي هي أيضا تدير المساجد وتتولى إدارة الوقف الإسلامي، ودار الإفتاء يقدم التفسيرات الدينية المناسبة للسلطة الحاكمة. ويجد الإنسان المسلم نفسه محاطا في نظام الاستبداد بمنظومة دينية كاملة منذ يوم ولادته حتى يوم وفاته، فلا يترك الاستبداد أي أمر في مجال الدين إلا عن طريق منظومته الدينية.

والشيء الأخطر أن هذه المنظومة تعطي الأنظمة الغطاء الشرعي لكل جرائمها، وليست فقط الموجهة ضد القوى الإسلامية المناهضة للسلطة، بل كثيرا ما تطال جرائم هذه الأنظمة الأبرياء كعقاب جماعي، كما حصل في سوريا حيث كان النظام يقصف المناطق المدنية بالكيماوي أو بالبراميل المتفجرة بتأييد من المفتي أحمد حسون.

ورغم التناقض الكبير بين تيارات الإسلام السياسي ومنظومة الإسلام الحكومي، إلا إنهم يتبنون نفس المنهاج في تفسير الواقع. حيث يتوافقون على فكرة أننا لا زلنا امتدادا لواقع الحكم الذي انتهى منذ مئة عام، فهذا التفسير يساعد في استخدام الأحكام

الإسلامية الخاصة في الحكم لتوطيد هذه الحكومات الطاغية المستبدة، ومن أشهر هذه الأمور، هو استخدام مصطلح البيعة لدى هذه الأنظمة، فحتى نظاما يدعي أنه علماني واشتراكي مثل النظام السوري الأكثر اجراما وعداء للدين، يستخدم مصطلح البيعة! ويتوافقون أيضا في مسألة حشو قوانين الأنظمة الوضعية بأحكام إسلامية. وكلا الجهتين تتبنى فكرة المجتمع المسلم. حيث تعتبر منظومة الإسلام الحكومي، بأن هذا المجتمع مجتمعا مسلما (على الرغم من أن هذا التعبير ليس له أي أصل شرعي) فهم يعتبرون أن إقامة الطقوس الإسلامية من وجود المساجد، ورفع الآذان، وإقامة الصلاة، وارتداء بعض النساء الحجاب، يقتضي أن هذا المجتمع مجتمعا مسلما. والأهم بالنسبة إليهم أن يتصدر زعماء هذه المنظومة بأزيائهم الدينية المشهد في كل احتفال وكل مناسبة، وجلوسهم في الصف الأول هو الغاية والأمنية الكبرى لهؤلاء حتى يكون المجتمع مجتمعا مسلما.

إن فكرة المجتمع المسلم التي اخترعها أقطاب هذه التيارات الانتهازية من جماعة إسلام السلطة ومن تيارات الإسلام السياسي، ليتمكن هذان الطرفان من الصعود على أكتاف المسلمين وتصدر المشهد، والاستفادة الاجتماعية والمادية والمعنوية من كل ما يقدمه هذا التصدر من مكاسب. أما الاتجاه الثالث وهم من التكفيرين من حملة السلاح من القاعدة وداعش وأشباههم، فلا يعترفون بمقولة المجتمع المسلم، بل إن المجتمع المسلم من وجهة نظرهم من يبايع زعيمهم ويدين له بالطاعة.

فكل هدف رجال منظومة الإسلام الحكومي، هو بيع بضاعتهم وقبض أثمانها. فقد كان همهم من ذكر محاسن الإسلام والترغيب به، مصلحة شخصية وهي تكثير سواد هذا التيار، وحشد أنصارهم في المناسبات، حتى ينالوا الحظوة من السلطات الحاكمة. ولذلك كانوا يتجنبون ذكر أي أمر إشكالي في تاريخنا الفقهي والسياسي. مثل مشكلة الفتنة الكبرى، والحروب البينية التي كانت تجري بين المسلمين. فذكر مثل هذه المآسي

قد ينفر الناس، وبالتالي يقلل عدد الزبائن وتكسد البضاعة، وهذا الأمر لا يناسب تجار الدين. بالرغم من أن هذا الوضع يعود فينقلب عليهم فعندما يبيعون قصة عمر بن عبد العزيز وعدله وحلمه ومساواته بين الناس تجلب الكثير من الزبائن. ولكنها في نفس الوقت تدفع بالشباب المسلم إلى آتون التطرف والعنف، على اعتبار أن أقطاب هذه المنظومة لا يملكون أي رؤية للحكم، مما يؤدي بهؤلاء الشباب إلى الالتحاق بجماعات الإسلام السياسي. يريدون حكما إسلاميا من كثرة ما سمعوا عن منافع الحكم الإسلامي في عهد العُمرين.

إن الفائدة التي يجنيها الحكم الاستبدادي من تحالفه مع هذا التيار الديني كبيرة جدا، فهم يحصلون منه على الشرعية الدينية وهي الأهم. والتي تجعل من الشعب مجرد رعية لا حول لهم ولا قوة، في ظل مفهوم طاعة الحاكم بصيغتها التقليدية التي فرضتها الرؤية الفقهية السائدة بين الناس. وهنا قمة التناقض لدى منظومة الإسلام الحكومي، من جهة يمجدون بالتاريخ الإسلامي وخاصة في عهد العمرين ويشكلون في العقل الجمعي لدى المسلمين بأن الخلاص يكون بحكم الإسلام، ومن جهة أخرى هم ليسوا إلا مجرد أدوات في أيدي الطغاة لتعضيد سلطتهم الاستبدادية. وهذا التناقض يؤكد الحقيقة القطعية إنما هم مجموعة من الانتهازيين والأفاقين، وتكون علاقتهم مع الأنظمة المستبدة علاقة تبادل مصالح. ويطرح نفسه هذا السؤال، ما هو البديل لكل هؤلاء الشباب المسلم الذي نشأ برعاية منظومة الإسلام الرسمي المتحمس لإقامة حكم الله على الأرض، والعيش في كنف عدالة الإسلام؟ وهنا يأتي دور الطرف الآخر المتمثل بتيارات الإسلام السياسي.

إذن المعادلة تتشكل من طرفين، طرف يبيع ويشتري بعواطف وأحلام وآمال المسلمين لمصلحته الشخصية من منظومة الإسلام الرسمي، ويسمي نفسه بالإسلام المعتدل أو الإسلام الوسطي، والطرف الآخر يستفيد من هذا الإسلام ليتلقف هؤلاء الشباب والرجال والنساء المتحمسين لإقامة حكم الله على الأرض والذي يقع تحت مسمى الإسلام السياسي بشقيه المسلح والغير المسلح.

كما نرى شبكة متكاملة يتألف منها الفكر السياسي الديني السائد، رغم اختلافها وعدم تجانسها إلا إنها في المحصلة هي من يشكل المشهد الإسلامي في الوقت الحالي. فكل المساجد والمدارس والمعاهد والجامعات في كل العالم من مكة إلى الرباط ومن القاهرة إلى جاكرتا ومن موسكو إلى واشنطن تدرس وتعلم نفس الأفكار. ومن حيث المصادر لا تختلف الكتب التي يعتمدها ابن لادن والبغدادي عن الكتب التي يعتمدها شيخ الأزهر ومفتي السعودية فكلاهما يستقي من معين واحد، وهي أحكام الفقه السياسي التي دونت خلال فترة الحكم. ولكن كل واحد منهم يأخذ ما يناسبه من هذه المناهج رغم اعترافهم بصوابية كل هذه المناهج والخلاف فقط في التفاصيل.

كم وكم من ذكر في خطب الجمعة وفي الكتب وفي كل وسائل الإعلام وشبكة النت، تحدثت عن مزايا وفضائل حكم الخليفة العادل عمر بن الخطاب وأيضا حكم الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، طبعا لا أنا ولا غيري يستطيع أن ينكر أن هاتين الفترتين شهدتا عدلا ورخاء، ولكن إذا ما قسنا فترة عشر سنوات من خلافة عمر بن الخطاب وسنتين وخمسة أشهر من خلافة عمر بن عبد العزيز إلى مئات الأعوام من كل أنوع الظلم والاضطهاد والعنف والخلافات السياسية التي أباحت القتل بكل صنوفه وأنواعه، والاستبداد والحكم الجبري، وكل أنواع الفوضى التي أتى بها، وأدت بنا إلى هذا الوقع المختل. هل نكون منصفين أو عادلين؟ لم أرى خطيب جمعة يتحدث عن أحداث العنف التي تلت مقتل الخليفة عثمان من موقعة الجمل إلى صفين، ومن موقعة الحرة إلى هدم الكعبة، وكيف تم قتل الكثير أهل البيت في العهد الأموي وكيف فتك بنو العباس ببني أمية.

إن ساحة الخلاف والالتقاء بين منظومة الإسلام الحكومي وتيارات الإسلام السياسي قائمة على التناقض، حيث يدهش المرء من مدى التداخل بينهما. وما الخلاف بين إخوان مصر والأزهر بعد انقلاب على مرسي إلا أحد مظاهر هذا الواقع المضطرب،

والذي يخفي تحته مئات وآلاف المتناقضات. والتي ستبقى موجودة تظهر وتختفي في حلقة مفرغة لا سبيل للخروج منها إلا إذا اتخذ المسلمون قرار حاسما برفض فكرة أننا لا زلنا امتدادا لعهد الحكم بكل صوره وأشكاله ومفرزاته.

تيار الإسلام السياسي والحكم

لننظر كيف تتعامل التنظيمات الإسلامية مع الموضوع الحكم والحجج التي يسقونها للوصل للسلطة بأي طريقة، وكيف يزعمون بأن هذه الشعوب الموجودة حاليا تعيش ضمن الأراضي التي حكمها المسلمون فيما مضى، ويحق لهم استعادتها بأي طريقة كانت، وحكم أهلها بالإسلام الذي يوافق فهمهم سواء شاء هؤلاء الناس أم أبوا.

الطريقة الأولى:

الجهاد في سبيل الله وهو مقاتلة الحكام المستبدين وأتباعهم الذين يصنفون بأنهم علمانيون ومرتدون، وقد يصل الأمر إلى حد السماح بهدر دماء المسلمين أثناء ذلك، بحجة أننا نريد أن نستعيد حكم الله، ولنا الحق في فعل أي شيء في سبيل استعادة هذا الحق (ولقد بينت بشكل مفصل بأنه من الناحية الشرعية لا يجوز لأحد استعمال مفهوم الجهاد بدون وجود دولة المؤمنين وإمامها) والكيفية التي يصلون فيها إلى السلطة تعتمد على حروب العصابات وبعد ذلك يعلنون الخلافة، وسنبحث ذلك بشكل مفصل في بحث خلافة داعش.

الطريقة الثانية:

الانقلابات العسكرية، يدغدغ خيال الكثير من الجماعات الإسلامية فكرة الوصول للسلطة عن طريق الانقلاب العسكري، فهي طريقة سهلة ولا تحتاج إلى الكثير من الدماء كحرب العصابات الجهادية، ولكن بلغة العصر هو استيلاء غير قانوني على السلطة، وهذه الجماعات أيضا تتبنى نفس الحجج التي يسوقها الجهاديون من أن هذه الدول كانت من ضمن الأراضي التي حكمها الإسلام، ومواطنوها مسلمون ولنا الحق كل الحق في إعادتهم إلى الحكم الإسلامي وبدون أن نسأل أحدا منهم.

ولكن كل محاولات الجماعات الإسلامية لم تستطع الوصول إلى الحكم بانقلاب عسكري، وأوضح مثال على ذلك حركة عمر البشير في السودان، فهو القادم من المؤسسة العسكرية بخلفية إسلامية، وقد تحالف مع الزعيم الإسلامي حسن الترابي، وسمح لابن لادن بالإقامة في السودان. ولكن هؤلاء القادة القادمون من المؤسسة العسكرية كالبشير يوجد لديهم شيء اسمه واقعية الحكم، فهو يعلم تماما بأنه لا يستطيع إقامة خلافة إسلامية، ولا حتى شبه خلافة، وأن الكيان الذي يحكمه ضعيف ولا يستطيع أن يحارب دولة مجاورة أضعف منه، فكيف سيحارب العالم كله؟ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن شهوة السلطة تطغى على حالته العقلية والنفسية فيصبح وجوده في السلطة هو الهدف بحد ذاته. وطبعا هو بحاجة للشعارات والأحكام الإسلامية كي يستطيع أن يفرض على الناس حكما قمعيا دكتاتوريا ليس له أي غاية سوى استمراره في السلطة. ولننظر كيف كانت خاتمة الأمور في السودان. أولا حاول البشير أن يضحي بأسامة بن لادن وأن يقدمه كقربان للأمريكيين على مذبح بقائه في السلطة، إلا أن الأمريكيين رفضوا هذا العرض بسبب عدم وجود ملف كامل لديهم يدين ابن لادن آنذاك* وبعدها فك البشير ارتباطه مع حسن الترابي لينفرد بالسلطة، ثم وافق على انفصال الجنوب. وحين شعر بقرب انفجار الثورة، حاول التقرب من الروس كي يساعدوه في قمع الشعب السوداني كما ساعدوا بشار الأسد، وكان ثمن هذا التقرب هو زيارته إلى دمشق، وتمت الزيارة على متن طائرة روسية. وقد كانت نهاية حكمه بعد فترة قصيرة من ذلك على يد الشعب السوداني. كتاب البروج المشيدة لورانس رايت صفحة ٢٤٧

إن طريقة وصول الجماعات الإسلامية للسلطة بطريقة الانقلاب العسكري كانت فاشلة بكل المقاييس، ولم تؤدي إلى وصولهم إلى السلطة، فكما بينا أن الوصول للسلطة لا يقوم إلا من خلال الاستنصار كما فعل الرسول ﷺ وأما من الناحية القانونية فكل المنظمات الدولية والإقليمية تعتبر السطو على السلطة بطريقة الانقلاب العسكري طريقة غير شرعية وغير قانونية.

الطريقة الثالثة:

العمل السياسي، لم تُتح للجماعات الإسلامية فرصة الحكم عن طريق الانتخابات إلا مؤخرا بعد ثورات الربيع العربي، فقد وصلوا إلى الحكم في تونس ومصر ولهم حضور قوي في بقية الدول، أول حقيقة يجب أن نبدأ بها أن الديمقراطية بالمفهوم الغربي هي غير جائزة شرعا بأي حال من الأحوال، وقد تصل إلى حد الكفر عند بعض جماعات الإسلام السياسي، أما بعض الذين يجزونها فهي على اعتبار أننا يمكن أن نحصل على أكثر من خمسين بالمئة من أصوات الشعب فيحق لنا أنا نشارك في الانتخابات، وعندما نصل إلى السلطة نقوم بصياغة نظام يبقينا في السلطة إلى الأبد، ومن خلال وجودنا في السلطة نبدأ بأسلمة الدولة والمجتمع، وبنفس الحجج التي يسوقها الجهاديون والانقلابيون أن هؤلاء أناس ولدوا مسلمين ولنا الحق بحكمهم بالإسلام على اعتبار أننا نمتلك أكثر من ٥٠% من الأصوات، هكذا كان دائما تصور الإسلاميين عن العملية الديمقراطية.

أما الديمقراطية فهي نظام قديم استحدثته بعض الشعوب الأوربية قبل الميلاد للخلاص من الحكم الملكي القهري الاستبدادي، وفي العصر الحديث أعيد تجديده بعد الثورات الإنكليزية والأمريكية والفرنسية، وهذا الحكم يعتمد على شيء أساسي وهو المواطنة بدون أي خلفية دينية أو طائفية أو عرقية، فالمواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، ويجري تداول السلطة بناء على الانتخابات، وقد تختلف هذه الأنظمة الديمقراطية بين النظام الجمهوري أو الملكي الدستوري. فالدستور في هذه الدول يكون توافقيا أي يوافق عليه ويرضى به أغلبية عظمى من الشعب وليس ٥١% كما يقول الإسلاميون وأن هذه النسبة كافية لأسلمة الدولة والقوانين والشعب. وإن هذا الأمر سيؤدي إلى هدم الديمقراطية، وهو أشبه ما يكون بديمقراطية هتلر التي أوصلته إلى السلطة ومن بعدها انقلب عليها ونصب نفسه دكتاتورا كامل الصلاحية، وهذا الكلام لا يدل على نية تبادل السلطة، بل أن الديمقراطية مجرد واسطة لإيصال جماعة

ما إلى السلطة، ثم الانقلاب عليها بحجة أننا نمتلك أكثر من ٥٠% من الأصوات، فالحكم الديمقراطي قائم على العقد الاجتماعي ورضا الأغلبية العظمى من الشعب.

إن من يعتقد أن الحكم الإسلامي ممكن عن طريق الديمقراطية فهو الأكثر جهلا بالديمقراطية وبالإسلام، فكلا المنظومتين مختلفتين في كل شيء ابتداء من الأسس التي قامت عليهما وانتهاء بالتفاصيل. حيث تأسست الديمقراطية الحديثة على العلمانية والأحكام الوضعية وفصل الدين عن الدولة، أما الإسلام فهو مؤسس على منظومة شرعية تستند إلى كتاب دين منزل من الله عز وجل.

إن فكرة الأغلبية والأقلية الموجودة لدينا نحن في العالم العربي مشوشة وغير واضحة، ففي المجتمع الديمقراطي الذي يعتمد على فكرة المواطنة تذوب وتضمحل فكرة الأغلبية والأقلية في بوتقة واحدة، وهي الأغلبية السياسية والأقلية السياسية القابلة للتبدل.

إن أي أغلبية غير قابلة للتبدل هي أغلبية غير ديمقراطية، وهي مبنية إما على خلفية عرقية أو طائفية أو قبلية أو دينية، وتكون أغلبية تعسفية استبدادية مبنية على مبادئ وأفكار لا علاقة لها لا بالديمقراطية ولا بالحرية، وهذا الحكم ليس حرا ولا ديمقراطيا ولو جاء عن طريق عملية انتخابية لا تشوبها شائبة. وأي دولة أو نظام حكم يعتبر نفسه ديمقراطيا يجب أن يعتمد في وضع دستوره على أسس تمنع تشكل أي أغلبية سوى الأغلبية السياسية القابلة للتبدل بشكل واضح وجلي.

وفهم بعض الإسلاميين للعملية الديمقراطية إنها مرة واحدة فقط لا غير مع التيارات غير الإسلامية، وإذا فازوا في الانتخابات يتجهون إلى كتابة دستور إسلامي، وينص هذا الدستور على أن دين الدولة الإسلام ويحكم بالشريعة الإسلامية. ولو أنهم دائما

يؤكدون أنهم يؤمنون بتبادل السلطة والاحتكام لصناديق الاقتراع ولكن على أساس هذا الدستور، فمن خلال هذا الأمر يكون تبادل السلطة بين النخب الدينية كما يجري في إيران. أي لن يكون هناك تبادل للسلطة مع التيارات الأخرى التي تريد أن تتبنى الأحكام الوضعية. وكما حصل في الجزائر، فجبهة الإنقاذ قد حددت شكل الدولة التي تريدها من خلال نداء ١٢ نوفمبر ١٩٨٩ وقد كان البند الأول فيه* **(ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في كل المجالات الاجتماعية والسياسية والتربوية)** فمن خلال هذا البند قد حُدد شكل الدولة بأنه إسلامي في كل شيء، فكيف لبقية التيارات أن يكون لها دور في هكذا نظام؟ فتيار الإسلام الديمقراطي لم يكن يؤمن بتبادل السلطة مع بقية التيارات الغير إسلامية، وكانت ستدعي أنها مكلفة بحكم الجزائر إلى الأبد بموجب هذا التفويض الذي حصلت عليه من الشعب. وبناء على هذا الأمر قام الجيش بالانقلاب على الشاذلي بن جديد وإلغاء الدورة الثانية من الانتخابات. ودخلت الجزائر في العشرية السوداء بين إرهاب الدولة الذي مارسته المؤسسة العسكرية وإرهاب الجماعات المسلحة، ليدفع الشعب الجزائري الثمن الأكبر في هذه الواقع المأساوي الذي وجد نفسه محصورا فيه. وفي النهاية استطاعت السلطات الجزائرية أن تقضي على الجماعات المسلحة وقد قامت بكل هذه التجاوزات تحت شعار مكافحة الإرهاب والتشدد الإسلامي. الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان مانع بن حماد الجهني صفحة ٢٤٣

وأما ترك حركة النهضة التونسية للسلطة بعد خسارتها للانتخابات عام ٢٠١٤ فمرده إلى أمريين، الأول ليس لدى الحركة القوة الكافية للانقلاب على العملية الديمقراطية، والثاني المتمثل بحالة الالتباس في الحركة، فمن جهة هي حركة إسلامية، ولكن حسب راشد الغنوشي فالحركة لا تريد أن تحكم بما أنزل الله، وهي تتبنى النهج الديمقراطي والحالة الوطنية. فهو يقول في كتابه الديمقراطية وحقوق الإنسان:

وربما تكون حركة النهضة من أولى الحركات الإسلامية الى أعلنت منذ اليوم الأول لطلب اعتمادها حركة سياسية وفق قانون الأحزاب عن قبولها الكامل بآليات الديمقراطية، ومنها رفض العنف والعمل السري. والمشاركة في الانتخابات، وقبول التنافس مع كل الاتجاهات القائمة، كالقبول بنتائج الانتخابات حتى وإن أفرزت الشيوعيين فلن يكون من عمل الحركة يومئذ إلا أن تراجع نفسها وبرامجها حتى تقنع الشعب بخياراتها، لأن الشعب إذا رفضها لا يكون قد رفض الإسلام وإنما يرفض هذا الاجتهاد أو ذاك وأنه ليس عدلا ولا أخلاقيا أن نطالب الأحزاب العلمانية الحاكمة بالاعتراف بنا مع وعد منا بل قل وعيد بأننا إذا فتحت أمامنا الأبواب وفزنا بالأغلبية فسنقذف بعيدا بالسلم الذي صعدنا عليه ونحظر من فتح لنا الأبواب. وقد لقي هذا الموقف يومئذ قدرا غير قليل من النقد وصل إلى حد التبديع والتضليل وحتى التكفير بسبب مطالبته بتعددية لا تقصي أي تيار مهما كان نوع خلفيته الفكرية ما دام ملتزما بمقتضيات الديمقراطية. الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام راشد الغنوشي صفحة ٩٩

وفي مقابلة صحفية:

المجلة: لكن في المقابل هناك تخوفات في الشارع التونسي من حصول النهضة على الأغلبية والوصول إلى الحكم وتطبيق الشريعة.

- ليس في برنامجنا تطبيق الشريعة، فأولويتنا هي إقامة نظام ديمقراطي حقيقي يضمن الحريات لجميع المواطنين من دون تمييز على أي أساس* مقابلة راشد الغنوشي مع مجلة المجلة الصادرة في لندن ٣ أكتوبر ٢٠١١

فإذا كانت حركة النهضة تعتبر أن مبادئ الديمقراطية هي الحاكمة حسب زعيمها راشد الغنوشي، ولا تريد أن تحكم بما أنزل الله، فلماذا هي حركة إسلامية؟ هل هي مسألة إعلامية لكسب الأصوات؟ أم أن الغنوشي يخترع شكلا جديدا للحكم الإسلامي

يكون أقرب إلى النظم العلمانية أكثر من قربه إلى الإسلام. وحتى الغنوشي يعيب على من يقول: بأن التعاون مع غير الإسلاميين في الحكم هي مسألة اضطرارية وليست قناعات فكرية* إن الغموض والالتباس هو سيد الموقف بالنسبة إلى هذه الحركة الإسلامية التي لا تريد أن تحكم بما أنزل الله، فهل هو مجرد أسلوب برغماتي للغنوشي وأنصاره يريدون من خلاله الوصول إلى السلطة تحت شعارات إسلامية؟ أم أنها التقية لحين إيجاد الوسيلة المناسبة للانقضاض على السلطة وإقامة نظام إسلامي يحكم بما أنزل الله؟ الديمقراطية وحقوق الإنسان-راشد الغنوشي صفحة ١١١

فالمشكلة عند أغلب هذه الجماعات أن فهمها للديمقراطية قائم على فكرة أننا يمكن أن نحصل على أغلبية من الأصوات لكي نحكم بما أنزل الله، وأن أفعل ما أشاء بموجب هذا التفويض وإلى الأبد. وحتى لو قرر قسم من هؤلاء الذين صوتوا لهم في المرة الأولى أن يغيروا رأيهم فلن يمكنهم ذلك. وإذا حاولوا أو جاهروا بذلك فسوف تعتبرهم الجماعات الإسلامية مجرد شرذمة من الكفرة المرتدين الذين شقوا عصا الطاعة وخرجوا عن الجماعة. لقد نسيت الجماعات الإسلامية أو تناست أن الرضا هو أساس قيام المجتمع الديمقراطي، وليس قهر الناس واستخدام الديمقراطية مجرد مطية توصل إلى كرسي الحكم.

هذه حالة أما الحالة الثانية فهي المشاركة في العملية السياسية بدون الحصول على أكثر من خمسين في المئة من الأصوات. أي أن نظام الدولة لن يختلف والأنظمة لن تكون في مجملها إسلامية. وبمعنى أدق أن هذا التيار الإسلامي لن يحكم بما أنزل الله ولن يكون هناك مجالا لأسلمة الدولة. فالذي ينتج عنه أن الإسلام سيشارك الجاهلية في جاهليتها. وهذا الأمر رفضه الرسول جملة وتفصيلا في مكة. راجع صفحة ٢٠٠

وسأكمل كلامي في هذا الفصل عن جماعات الإسلام السياسي في حال وصولهم إلى السلطة سواء بالعمل المسلح أو بانقلاب العسكري أو بالانتخابات لننظر ما شكل هذه الدولة التي سينشئونها، وعلى الرغم من أن الإسلام يرفض بشكل قاطع إقامة دولة الإسلام إلا بشكل سلمي كما بينا في الفصول السابقة، ولكن سنفترض أنهم وصلوا إلى السلطة ولنرى شكل دولتهم ونقيسها على دولة الإسلام التي أنشأها النبي الأعظم.

أولا: إذا لم تستطيع هذه الدولة أن تعلن الجهاد لأنها ضعيفة في ظل توازن القوى حاليا فقد نكست بأول شروط الحكم، فكما لاحظنا أن في بيعة العقبة الثانية قد أقر استخدام السلاح في حماية الدعوة ومن ثم نشرها. ومع وصول الرسول إلى المدينة واستقرار الأمور، بدأت تتشكل فريضة الجهاد التي نعرفها، والتي هي أساس من أسس الإسلام. سيقول قائل منهم: إننا في حالة ضعف ولا نستطيع أن نعلن الجهاد، إذا كنتم غير قادرين على تطبيق فروض الإسلام فما حاجة المسلمين لحكمكم؟ أو سيقولون بأن الأمم المتحدة هي التي ستحمي دولة الإسلام، حسب الحدود التي وضعها الاستعمار، وليس هناك داعي للجهاد وحمل السلاح وإنما مهمتنا هي تطبيق الحدود الإسلامية. وهل هذه الدولة في هذه الحالة إلا مجرد كانتون لمجموعة من الانتهازيين الطامعين بالوصول إلى السلطة عن طريق الدين؟

ثانيا: لا يجوز ولا يحق للدولة الإسلامية أن تنتسب إلى الأمم المتحدة لأن قوانين الأمم المتحدة تناقض الإسلام جملة وتفصيلا، وإن أول مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان في الأمم المتحدة هي حرية الإنسان الدينية والسياسية والاقتصادية، والأهم هي الحرية

الشخصية بشكل كامل* قد لا تكون كل دول العالم فيها هذه الحريات، إلا إن سياسات الأمم المتحدة هي الدفع باتجاه هذ الحريات، ومساعدة كل أعضائها للوصول إليها. إن كل هذه الحريات في تعارض تام مع الإسلام، فكيف يقول منظرو الإسلام السياسي إنهم سينضمون إلى هكذا منظمة التي تدعوا وبكل صراحة لكل هذه الأمور، سيقول قائل منهم: إننا في حالة ضعف وكل أمورنا مرتبطة بمنظمات الأمم المتحدة سواء الاجتماعية والثقافية والتي تهتم بحقوق الإنسان، والسؤال هنا هذه الدولة الضعيفة **(والتي من المفترض أنها تحكم بما أنزل الله)** ماذا ستفعل ستطيع الله أم الأمم المتحدة؟

راجع كتاب المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة كاميليا محمد

ثالثا: لا يجوز ولا يحق للدولة الإسلامية أن تنتسب للمنظمات المالية والاقتصادية الدولية لعدم توافق نظم وسياسة هذه المنظمات مع أنظمة الإسلام الاقتصادية، وأيضا سيكون الرد إننا مرتبطون بالمنظمات الاقتصادية ونحن مدينون للبنك الدولي وعلينا رقابة من صندوق النقد الدولي، إذا كنت لا تمتلك استقلالا اقتصاديا تاما فأنت في وضع التابع الذي يحتاج إلى تمويل، والذي يمول هو من يفرض شروطه، إذن أنت نقضت الاستقلال والسيادة، والمسلمون ليسوا بحاجة لحكمهم وارتهانهم للقوى الخارجية.

رابعا: لا يجوز ولا يحق للدولة الإسلامية أن تشتري الأسلحة من دول الكفر والاستكبار وعليها أن تكتفي ذاتيا، سيأتي الرد إننا لا نملك التكنولوجيا للتصنيع العسكري الثقيل فنحن بالكاد نصنع القنابل اليدوية وننتج الخرطوش، أما الطائرات والبوارج والدبابات والمدافع وأجهزة الاتصال والتكنولوجيا وكل الأسلحة الثقيلة فكلها صناعة وتسليحا وتجهيزا ستكون من دول الاستكبار العالمي، ونحن بحاجة إليها لتثبيت أركان دولة الإسلام. إذا كانت دولة الإسلام محتاجة لتثبيت أركانها لدعم القوى الخارجية ودول الاستكبار، وإمدادات الأسلحة منها، فهذا يعني وبأوضح الصور أن

هذه الدولة الإسلامية فقدت سيادتها واستقلالها، لأنه كما يعلم الجميع الذي يمتلك تزويد السلاح أو منعه هو الذي يملي إرادته السياسية والعسكرية، والمسلمون ليسوا بحاجة لدولة فقط إسلامية بالاسم وهي مجرد تابع للقوى الكبرى.

خامسا: لا تستطيع هذه الدولة أن ترجم الزاني وتقطع يد السارق بسبب أن كل المنظمات حقوق الإنسان ترفض مثل هذه الأحكام بشكل قطعي، واعتبارها من أشد الأحكام عصفا بحقوق الإنسان، وبالتالي ما حاجة المسلمين لدولة لا تستطيع أن تطبق الحدود. سيقول قائل: هذه السعودية وإيران يطبقون الحدود الإسلامية. ولا أحد يمنعهما من ذلك. هاتان الدولتان موجودتان بسبب التوازنات الدولية، وترتبطان ارتباطا وثيقا بالقوى الكبرى حيث تدعم روسيا إيران، وتدعم أمريكا السعودية، طبعا كلنا يعلم أن الحكومة الأمريكية لها مصالح كبرى في استمرار النظام السعودي، كما الحكومة الروسية لها أيضا مصالح كبرى في استمرار النظام الإيراني. وتطبيق الحدود في كلا البلدين هو حاجة للنظام القائم حتى يؤكد شرعيته الدينية وبالتالي سلطته السياسية، ولذلك تتغاضى أمريكا وروسيا عن موضوع الحدود في هذين البلدين. وهذا الأمر يؤكد التواطؤ التام بين أمريكا وروسيا مع السعودية وإيران. وليس عنا ببعيد عندما قامت خلافة داعش بنفس ما يقوم به النظامان السعودي والإيراني من تطبيق نفس هذه الحدود قامت القيامة ضدها، وأرسلت أمريكا وروسيا كل قوتهما العسكرية لتدمير هذه الدولة التي تريد أن تطبق الحدود. طبعا ليس بسبب هذا فقط قامت الحرب ضد داعش، ولكن تطبيق الحدود كان أحد المسوغات لذلك.

وهناك موانع أخرى لا يجوز لدولة الإسلام السياسي تطبيقها ولكني اكتفيت بهذه النماذج الأساسية، ومن هنا نقول ما شكل هذه الدولة أو الإمارة أو الخلافة أو الجمهورية الإسلامية أو سمها ما شئت، التي لا تستطيع أن تجاهد في سبيل الله ولا

تقيم الحدود ومضطرة للحصول على كل شيء من دول الاستكبار، ابتداء من حبة الدواء وانتهاء بكل أنواع الأسلحة، ألا تلاحظون معي أنها مجرد دويلة ليس لها من غاية سوى أن مجموعة من الأشخاص متعطشون للسلطة، يريدون الوصول للحكم تحت عباءة الإسلام بأي وسيلة. ودويلتهم هذه ما هي إلا كيان مسخ يحمل الاسم الإسلامي بدون مضمون. وإن الدولة التي تزعم أنها إسلامية وتأخذ شرعيتها من الكثرة العددية (الديمقراطية) أو من الأمم المتحدة ليست دولة وليست إسلامية.

لا نريد دولة إسلامية صُورية

كان يجب أن يكون هذا القسم ضمن الفصل السابق ولكني وجدت أنه وبسبب أهميته أن أفرد له فصلا خاصا ضمن عنوان واضح.

كما أوضحت في الفصول السابقة عن وضع ما يسمى بالدولة بكل أحولها وطرق الوصل إليها، وعدم ملاءمتها الأوضاع السائدة حاليا في ظل نظام القرية الكونية القائم في العالم الآن وفي ظل سيطرت القوى العظمى. وعدم وجود أي فرصة لتأسيس حكم إسلامي حقيقي. لذا أعود وأكرر أنا لا أرفض دولة الخلافة القوية القادرة ذات السيادة التي يحكمها الإمام بالقرآن والسنة الصحيحة، والتي تحكم بمبدأ الشورى، وإنما أرفض تلك الدولة التي يروج لها تيارات الإسلام السياسي، ولكن في حقيقتها لا تستطيع أن تحكم بالإسلام الحقيقي. وإنما ستكون مجرد دويلة وكانتون ضعيف، لا حول لها ولا قوة وستكون تبعا لدول الاستكبار العالمي في كل شيء، وكل ما ستفعله هو التدخل والتدقيق في مأكل ومشرب وملبس ونوم وطعام و ... و ... و ... وفي كل تفاصيل حياة المسلمين.

وباختصار سيكون كل نشاط إنساني تحت أنظار هذا الحكم. ويتحكم بهذه الحكومات قادة متعطشون للسلطة، متشوقون للهيمنة، مهووسون بالتدخل بأخص خصوصيات البشر، ساعون للوصول للسلطة بأي طريقة كانت. كل غايتهم إصدار الأوامر والتسلط على رقاب البشر، ولديهم آلاف الكتب المتناقضة التي يقولون إن فيها كامل أحكام الشريعة يريدون تطبيقها على الناس وبأي شكل من الأشكال.

وأنا أكتب هذه الفصل كان يوم شم النسيم في مصر أثناء حكم الإخوان وكان هناك حوارا ساخنا عن شرعية الاحتفال به، تصوروا أن الإسلاميين لم يحكموا بعد بشكل كامل وحقيقي، يريدون أن يدسوا أنوفهم في هكذا أمر بسيط لا يخالف قرآنا ولا يضر أحدا، يريدون أن يتدخلوا به ويقولوا للناس إنه ضلال ومحرم وربما وصل عند بعض المتنطعين منهم إلى حد الكفر، فما بالك إذا حكموا بشريعتهم الكاملة ربما فعلوا أكثر مما فعل الحاكم بأمر الله الفاطمي.

بكل وضوح فإن ما سيفعله أقطاب الإسلام السياسي إذا وصلوا إلى السلطة سيقمون بتطبيق الأحكام الفقهية التي وردت في كتب الفقه منذ ألف عام بشكل كامل، سيشكلون ديوان للحسبة، وديوان للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وشرطة لكل شيء، شرطة لجر الناس إلى المساجد لتأدية الفرائض، وخاصة صلاة الصبح وبناء عليه ستنتهي سهرة المسلمين بعد صلاة العشاء، ولا أدري هل سيشكلون شرطة خاصة من أجل مراقبة نوم المسلمين بعد صلاة العشاء، أو إذا كانوا سيشكلون شرطة خاصة للنوم أم إنها ستكون من مهمة شرطة الصلاة. وشرطة لشم أفواه المسلمين في رمضان لمعرفة المفطر من الصائم. وشرطة للتدقيق في ملابس المسلمين والتأكد من كل لباس ومدى ملاءمته للأنظمة والقوانين الواردة في كتبهم وخاصة لباس الأخوات المسلمات. وشرطة للتدقيق في كل ما يتعلق بالاتصالات من إنترنت وهاتف ثابت ومحمول لمراقبة المسلمين، والدخول في أخص خصوصياتهم لمعرفة من شذ منهم عن الطريق القويم، أما إذا سألت عن تلك الآية التي تنهى عن التجسس في قوله تعالى:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا} الحجرات: ١٢

فسيقولون لك: إنها تنهى الإنسان المسلم أن يتجسس على أخيه المسلم وهي محددة بالأفراد ولا علاقة لأهل الحكم بها، بدليل العديد من الحوادث المذكورة في كتب التراث التي تقول إن عمر بن الخطاب كان يتجول في الليل حتى يطمئن على أحوال الرعية. وهم سيطبقون فعل عمر حتى يطمئنون على أحوال الرعية ويتأكدون أن كل الناس على الصراط المستقيم. وسيكون هناك شرطة الطعام التي تهتم ماذا يأكل المسلمون وكيف يتناولون طعامهم وسيلاحقون الذين يأكلون ويشربون وهم وقوف. وحتما سيكون هناك شرطة للتأكد من أن الشقق والمنازل لا تطل على بعضها البعض، وأي نافذة أو شرفة يمكن أن تشكل خرقا للنظام الإسلامي والشريعة حسب فهمهم سيتم إغلاقها، فقط من باب الاحتياط. وهناك شرطة للفضائيات كي تدقق وتعرف ماذا يشاهد المسلمون، وربما وهو الأرجح أن يمنعوا الفضائيات لأن أكثر ما فيها ضال مضل حسب زعمهم، وسيستعيضون عنها بالمحطات الأرضية التي يبثون فيها أفكارهم وما يناسب زعمائهم. وسيكون هناك شرطة للحفلات كي تعطي التراخيص اللازمة وتحضر كل التجمعات الاحتفالية حتى يتأكدوا أن لا شيء يخالف شريعتهم قد تحصل فيها، وأن ليس هناك أي اختلاط بين الذكور والإناث. وأما بالنسبة للسياحة بوضعها الحالي فستكون محرمة إلا إذا جاءت النساء الأوربيات والأمريكيات وهن لابسات البرقع للتشمس على شواطئنا الجميلة. وسيحرمون الربا تحريما تاما على كل أفراد الشعب وسيحاسب حسابا شديدا من يتعامل به، أما بالنسبة لهم فسيقفون أذلاء على أبواب البنوك العالمية كي يتسولوا القروض وسيدفعون فوائدها بكامل الرضا حتى يدعموا اقتصادهم، ويستمروا بحكمهم. أما الرياضة فستحرم كل الرياضات وعلى رأسها كرة القدم التي تُضيع وقت المسلمين وتلهيهم عن الصلاة وسيستثنون منها السباحة والرماية وركوب الخيل. ونأتي إلى الموسيقى فكل آلاتها محرمة إلا الدف، وبناء عليه سيُتلف كل شيء فيه موسيقى غير الدف أو فيه صوت أنثى أو كان معنى الكلام فيه خروج عن الآداب العامة.

هذا غيث من فيض وإذا أردنا أن نستعرض كافة الدواوين وفروع الأمن والشرطة والمخابرات والمباحث والدوريات الراجلة والمؤللة التي سينشئُها جماعات الإسلام السياسي في حال وصلوا للسلطة لإحصاء كل نفس من أنفاس المسلمين، ومراقبة كل رمشه من رمشات عيونهم لما كفانا مجلد كامل.

وقد رأينا داعش وأشباهها كيف قامت بتطبيق الكثير من هذه الأحكام بهذا الشكل. وبعد كل هذا العرض عن هذه الأحكام سيأتي السؤال الأساسي وهو الأهم ماذا سيستفيد المسلمون من هكذا حكم، إذا كان القائمون عليه لن يستطيعوا أن يقوموا بالشيء الأول والأهم؟ وهو السيادة والتمكين المطلق، فهم تابعون لدول الاستكبار في كل شيء، أليس الأنسب أن نقول لهم: تبا لكم، لا نريد حكمكم ولا دولتكم اغربوا عن وجوهنا.

يجب علينا أن يكونوا حاسمين في موضوع الرد على فكرة الدولة الإسلامية وحكم الشريعة في هذا الوقت، وكل هذه الأطروحات التي يطبل ويزمر لها صبح مساء كل جماعات الإسلام السياسي والجهادي، وأن نكون واضحين تماما برفض الفكرة جملة وتفصيلا. وعلى كل المسلمين مواجهة جماعات الإسلام السياسي بكل وسيلة ممكنة حتى لا تبق مجتمعاتنا أسرى ورهائن لأفكار لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع، يحملها شراذم من الناس لا يفقهون ما هو الحكم الإسلامي ولا ما هو الواقع الجاهلي.

الثوابت والهوية والمفتي

لا ينفك جماعات الإسلام السياسي، وجماعات إسلام السلطة، والمكونات الاجتماعية والثقافية محسوبة عليهم في استخدام مصطلح الثوابت والهوية. فيأتي بأشكال متعددة، ثوابت دينية أو اجتماعية أو ثقافية. وإذا حصرناها بشكل فعلي فهي في الأغلب الأعم تعود إلى أمور دينية، ونجد أنها أحكام وقواعد مرتبطة بالفقه الإسلامي. أي أن تطبيق هذه أمور يتعلق بالحكم، وهي بحاجة إلى سلطة دينية حقيقية كي تقوم بتطبيقها على الناس. ولا أحد يمكن أن يناقش هذه البديهية، وهكذا كان الأمر طيلة الحكم الإسلامي.

ولكن هذا الأمر اختلف بعد نهاية حكم الإسلام بشكل كامل بعد هزيمة الدولة العثمانية الكيان الإسلامي الأخير في الحرب العالمية الأولى. وحل محلها دول وكيانات وطنية حيث دور الدين ومكانه ملتبس فيها (باستثناء تركيا التي التزمت بالعلمانية بشكل دستوري) فقد يكون في الدستور بعض هذه الدول عبارة دين الدولة أو دين الشعب أو دين الرئيس هو الإسلام أو ما يماثل تلك العبارات، ولكن مجمل أحكام هذه الدول هي عبارة عن أحكام وضعية مستوردة من مبادئ والقوانين الغربية ممزوجة مع بعض الأحكام دينية. حيث إن هذه الدول التي دينها الإسلام تسمح على سبيل المثال بالربا والسفور وبيع الخمور وترخص لأماكن اللهو، وكل هذه الأمور هي من المحرمات ويعاقب عليها القانون الإسلامي. أما على المستوى السياسي فهي على الأغلب مضطرة أن تعطي ولاءها للقوى العظمى وبالتالي تكون سياستها تبعا لهذه الدول، والبعض منها قد اعتراف بالكيان الصهيوني الغاصب. إذن هذه الدول الوطنية لم تلتزم بالمقدمة التي وضعتها بداية أن دين الدول الإسلام **(على الرغم من أن هذه العبارة ليس لها أي مردود فقهي، وهي عبارة ملتبسة مضللة فليس في الإسلام شيء اسمه دين الدولة الإسلام، وإنما نظام الحكم إما أن يحكم بما أنزل الله أو لا يحكم، هذا بالإضافة إلى شرط التمكن في الأرض)** وعلى الرغم من ذلك تطالعنا في كل فترة

قضية ما تتعلق بمسألة الثوابت والهوية. وأكثر هذه الثوابت تتعلق بمسألة ازدراء الأديان أو السلوكيات التي تتعارض مع الدين، حيث تقوم هذه الدول التي من مفترض بأنها دول وطنية بتطبيق أحكام دينية معينة لترضي تيارات الإسلام السياسي والإسلام الرسمي وأتباعهم. وقد طالت الملاحقات القضائية الكثيرين ومن الأمثلة على ذلك مؤخرا الحكم على المستشار أحمد عبده ماهر خمس سنوات بتهمة ازدراء الأديان.

وحتى الآن لم تستوعب جماعات الإسلام السياسي وأتباعها أنه لا يمكن أن يُطبق الأحكام الإسلامية إلا إمام المسلمين الحاكم للدولة الإسلامية المتمكنة. وأن الأحكام الإسلامية ليست رشاوي تقدمها الأنظمة الاستبدادية للمجاميع المحسوبة على الإسلام السياسي والإسلام الرسمي لتكسب تأييدها ورضاها. ولا يحق للدولة الوطنية أن تمارس على المسلمين أي حكم أو أمر ديني ولو كان زعيمها شيخ الإسلام. وأي مجتمع مسلم يطالب الدولة الوطنية التي تأخذ شرعيتها من الأمم المتحدة بتطبيق أحكام وحدود الشرع الإسلامي، فهو اعتداء على الدين وعلى الشريعة، فالدولة الوطنية كيان لا دين له. فمن غير الشرعي والغير المنطقي أن يطالب إنسان مسلم من جهة لا دينية أن تطبق عليه أحكام الشرع.

فالدولة الوطنية ليست إسلامية ولا يمكن أن تكون إسلامية، طالما كانت تحت عنوان الوطنية، ومن المفترض أنها كيان حيادي اتجاه الأديان. فهي دولة وطنية (سواء أكانت ديمقراطية أم لا) قائمة على المواطنة بغض النظر أكان هذا المواطن مسلم أم غير مسلم، ملتزم دينيا أم غير ملتزم، أبقي على الإسلام أم تركه إلى دين آخر أو حتى بقي بدون دين. ولا تستطيع الدولة الوطنية أن تحاسب الناس على معتقداتهم أو أفكارهم، أو ما يدلون به من آراء. وعندما تتدخل الدولة الوطنية بأي من هذه الأمور فهي أولا تعتدي على شرع الله، فليس من مهمة الدولة الوطنية أن تحاسب الناس على معتقداتهم. وعلى سبيل المثال قد يكون القاضي غير مسلم أو غير ملتزم دينيا أو ربما ملحد،

فالدولة الوطنية لا تُعين القضاة وكبار المسؤولين فيها على أساس الدين أو الالتزام الديني، فكيف لهكذا قضاة أن يحاكموا الناس في قضايا دينية كالردة أو ازدراء الأديان...؟

ودائما ما يأتي الجواب هذا المجتمع مجتمع مسلم وله ثوابت. والغريب في الأمر أن هذه الثوابت لا تطال إلا الحلقة الأضعف في المجتمع وهم أصحاب الرأي الحر (وبغض النظر أعجبتنا آرائهم أم لا) كالمستشار أحمد عبده ماهر، فهذه الدولة التي تحاكم أحمد ماهر على أفكاره، نجدها في المقابل وعلى سبيل المثال لا تطبق حدود الشرع الإسلامي، وتسمح بكل أنواع المعاصي كالربا والخمور والسفور. والمشكلة في ردهم هذا بأننا مجتمع مسلم وله ثوابت، ولماذا هذه الثوابت لا تشمل إلا الأفكار؟ ولا تشمل بقية المحظورات غير الإسلامية؟ الجواب بسيط وكما قلت فالمستشار أحمد ماهر وأمثاله هم الحلقة الأضعف حيث من السهل محاكمته وزجه في السجن، أما تحريم الربا ومنع الخمر فهو صعب وسيضع أنظمة الاستبداد أمام مواجهة ستجلب لهم العديد من المشاكل هم في غنى عنها.

وإذا دققنا في هذه الثوابت وما هو الحامل لها؟ نجد أن هذه الثوابت في حقيقتها هي أحكام شرعية قادمة من صلب الفقه الإسلامي، ولكن بما أن المطالبة بحكم الشريعة حاليا له إشكاليته وتُدخل المطالبين به في مواجهات وصراعات لا يملكون أدوتها، فقد استبدلوه بمصطلح الثوابت. فالأنظمة الاستبدادية ليس لديها مشكلة في هذا المصطلح. أما الحامل لهذه الثوابت فقد كان عبر التاريخ الإسلامي **هو الحكم القائم على التمكين الحقيقي**، وعلى المطالبين بتطبيق هذه الثوابت أي (أحكام الشريعة الإسلامية) أن يدركوا بأنهم يطالبون بإقامة الأحكام الشريعة الإسلامية في واقع ينعدم فيه إمكانية تطبيق الأحكام الشرعية، بسبب طبيعة الدولة الوطنية وانعدام شروط دولة التمكين الإسلامية. وأن أصول الإسلام قائمة على التمكين الحقيقي الذي ينتج عنه حكما وسلطة

على أسس دينية، حيث هناك مجموعة متكاملة من الأحكام والقيم في الشكل والمضمون والذي ينتج عنها الدولة الإسلامية الحقيقية. وقد تم تطبيق هذا النموذج في المدينة تحت حكم الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده. سيقولن ولكن المسلمين في هذه الدول حاليا أغلبية، حتى لو كانت الدولة بالكامل من المسلمين يجب أن يمتلكوا التمكن في الأرض، هذا هو المعول عليه في الحكم الإسلامي، وليس الكثرة العددية.

ولدينا أيضا مصطلح **هوية الأمة** أو يأتي أحيانا بصيغة هوية المجتمع، وهو مصطلح فضفاض ليس له تعريف محدد، ولكن كل من يستعمل هذا المصطلح يقصد فيه الدين وثوابت الدين. لقد ارتبطت هوية الأمة الإسلامية بهجرة الرسول ﷺ إلى المدينة، وهناك ولدت هوية الأمة تحت راية الحكم الإسلامي، أي أن الهوية الإسلامية كان نتيجة لحدث سياسي وهو معاهدة العقبة الثانية التي تعهدت فيها قوى ذات نفوذ من قبيلتي الأوس والخزرج في يثرب بحماية الرسول ﷺ ودعوته. ومن هذه اللحظة تشكلت الهوية الإسلامية، وقد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالحكم والتمكين. وكانت الدولة الإسلامية إذا فقدت بعض أجزائها وتحول الحكم فيها لغير المسلمين، تتنحى الهوية الدينية لهذا المجتمع، وتتحول الهوية الجمعية إلى هوية شخصية للأفراد، وقد كان أوضح صورة على ذلك ما حصل أثناء حكم دولة الإلخانات المغولية التي قامت في بلاد فارس والعراق بعد اجتياح المغول بقيادة هولاكو الشرق الإسلامي. فهذه الدولة كان غالبية سكانها من المسلمين السنة، أما الحكم فهو لأقلية المغول الوثنيين الذين يملكون وسائل التحكم والسيطرة.

فنلاحظ أن مسألة الهوية كهوية جماعية للأمة ترتبط بالحكم والتمكين، وليس بمسألة الكثرة العددية كما يعتقد البعض. وبعد انهيار السلطنة العثمانية ونشأة الدولة الوطنية تحت سلطة الاستعمار بمسميات مختلفة (انتداب، حماية، وصاية) أبقت السلطات الاستعمارية الكثير من الأحكام في الأحوال الشخصية والسلوكيات العامة حسب الفقه

الإسلامي، تجنبا لمواجهات يعتقد الاستعمار بأنه في غنى عنها، طالما أنها لا تؤثر على مصالحه. فبالنسبة للاستعمار والناظم لتصرفاته هو مصالحه، وليس احترام عقائد الناس.

ومع دخول هذه الدول فيما سمي بعهد الاستقلال، حيث من المفترض بأن هذه الدول تحكم نفسها بنفسها. ازداد مأزق الهوية حيث تنازعها عدة تيارات، التيار القومي واليساري، أحيانا بشكل منفصل وأحيان بالمزج بينهما، مقابل القوى المحافظة المتمثلة بالقوى البرجوازية والاقطاعة، والتيارات الدينية بمختلف توجهاتها، وتداخل مفهوم الهوية الدينية مع مفهوم الدولة الوطنية. حيث استخدم معظم السياسيين في تلك الفترة هذه المفاهيم بشكل انتهازي لخدمة مصالحهم الشخصية. فعندما قام حافظ الأسد بإصدار دستور ١٩٧٣ لم يعجب التيارات الدينية وقامت بالاعتراض عليه لأنه لم يتضمن عبارة (دين الدولة الإسلام) وخرجت المظاهرات ضده، فتم تعديل الدستور بشكل ملتوي، وكان التعديل يختص برئيس الجمهورية فأصبح (دين رئيس الجمهورية الإسلام) مع أن هذا الأمر يتناقض مع فكرة الدولة الوطنية. ففي الدولة الوطنية الجميع متساوون في الحقوق والواجبات. وإن تمييز في أي قانون على أساس الدين أو الجنس أو العرق يتناقض مع مفهوم الدول الوطنية.

إن حمل الدولة لأكثر من هوية يضعها في مآزق متعددة، فلم تعد الدولة تستطيع أن تعرّف عن نفسها. كثيرا ما يرد جماعات الإسلام السياسي على هذه النقطة بأن الدول الأوربية استطاعت أن تحل هذه المعضلة، فهي دول وطنية وهوية المجتمع مسيحية، نعم هذا الأمر صحيح من حيث الشكل، أما من حيث المضمون فغير صحيح على الإطلاق. وهذا الطرح تتبناه أغلب أحزاب الإسلام السياسي (الفرع غير المسلح) الذين يريدون أن يحكموا بما أنزل الله عبر الديمقراطية وصناديق الاقتراع. وقد سألت أحد المسؤولين في أحد هذه الأحزاب التي مرجعيتها الإسلام. ماذا تعنون بأن مرجع

حزبكم الإسلام؟ وما هو المردود الفقهي على سياسة الحزب وسياسة الدولة في حال وصل إلى الحكم؟ فقال ليس هناك أي مردود فقهي! وأضاف في أوربا ونظامها الديمقراطي هناك الكثير من الأحزاب مرجعيتها مسيحية كالحزب المسيحي الألماني والحزب المسيحي الإيطالي. قبل أن يجيبني هذا الجواب كنت أعتقد بأنه سيستشهد من القرآن أو السنة على هذا الأمر، ولكنه فاجئني بهذا الجواب العجيب، وكأن هذه الأحزاب التي (مرجعيتها الإسلام) بدلا من أن تكون مرجعيتها القرآن والسنة أصبحت مرجعيتها الأحزاب العلمانية في أوربا!

تحت عنوان: (المسيحية في الدساتير الغربية المسيحية ديانةً رسميةً) في مقالات الجزيرة نت للكاتب محمد مختار الشنقيطي، حيث يتناول الموضوع بشيء من التفصيل. فينتقد مقترح من مجلس الكنائس العالمي بأن يكون دستور سوريا القادم حياديا اتجاه الأديان أي علمانيا بدون ذكر العلمانية باللفظ. طبعا يحق لأي جهة أو شخص أن يقترح ما يشاء طالما أنه لا يتجاوز مسألة الاقتراح.

ويقول الأستاذ الشنقيطي في رده عل المقترح:

وإنما أريد لفْت النظر إلى أمرين ذكرتني بهما هذه الوثيقة: أولهما ظاهرة التطفيف وازدواجية المعايير السائدة، من خلال غضّ الطرْف عن موقع الديانة المسيحية المركزي في دساتير عدد من الدول المعاصرة ذات الأغلبية المسيحية، وثانيهما اللبس الفكري إزاء الربط بين الديمقراطية والعلمانية، رغم الانفكاك المنطقي والتاريخي بين الظاهرتين.

ينتقد الأستاذ الشنقيطي مسألة ازدواجية المعيار، حيث إن عددا من هذ الدول الغربية تشير في دساتيرها بأن للديانة المسيحية دورا في تلك الدول، بينما يقترحون علينا دستورا خاليا من الإشارة للدين. هذا صحيح تماما فهذا الأمر متناقض وغير متسق

بالنسبة للطرح الغربي، طبعا ليس كل الغرب يقع في هذا التناقض. وهذا الأمر مرده إلى اختلاف طبيعة التطبيقات الدينية بين الإسلام والمسيحية. حيث أصبحت المسيحية فلكلورا، أي لم تعد المسيحية تؤخذ على محمل الجد من قبل معتنقيها، فليس هناك من يريد إعادة حكم الكنيسة إلى تلك الدول ولا تطبيق أحكامها ولا حتى في الأحوال الشخصية. فعلى سبيل المثال: كل الدول الأوربية الديمقراطية تبيح الطلاق بينما هو محرم في الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية. أما لدينا في الإسلام هناك أحكام واجبة النفاذ وكل الذين يريدون أن يكون للدين دورا في الدستور يريدون تطبيق الأحكام الفقهية أو بعضها كالأحوال الشخصية على الأقل، هذا هو الفرق الذي لم يلحظه الدكتور الشنقيطي.

أما الشيء الأغرب الذي لم يلحظه الدكتور الشنقيطي هو مسألة ارتباط الديمقراطية بالعلمانية، فهو يقول بأن هناك انفكاك منطقي وتاريخي بين المسألتين، وأظنه قد جانب الصواب في هذه المسألة. فالديمقراطية الحديثة التي ابتدأت بالشكل الذي نعرفه الآن مع استقلال أمريكا عام ١٧٧٦ حيث ارتبطت ارتباطا وثيقا مع العلمانية، فلا يمكن أن تكون الدولة الديمقراطية إلا علمانية بالمطلق. فالديمقراطية هي حكم الشعب ولا علاقة للدين ولا لأحكامه بها. والمزج في الدول الأوربية بين الدين والعلمانية ما هي إلا مسألة فلكلورية، فقد تحول الدين إلى تراث وتقاليد وبالتالي هذا لا يفرض على أي مواطن أية تبعات. ويستشهد الشنقيطي بالدساتير في الدول الاسكندنافية فيقول:

النرويج وآيسلندا والسويد على رأس أكثر الدول ديمقراطية في العالم عام ٢٠٢٠، علما أن اثنتين من الدول الثلاث تنصان على المسيحية اللوثرية ديانة رسمية في دستورهما، والثالثة تمنح الكنيسة اللوثرية وضعا دستوريا خاصا.

فالمسيحية اللوثرية في هذه الدول مذكورة في الدستور، وكما قلت هي مسألة فلكلورية لا أكثر ولا أقل، وبالنسبة لي أعتبرها مجرد سخافة. وهنا أسأل الدكتور الشنقيطي لو أن هذه الدول حذفت البنود التي تنص على مسيحية الدولة ماذا سيتغير؟ ما هو الأمر الذي سيتغير لدى مواطني هذه الدول، هل ستتغير القوانين؟ هل ستتغير السلوكيات؟ هل سيتغير الحلال والحرام؟ وأنا أقول لن يتغير أي شيء على الإطلاق. ولو أن الإسلام تحول إلى دين فلكلوري كالدين المسيحي، لما كان لدى مجلس الكنائس العالمي مشكلة بأن يكون للإسلام ذكرا في الدستور. إن اقتباس شيء فلكلوري من المجتمع المسيحي وإسقاطه على آليات الحكم في الإسلام، هو أكبر مغالطة تقع فيها تيارات الإسلام السياسي. أما لو كان العكس حيث هناك في المجتمعات الغربية من يريد أن يعيد حكم الكنيسة ورجالها، ماذا سيكون رد المجتمعات الغربية؟ ماذا لو كان هناك تيار يريد إعادة حكم الكنيسة بشكله القروسطي مستخدما السلاح والعنف؟ بالتأكيد سيكون الرد مختلفا، وربما ألغت كل هذه الدول أية إشارة إلى مسيحية الدولة. ولكن انقراض هذه التيارات من الدول الغربية أدى إلى هذا المزج الهزلي بين العلمانية والمسيحية، حيث دول دينها المسيحية ولا تقيم أي اعتبار لهذه الديانة سوى في الاحتفالات والمهرجانات. وإن هذه الدول الأوربية التي تتبنى المسيحية في دستورها بشكل نصي تقوم أيضا بكل تطبيقات العلمانية في قوانينها، ولا تحاسب أي شخص على نقده للدين المسيحي أو التشكيك في صحة الدين، أو الكتاب المقدس نفسه، أو التشكيك بولادة عيسى عليه السلام بشكل إعجازي، أو انتقاد لوثر ومذهبه الديني، أو حتى ترك الدين المسيحي إلى دين آخر كالإسلام، أو اعتناق الإلحاد. ففي هذه الدول التي ذكرها بأنها على المسيحية اللوثرية، ليس هناك قانون ازدراء الأديان أو قانون حد الردة، أو المحاسبة على التجديف. أي أنها في حقيقتها دول علمانية بالكامل ولا يوجد أي تطبيقات للدين المسيحي في القوانين إلا إذا توافقت مع المنطق العلماني، والمسيحية هي مجرد تراث فقط لا غير.

وقد أشار الدكتور الشنقيطي إلى مسألة العلمانية بأن هناك دول علمانية وهي غير ديمقراطية كدولة كوريا الشمالية، وهذا مرده إلى مشكلة تعريف العلمانية. فالعلمانية في أحد مبادئها هو تحييد المقدس عن الشأن العام وجعله شأنا شخصيا، هكذا كان تطبيق العلمانية بداية في أوروبا وأمريكا، أي أن الدولة لم يعد لديها مقدسا دينيا تدافع عنه من خلال القوانين، هذه هي إحدى تطبيقات العلمانية.

أما الدول والأنظمة التي رفضت المقدس التاريخي، واستبدلته بالمقدس السياسي. كالنظام الفاشي في إيطاليا، والنظام النازي في ألمانيا، والأنظمة الشمولية الشيوعية كالاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الشرقية، أو النظام الصيني حيث حزب شيوعي واقتصاد رأسمالي! وفي الكثير من دول العالم الثالث. فكل هذه الأنظمة ليست في حقيقتها علمانية، صحيح أنها أزاحت المقدس التاريخي ألا وهو الدين، ولكن أوجدت مكانه المقدس السياسي، الذي حل محل الدين بشكل كامل. فكل ما يجري فيها هو تقديس للحزب أو القائد السياسي الذين حلا محل الإله، ولا أحد يخفى عليه ممارسات نظام كوريا الشمالية، فهو دين مكتمل التعريف. فهل يعقل أن تصنف هذه الدول بأنها علمانية؟ فكل دولة لديها مقدس لا يمكن أن يمس سواء سماوي أو أرضي فهي ليست علمانية. وبناء عليه لا يمكن أن تصنف أنظمة مثل نظام جمال عبد الناصر أو صدام حسين أو حافظ الأسد أو معمر القذافي... بأنها علمانية، حيث لا يمكن أن يمس النظام أو قائده ولو بإشارة عرضية، لأن هذه الأنظمة عبارة عن أديان يكون النظام وقائدة في مكان القداسة المطلقة، وهو حل مكان المقدس الديني الذي رفضته العلمانية.

لم أفهم رأي الدكتور الشنقيطي تماما، فكما أوضحت أن علة القياس التي استخدمها بين المسيحية والإسلام ملتبسة، فهل هو يريد من المسلمين أن يتشبهوا بالمجتمعات الغربية؟ وعلى سبيل المثال أن يضعوا على علم دولهم عبارة (الله أكبر) مقابل الصليب الموجود على علم بعض الدول الأوربية، وأن يقولوا بأن الإسلام دين الدولة، ثم لا

يطبقون منه شيئا كما تفعل بعض الدول الغربية ومواطنوها؟ أي أن يتحول الإسلام إلى دين فلكلوري تشبها بدول الغرب التي يقيس عليها الدكتور الشنقيطي، هل هذا هو المطلوب؟ أما أن المطلوب هو استغلال هذا الأمر حتى نصل إلى الحكم بما أنزل الله عن طريق هذه المغالطة؟ ومن وجهة النظر الشرع لا يحتاج الدين الإسلامي لهذه المغالطة والقياس الشاذ والبعيد عن الشرع والمنطق. فالإسلام دين ودولة (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) فالحكم الإسلامي ليس ردة فعل لما يقوم به الآخرون، ولا انعكاسا لتصرفاتهم للاستدلال على أحقيته في الحكم. بل هو دين قائم على التمكين، وعندما يكون لدى المسلمين التمكين الحقيقي (امتلاك القوة المكافئة للعدو) يحكم دون أن يستند في حكمه على ما تفعله الدول الغربية أو لا تفعله، ولا على ما تكتبه في دساتيرها أو لا تكتبه. ولكن للأسف المسلمون حاليا لا يمتلكون شيئا من وسائل القوة والحكم، وبالتالي فهم في عهد مكي جديد، هذا هو الحل. وليس الحل في قياسات غير منطقية تدخلنا في جدالات بيزنطية ليس من ورائها طائل.

ألغى رئيس النظام السوري في نهاية عام ٢٠٢١ منصب المفتي، وعزل أحمد الحسون من منصبه على الرغم من كثرة الخدمات التي قدمها مفتي البراميل لهذا النظام المارق، ولم تخرج أي أصوات معترضة من داخل المناطق التي يسيطر عليها النظام. ولكن كان الرد عنيفا من المعارضة سواء من الذين بقوا في الشمال السوري تحت مسمى المناطق المحررة، أو الذين هم خارج سوريا. وحجتهم في ذلك أن هذا الأمر خروج على الثوابت وتغيير في هوية الأمة. طبعا المعارضين لم يكونوا آسفين على عزل الحسون، ولكن أسفهم الكبير على ضياع منصب المفتي (وكأنهم يقبلون بحكم بشار الأسد في حال وجود مفتي، ولا يقبلون به في حال عدم وجود مفتي!) وكأن وجود مفتي من عدمه هي مشكلة سوريا، فما كان من المجلس الإسلامي السوري إلا أن اجتمع وانتخب الشيخ أسامة الرفاعي مفتيا من المعارضة، رافضين فكرة سوريا بدون مفتي!

وإذا عدنا من الناحية الشرعية من هو المفتي وما هو دوره؟ ففي عهد الرسول كان هو القائد حيث كان يمتلك كل السلطات الدينية والدنيوية. وبعد وفاته كان هناك سعة في تنوع الآراء في القضايا الثانوية، وأما فيما يتعلق بأساسيات الحكم وشؤون الدين فكان الأمر النهائي للخليفة الراشدي فهو المفتي الأول، ورأيه هو الذي يسود لأنه رجل العلم والسلطة. ولكن مع الانتقال إلى شكل الحكم الملكي استُحدث منصب المفتي، فلم يكن **الخليفة الملك** لديه المقدرة الشرعية على الافتاء، فهو قد وصل إلى السلطة عن طريق الوراثة، وليس عن طريق الشورى، الآلية الطبيعة التي تنتج **الخليفة المفتي**. ومن هنا بدأت إشكالية وجود المفتي، فهو منصب نشأ عن حالة سياسية شاذة وهي وراثة الحكم، وقد استمر هذا التناقض طيلة التاريخ الإسلامي حتى سقوط الدولة العثمانية.

إذن وجود المفتي كان نتيجة لانحراف عن أصل الشريعة في تنصيب خليفة المسلمين، وهي آلية الشورى. ولكن المفارقة الغريبة أن نظام الحكم الملكي الوراثي الذي أوجد منصب المفتي قد ذهب وولى، ولكن بقي المنصب موجودا في ظل الدولة الوطنية، فقد ذهب الحامل أي دولة الحكم الوراثي، وبقي المحمول أي منصب المفتي.

وإذا استعرضنا دور دار الإفتاء في كل الدول الإسلامية التي يوجد فيها هذا المنصب لوجدنا أن مهمة المفتي كانت على الأغلب شكلية وصورية وفي أكثر الأحيان لتجميل صورة الأنظمة الاستبدادية سواء كانت ملكية أو جمهورية. فمن مهام دار الإفتاء الأساسية تحديد بداية شهر رمضان (وتستطيع أي مؤسسة علمية ذات مصداقية أن تقوم به) أمر آخر، نجد أن اسم المفتي يرد في سياقه بشكل دائم وهو التصديق على أحكام الإعدام. وهذا أمر غريب جدا دولة لا تحكم بما أنزل الله، ولا تحكم بأحكام الدين إلا في مجالات قليلة كالأحوال الشخصية، بحاجة لتصديق رجل دين على قراراتها. ومن وجهة نظر شرعية بحتة فهذا الأمر قد يكون فيه أثم كبير إذا لم يكن

يتوافق مع أحكام الشريعة، أما إذا كان يتوافق مع أحكام الشريعة فلا يقدم ولا يؤخر، وهو مجرد أمر فلكلوري لإيهام عوام المسلمين بأن المنطق الديني هو السائد. ومن مهام المفتي أيضا التدقيق في المناهج الدراسية من حيث المبدأ، ولكن في النهاية ينحصر عمل دار الإفتاء في منهاج التربية الدينية، وعلى الأغلب تتدخل السلطة السياسية في صياغة كل المناهج وحتى الدينية منها حسب حاجاتها السياسية.

ويبقى الأمر الأهم لوجود المفتي ودار الإفتاء هو إعطاء السلطة السياسية القائمة الشرعية الدينية، فهذا الأمر ليس له أي معنى ديني أو شرعي. فهذه الأنظمة مجرد أنظمة وضعية تستمد شرعيتها من النظام الدولي القائم، والدين ورجاله بالنسبة إلى هذه الدول مجرد أداة من أدوات الحكم. أي أن المفتي يتحول من حيث إنه الفاعل الأول في الدولة الدينية المناط به ضبط الأحوال الشرعية فيها إلى مجرد أداة في خدمة أنظمة وضعية لا تحكم بما أنزل الله، ويعطي الفتاوي لها حسب الطلب.

ويمكن أن نقسم فتاوي دار الفتوى إلى قسمين، القسم الأول وهي الفتاوي السياسية وفي أكثرها تكون في خدمة الأنظمة القائمة، فقبل حرب ١٩٧٣ كانت المؤسسة الدينية في مصر (الأزهر ودار الإفتاء المصرية) تقدم الدعم الكامل للسلطة المصرية في الصراع مع إسرائيل، وعندما قرر السادات الدخول في عملية السلام أصبحت المؤسسة الدينية في مصر أول الداعمين له. والقسم الثاني هو الفتاوي الفقهية العامة التي تؤخذ من الفقه الإسلامي. وهناك أيضا في قسم الفتاوي الفقهية ما يمكن أن نسميه بالفتاوي الشاذة التي تثير بالعادة العواصف الإعلامية، كإرضاع الكبير، ونكاح الوداع، ومدة الحمل... إلخ

وإذا رفض المفتي أمرا ما طُلب منه، تتجاوزه السلطة السياسية دون أن تعير للمفتي ولمنصبه أية أهمية (فدور المفتي بالنسبة لها استشاري وغير ملزم) ففي أثناء الوحدة مع مصر كان مفتي سوريا أبو اليسر عابدين، فرفض أن يفتي بجواز التأميم الذي أقره عبد الناصر، فتمت إقالته من منصبه، وتم التأميم. أي أن كلام المفتي ورأيه لم يكن له أي تأثير.

هذا بالنسبة لدور المفتي الرسمي المرتبط في السلطة، ولكن هل يشمل هذا الأمر كل من يقوم بالإفتاء، بالتأكيد لا، فالمجتمعات الإسلامية بحاجة لدور رجال العلم لتوجيه المجتمعات في شؤونها الدينية، ولكن المفتي يجب أن يلتزم بأمرين، الأول ألا يرتبط بأي سلطة سياسية من خلال نشاطه الديني، الثاني أن تكون فتواه منسجمة مع الواقع المكي الذي نعيش فيه.

خلافة داعش

كان حلم إعادة الخلافة هاجس كبير لدى شريحة واسعة من المسلمين، مع قناعة الكثيرين منهم باستحالة تحقيق هذا الأمر في المدى المنظور، الذي لم تعد القوة العسكرية فيه تعتمد على الكثرة العددية، أو شجاعة وإقدام الجنود، وإخلاصهم لمبادئ عقيدتهم هو أساس النصر. وإنما أصبحت القوة العسكرية تعتمد على العلم والتكنولوجيا، وتقنيات حديثة ومتطورة جدا. وأغلب دول العالم لا تمتلك هذه التكنولوجيا والتقنيات الخاصة بها. ولذلك لا يكفي أن تعيش دولة إسلامية فراغا سياسيا أو عسكريا بشكل كلي أو جزئي بسبب أزمة ما، حتى يأتي تنظيم إسلامي، ويملأ هذا الفراغ بإعلان تأسس شكلا من أشكال الحكم الإسلامي.

قد يكون من المقبول، أو حتى هو أمر جيد لدى الكثير من المسلمين، إعلان حكم إسلامي، بشكل دولة إسلامية، جمهورية دينية، إمارة تحكم بالشريعة. وتقوم بتطبيق الحدود، وإقامة الشعائر، والآداب الإسلامية. أما أن تُعلن خلافة إسلامية بشكلها الفقهي التاريخي فلا أحد يعتقد أنه أمر ممكن، في ظل تخلف المسلمين على كل المستويات.

حتى أتى تنظيم الدولة في العراق والشام، وأعلن الخلافة الإسلامية ونصب البغدادي خليفة، في سابقة لم تحصل منذ سقوط الخلافة العثمانية. من أين أتت داعش، وكيف صعدت، وما هي مقومتها السياسية والفكرية والفقهية، وهل كانت تمتلك التمكين في الأرض، والقوة العسكرية المكافئة لأعدائها؟

لقد كانت منطلقات داعش موجودة في كل كتب ومصنفات الفقه السياسي السني، والتي تقول بوجوب نصب إمام للمسلمين، وإذا لم يتم هذا الأمر فكل المسلمين أثمون. وعلى هذه القاعدة نشأت داعش. وليس كما يقول بعض أصحاب الفكر التبرري، وخاصة بعد سقوط داعش، بأنها كانت مؤامرة كونية شارك فيها كل العالم. وعلى فرض بأن هناك مؤامرة كونية، فما الذي يجعل المسلمون يسيرون فيها؟

لقد كان هناك ظروف ساعدت في صعود داعش، وأنا لا أنكر عامل المؤامرة فقد كان موجودا، وسيبقى موجودا دائما. والكل في هذا الكون يتآمر على الكل، ولكن أن نحيل كل مشاكلنا إلى المؤامرة فهو الغباء بعينه. فالعقل السني الجمعي كان مهيأ تماما لهكذا أمر، ووجد قبولا واسعا لدى الكثير منهم. فدائما الأطراف المتصارعة تحاول أن تجد نقاط الضعف عند أعدائها حتى تستفيد منها. وفي الصراعات القائمة في العالم العربي، كان العامل الديني من الأدوات الأساسية في هذا الصراع. فلا عجب أن تستخدم الأنظمة العربية الدين، سواء في تثبيت سلطتهم، أو في جعل خصومها يتبنون أشد الأحكام الدينية تطرفا، مما ينتج عنه تعاطف ما يسمى بالعالم المتحضر مع هؤلاء المستبدين وأنظمتهم القمعية، كما حصل في العشرية السوداء في الجزائر. والنظام السوري ليس استثناء فهو من حول الثورة السلمية إلى صراع طائفي، عبر ممارساته واستفزازه للمشاعر الدينية. وحتى الأطراف الخارجية ساعدت على تأجيج الصراع الديني. وقد أخبرني أحد المسؤولين في أحد التنظيمات المسلحة بأن الجهات الخليجية الداعمة كانت ترفض في بداية الثورة السورية تمويل أي تنظيم ثوري مسلح إلا إذا كان فيه مسؤول شرعي. إذن الإصرار على أسلمة الثورة السورية كان سياسة عامة لدى أعداء الثورة وأصدقائها، وكل طرف لديه أسبابه.

وما يهمنا هنا سياسة النظام السوري، فهو المستفيد الأول من هذا الأمر، حتى يقول للعالم بأنه لا يواجه ثورة شعبية في سوريا، وإنما تنظيمات متطرفة تريد أن تطيح بنظامه الشرعي، وتأسس حكما دينيا قادما من العصور الوسطى. وإذا كان هناك مؤامرة فهي مؤامرة من النظام السوري بجعل الصراع صراعا دينيا، وللأسف فقد نجح في ذلك. ولم يكتفي بدفع من حمل السلاح في البداية إلى رفع الرايات والشعارات الدينية، وإن كانت تحت مفهوم الإسلام المعتدل، بل إنه كان هو وحلفائه السبب الأول في مجيء القاعدة وظهور داعش، مستغلا عواطف المسلمين وأحلامهم بإقامة حكما إسلاميا، والذين كانوا في النهاية وقودا لهذا المشروع.

والفكرة العامة لدى الجهاديين للوصول إلى الحكم عن طريق حرب العصابات ضد الحكومات الكافرة والمرتدة في دولة ما، ومن ثم التوسع والسيطرة على مساحات أوسع وعدد سكان أكبر، وفي الوقت المناسب تُعلن الخلافة الإسلامية، ويُنصّب الخليفة وتُطبق أحكام الشريعة. وكل من يخالفها مصيره التصفية وأوضح مثال على هذه الطريقة حركة الشباب في الصومال، القاعدة في مالي، الإسلاميون في ليبيا، الإسلاميون في الشيشان، بوكو حرام... طبعا سلاح هذه الدولة سيكون عدة مدافع هاون ورشاشات دوشكا وقد يتمكنون من اغتنام بضع دبابات لضمها لعتاد جيوش المسلمين. ومن ثم استكمال تحرير العالم الإسلامي الممتد من شمال الصين إلى جنوب فرنسا، وفتح بقية دول العالم بهذا العتاد. وأنا أتلكم بكل جدية، هكذا تفكر التنظيمات الجهادية، ويكفيهم في البداية تسليح بسيط يحاربون به هذه الدول المرتدة الكافرة المدعومة من أنظمة الإلحاد والاستكبار العالمي، ومن ورائها سيحاربون أمريكا وحلف شمال الأطلسي، وروسيا والصين، ومن ثم منظمة الأمم المتحدة والعالم كله.

وداعش ليست استثناء وعندما سيطر على مساحات واسعة من دولتين، أعلن تنظيم الدولة في العراق والشام المعروف بداعش الخلافة الإسلامية، ونصب شخصا مجهولا ملقبا بالبغدادي خليفة للمسلمين، بعد أن زكاه شخص مجهول آخر يدعى العدناني. ولم يدر بخلد أحد للحظة واحدة أن هذا الأمر ممكن أن يكون جديا. ولكنها طريقة تفكير الجهاديين في كيفية تأسيس الخلافة، وعندما تتاح لهم الفرصة لن يتوانوا لحظة واحدة في إعلان خلافتهم المزعومة.

عندما أُعلن في البداية عن إنشاء الدولة الإسلامية في العراق والشام أول ما تبادر إلى ذهني أن هذا خطأ فقهي كبير، يناقض الفقه السني. فليس في هذا الفقه شيء اسمه دولة إسلامية (وإن جاءت هذه التسمية فهي تدل على معنى شامل وليس معنى إقليمي محدود) وهذا المصطلح برز بعد سقوط الخلافة العثمانية على يد جماعات الإسلام السياسي، ولكن تنظيم الدولة أو داعش عاد واستدرك هذا الخطأ لاحقا، وأعلن قيام الخلافة الإسلامية، فإعلان الخلافة يوفر له الأرضية الفقهية للسيادة على كل المسلمين وفي جميع أنحاء العالم.

لقد فعلها البغدادي ونصب نفسه خليفة على أجزاء من العراق وسوريا، والسؤال الذي يتبادر للذهن، كيف استطاع تنظيم كان في طور الاندثار قبل ثورات الربيع العربي أن يستعيد قوته ويسيطر على مساحات واسعة في دولتين. مع العلم أن كل القوى المحلية والإقليمية والدولية تزعم بأنها ترفض وتعادي وتحارب هذا التنظيم جملة وتفصيلا، أمريكا وروسيا، إيران وتركيا، النظامان العراقي والسوري، دول الجامعة العربية ودول الاتحاد الأوربي، التنظيمات المسلحة السورية الإسلامية وغير الإسلامية، جبهة النصرة والقاعدة، كل هذه الأطراف الفاعلة في المنطقة تقول إنها ترفض وتعادي وتحارب تنظيم داعش **!؟**

إذا كانت كل هذه الأطراف ترفض وتعادي وتحارب تنظيم الدولة، فلماذا إذن ازداد قوة وتمددا خلال فترة بسيطة واستطاعت قواته أن تحارب من تخوم حلب إلى تخوم بغداد؟ حتما هناك من يكذب من هذه الأطراف، سأعرض رؤيتي لصعود داعش كتحليل سياسي بناء على قضية أساسية وهي من المستفيد ومن المتضرر من صعود هذا التنظيم المتطرف.

في البداية جاء تنظيم جبهة النصرة بقيادة المدعو أبو محمد الجولاني كفرع من تنظيم الدولة في العراق لنصرة الشعب السوري في حربه ضد نظام الأسد. وبعد فترة أعلن الجولاني انشقاقه عن تنظيم الدولة، ومبايعة قائد تنظيم القاعدة مباشرة أيمن الظواهري على اعتبار أن تنظيم الدولة هو فرع القاعدة في العراق، واعتبر الجولاني نفسه قائدا لفرع القاعدة في سوريا. لم تعجب هذه الحركة أبو بكر البغدادي واعتبر الجولاني منشقا ناكرا للجميل. وتدخل الظواهري لحل الخلاف فأصبح جزءا منه، وانشق البغدادي عن الظواهري وأصبح في حل من أي التزام اتجاه القاعدة. ونتج عن هذا مشاحنات عنيفة بين تنظيم البغدادي من جهة وتنظيم القاعدة وجبهة النصرة من جهة أخرى، وأصبح تنظيم الدولة في سوريا محاصرا من جميع قوى المعارضة السورية بعد قيامه بعدة عمليات ضدها لأن تنظيم الدولة الإسلامية لم يأتي لنصرة الشعب السوري، وإنما جاء ليحكم الناس، ويقتل كل من يخالف نهجه ولا يتبع زعيمه.

وإذا نظرنا إلى هذا الواقع فمن هو المستفيد الأول من صعود داعش؟ معارضة سورية تعادي طرف واحد بعينه أليس من مصلحة النظام السوري بقاء هذا التنظيم ليكون شوكة في حلق المعارضة السورية. فكل هذا صب في مصلحة النظام السوري، وليظهر أمام العالم بأنه كان محقا، فمنذ البداية كان يقول ليس لدينا في سوريا ثورة بل تنظيمات جهادية دموية تريد الاستيلاء على السلطة، هذا من حيث المبدأ. ولكن

للنظام السوري أولياء أمر في طهران وموسكو، ولا يستطيع أن يُقدم على أمر من هذا النوع إلا بإذن منهم، فجاء الضوء الأخضر من أسياده في طهران وموسكو. وهي خطة بسيطة، نترك تنظيم داعش ليبتلع الثورة السورية، وما يسمى بالمعارضة المعتدلة. وعندها سيضطر العالم لدعم النظام السوري ضد قوى الإرهاب المتمثلة بداعش. وجاء التأييد لهذه الخطة من حكومة المالكي عبر إطلاق سراح العشرات من عناصر تنظيم الدولة عبر مسرحيات الهروب من السجون العراقية. وبناء على هذا أستطيع أن أقول إن النظام السوري وداعميه هم من تسببوا في بروز داعش بهذا الشكل. والحل الوحيد الذي كان يعمل عليه داعموا النظام، هو سحق الثورة السورية وإبقاء النظام السوري بقيادة عائلة الأسد يحكم سوريا وإلى الأبد. وبناء على هذا بدأ النظام السوري يترك تنظيم داعش يتمدد في مناطق المعارضة، وحتى أنه أحيانا ترك هذا التنظيم يتمدد في مناطق النظام إذا كان هذا الأمر لا يؤثر على الوضع الاستراتيجي للحرب. وهناك أشياء لا أملك عليها دليل هل كان النظام السوري وحلفائه يقدمون الأموال لداعش؟ فتقديم الأموال هو الأسهل، وهو الذي يعطي الفعالية للتنظيمات، فعندما يوجد المال يوجد كل شيء من مستلزمات الحرب. ولا شك في أن الكثير من عناصر الأمن مدسوسة في صفوف داعش تعمل على زيادة تطرف هذا التنظيم، ليسهل في النهاية سحقه.

ولكن الذي حصل لم يكن بحسبان هذه الأطرف، صحيح أن معظم تنظيم الدولة متواجد على الأراضي السورية ولكن أغلبية هذا التنظيم عراقيون وخاصة القيادات منهم، ولهم حاضنة هناك ولديهم العدو الأول في بغداد نوري المالكي، فلم ينسوا حربهم الأساسية ضد الحكومة الشيعية في العراق. ومن هنا انقلب السحر على الساحر فلم يدر بخلد الذين سمحوا لتنظيم داعش بالتمدد في سوريا بأنه سيعود إلى العراق ليواجه خصومه السابقين. هناك مثل ينطبق على هذا الوضع وهو (من يعمل على تحضير العفاريت عليه أن يعرف كيف يصرفهم وإلا فعليه أن يتحمل أذاهم) فسياسية سليماني

ولافروف قد جاءت بكل عفاريت الجهاد إلى المنطقة، ولكن هذان الشخصان لا يعرفان كيف يتم صرف هؤلاء العفاريت. وبالتالي بعد أن ترك النظام السوري تنظم الدولة يتمدد، لم يكمل تنظيم الدولة الخطة التي تصورها هؤلاء وهي ابتلاع الثورة السورية. بل عوضا عن ذلك عاد إلى موطنه في العراق حيث القهر الطائفي الذي ينفذه المالكي ضد السُنة، وليستفيد من ذلك بشكل كامل ويسيطر على أجزاء واسعة من العراق، الذي كان يتولى رئاسة الحكومة فيه نوري المالكي عميل النظام الإيراني.

هناك أمر آخر يجب ألا يفوت ذكره في هذا التحليل، هل هناك قوى خليجية دعمت داعش؟ وربما هي من طلبت منه أن يعود إلى العراق. كما ذكرت هو تحليل ولكن يمكن أن أقول إن تنظيم مثل تنظيم داعش مخترق من كل القوى الاستخباراتية العاملة في المنطقة، وأي أفكار تأتي ضمن السياق الفكري والفقهي المعتمد لديه يمكن أن تدخل بكل سهولة إلى مخططات التنظيم. ففكرة مثل فكرة العودة إلى العراق والعمل على الإطاحة بحكومة المالكي في بغداد هي مقبولة تماما وتأتي ضمن السياق، أما فكرة مثل فكرة إلقاء السلاح فهي غير مطروحة على الإطلاق وسيتم تصفية من يطرح هكذا أفكار مباشرة. ونعود إلى السؤال الأساسي هل هناك قوى خليجية دعمت داعش؟ باعتقادي، نعم، وإن كنت لا أملك دليل على ذلك، ولكن هذا الدعم برأي لم يكن حكوميا بشكل كامل، وإنما بعض أجنحة المخابرات، بعض الأمراء، قوى متنفذة لها مصالح. وربما هذه الأطرف كانت تقول لقاسم سليماني ولحكومة إيران لا تعتقدوا أنكم وحدكم يمكنكم الاستفادة من وجود داعش للتحكم في المنطقة، فنحن يمكننا أيضا أن نستفيد من داعش لإفشال مخططاتكم وإسقاط حكومة المالكي.

وفي النهاية كل الأطراف خسرت والرابح الوحيد هو تنظيم داعش، فبعد أن كان تصفيته قاب قوسين أو أدنى قبل الربيع العربي، أصبحت جيوشه تحارب في دولتين وقد بايعه الكثير من الجماعات المسلحة وله الكثير من الأنصار في كل العالم.

وانفجر الوضع في تلك الليلة في التاسع من شهر حزيران ٢٠١٤ في الموصل عاصمة الشمال العراقي ولتسقط مدينة كبرى تحميها فرقتان عسكريتان من جيش المالكي بلمح البصر، وليتضخم أعداد الجهاديين في الثلاث أيام التالية بشكل مذهل، وبدأت بالتوجه نحو بقية المحافظات العراقية، وكان الهدف الزحف نحو بغداد ومن هنا بدأ الجميع يستنجد بالولايات المتحدة، حتى دولة الملالي في طهران تخلت مؤقتا عن عدائها التاريخي مع الشيطان الأكبر في سبيل مواجهة عفاريت الجهاد السني. وبدأت الولايات المتحدة بشن أولى الغارات الجوية بعد أن أصبح مقاتلو داعش على مقربة من أربيل الكردية، وكان الثمن الذي يجب أن تدفعه طهران هو التخلي عن رجلها المخلص الذي خدم مصالحها بكل أمانة نوري الملكي في مقابل موافقة أمريكا على تشكيل حلف دولي لمواجهة خلافة داعش السنية.

كان هذا عرضا سياسيا عن كيفية صعود داعش والآن سأقدم عرضا فقهيا فكريا عن داعش وأمثالها من التنظيمات السنية، من أين أتت أفكار داعش، فكل ممن يسمى علماء دين سنة في كل العالم يرفضون ويخطئون داعش وعلى رأسهم شيخ الأزهر ومفتي آل سعود. ومن أجل أن نكون منصفين ومن أجل الحقيقة والتاريخ أقول:

إن كل ما قامت وتقوم به التنظيمات الجهادية منذ سقوط الخلافة العثمانية حتى اليوم يعتمد على رؤية فقهية أساسية موجودة في الفقه السني. وبالتالي كل ما تقوم به داعش هو صحيح تماما من وجهة نظر فقهية سنية ويعتمد على مبدأين اثنين:

أولا: ليس هناك حكم فقهي سني معتمد يقول بتحريم الجهاد حاليا، وهو رفع السلاح باسم الدين بغض النظر عن أي شيء آخر.

ثانيا: لقد كان للمسلمين خلافة فجاءت قوى الاستعمار وقامت بإلغائها ولا زال المسلمون يعيشون في حالة استمرارا لها، ووجوب إعادتها فريضة بأي وسيلة كانت وعلى رأسها الجهاد.

وإذا سألنا أي فقيه أو عالم دين سني هل يجوز استخدام أي طريقة لاستعادة الخلافة الإسلامية بما فيها الجهاد والعمل المسلح، بالتأكيد سيقول نعم إذا كان يأخذ إسلامه على محمل الجد. إن ما قام به البغدادي وتنظيمه، تنظيم الدولة هو صحيح تماما من وجهة نظر فقهية. فلا عجب أن نرى الآلاف من الشباب المسلم يلتحق بتنظيم الدولة من كل أنحاء العالم. فالأغلبية العظمى من المسلمين وعلى مدى مئة عام من غياب الخلافة الإسلامية كانوا يحلمون باستعادة الخلافة، بسبب التوجيه الفكري في كل الوسائل الممكنة المكتوب والسمعية والبصرية الذي كانت تدعمه كل التيارات الفقهية والفكرية. فعندما يذهب المسلمون إلى المسجد في كل يوم جمعة في أحيان كثيرة تكون الخطبة عن مشكلة ضياع الحكم الإسلامي بشكل مباشر أو غير مباشر، بشكل مباشر يكون واضحا صريحا وخصوصا إذا كان نظام الحكم في تلك الدولة يتغاضى عن ذلك، أما بشكل غير مباشر من خلال سرد القصص عن أمجاد الحكم الإسلامي أيام أبي بكر وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، وصلاح الدين الأيوبي، والظاهر بيبرس... وقصص الملاحم في التاريخ الإسلامي وفتوحاته العظمى.

ومن العجيب أن نرى أن فقهاء أهل السنة وخاصة المنضوين في منظومة الإسلام الحكومي مندهشون من بروز التنظيمات الجهادية المتطرفة مثل القاعدة وداعش وبكو حرام وأبو سياف. مع أن أفكار هذه الجماعات مأخوذة من المراجع الكبرى للفقه والتي تدرس في كل أصقاع الأرض، وعلى رأس من يدرس هذه الأفكار جامع الأزهر وكل الجامعات الدينية في السعودية. وأنا مستغرب تماما من موقف الأزهر، فهم يدرسون فقه الجهاد بكل تفاصيله كفريضة، وحكم من أحكام الإسلام، ثم يقولون لهؤلاء الشباب لا تلتحقوا بالجهاد. إذن المسألة تبدأ من هناك من الجامعات المصرية وعلى رأسها جامع الأزهر ومن الجامعات السعودية وعلى رأسها هيئة كبار العلماء، وإذا لم يحصل تغير جذري في المبادئ والمناهج فإن هذه الجامعات ستبقى تصدر الجهاديين والمتطرفين وسيبقى الأزهر والجامعات السعودية المركز الأساسي لهذه المشكلة.

لقد كانت مسألة الجهاد لعبة في يد الحكام فعندما كان الجهاد يخدم مصالحهم كان مباحا ومدعوما منهم كما حصل في أفغانستان. فقد كان يتم تجنيد الشباب وجمع التبرعات علانية وبرعاية الأنظمة وخاصة في الخليج العربي، لأنه يخدم مصالحها ضد المد الشيوعي. والآن أصبح الجهاد محرما من وجهة نظر سياسية لأنه يتعارض مع مصالح هؤلاء الحكام في الخليج وغير الخليج.

وبعد هذا العرض فمن غير المستغرب أن يكون زعيم تنظيم الدولة خليفة داعش أبو بكر البغدادي حاصلا على دكتوراه في الشريعة كما يقولون، وكل ما يقوم به هذا الشخص من أفعال قد تعلمه هناك في إحدى الجامعات التي تعتمد الفقه السياسي بصيغته التاريخية، وفقه الحكم على المذاهب السنية. ففي تلك الجامعات يعلمون الطلاب حكم الردة ومن هو المرتد، وكيف يُستتاب؟ وكيف يُقتل؟ إذا لم تنجح عملية الاستتابة؟ وأيضا يعلمونهم أحكام الزنا وكيف يجلد أو يرجم الزاني. وأحكام السرقة

وكيف تُقطع يد السارق. وكل أحكام الرق والعبودية، ومتى يجوز استرقاق الأعداء. وأحكام وطء الجارية، وكيف تستبرأ إذا كانت متزوجة. فيجب ألا يستغرب كل أقطاب الفكر السني من كل هذه الأحكام التي يطبقها أبو بكر البغدادي الآن. فهو قد درسها وتعلمها في الجامعات الإسلامية المنتشرة في كل أرجاء العالم.

والآن بعد كل هذه الأوضاع القاسية والدموية والمعقدة كيف ستنتهي هذه الاضطرابات التي جعلت من حياة الإنسان البسيط كابوسا لا يحتمل. إذا بقيت أفكار الإسلام السياسي سائدة كما هي الآن فلن يكون هناك مخرجا في المدى المنظور، فالمشكلة فكرية وفقهية. وإذا لم يحصل تغيير شامل وحقيقي في بنية الإسلام الحالي في مسألة الفقه السياسي، فلن يكون هناك حل. فكل الحلول الأمنية فشلت فشلا ذريعا، فقد تم قتل أسامة بن لادن والبغدادي، وقتل واعتقال الكثير من قادة التطرف في العالم. ويمكن أن نقول إن القاعدة كتنظيم في دور الأفول، ولكن بدلا عنه برز تنظيمات عدة وعلى رأسها تنظيم داعش بقيادة البغدادي. وفي النهاية تم تدمير هذا التنظيم ليلحق بالقاعدة، وكانت نهاية البغدادي. ولكن هل ستنتهي المشكلة؟ بالطبع لا، سيظهر في مكان آخر تنظيم جديد وقيادة جديدة تمشي على نفس المنوال لأن المدارس والمعاهد والجامعات الإسلامية لا زالت تدرس أفكار الإسلام السياسي التي طبقها أبو بكر البغدادي.

بدأت قوات داعش تتقهقر في العراق وسوريا، أمام تقدم الميلشيات الشيعية والكردية، وبدعم لوجستي وغطاء جوي من الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تنفع كل تكتيكات داعش في وقف انهيار قواتهم. واتضح الواقع بشكل جلي بأن هذه الدول كالعراق وسوريا التي تريد جماعات الإسلام السياسي إقامة الحكم الإسلامي فيها، هي مجرد مقاطعات حكم ذاتي وعندما يخرج الوضع عن السيطرة ستأتي القوى الدولية التي تحكم العالم بشكل فعلي لتعيد الأمور إلى نصابها.

هذا عن داعش التي أفصحت عن نواياها منذ البداية، فهل تختلف بقية التنظيمات المسلحة التي في سوريا والتي تسمى (الجماعات الإسلامية المعتدلة) عن داعش، فقد كانوا يقولون أيضا بأنهم يريدون إقامة دولة إسلامية تحكم بما أنزل الله، وإذا سألتهم وبماذا تختلفون عن داعش؟ لن تجد جوابا ذا قيمة، ربما سيقولن هذا ليس وقت إعلان الخلافة، أو يقولون لك إن داعش تطبق الأحكام بشكل تعسفي وخاطئ. يعني بالنسبة لهم المسائل الخلافية محدودة جدا، وليس هناك من خلاف جوهري، ويمكن أن نلخص الحروب التي قامت بين ما يسمى الجماعات الإسلامية المعتدلة وداعش بأنها صراع على النفوذ والسلطة. فقد كان من السهل جدا لأي مجموعة أو جناح من أي فصيل أن يغير ولائه، فمن الممكن أن يكون هذا الفصيل اليوم تابع لجبهة النصرة، وغدا تجده قد بايع داعش أو العكس، وقد كان انتقال هذه المجاميع المسلحة بشكل فردي أو جماعي بين الجماعات المعتدلة والمتطرفة والأشد تطرفا يتم بكل سلاسة وبدون أي صعوبات، بسبب وحدة الفكر.

إن كل هذه الفصائل قد تخرجت من مدرسة فكرية واحدة، وكل الخلافات هي جزئية وتكتيكية. فكل أتباع هذه التنظيمات وقيادتها لا زالوا يعيشون بعقلية القرون الوسطى، وتسيطر عليهم فكرة أن أي جماعة تستطيع الاستيلاء على السلطة وإقامة نظام حكم يناسبها. وفي النهاية أصبح غالبيتهم خارج الصراع، بسبب التواجد الأمريكي والروسي على الأرض السورية. وقد جرت عدة نقاشات مع هذه التيارات، فعند سؤالهم عما آلت إليه الأمور والهزيمة المنكرة التي تعرضوا لها. كان الجواب إن هزيمتهم كانت بسبب التدخل العسكري الأمريكي والروسي على الأرض. هذا يدل على مدى جهل قادة هذه الفصائل والجماعات بالواقع الدولي. فهم لا يعلمون بأن إقامة نظام حكم إسلامي حقيقي غير ممكن. وإذا قام أي نظام وادعى أنه سيطبق الإسلام لا يمكن أن يستمر إلا إذا كان عميلا للقوى الدولية، ويقوم بتنفيذ أوامرها. فعندها من الممكن أن يسمحوا له بإقامة الأحكام الجنائية الإسلامية، الشغل الشاغل لكل جماعات الإسلام السياسي، وهو هدفها الأول والأخير.

هل يعقل أن الله عز وجل يريد لعباده هذا المصير، وهذا الطريقة من الحياة عندما يكون المواطن هو الخاسر الأول والمتضرر الأكبر عندما تقرر مجموعة من المسلمين أن يعلنوا الجهاد لاستعادة الحكم والخلافة. فالجهاد هو مسألة تعبدية تحتاج إلى قواعد وشروط، وأهم شروطها هو وجود دولة إسلامية تأسست بطريقة دعوية شرعية، وتكون قادرة فاعلة مهيمنة كما فعل الرسول ﷺ بالضبط، وبغير ذلك لا يوجد جهاد بمعنى العمل المسلح لتأسيس دولة الإسلام.

خلافة حزب التحرير الإسلامي

حزب التحرير الإسلامي، هو أحد أحزاب الإسلام السياسي، الذي ابتلي به المسلمون. فهو لا يختلف عن أي من التنظيمات الإسلامية الأخرى، من حيث الهدف النهائي له، وهو إقامة الخلافة الإسلامية الكبرى التي تحكم الأرض. وإنما الفرق هو في بعض التفاصيل الجزئية، مثل عدم رفع السلاح قبل الوصول إلى السلطة. قد يتصور البعض بأن هذا الأمر مسألة جيدة، بما أنه لا يدعو إلى حمل السلاح وإسالة الدماء، وما دام نشاط الحزب ينحصر في المجال السياسي والدعوي والفقهي.

ولكن هذا الأمر ينتج عنه عدة إشكالات، متمثلة في التخبط الفقهي، فهو من جهة يعتبر أن المسلمين في مرحلة انعدام الحكم الإسلامي، ولكنه من جهة أخرى يعتمد على التقسيم الفقهي التقليدي، دار الإسلام ودار الكفر* وهذا الأمر غير ممكن، فدار الكفر هي نتيجة لوجود دار الإسلام، وفي حال انعدم دار الإسلام فمن البديهي انعدم دار الكفر والتي ينتج عنها دار الحرب التي يطبق عليها قوانين الجهاد. منهج حزب التحرير صفحة ٤

وهذا يعني أن دوره ينحصر في دور نافخ الكير، وكيف يمكن أن نتهم من يدعو إلى الخلافة الإسلامية بنافخ الكير؟ إن طرح أي موضوع في غير سياقه هو تنطع، وإن دور من يدفع بهذا الاتجاه، هو دور نافخ الكير. فهو يستخدم عواطف العوام من المسلمين وأحلامهم في مسألة إعادة الخلافة. ومن المؤكد أن لا حزب التحرير ولا غيره قادر على إعادة الخلافة الإسلامية الحقيقية. وكل ما هنالك بأنه سيؤجج هذه الفكرة في نفوس وعقول المسلمين، وعندما يجدون عدم جدوى أفكار الحزب ربما سينشقون عنه. وقد جرت مثل هذه الانشقاقات، والتحق هؤلاء المنشقون بالسلفية

الجهادية، كما حدث مع صالح سرية ومحمد سالم الرحال والشيخ أسعد بيوض التميمي* وفي آسيا الوسطى حيث كان نشاطه يتركز في أوزبكستان، حصل انشقاق كبير بقيادة أكرم يلدتشيف الذي تحول إلى السلفية الجهادية* وحتى الذين لم ينتسبوا إلى حزب التحرير، قد تؤثر فيهم فكرة إعادة الخلافة، وبناء على هذا ممكن أن يلتحقوا بجماعات العنف المسلح. الحل الإسلامي في الأردن صفحة ٤٠٨-٤٢٠

بعد تأسيس خلافة داعش التي تتشارك مع حزب التحرير في الراية السوداء وفكرة إعادة الخلافة الإسلامية، حيث ذابت الفروق بينهما تقريبا. توقع البعض أن يبايع حزب التحرير البغدادي كخليفة للمسلمين. إلا إن حزب التحرير في النهاية رفض خلافة داعش* واعتبر بأنها لم تحصل على البيعة الصحيحة، ولا تمتلك التمكين الحقيقي في المناطق التي استولت عليها في سوريا والعراق. موقع حزب التحرير

لنتجاوز مسألة البيعة الصحيحة، ونركز على مسألة التمكين. فحزب التحرير لم يألوا جهدا في إنشاء تنظيمات عسكرية في الدول الإسلامية، في محاولة السعي لانقلاب عسكري يوصلهم إلى السلطة، وفي خلال مدة سجني في سجن تدمر التابع للنظام السوري، التقيت ببعض العسكريين المنتمين إلى خلايا تابعة للحزب. فهذه الخلايا كان هدفها تأسيس لعمل انقلابي في سوريا. أما في الأردن وعلى اعتبار أن الحزب قد تأسس فيها، فقد كان له نشاط كبير هناك، وشجع عناصر العسكريين على الانقلاب والإطاحة بالملكية الهاشمية وإقامة نظاما إسلاميا* كتاب حزب التحرير الإسلامي والتضليل السياسي

وهذا يدعونا للمقارنة بين خلافة داعش التي قامت في أجزاء من العراق وسوريا، وبين الخلافة الإسلامية التي يحاول الحزب إقامتها في الكثير من الدول ولنأخذ مثالا

الأردن. فالأردن دولة فقيرة قائمة على المساعدات، وتمتلك أطول حدود مع إسرائيل. فكيف لهكذا دولة أن تتحمل إقامة خلافة إسلامية على أرضها، تريد مواجهة العالم كله. أما خلافة داعش فقد امتلكت الكثير من الموارد من ماء ونفط ومساحات واسعة، ولو أجرينا مقارنة لوجدنا أن موارد خلافة داعش في العراق وسوريا كانت أكبر من الموارد الموجودة الأردن. وهذه الخلافة في الأردن كيف ستقوم؟ وكيف ستستمر؟ هل ستعترف بحدود سايكس بيكو؟ أم إنها ستعلن الجهاد لإعادة كل أرضي المسلمين من الصين إلى فرنسا إلى السيادة الإسلامية؟ وهل تمتلك الأسلحة والموارد الكافية لإعلان ذلك في دولة مثل الأردن؟ وإذا وجدت إسرائيل أن هذه الخلافة الإسلامية تهدد أمنها، وقررت اجتياحها، هل لدى حكامها القوة اللازمة للمواجهة؟ وإذا قررت هذه الخلافة الصلح مع إسرائيل بماذا تختلف عن بقية الأنظمة العربية؟ وكيف سيقبل المجتمع الدولي بهكذا دولة لا تعترف ولا تريد أن تتعامل مع منظمة الأمم المتحدة. وماذا سيكون رد زعماء حزب التحرير إذا أقاموا خلافتهم المنشودة في الأردن أو في غيرها من الدول المشابهة له، إذا اتخذ مجلس الأمن قرارا بأن هذه الخلافة تهدد الأمن والسلم العالمي، ويجب إسقاطها بالقوة العسكرية؟ كما أسقطوا دولة طلبان الأولى، ودولة شمال مالي، ودولة داعش، ودولة المحاكم الإسلامية في الصومال، ودولة صدام حسين...

هذه الأسئلة ليست فقط في حال استطاعوا تنفيذ انقلاب في دولة مثل الأردن الدولة الفقيرة الضعيفة، بل إن هذا الأسئلة ممكن أن تطرح حتى لو أقاموا الخلافة في دول أكبر وأقوى، حتى لو استطاعوا إقامة الخلافة في إندونيسيا الدولة الإسلامية الأكبر بعدد السكان، أو باكستان الدولة الإسلامية النووية، ستبقى نفس المعضلة، وسيبقى حزب التحرير غير قادر على وضع تصور واضح، وكيف سيكون الوضع في حال وصل إلى السلطة، سواء في دولة صغرى أو دولة كبرى من العالم الإسلامي.

ولنا في الواقع الحالي أمثلة، فإذا أقام حزب التحرير خلافته في دولة ضعيفة، ستسقط خلال فترة قصيرة. أما إذا أقام هذه الخلافة في دولة كبيرة، ستكون نسخة عن دولة إيران الشيعية، ليس من حيث الخلفية الفقهية، بل من حيث الحالة السياسة. وستكون بنسخة الإسلام السني بدلا من الشيعي. وسيستولي عليها دكتاتور سني يسمي نفسه خليفة المسلمين، ولن يكون من هدف لهذه الطغمة الحاكمة التي تتلبس بلباس الدين سوى الاستمرار في السلطة. وممكن أن ينتسبوا إلى الأمم المتحدة لتخفيف الضغوط عليهم، ويقدموا الكثير من التنازلات (ومن الممكن أن يعطوا ولائهم لدولة عظمى حتى تحميهم في مجلس الأمن كما فعلت إيران التي اعتمدت على روسيا والصين في ذلك) وسيلعبون كل لعبة سياسية ممكنة لبقائهم في الحكم. أما الشعب المسلم الذي يدعي حزب التحرير بأنه أقام الخلافة لأجله، فسيتحول إلى مجرد رعية لدى هذا النظام، ليس له أي حق. وستكون سياستها الداخلية نسخة عما فعلته خلافة داعش في أثناء حكمها.

سيحصل هذا دائما عندما تكون فكرة الخلافة والحكم الإسلامي هو مجرد ذريعة للانتهازيين وتجار الدين للوصل إلى السلطة. فالواقع الحالي بموازين القوى القائمة لا يمكن أن يقوم حكم إسلامي حقيقي. والحل دائما هو بإلغاء فكرة حتمية الحكم الإسلامي، وأيضا إلغاء فكرة دار الحرب طالما أنه ليس هناك دار للإسلام. واعتماد فكرة أن الحكم الإسلامي مسألة خاضعة لموازين القوى وشروط فقهية محددة مثل أي مسألة فقهية أخرى. والبديل الواقعي أن يعيش الإنسان المسلم تحت سلطة الأمر الواقع كما عاش الرسول ﷺ والصحابة في مكة قبل التمكين، وربما لفترة طويلة جدا، تحت مسمى العهد المكي الثاني، طالما أن موازين القوى بهذا الشكل.

لا يلتقي أي شخص بعنصر من عناصر حزب التحرير، إلا يبادر بالقول لدينا دستور إسلامي، ونحن جاهزون للحكم بواسطته حالما نصل إلى السلطة. وإذا تمعنا في

دستورهم، فهو مؤخذ من قواعد الحكم الإسلامي السني، الذي ساد منذ الهجرة حتى سقوط الخلافة العثمانية، إلا في بعض الأمور الثانوية. وليست المشكلة في كتابة الأحكام، فأي خريج كلية شريعة ممكن أن يكتب كتابا عن طريقة الحكم الإسلامي ويسميه دستورا. فجميع العاملين في الشأن الإسلامي، يعرفون الأحكام وطرق تطبيقها، وأما الأحكام التي ليس فيها نص فلكل رأيه. فليس هناك من يقول بأن تطبيق الأحكام مشكلة في هذا الزمن وأي زمن سابق أو لاحق، بل المسألة المحورية هي التمكين في الأرض، وهي استطاعة هذا الكيان في الدفاع عن نفسه من خلال امتلاك القوة المكافئة للعدو المفترض.

فحزب التحرير ومن خلال إصدارته لم يناقش موضوع التمكين، ولا نجد تعريفا في كتبه واصدارته لمصطلح التمكين في الأرض، وحتى في كتيبه (منهج حزب التحرير في التغيير) لا يتكلم عن التمكين في الأرض، وإنما يعرفه في بعض إصدارته بشكل هامشي، وهو الوصول للسلطة والحكم، وفي هذا مغالطة كبرى. فعلى سبيل المثال داعش وصلت إلى السلطة وأعلنت الخلافة الإسلامية، ونصبت خليفة، وأعلنت الجهاد. ولكن هذا التمكين المزيف ظهرت عيوبه بشكل جلي خلال وقت قصير. فهو لم يمتلك القوة المكافئة للعدو، وكان في حالة داعش الولايات المتحدة الأمريكية. وعندما شنت عليه حملة جوية، وبمساعدة من قوات محلية من الأكراد والشيعة أمكنهم تدمير خلافة البغدادي المزعومة.

وبما أن حزب التحرير يعتمد في الوصول إلى السلطة على مبدأ طلب النصرة، وهي استنصار مراكز القوة، وتشمل أي جهة يمكن أن يعتمد عليها في الوصول للحكم. قد تكون الفكرة جيدة جدا لو جرى تطبيقها بشكل صحيح. فكلنا يعلم بأن الدول الإسلامية بما فيها الدول الكبيرة منها، في حالة ضعف شديد، ولا تستطيع أن تواجه القوى الدولية، ولا المجتمع الدولي، ولا مجلس الأمن. فإقامة خلافة إسلامية في هذه الدول

الضعيفة، نتيجته معروفة سلفا. فرسول الله ﷺ ما كان له أن يقيم دولته في قبيلة ضعيفة لا تستطيع لا أن تدافع لا عنه ولا عن نفسها. وكذلك في هذا العصر لا يمكن إقامة الخلافة في دولة ضعيفة لا تستطيع أن تدافع لا عن نفسها ولا عن حزب التحرير. فهذه الدولة لن تصمد أمام أي حملة عسكرية. وبما أن حزب التحرير لا يؤمن لا بالتدرج ولا بمهادنة القوى الدولية، فحتمية الصدام والهزيمة أمر حتمي بالنسبة لحرب التحرير الإسلامي وخلافته، هذا إن ظل متمسكا بمبادئه.

وبما أن حزب التحرير يعتمد في الوصول إلى السلطة، على طلب النصرة، فبإمكانه طلب النصرة من الدول العظمى ذات الثقل العسكري والاقتصادي والسياسي، وهذا الأمر محصور في الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. وأنا أتكلم بكل جدية، فهذه الدول تمتلك من القوة ما يؤهلها لتكون دار نصرة، وإذا نصرت إحدى الدول العظمى حزب التحرير، فسأكون أول المبايعين لهذه الخلافة.

الدستور والفقه

عشنا بعد ثورات الربيع العربي في فترة كتابة الدساتير أو تعديلها، ومن أهم مواضع الخلاف التي تظهر دائما دور الشريعة فيها. فتارة يريد البعض أن يكون أحد بنود الدستور تعبير (دولة إسلامية) أو (دينها الإسلام) أو (الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع الوحيد) أو (الشريعة الإسلامية من مصادر التشريع) وتعابير كثيرة جدا من هذا الاتجاه أو ذاك.

لقد ناقشنا سابقا كيف أن مصطلح (دين الدولة الإسلام) ليس له أي مردود فقهي، وهو ليس أكثر من لغو فارغ، هو من أسوأ المصطلحات، فالدين يرتبط بالبشر، فالإنسان هو الذي يكون له دين، أما الدولة فليس لها دين. **وإنما نظام الحكم القائم فيها إما أن يحكم بما أنزل الله أو لا يحكم.** وأريد أن أناقش ما معنى تضمين هذا المصطلح في دستور فيه من المبادئ ما يخالف هذا المصطلح جملة وتفصيلا. وكأن الذين يطرحون هذا العبارة لا يفقهون معناها، ولسنا بحاجة لكثير من الجهد لنعرف أن المقصود من ذلك أن الدولة التي دينها الإسلام، هي الدولة الوطنية التي تطبق أحكام الشرع الإسلامي بشكل جزئي أو كلي، وهذا الوضع وضع مستجد برز بعد سقوط أخر حكم إسلامي المتمثل بالسلطنة العثمانية. أما في المصطلح الفقهي فالدولة الإسلامية يعني شيء واحد وهو الخلافة أو السلطنة أو الإمارة القادرة القوية المهيمنة التي يقودها إمام المسلمين، ولا يمكن أن تكون في نطاق قطري وبحدود مصطنعة فرقت بين المسلمين بأي حال من الأحوال، بل يجب أن تشمل كل المسلمين، والتي من أولى مهامها حرب أئمة الكفر. وعلى سبيل المثال عندما يوضع في الدستور أي من مصطلحات الإسلام، فمعناه من الناحية الفقهية أنهم أسسوا دولة الخلافة الإسلامية، ونصبوا إماما الذي تقع عليه مسئولية إدارة العالم الإسلامي من مركز إقامة هذه الدولة

إلى أقاصي الدنيا التي فيها مسلمون. وأن تبدأ بغزو شامل لكل دول العالم، لإعادة كل الأراضي التي كانت خاضعة يوما ما للحكم الإسلامي، وهذه الدول تبدأ من شمال الصين إلى جنوب فرنسا، أما الدول التي لم يدخلها الإسلام يوما، فتقوم هذه الدولة الإسلامية بإنذار كل دول العالم وتعطيهم ثلاثة خيارات إما الإسلام أو الجزية أو الحرب.

أما إذا كانوا يعنون بذلك أنهم يريدون إنفاذ الأحكام الجنائية الإسلامية (كحكم الصلب والرجم وقتل المرتد) فهل يريدون أن يفعلوا ذلك لأنهم شكلوا الدولة الإسلامية التي ستحكم العالم أجمع، أم يردون أن تكون هذه الأحكام للدولة الوطنية أو المدنية التي ستنتسب للأمم المتحدة؟ حتى الآن لم يخبرنا أحد من أقطاب السياسة وأصحاب الفكر الإسلاموي ويشرحوا لنا ماذا يعنون بهذه المصطلحات. ومن هذه المصلحات أيضا التي يريد البعض تضمينها في دساتيرهم (الشريعة مصدر من مصادر التشريع) أي يفهم منه أنهم يريدون أن يخلطوا أحكام الدين الإسلامي بالأحكام الوضعية، أو (الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع) وهذا يعني أن هناك مصادر أخرى، وهل هذا الأمر جائز في الشرع الإسلامي؟

وعلى سبيل المثال في مصر ماذا يعني الإخوان المسلمون الداعون إلى أن يكون دين الدولة الإسلام أو أن يكون الحكم بالشريعة، هل يريدون أن ينتزعوا المواطنة من عشرة ملايين قبطي وتحويلهم إلى أهل ذمة ويجبرونهم على دفع الجزية؟ سيقولون لا لن نفعل ذلك، فهم مواطنون ونرتبط معهم بعقد اجتماعي جديد قائم على المواطنة. إذن حصل تغيير كبير فلم تعد أحكام الشرع الإسلامي هي الإطار لهذه الدولة، وإنما أصبحت المواطنة هي الإطار الحاكم بين مكونات المجتمع. فأي دولة تكون قائمة على المواطنة، فهي ليست دولة دينية ولا يمكن تطبيق أحكام الشرع فيها. سيجادل الإخوان المسلمون بأن في هذا الزمن وبسبب الظروف الدولية حيث هناك ضوابط وضعها المجتمع الدولي، وهناك أحكام لا يمكن تطبيقها، إذن قد أصبح الناظم للتطبيق

الشريعة الإسلامية هو المجتمع الدولي، فالأحكام مثل الجزية وحكم الصلب يرفضه المجتمع الدولي فعلى هذه الدولة الإسلامية ألا تطبق مثل هذه الأحكام، أما أحكام مثل البنوك اللا ربوية فهي مسموحة. كما نرى مأزق جماعات الإسلامي السياسي، حيث يريدون أن يحكموا بما أنزل الله بدون تمكين في الأرض، وفي واقع يحكمه المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن. فهل هناك أكثر من هذه العبثية، ونتيجته هي الدخول في الفوضى الشاملة، حيث أضاعوا على الشعب المصري فرصة التحول الديمقراطي، وتسببوا بعودة حكم العسكر.

فهؤلاء الذين يريدون تطبيق الشرع الإسلامي لا يعرفون ما معنى الخلافة ولا الخليفة، ولا الدولة ولا الحكم. والأهم أن أيا منهم لا يعي، ويجهل جهلا كاملا معنى التمكين في الأرض (وهي عندما تمتلك هذ الدولة القوة المكافئة للدفاع عن نفسها) ويجهل ما معنى السيادة المطلقة التي يحتاجها الحكم الإسلامي، فهم بجهلهم بهذه المعاني يخلطون الأمور ببعضها. وكل الذي مستقر في رؤوسهم بعض القصص عن الجلد والرجم والصلب، ويريدون أن يطبقوها على الناس.

وعندما أتكلم، لا أعني هؤلاء العوام وأنصاف المثقفين، بل أعني بالضبط أكبر الشخصيات التي تتبوأ مراكز الصدارة في هذه الاتجاهات السياسية، فهم الأكثر جهلا بمعنى الحكم الإسلامي. وحتى أكون أكثر تحديدا إن حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين المؤسس لفكرة الحكم الإسلامي بعد سقوط الخلافة، كان الأكثر جهلا بهذه الأصول. إن فكرة تجميع الناس تحت شعار نريد حكما إسلاميا حتى لو بلغوا عشرات أو مئات الألوف، أو حتى الملايين لا يغير شيئا في مسألة الحكم، إذا فقدوا البند الأول المتمثل في السيادة وهي التمكين في الأرض حسب الصياغة القرآنية. وفاقد السيادة بمعناها المطلق لا يحق له أن يدعي أن حكمه حكما إسلاميا مهما حشا في دستوره وقوانينه أصولا جلبها من الإسلام.

وكل الذي يفعله الإسلام السياسي حاليا أنه يعطل مسيرة الشعوب باتجاه الخلاص من حكم الطغيان والاستبداد وبناء دولة المواطنة والإنسان. وعندما يضعون أي عبارة من عبارات (الدولة الإسلامية) و (حكم الشريعة) وما شابهها، فكل ما يفعلونه هو تعطيل حركة المجتمع بدون أي فائدة أو نتيجة، فقط أمر عبثي لا طائل منه. فحتى دول مثل دولة آل سعود أو دولة الخميني التي تدعي بأنها تطبق الحدود، تعاني الأمرين من مواجهة منظمات حقوق الإنسان. ولولا أن هناك مصالح للدول العظمى خاصة أمريكا وروسيا في استمرار هذين النظامين لتمت محاسبتهم ومنعهم من ذلك، وربما تم إسقاطهم بشكل نهائي. فنحن مجرد دول إدارية ضعيفة متخلفة ولا نمتلك السيادة الكاملة. **والحدود والأحكام الجنائية الإسلامية هي أحكام لدولة السيادة الكاملة، لدولة الخلافة المتمكنة فقط.**

ولذلك عندما أطرح أن الدولة الوطنية الديمقراطية (التي لا تحكم بما أنزل الله) هي الحل وهي البديل الواقعي والممكن حاليا، وما سواه من مشاريع ما هو إلا الدخول في الفوضى والمجهول، وهو الذي سيبقينا تحت حكم الاستبداد. وأي دستور يناسب الدولة الوطنية هو الذي لا يكون للشريعة فيه أي دور. فالدين في الدولة المدنية، أي دولة المواطنة، هو مسألة شخصية، فكل شخص يستطيع أن يصلي ويصوم ويتصدق بقدر ما يريد. وأما الشأن العام فهو توافقي بما يتناسب الأوضاع الداخلية والخارجية. فلسنا في جزيرة معزولة يمكن أن نفعل ما نشاء. وهنا بالذات نقطة ضعفنا الذي ينعكس في مجمل حياتنا كمجتمعات. إن المجتمع الدولي الذي نحن جزء منه له قوانينه وأعرافه التي تنطبق علينا أولا، لأننا الحلقة الأضعف فيه. نعم هذه هي الحقيقة التي يتجاهلها أصحاب فكر الإسلام السياسي.

في ظل غياب الحكم الإسلامي ودولة الخلافة الحقيقية ليس هناك بديلا عن الدولة الوطنية الديمقراطية، ولا يمكن للدستور في هذه الدولة أن يتضمن أي إشارة إلى إسلامية الدولة أو حكم الشريعة، بسبب تناقض الأحكام الإسلامية مع طبيعة الدولة الوطنية، وأحكام القانون الدولي والأمم المتحدة. وإن أي تضمين لهذه العبارات ستكون عامل تعطيل في مسيرة بناء المجتمع الجديد، وستكون النتيجة كمن يضع الحصان أمام العربة. ومع كل قانون وكل قرار سيكون هناك دوامات لا تنتهي من النقاشات والحوارات عن شرعية كل بند وكل فقرة. إن لهذه الأحكام الإسلامية آليات لا تتناسب مع الدولة الوطنية، وإعادة استخدامها في غير سياقها سيؤدي إلى طريق مسدود، ويهيئ الأرضية لاستمرار الطغيان، أو تأسس للدولة الفاشلة.

أمة المليار

تسيطر على كثير من المسلمين فكرة أننا أكثر من مليار إنسان وحسب تعبيرهم (نحن أمة المليار ونصف) وكأن بقية الشعوب هم بضعة ملايين من الأشخاص. حسب آخر الإحصاءات عدد سكان العالم يبلغ حوالي ثمانية مليار نسمة، فالمسلمون في أحسن الأحوال ربع سكان العالم أي أنهم أقلية، وعدا أنهم أقلية عددية فإنهم في أسفل سلم التطور في كل شيء، وحتى بعض الدول التي تعتبر متطورة نسبيا فإنها تعتمد في تطورها على أمرين **العلمانية والتكنولوجيا الغربية**، سواء العلمانية الدستورية أو العلمانية التطبيقية. فمثلا دولة مثل تركيا تعتمد العلمانية بندا من بنود دستورها، أما ماليزيا التي تعتمد في دستورها أنها دولة إسلامية، إلا أنها في تطبيق القوانين والأحكام فهي دولة علمانية باستثناء الأحوال الشخصية والأعياد والمناسبات، أي إنها تطبق بعض الأحكام الإسلامية كفلكلور.

إذن تعتمد دولنا في حياتها على أفكار وتكنولوجيا الغرب والشرق وهي دول الكفر والاستكبار العالمي حسب تصنيف من يقول إننا أمة المليار. وهذا الغرب والشرق بالإضافة إلى أنهم أغلبية ساحقة عدديا فهم يملكون كل وسائل القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية. وكل ما يسمى دولا إسلامية بحاجة لمساعدتها في كل المجلات، وليس هناك مجال واحدا هم بحاجة إلينا فيه. أما عن الثروات الباطنية، فهم بحاجة النفط والمعادن وكل ما في باطن بلادنا من ثروات، وليسوا بحاجة إلينا في أي شيء، فلديهم وسائل استخراج هذه الثروات وطرق الاستفادة منها، وربما الحاجة الوحيدة التي هم بحاجة إلينا فيها هي بيعنا هذه المنتجات التي تنتجها هذه الدول لتزيد من ثرواتها ورفاهية شعوبها.

إن فكرة **(نحن وهم)** التي تسيطر على كثير من العقول لدينا، فنحن أمة المليار وهم مجرد أرقام ضئيلة نستطيع أن نبتلعها بساعات قليلة، وكم من مرة رأينا أشخاصا يعتلون المنابر ليتحدثوا بهذا المنطق. أما إذا عدنا إلى أرض الواقع بعيدا وهم الأرقام نجد أننا منتمون لأكثر من ٥٠ دولة (مستقلة) وكل واحدة منها لها علمها ودستورها ومصالحها التي تختلف عن مصالح بقية الدول، أي نحن لسنا أمة المليار بل نحن ننتحل هذه التسمية من أمم أخرى، هي أمم المليار الحقيقية ألا وهي الصين والهند، فكل واحدة من هاتين الأمتين كيان سياسي واحد، وحكومة واحدة تقودها.

نحن نعلم أن من أهم خصائص الأمة هو الارتباط السياسي، وبدون الارتباط السياسي يصبح مفهوم الأمة مفهوم ضعيف ومهلهل، وبالتالي نحن مجرد تجمع ديني ويمكن أن نطلق على أنفسنا مصطلح أمة كمصطلح مجازي. أما على أرض الواقع فالأمر مختلف تماما، فكم من حرب خاضتها أطراف مسلمة ضد بعضها البعض، وكم من مرة تحالفت أطراف إسلامية مع قوى الكفر ضد أطراف إسلامية أخرى، وكم من مرة ذهبت دول إسلامية لتشتكي على بعضها في الأمم المتحدة وفي محكمة العدل الدولية التي تقودها دول الاستكبار العالمي حسب تصنيف الذين يقولون نحن أمة المليار.

سيكون الرد على كلامي إن هذه الأفعال تأتي من حكومات غير إسلامية وصنيعة دول الاستكبار، هذا الكلام نسبي فلكل حكومة من هذه الحكومات مؤيدوها، وبالتعبير الأدق ليس كل المسلمون الذين هم في تعداد المليار يؤيدون فكرة إننا أمة المليار في المفهوم الديني والسياسي. فهؤلاء أصحاب هذا الشعار لم يقوموا بعملية استبيان وإحصاء دقيق ليعرفوا من هو مع، ومن هو ضد هذه الفكرة. أي إن هناك الكثير من المسلمين ليسوا مع شعاراتهم، وليس بمجرد أن الإنسان ولد لأب مسلم يصبح تلقائيا تبعا لهم وضمن هذا المليار، وهنا يحق لنا أن نسأل من أعطاهم الحق ليتكلموا باسم

أناس لم يفوضوهم؟ وهل يكفي أن يقوم أي شخص بإطلاق لحيته ووضع غطاء للرأس ليمتلك الحق بالتكلم باسم مليار إنسان؟ أم هل يحق لأي شخص حمل السلاح في ظل الاضطرابات والحروب المشتعلة في العالمين العربي والإسلامي أن يدعي ويزعم بأنه يتكلم باسم مليار إنسان لمجرد حمله بندقية والتف حوله عدد من الأشخاص. فكرة أننا أمة المليار جاءت مع ما يسمى الصحوة الإسلامية في السبعينيات من القرن الماضي، وبعد خمسين عاما من طرح هذه الفكرة، صرنا مليارين، والواقع يقول بأن مشاكل شعوب العالم الإسلامي لم يكفي إنها لم تُحل، بل إن مشاكلها كثُرت وتشعبت، وشعوبها ازدادت تخلفا وفقرا.

إن وهم الأعداد الذي يعيشه بعض من المسلمين اليوم ليس أكثر خرافة وهي بعيدة كل البعد عن أي منطق أو عقل، وهي تتطابق مع فكرة المجتمع المسلم، وكلا الفكرتين لا تقدم للمسلمين الذين يعيشون اليوم في ظل غياب دولة الإسلام أي شيء مفيد. بل إن المستفيد الوحيد منها هما أقطاب الصحوة الإسلامية، من الإخوان المسلمين، وحزب التحرير، والقاعدة، ومن يشبههم من تنظيمات الإسلام السياسي. فكل الذين يطرحون هذه الشعارات هم من أتباع هذه التيارات الذين لم يتركوا بابا من أبواب تهيج الجماهير، ومحاولة استقطابها واستفزاز مشاعرها بشعارات براقة فارغة المضمون للصعود على أكتاف هؤلاء البسطاء.

الإسلام السياسي الشيعي

الإسلام السياسي الشيعي هو الطرف الآخر من مشكلتنا نحن المسلمين، حيث يستغل التحفيز، والشحن الطائفي لتحقيق أهدافه السياسية، معتمدا على أحداث تاريخية، وسردية المظلومية، التي لا يكل الإسلام السياسي الشيعي عن ترديدها. فيتهم الشيعة السنة بأنهم من أنصار معاوية في كل ما فعله، أنا لا أنكر في أن غالبية أهل الشام كانوا مع معاوية آنذاك، ولكن هل الذين جاؤوا من بعدهم سيبقون يتحملون هذا الأمر إلى يوم القيامة، والله عز وجل يقول: **ولا تزر وازرة وزر أخرى**، هي فقط مشكلة معاوية والذين والوه، وليس في الإسلام وراثة للذنوب والأخطاء. هذا من جهة ومن جهة أخرى كان في العراق أنصار لمعاوية وللحكم الأموي، وحتى قتلة الحسين كانوا من العراق ولم يكونوا من الشام.

وبالرغم من العداء الشديد البادي في المعسكرين من الإسلام الشيعي والسني اتجاه بعضهم البعض، إلا أنه قد بدى أن هناك تعاونا ضمن تيارات الإسلام السياسي ويورد هذا الأمر الكاتب أحمد يوسف:

إن محاولة إسقاط (بدهية) على نسقيّة العلاقة المفترضة بين الإخوان المسلمين والثورة الإسلامية في إيران، تؤدي بنا إلى القول إن الأصل في العلاقة بين الطرفين أن تكون في حدها الأدنى على الأقل دافئة، وذلك على أساس أن الثورة الإيرانية مثلت أول حالة تجسيد اجتهادية حقيقية للدولة الإسلامية في العالم الإسلامي منذ انهيار الخلافة العثمانية، التي طالما حلم بها الإخوان المسلمون، التنظيم الأقوى حركيّة وشعبية في العالمين العربي والإسلامي. وقلنا إن العلاقة بين الطرفين كان ينبغي على الأقل أن تكون دافئة. الإخوان المسلمون والثورة الإسلامية في إيران صفحة ٢١

يقول الأستاذ عمر التلمساني المرشد العام الثالث لجماعة الإخوان المسلمين: في الأربعينات زار الإمام محمد تقي القمي وهو من أئمة المسلمين دار المركز العام للإخوان المسلمين، ودارت بينه وبين الإمام الشهيد حسن البنا أحاديث طويلة لعدة مرات حول مبدأ التقريب بين المذاهب الإسلامية الستة. صفحة ٢٣

ويذكر الدكتور إسحاق الحسيني في كتابه (الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة) أن عددا من الطلاب الإيرانيين الشيعة الذين كانوا يدرسون في مصر، انضموا إلى الجماعة. كذلك فإنَ أعداداً كبيرة من شيعة العراق انخرطت في تنظيم الإخوان هناك، ثم أصبح لهم حزب قاده الشهيد محمد باقر الصدر باسم (حزب الدعوة) يستمد فكره ومنهجه ورؤاه من مدرسة الإخوان المسلمين ورموزها. صفحة ٢٥

وعلى الجانب الآخر كان فكر الإخوان المسلمين، وخصوصاً أفكار الشهيد سيد قطب الثورية وتفاسيره، كثيرة الرواج بين الشباب الإيرانيين الشيعة، والتي وجدت لها صدى أيضا بين المفكرين والثوار الإيرانيين، ومن ذلك كتب الشهيد سيد قطب والشيخ محمد الغزالي والشيخ مصطفى السباعي. ويشار إلى أن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية الحالي سماحة السيد علي خامنئي قد ترجم بنفسه قبل الثورة الإسلامية بعض مؤلفات الشهيد سيد قطب. صفحة ٢٧

من الطبيعي جدا أن يكون هناك تقاربا بين الإسلام السياسي الشيعي والسني فالانتهازية السياسية أحد أهم المبادئ لدى الطرفين. وما يجمعهم أكثر مما يفرقهم، طالما أن الوصول إلى السلطة هو الهدف الاستراتيجي الأكبر والقاسم المشترك بينهم، فمن الممكن تجاوز بعض الأمور في سبيل هذا الهدف. ومن الممكن أن نقول إن هناك حالة التباس معقدة جدا بين الإسلام السياسي السني والشيعي. فقيادات الطرفان تعلم تماما بأن التعاون بينهما مفيد جدا في مسألة الحكم، وليس أدل على ذلك إلا دفء العلاقات بين إيران ولاية الفقيه ومصر الإخوان المسلمين في عهد محمد مرسي، وما

كانت الثورة السورية لتكون عائقا أمام ذلك، على اعتبار أن إيران تدعم النظام السوري، ومصر بقيادة مرسي تدعم الثورة السورية وخاصة الإخوان المسلمين السوريين المنخرطين فيها. حيث تبادلوا الزيارات وعلى أعلى المستويات، فقد زار الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد مصر في سابقة تاريخية، وزار محمد مرسي طهران. وقد كان أفق التعاون كبيرا، وتحدثت بعض الأخبار أن هناك أفكارا عن مساعدة إيران لمصر في إنشاء حرس ثوري مصري على غرار الحرس الثوري الإيراني. ولكن هذا الأمر لم ينعكس على المستويات الشعبية، فإن نظرة الشك والريبة هي السائدة حيث الخلفية الفقهية التاريخية التي لا زالت تحكم هذه القاعدة الشعبية عند الطرفين. وهذا أمر طبيعي في ظل حالة استقطاب عمرها مئات السنين. وأما الشيء الغير طبيعي والمستهجن هو التقارب بين الإسلام السياسي الشيعي والسني، ولكن هذا يدل كم هي جماعات الإسلام السياسي من الطرفين جماعات انتهازية برغماتية، ومستعدة لسلوك أي أسلوب وأي طريق للوصول لكرسي السلطة والحكم.

ولاية الفقيه هي ركيزة الحكم في إيران بعد الثورة الخمينية. وقد كان لهذا المصطلح الكثير من الجدل عبر التاريخ الشيعي، ولم تأخذ بعدا سياسيا حقيقيا إلا في عهد الدولة الصفوية. وعبر التاريخ الشيعي كانت مسألة إشكالية لها عدة تطبيقات لدى المراجع الشيعية وبعضهم قد رفضها. فالإمامة يجب أن تكون للمعصوم من آل البيت أي المهدي وهذا المعصوم اختفى في السرداب ودخل في الغيبة، ولا بد من وجود بديل فكان البديل هو الولي الفقيه الذي ينوب عنه، وقام الخميني بتطوير فكرة ولاية الفقيه وأدخلها كأساس من أسس الحكم في إيران. وهي فكرة غريبة عن كل الإسلام، فالبداية الاشكالية عن عصمة النبي نتج عنها عصمة أهل البيت، وعلى اعتبار أن الولي الفقيه هو نائب للإمام المعصوم الغائب، فمن الطبيعي أن يكون معصوما مثله فهو ينوب عنه. إلا إن هذا الأمر ليس فيه نصا في الأدبيات الشيعية بأن الولي الفقيه معصوم، ولكن على مستوى التطبيق يبدو وكأن الفكرة موجودة. وبناء على هذه الرؤية الفقهية

الشاذة قامت الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وهذه الدولة ليست لكل المسلمين، بل هي دولة المسلمين الشيعة الذين يؤمنون بولاية الفقيه.

لقد كان للثورة الإيرانية نتائج كارثية على الإسلام والمسلمين في كل المجلات ابتداء من تحفيز الطرف الإسلام السياسي السني لإنشاء دولة سنية على غرار الدولة الشيعية في إيران، وما نتج عنه من حروب دموية في سوريا ومصر والجزائر في العقدين الآخرين من القرن الماضي، وانتهاء بتأجيج الخلاف الشيعي السني وإعادة إحيائه من جديد وكأننا لا زلنا نقف هناك في صفين.

وزعيم هذه الثورة المدعو بالخميني الذي جعل من نفسه آية، ولا أدري أي آية هو؟ فآيات المصحف محصورة بين دفتيه، وليس هناك من آيات خارجه، أو ربما المعنى آية أنه معجزة. مع كل الكوارث التي جرها هذا الشخص علينا نحن المسلمين فالأنسب أن نعتبره مصيبة أو كارثة حلت علينا ولا زلنا نعاني منها حتى اليوم بعد أكثر من ثلاثين عاما على موته. وإذا قيمنا دولة ولاية الفقيه الخمينية على المقياس الإسلامي، نجد أنها مبنية على حالة طائفية بحتة، وكان الأنسب أن يسمي الخميني دولته: الجمهورية الإيرانية الشيعية، فهي دولة الشيعة بامتياز، وتحكمها المفاهيم الشيعية، وليس لبقية المذاهب من المسلمين في إيران أي شيء، وكان شعار **تصدير الثورة،** هو المبدأ الأساسي التي قامت عليه دولة الخميني، وبعد أربعين عاما وبالرغم من كل الكوارث التي جلبها هذا الشعار على الشعب الإيراني، لا يزال هو الركن الأساسي في سياسات ملالي إيران الخارجية، ولذلك سخروا كل الموارد الداخلية لهذا الهدف. وما الادعاء بالدين وتمسكهم بالأحكام الفقهية الشيعية، وإكراه الناس عليها إلا ليكون ذلك غطاء لمشروع دولة عظمى تريد أن تتحكم بمصير أكبر عدد من الناس.

إن اختلاط الأمور بين القومية الإيرانية والمذهب الشيعي، جعلت الخطوط غير واضحة عند المتدينين الشيعة من الإيرانيين على خلاف القوميين والعلمانيين الإيرانيين الذين لا يختلفون عن أي علماني في العالم يريد فصل الدين عن الدولة. فتبني الإسلام الشيعي لدى نظام الحكم جعل من التشيع صبغة عامة لكل الإيرانيين، وربط أي دين بقومية معينة يخرجه من عالميته ويجعله خاصا ومرتبطا بهؤلاء الناس فقط، وبالتالي لا يحق لهم أن يدعوا أنهم يمثلون كل المسلمين على الأرض، فدولتهم الإسلامية مبنية على أساس ولاية الفقيه التي يرفضها باقي المسلمين والتي يرفضها أيضا بعض الشيعة.

من حق الشعب الإيراني والقوميين الإيرانيين الذين يُريدون الظهور بمظهر الأمة الحضارية ذات الجذور التاريخية التميز، ووضع قدما لهم في هذا العالم التنافسي. ولكن سياسات ملالي طهران خلطت بين المذهب الشيعي والقومية الفارسية. فحكام طهران يريدون استغلال كل شيء ليقوموا بتأسيس إمبراطورية يكونون هم حكمها سواء كانت على أسس دينية أو قومية لا فرق لديهم، طالما أنهم سيكونون قادتها. وأنا لا أتصور أن القوميين والعلمانيين الإيرانيين يحبذون هذا الخلط، وأن يستغل ملالي طهران كل مقدرات الأمة الإيرانية لخدمة مشروعهم، الذي هو عبارة عن تحالف بين أصحاب الأهواء وتجار الدين، الذين كل همهم استخدام الدين إلى أبعد حد في السياسة الداخلية والخارجية لخدمة مشروعهم الخاص.

وبناء على هذا التوجه بدأت إيران الخمينية بالتمدد عبر الأقليات الشيعية في المنطقة مستفيدة من العائدات النفطية الهائلة لتسخيرها في مشروعهم الطائفي. فأقامت تحالفا استراتيجيا مع النظام الطائفي في سوريا متغاضين عن الخلافات العميقة بين العلويين والشيعة. ومن هناك انتقلوا إلى لبنان وأنشئوا حزب الله. وبعد سقوط نظام صدام حسين أمسكت إيران بالعراق عبر المعارضة الشيعية التي كان تحتضنها خلال فترة طويلة،

ثم بدأت تأثيراتها تبدو واضحة في كل مكان فيه شيعة في المشرق العربي مثل البحرين والسعودية. وتوجتها بعد ذلك باجتياح أجزاء واسعة من اليمن بما فيها العاصمة صنعاء عبر مليشيات الحوثي. أما الدول التي ليس فيه شيعة فقد شرعت في تأسيس مراكز وحسينيات تعمل على تشييع المجتمعات الإسلامية. إن دعم إيران لكل هذه التنظيمات والأحزاب والمجاميع المسلحة وغير المسلحة داخل العالم العربي وخارجه جعل من طهران مركزا للإرهاب القائم على الطائفية.

إن لدى حكام طهران مشروعا هو إقامة دولة عظمى، ومشروع الدولة العظمى يحتاج لسلاح نووي، والسلاح نووي ممنوع إلا لمن يسمح له المجتمع الدولي، ولا يلاحقه مجلس الأمن. وكان على الإيرانيين للحصول على القنبلة النووية الدخول في متاهة من المفاوضات والاجتماعات والتعهدات، يكون الكذب واللف والدوران هو السياسة الأساسية لجمهورية الملالي كسبا للوقت لحين أن يصبح السلاح النووي جاهزا، ولا يمكن أن نستغرب من كذب ملالي طهران في هذا الموضوع فهم يعرفون تماما ما الهدف، والعالم كله يعرف أنهم يسعون إلى هذا السلاح وبالرغم من كل ذلك يخرج علينا ملالي طهران بشكل دائم ليقولوا إنهم لا يسعون إلى امتلاك هذا السلاح.

إن إجبار حكام طهران على الجلوس على طاولة المفاوضات لمناقشة برنامجهم النووي هو انتقاص للسيادة جمهوريتهم الإسلامية المزعومة، وما داموا فقدوا شيئا من السيادة فإنهم يفقدون الحق بالادعاء بأنهم حكم إسلامي، وهذا حسب المبدأ الإسلامي الأساسي وهو **التمكين**، وإن أي حكم إسلامي يفقد السيادة بشكل جزئي أو كلي يصبح مجرد دولة إدارية.

إن القوى الغربية لن تسمح لإيران بامتلاك السلاح النووي، أما روسيا والصين فتستخدم إيران كمشكلة للغرب واشغاله بها كما هي حال كوريا الشمالية، أي أن إيران مجرد بيدق في الصراع الغربي مع روسيا والصين، وهذا الأمر أدى إلى ارتماء إيران في فلك هاتين الدولتين (وهذا أيضا يؤكد عدم امتلاك إيران التمكين الحقيقي في الأرض المطلوب للحكم الإسلامي بسبب تبعيتها لهاتين الدولتين) لننظر كم كلف المشروع النووي من عقوبات اقتصادية تأثر بها الشعب الإيراني وكم سيكلف من مآسي إذا استخدمت القوى العظمى القوة من أجل وقف هذا المشروع؟ ومن أجل ماذا؟ لا شيء سوى مجرد هوس مجموعة من المتعصبين الطامحين إلى مد نفوذهم إلى أكبر عدد من الدول. ويجب أن نكون على بينة بأن امتلاك مجموعة من الأشخاص الخطرين سلاحا نوويا شيء مرعب.

وفي النهاية ماذا كانت النتيجة الخلاف السني الشيعي؟ حالة مزرية على جميع الأصعدة، تخلف وفوضى وسيل من الدماء لا ينتهي، ألم يحن الوقت للخروج من هذا الوضع، ألم يكفنا إراقة للدماء، ألم يكفنا مواقف متشددة، ألم يحن الوقت للخروج من السقيفة والسرداب ومن كل سراديب التاريخ إلى شمس الحاضر.

ألم يحن الوقت لننسى الجمل وصفين وأبا موسى وابن العاص وننسى كل خلافات علي ومعاوية ألم يقل الله في محكم تنزيله:

{تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} البقرة: ١٣٤

تلك أمة قد خلت وذهبت ولن تعود ونحن نعيش مأساة ذلك الخلاف حتى الآن بلا أي طائل، أو إمكانية لحسمه بأي طريقة. انظروا كيف يستفيد أقطاب الطرفين من هذه الخلافات لتعزيز مكانتهم السياسية والاجتماعية دون أي اعتبار إلى الحالة التي وصلت إليها الشعوب. طبعا هم أخر همهم مصلحة الناس، يهتمون لمقتل أناس منذ ما يقارب

ألف وأربعمئة عام ولا يهتمون لمقتل أناس كانوا بالأمس القريب أحياء يعشون بيننا، ولا يبذلون أي جهد لمنع إراقة دماء جديدة والخروج من هذه المآسي. هناك أطراف من كلا الطرفين تعمل على تأجيج الخلافات وتسعير نار الفتنة لمصالح ليست أكثر من مصالح شخصية وما هم إلا تجار للدم.

إن خلاف على الحكم بين شخصين في غياهب التاريخ لا يبرر استمرار هذا الخلاف إلى الآن مهما كان لهذين الشخصين من أهمية، وبعد كل هذه القرون الطويلة نجد أنفسنا في صلب الخلاف وكأنه حصل بالأمس، هم اختلفوا وماتوا وذهبوا إلى ربهم، وهناك يوم القيامة يوم الدينونة يقضي ربك فيما كانوا في يختلفون. أما أن يستمر الخلاف الشيعي السني من بعدهم وليتطور من خلاف سياسي ليطال كل أمور الدين ومناحي الحياة فهذه هي المأساة بعينها. إن الطريق التي سار فيها هذا الخلاف وما نتج عنه من حروب وتصرفات قاسية جعلتنا في طليعة الشعوب المتخلفة، إن الذين تحركهم الغرائز الطائفية وكراهية الآخر من الطرفين هم همج هذا العصر، إذا لم نعترف بأخطاء الماضي فكيف نصلح الحاضر، ونصنع المستقبل، إن استعراض دقيق ومنصف لكل المآسي التي جرها هذا الخلاف يحتم علينا أن نعيد النظر بشكل كامل في كل هذه الخلافات والتي يجب أن تجعلنا جميعا أن نقول: كفى.

لقد حان الوقت للخروج إلى أرض الواقع لنعش حياتنا وإن كانت في ظل واقع انعدام الحكم الإسلامي الحقيقي، حيث كل إنسان مسئولا عن نفسه، ولا يوجد لأحد وصاية على أحد، وإن هؤلاء الذين يُسمون أئمة ومراجع وأصحاب الفتوى ليس لهم أية وصاية علينا، بل هم السبب الرئيس في كل المصائب التي تعيشها الشعوب. لنخرج من عباءة الماضي ولنؤسس لمجتمع جديد ولنندمج في كل مناحي الحياة، لنكن مسلمين نعي الواقع، ومختلفين عن مسلمي المرحلة الماضية في كل شيء، ولنترك أقطاب هذه التيارات من السنة والشيعة لتطويهم صفحات الزمن وتبتلعهم كتب التاريخ.

من صعود طالبان إلى سقوط النهضة

مشهدان صبغا الواقع السياسي في العالم الإسلامي صيف ٢٠٢١، وهما سقوط كابول بيد حركة طالبان، وانقلاب الرئيس التونسي قيس السعيد على حركة النهضة. حيث لا تزال حركات الإسلام السياسي المسلحة وغير المسلحة تنشر الفوضى والاضرابات في أنحاء العالم الإسلامي في مشهد مكرر. وكأنهم آلة مبرمجة بشكل عبثي غياتها جعل حياة الإنسان المسلم جحيما لا تطاق بسبب جهلهم بالدين والسياسة والتاريخ. لقد صفقت مجاميع وجماهير الإسلام السياسي طويلا لنصر طالبان في أفغانستان معتبرينه نصرا مؤزرا للإسلام والمسلمين. أما في تونس فقد كانوا مستائين من انقلاب قيس السعيد والذي بنظرهم ليس إلا انقلابا على الإسلام والمسلمين.

بعد عشرين عاما من الغزو الأمريكي لأفغانستان بعد أحداث ١١ سبتمبر قررت الحكومة الأمريكية الانسحاب من هذه الحرب العبثية بشكل عشوائي وغير مدروس، تاركين الحكومة الأفغانية لمصيرها المحتوم، والتي سقطت حتى قبل اتمام الانسحاب العسكري الأمريكي. ولم تستطع أمريكا بالرغم كل القوة الجبارة التي تمتلكها والإمكانيات اللوجستية والتكنولوجية والتعليمة من انتاج حكم مستقر في افغانستان قائم على المواطنة والديمقراطية. هل هي مؤامرة أمريكية على الشعب الأفغاني. أم أن المشكلة أعمق من ذلك بكثير؟ وبغض النظر عن النوايا لا يوجد أي شخص أو مؤسسة أو دولة ترغب في أن توصم في الفشل، أي فشل كان، فما بالك إذا كان هذا الفشل آتيا من دولة عظمى، بل الدولة الأعظم والأقوى عبر التاريخ. وهذا الفشل لم يكن في أفغانستان فقط بل سبقه فشلها في العراق وإلى حد ما في لبنان والصومال. لم تعاني الولايات المتحدة في إنشاء دول مستقرة وديمقراطية في ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية بعد الحروب التي خاضتها هناك.

إذن هناك مشكلة، ولكن أين هي المشكلة؟ هل هي في جهل أمريكا والقوى العظمى بطبيعة المجتمعات الإسلامية؟ أم أن هذه المجتمعات الإسلامية في مجملها ليست جاهزة لمسألة المواطنة والديمقراطية، أو ربما أن الواقع ناتج عن كلا الأمرين.

لقد كان الاعتقاد السائد لدى الحكومات الأمريكية المتعاقبة بأن حل مشكلة العنف الإسلامي يكون بالوسائل الأمنية والاستخباراتية والعسكرية. ولم تتبنى أي مقاربة أخرى، وحتى لو كان هناك محاولات في اتجاهات أخرى فلم تفضي إلى شيء، وكانت معالجات خاطئة ولم تعالج أصل المشكلة **(وكما نوهت في صفحات الكتاب بأن مشكلة العنف الإسلامي ناتج عن مشكلة فقهية وفكرية وما الارتدادات السياسية والأمنية إلا انعكاس لأصل المشكلة)** هذا عن جانب أمريكا وحلفائها، وحتى روسيا والصين يتبنون نفس النهج. أما بالنسبة لعدم تقبل مجمل المجتمعات الإسلامية لمسألة المواطنة والديمقراطية ناتج عن القراءة الخاطئة للواقع الحالي وأن الإسلام والمسلمين لا زالوا في حالة استمرار لعهد الحكم والدولة حتى بعد سقوط الخلافة العثمانية. فالمشكلة مركبة حيث تتسبب سياسات الدول العظمى والطبيعة الفكرية والفقهية السائدة لدى أغلب المسلمين في البقاء في هذه الدوامة التي لا تنتهي، متسببة بهذه المآسي والأزمات عبر العالم الإسلامي.

وكان سقوط حكومة أشرف غني متوقعا، فكل دوائر الاستخبارات الأمريكية توقعته* وفقط الاختلاف كان على المدة. فسقوط حكومة قائمة على المحاصصة القبلية والفساد والمحسوبية يقودها أمراء حرب سابقون أمر حتمي. وبسبب الفراغ الأمني الذي حصل في كابول اضطرت حركة طالبان للدخول إليها لمنع الفوضى ومساعدة القوات الأمريكية في تنظيم عملية الإجلاء، حيث عملت الحكومة القطرية على تنظيم وتنسيق الأمور بين حركة طالبان والقوات الأمريكية. ملفات المستقبل صدمة كابل صفحة ٤٨

وهكذا عادت طالبان إلى الحكم مرة أخرى، ولا شك بأن لطالبان أنصار ومؤيدون في أفغانستان وخاصة في قبائل البشتون، وعودتها إلى السلطة ليست أمرا اعتباطيا، بل هو شبه حتمي بسبب الطبيعة الجبلية التي تسمح بحروب العصابات، ورغبة شريحة من المجتمع الأفغاني بعودة طالبان وإن كانوا أقلية ولكنهم منظمون بشكل جيد. ووجود حلفاء للحركة على المستوى الدولي كقطر وباكستان.

أفغانستان دولة داخلية لا تطل على البحار، وهي من الدول المتوسطة من حيث المساحة وعدد السكان في موقع جغرافي حساس. هل كان لدى الأمريكان حسابات معينة لترك هذه المشكلة لدول الجوار؟ لا أعتقد ذلك فطالبان ٢٠٢١ غير طالبان ٢٠٠١ فالحركة حاليا كل همها أن تحكم، أي أنها تخلت عن الكثير من مبادئها وقيمها، وإن أكثر قيادتها قد وجدوا ألا ابن لادن ولا مشروعه كانا يستحقان أي تضحية. وعلى الأغلب كانت النتيجة التي خرج بها قادة الحركة أن إيواء ابن لادن كان مسألة غباء سياسي. وأن السلطة ومباهجها ومتعة التأمر على الشعب الأفغاني هو الهدف الأهم والأسمى.

حركة طالبان مؤلفة من عدة جماعات واتجاهات وبالتأكيد سيكون هناك المعتدلون والمتطرفون والأشد تطرفا. ويحتاج الأمر لفترة من الزمن حتى تضح الصورة، فإذا انتصر المعتدلون سيعود المتطرفون إلى الجبال للبدء في حرب جهادية جديدة ضد أخوة السلاح. أما إذا انتصر المتشددون فستعود أفغانستان إلى العزلة الدولية وحروب لا تنتهي. وفي كلا الحالتين سترفض الجهة الأشد تطرفا أي تساهل أو مهادنة وبالتأكيد سيعودون إلى حمل السلاح. وما تنظيم الدولة (ولاية خرسان) إلا بوادر هذا الأمر.

أما على المستوى الدولي بدأت الحركة إرسال الرسائل في كل اتجاه، بأن الحركة مستعدة لتنفيذ كل متطلبات المجتمع الدولي وتنفيذ كل الشروط مقابل العودة إلى المجتمع الدولي. **أي أن حركة طالبان مستعدة أن تتنازل عن شريعة الإسلام في سبيل استتباب الحكم لها**. وكما بينت سابقا بأن أي دولة تعتبر حكمها إسلاميا وتنضم إلى الأمم المتحدة فهي ليست دولة وليست إسلامية بل مجرد كيان ناقص السيادة، طالما أنه سيعتبر قرارات مجلس الأمن ملزمة له. **فهو في هذه الحالة إما عليه أن يطيع شريعة الله أو مجلس الأمن**. فالحكم الإسلامي ليس دخول عاصمة دولة ما، أو إقليم ما، بل هو أن يمتلك هذا الحكم الإمكانية لدفاع عن نفسه وتحقيق الاستقلال الكامل والسيادة المطلقة، وأن يمتلك مقومات بقائه من الداخل وليس عبر تسول المساعدات من أنظمة الكفر والإلحاد والعلمانية حتى يقف هذا الحكم الإسلامي المزعوم على قدميه. أما هذه الحجة التافه بأن هذا النظام ضعيف ومضطر إلى هذه الأمور حتى يستمر في الحكم. فالضعيف الذي لا يستطيع أن يحكم بالإسلام الصحيح عليه أن يجلس في بيته وليس على كرسي السلطة.

وقد قامت إمارة قطر بجهود جبارة كي تجمع بين الأمريكيين وحركة طالبان أفضت في النهاية إلى توقيع اتفاقية سلام بينهما في ٢٠٢٠ بمعزل عن الحكومة الأفغانية. وتحولت إمارة قطر وجزيرتها الفضائية وآلتها الإعلامية إلى مجرد شركة علاقات عامة في تسويق لحركة طالبان والتطبيل والتزمير لها ولقادتها، حيث سعت جاهدة إلى تقديمهم إلى المجتمع الدولي على أنهم الجناح المعتدل من أجنحة الإسلام السياسي.

فهم لا يريدون أن يحاربوا أحدا خارج حدود بلدهم، وكل غايتهم هي تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الشعب الأفغاني، وبدون استشارة هذا الشعب، طالما أن حكام قطر هم من يقرر عن الأفغان. وكأنه من حق من يزعم أنه يريد تطبيق الشريعة الإسلامية أن يفعل ما يريد طالما أنه يرفع هذا الشعار **(ولا أدري إلى حد الآن إذا كان**

تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية خير مطلق لماذا لا يقوم به الشيخ تميم أمير قطر زعيم عشيرة آل ثاني في بلده؟) وأما هذه الشريعة التي ستطبقها طالبان فهي محل غموض، فحتى الآن لم تعلن طالبان بأنها سوف تقيم الحدود المعروفة فقهيا كقطع يد السارق والرجم والصلب، أو إنها ستجد مبررا ما حتى لا تقيم هذه الحدود، وبالتالي يرضى المجتمع الدولي عنها مما سيؤدي إلى تدفق المساعدات التي ستجعل الحركة في حالة اقتصادية مواتية لاستمرارهم في السلطة.

إن تغيير البنية الاقتصادية لحركة طالبان التي كانت قبل الاستيلاء على السلطة هو معقد جدا. فقد كان اقتصاد طالبان طيلة عشرين عاما قائما على منطق عصابات المافيا فهي تزرع المخدرات وتتاجر بها، وتمتهن الخطف مقابل الفدية، وتبتز الشركات، وتفرض الإتاوات على الناس* فهل من السهولة أن تتحول هكذا حركة إلى منطق الدولة الحديثة التي تتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة هذه الأمور. ملفات المستقبل صدمة كابل صفحة ٣٦-٣٩

وبالرغم من العفو العام الذي أطلقته الحركة بُعيد سيطرتها على البلاد، وبأنها ستتعامل مع المجتمع الأفغاني بطريقة مختلفة إلا إن أخبار الإعدامات وقمع الصحافة والمرأة كانت تأتي من مختلف المناطق، وهذا الأمر يضعنا أمام أحد احتمالين أما أن قادة طالبان يكذبون، أو أن سيطرتهم على عناصرهم المشبعين بالفكر المتشدد ليست كاملة. وهذا الأمر سيدخل الحركة في معضلة بين ما علمته لعناصرها طيلة العشرين عاما من المكوث في الجبال وبين ما يمكن تطبيقه على أرض الواقع في ظل مراقبة المجتمع الدولي.

وأما على المستوى الدولي وهو الموضوع الأهم بالنسبة لحركة طالبان. فهو علاقتها مع جيرانها هي التي ستحدد طبيعة النظام وتحدها ست دول:

باكستان: هي الجار الأهم بالنسبة للحركة باكستان الحليف الاستراتيجي والقاعدة الخلفية لها، فلا أحد يستطيع أن ينكر أن طالبان هي صنيعة الاستخبارات الباكستانية. ولكن بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ اضطرت باكستان لتخلي عن الحركة ولو بشكل مؤقت، فدائما كانت توجه إلى الحكومة الباكستانية اتهامات بتقديم المأوى والدعم اللوجستي للحركة. فقد كانت علاقة الحكومات الأفغانية المتعاقبة متوترة مع باكستان بشكل دائم على خلفية دعمها لطالبان بينما كانت علاقتهم جيدة مع الهند العدو التاريخي لباكستان، ومن هنا كانت باكستان تعتبر علاقة أفغانستان والهند مسألة أمن قومي والحل بالنسبة إليهم هو دعم حركة طالبان* وبسيطرة الحركة على أفغانستان يمكن أن تكون باكستان هي الطريق الحيوي لدول آسيا الوسطى للوصل إلى المنافذ البحرية الباكستانية ويمكن أن تشكل أفغانستان عقدة أساسية على طريق الحرير بالنسبة إلى الصين وباكستان. ملفات المستقبل صدمة كابل صفحة ٦٥

الصين: تبقى الحدود مع الصين هي الأقصر بين جيران أفغانستان وهي منطقة جبلية شديدة الوعورة ليس فيها منافذ حدودية، إلا أن الصين بالنسبة لحركة طالبان مهمة جدا. فالصين ليس لديها مشكلة في مسائل حقوق الإنسان ولا إن كان هذا النظام يراعي الأعراف الدولية. والمشكلة الأساسية التي تؤرق الصين هي مشكلة الإيغور المسلمين، فهي تخشى بأن تؤمن لهم طالبان موطئ قدم على أراضيها. ولكن نسخة طالبان ٢٠٢١ تعي هذا الأمر جيدا وعلى ما يبدو أنها مستعدة لتقديم كل الضمانات للصين بهذا الشأن مقابل التعاون الاقتصادي بين الحركة والصين* أي أنها مستعدة للتخلي عن أخوة الدين مقابل منافع اقتصادية. وليس أدل على ذلك إلا دفء العلاقات وحميمة المشاعر بين الصين الشيوعية وحركة طالبان الإسلامية، وقد كرس هذا الأمر زيارة وزير خارجة الصين إلى كابل في آذار ٢٠٢٢، والتي سيؤسس عليها آفاق مستقبلية للتعاون بين الطرفين. ملفات المستقبل صدمة كابل صفحة ٦٥

إيران: العدو المفترض لكل حركات الجهاد السني، وفي بداية التدخل الأمريكي في أفغانستان قدمت إيران المساعدة لها، ولكن فيما بعد ومع تصاعد الخلاف مع أمريكا بشأن البرنامج النووي بدأت إيران بدعم حركة طالبان لجعل الأمور مكلفة على الأمريكيين أكثر. أي أن هناك مجلات للتعاون بين الطرفين، بعد تنحية الخلافات العقائدية والسياسية جانبا* ملفات المستقبل صدمة كابل صفحة ٦٦

تركمانستان أوزبكستان طاجيكستان: تحد أفغانستان من الشمال وهي بشكل أو بآخر لا زالت تدور في الفلك الروسي، وبالنسبة لروسيا مستعدة للاعتراف بالحركة والتعاون معها شريطة ألا تؤوي الحركات الجهادية في دول آسيا الوسطى، وحركة طالبان مستعدة تماما لتلبية شروط موسكو.

ومن خلال قراءتنا لواقع حركة طالبان نسخة ٢٠٢١ نجد أنها أصبحت أكثر برغماتية، ومستعدة لتخلي عن الكثير من قواعد وأصول الإسلام داخليا وخارجيا مقابل الحصول على الدعم الدولي المتمثل في دول الكفر والالحاد والعلمانية، بل على ما يبدو بأن قادة طالبان مستعدين للتعاون مع الشيطان نفسه في سبيل استتباب حكمهم لأفغانستان. وفي المقابل لا يزال قادة طالبان مصرين على تسمية إمارة أفغانستان الإسلامية، وكأن المشكلة هي في التسمية. وعلى ما يبدو أن قادة الحركة لا يعرفون بأن حكمهم المزعوم لا يمتلك السيادة المطلقة اللازمة للحكم. وأنهم مثلهم مثل بقية الدول محكومون بسلطة المجتمع الدولي، وهو ما يتنافى مع منطق الحكم الإسلامي وأسسه.

تقدم طالبان نسخة جديدة من المحاولات العبثية للحكم الإسلامي بصيغة الإسلام الوطني المؤسس على حدود مصطنعة، ومنطق التفرد والمصالح الخاصة. ولكن هل هناك في الإسلام، إسلام وطني؟!

الحدث الآخر الذي اتسم به عام ٢٠٢١ هو انقلاب قيس السعيد على حركة النهضة. بعد فشل الربيع العربي في كل الدول التي قامت بها الثورات. كان الجميع ينظر إلى تونس على أنها نموذج ناجح نسبيا إذا ما قيست على بقية الدول رغم كل العثرات. فقد جرى اعتماد دستور وجرت عدة انتخابات وكان هناك تبادل للسلطة، وقد أصبح في تونس منصب الرئيس السابق الذي تفتقده الكثير من الدول العربية.

ولكن المشكلة تبقى في وجود حزب ذو مرجعية إسلامية، وهذا الحزب ذو المرجعة الإسلامية لا يريد أن يحكم بما أنزل الله كما يدعي؟! لماذا هو حزب ذو مرجعية دينية إذن؟ لا شك بأن حركة النهضة جزء من مشروع الإسلام السياسي الذي يمتلك الكثير من الوجوه، حيث يبرز ما يعتقد بأنه الوجه المناسب في المكان المناسب. فكان من نصيب تونس حركة النهضة بقيادة مؤسسها وقائدها التاريخي والزعيم المطلق الذي يشابه الحكام المستبدين من حيث تشبثه بزعامة الحزب.

وبعد عشر سنوات من الثورة لم يشعر المواطن التونسي بتغير حقيقي في الوضع الاقتصادي، وبقيت المناطق النائية التي ابتدأت منها الثورة مهمشة. وبدلا من أن يكون البرلمان مكانا لإصدار التشريعات اللازمة للبناء والتطوير أصبح ميدانا للعراك الإيديولوجي وساحة للمماحكات السياسية بين حركة النهضة وخصومها من الأحزاب الأخرى.

حيث دأبت الأحزاب الإسلامية وذات المرجعية الإسلامية على جعل حياة الناس أسوأ وأتعس مما هي عليه متعللة بأن لديها مشروع ديني يمكن أن يدخل الناس إلى الجنة أو إلى النار. قد لا يتكلم أحدا بهذه الصيغة، ولكن نجد هذا في كل تصرف تقوم به هذه الأحزاب الدينية مبني على هذه القاعدة. وبعد أخذ ورد طويل حول قانون المساواة

في المواريث اعتمد المشروع. وقد عارضت النهضة هذا المشروع متعللة بأنها يخالف نصوص القرآن والسنة ويخالف نص الدستور التونسي بأن دين الدولة الإسلام. **دولة تعتمد في دستورها دين الدولة الإسلام ولا تحكم بما أنزل الله! ما هذا التناقض العجيب.** النهضة تحتج بأن هذا الأمر يخالف نصوص القرآن والسنة. وإباحة الربا ألا يخالف القرآن والسنة؟ وإباحة الخمور ألا يخالف القرآن والسنة؟ وإباحة السفور ألا يخالف القرآن والسنة؟ وعدم إقامة الحدود ألا يخالف القرآن والسنة؟ وعدم الجهاد في سبيل الله ألا يخالف القرآن والسنة؟ وعدم مبايعة إماما للمسلمين ألا يخالف القرآن والسنة؟ والسماح بالأحزاب العلمانية ألا يخالف القرآن والسنة؟ حالة من اللبث في عقول ومنطق جماعات الإسلام السياسي. لحد الآن لا يفقهون ما هو الحكم في الإسلام، ويعتقدون بأن حشر بعض أحكام الدين في القوانين الوضعية هو حكم الإسلام!

وكان للنظام المختلط سلبياته الكثيرة حيث توزعت السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء سببا في تأزم مستمر، وكان تعطيل إنشاء محكمة دستورية تفصل في اختصاص الطرفين سببا في الوصول إلى الحائط المسدود.

لا يزال السماح بالترخيص للأحزاب الإسلامية سببا في الوصول إلى هذه الحالة سواء في تونس أو غيرها من الدول. فتخشى القوى الوطنية والديمقراطية والليبرالية من تغول الإسلاميون في السلطة فتكون دائما في موقف متشنج منهم. وهذا الأمر سيكون سبب تعطيل دائم في مسيرة أي حكومة، وبدلا من أن يكون التعاون في سياسية الدولة هو الموجه لهذه السلطة يكون التنافر والتضاد هو الأصل. **وبالتالي لا يمكن القبول بأية حزب ديني أو ذو مرجعية دينية**. وهي ليست عملية اقصاء لأحد، فالعمل بالسياسة من حق الجميع ولكن بدون شعارات ومشاريع دينية تجد صداها عند العوام من الناس.

فأغلب حركات الإسلام السياسي (الفرع غير المسلح) يزعمون بأنهم لا يريدون أن يحكموا بما أنزل الله. فلماذا إذن إنشاء أحزاب دينية أو ذات مرجعية دينية طالما أنهم لا يريدون أن يحكموا بما أنزل الله. فالإخوان في مصر لم يحكموا بما أنزل الله، وحماس في غزة لم تحكم بما أنزل الله، وحزب العدالة والتنمية المغربي لم يحكم بما أنزل الله، والأحزاب الشيعية في العراق لم تحكم بما أنزل الله. وبقيت كل هذه الدول تخضع في مجمل أحكامها للإحكام الوضعية.

وطالما أن المعوّل عليه في الحكم الإسلامي والذي يعطي الشرعية له هي مسألة التمكين في الأرض. وهذا الأمر غير متاح لا لحركة النهضة ولا لأي حركة أخرى. فيجب أن يكف تجار السياسة من الأحزاب الدينية عن استخدام هذه الورقة في العملية السياسية التي تجلب الجماهير الراغبة بدخول الجنة عبر صناديق الاقتراع.

وأقول لجماهير الإسلام السياسي وبشكل قاطع: إن التصويت لأحزاب وحركات الإسلام السياسي التي تحمل شعارات دينية من الانتهازيين وتجار الدين لن يدخلكم الجنة في الآخرة، ولكنه بالتأكيد سيجعل حياتكم جحيما في الدنيا.

عندما قام قيس السعيد بالانقلاب معتمدا على نص دستوري، اعتقد الكثير من الناس أن لديه خطة لإخراج تونس من أزمتها. ولكن، وبعد عدة أشهر لم يتضح أي شيء وبقيت كل الأمور مبهمة. فكل الذي فعله هو الدخول في خلافات مع الأحزاب التونسية الأخرى، وحتى تلك التي كانت على خلاف مع حركة النهضة، ثم توسع الخلاف ليشمل الاتحاد العام للشغل والمؤسسة القضائية. هل هو سوء تقدير من قبله أم أن حب السلطة والتسلط طغيا عليه. فلا يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وأن يستأثر شخص واحد بكل مقاليد السلطة، حتى لو نجح الأمر لسنة أو لعدة سنوات ستكون عواقبه وخيمة.

الحل في الدولة الوطنية الديمقراطية

كثيرا ما طرحت جماعات الإسلامي السياسي شعارها الشهير **الإسلام هو الحل** كمصطلح سياسي، فأصبح عنوانا للمشاريع السياسية والوصول إلى السلطة تحت رايات الإسلام. بالتأكيد الشعار ليس فيه أي لبس فدائما هناك حلول في الإسلام، ولكن ليس شرطا بأن يكون من خلال الوصول للحكم كما يُنظّر علينا فقهاء الإسلام السياسي الجدد. ومن الممكن أن نستخدم نفس شعارهم بمعناه الشامل وليس بمعناه الضيق. ولكن خروجا من الالتباس، ممكن أن نقول: **دائما هناك حلول في الإسلام**، فليست كل الحلول تأتي عبر الحلول السياسية من سدة السلطة، وليس دائما هذا الحل ممكنا.

وقد اتضح لنا من خلال تفكيك الواقع الحالي، أو من خلال التدقيق في معاني الحكم والحاكمية في الإسلام، استحالة إقامة حكم إسلامي حقيقي في الزمن الحالي، وبالتالي نحن بحاجة إلى بدائل واقعية، تكون بديلا لمشاريع الإسلام السياسي بفرعية المسلح وغير المسلح، وبديلا لحكم الاستبداد السائد في عالمنا العربي.

وما دام المجتمع الدولي بصيغته الحالية هو الحاكم، فيجب ألا نكون في حالة صدام وعداء معه، والحل هو في السعي إلى **الدولة الوطنية الديمقراطية التي لا تحكم بما أنزل الله**، قد تكون عبارة الدولة الوطنية الديمقراطية (كافية تماما) ليفهم منها أن هذه الدولة لا علاقة للدين بها لا من قريب ولا من بعيد. ولكن غوغائية وعبثية أقطاب وفقهاء الإسلام السياسي الجدد، تجعل لا بد من استخدم تتمة للعبارة، فقد عودونا عند طرح أي مصلح للدولة الحديثة، أن يتموه بعبارة تحكم بما أنزل الله. فإذا قيل دولة مدنية سارعوا للقول: دولة مدنية تحكم بما أنزل الله. وإذا قيل دولة وطنية، قالوا: دولة وطنية تحكم بما أنزل الله. وإذا قيل دولة ديمقراطية، قالوا: دولة ديمقراطية تحكم بما

أنزل الله. ولم يبقى إلا عندما يُقال دولة علمانية أن يقولوا: دولة علمانية تحكم بما أنزل الله! مع أن كل هذه الدول التي توصف بأي من هذه الأوصاف، لا يمكن أن تحكم بما أنزل الله، وليس لها علاقة بأي حكم ديني. بل هي دول تُحكم بأحكام وضعية، وفقط الدولة الدينية هي التي تحكم بما أنزل الله.

وهذه الدولة الوطنية الديمقراطية التي لا تحكم بما أنزل الله، **هي البديل الذي ليس لنا فيه خيار**، فكلنا يعلم بأن الأصل هو أن يكون الحكم حكما إسلاميا يحتكم إلى الشريعة. وقد أوضحت أسباب استحالة هذا الأمر حاليا بسبب الواقع الدولي فيما سبق. إذن نحن عندما نختار الدولة الوطنية الديمقراطية نكون في حالة اضطرار وإكراه، ولسنا في حالة اختيار، والله عز وجل يقول:

{إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيم} البقرة: ١٧٣

{مَن كَفَرَ بِاللهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَـكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيم} النحل: ١٠٦

فمسألة الاضطرار والإكراه واضحة جدا في كتاب الله، ولا أحد يختلف فيها. ولكن مسألة إسقاطها على الحالة السياسية في الواقع الحالي هو ما قصر فيه المسلمون، وتركوا الساحة للغوغاء من الجهلة والأغبياء والانتهازيين من جماعات الإسلام السياسي الساعين إلى السلطة بأي وسيلة كانت. نعم حاليا نحن لسنا قادرين على إقامة حكم الله، ونريد بدائل ممكنة. فقد حرم الله الميتة والدم ولحم الخنزير... ولكن في حالة الاضطرار يمكن أن تؤكل، إذن في حالة الاضطرار يمكن أن يصبح الحرام مباحا، ونحن عندما نسعى إلى الدولة الوطنية الديمقراطية، نسعى إليها بحكم الاضطرار، لأن الدولة الإسلامية الحقيقية غير متاحة لنا الآن. وأكثر من ذلك فحتى تلفظ الكفر في حالة الاضطرار يصبح أمرا معفوا عنه، هذا هو الإسلام، وليس التنطع وزج المسلمين في مواجهات خاسرة، ولا يوجد أي أمل في نجاحها هو الحل.

ودائما العامل الحاسم في مسألة الإكراه والاضطرار، هو خشية الموت، سيقول المتنطعون: هو الموت في سبيل الحكم الإسلامي، هذا ليس صحيحا، فالحروب لها قواعد وأصول وإلا أصبحت شيئا عبثيا إذا تركت على الغارب. وكلنا يعلم بأننا في أشد الحالات ضعفا، ولا نملك أي وسيلة ذات جدوى للنصر في هذا الزمن. ونعلم بأن أعداء الحكم الإسلامي يملكون من الأسلحة والقوة ما يكفي لإبدتنا عن بكرة أبينا، فكفانا وهما. وأي مواجهة سنكون فيها الطرف الخاسر. وبالرجوع إلى تاريخ كل المواجهات التي خاضها الإسلاميون بعد سقوط الخلافة العثمانية، سواء مع القوى المحلية أو الدولية، ماذا كانت نتيجتها؟ مجزة للإسلاميين وللمجتمعات التي تحتضنهم. فهل الله عز وجل يريد للمسلمين أن يساقوا إلى الموت بهذا الشكل العبثي؟ أم أن من تسلق على أكتاف المسلمين البسطاء، وتاجر بالشعارات الدينية؟ وحمل رايات الإسلام هو من يتحمل أوزار الدخول في هذه المغامرات العبثية والطائشة. هنالك دائما بدائل شرعية للمسلمين، وحتى الرسول الأعظم عاش فترة بدون حكم لعدم امتلاكه القوة، ونحن يمكن أن نعيش أيضا بدون حكم، طالما لا نمتلك أدوات الحكم ووسائله.

فلا يجوز بأي حال من الأحوال أن تهدر دماء المسلمين في مشاريع ليس لها أي نصيب من النجاح، حتى ولو كانت في سبيل إقامة حكم الله على الأرض. وقد لاحظنا أن الرسول ﷺ لم يستخدم هذه الأساليب الغير مجدية رغم انتظاره ثلاثة عشرة عاما. وحتى سمح لبعض المسلمين بالهجرة للحبشة للخلاص من أذى قريش، بالرغم من كثرة المشاحنات والمشاجرات، فلم يقتل أحد لا من المسلمين ولا من المشركين، على الأقل بين الأحرار. فهذا يبين لنا كم هو مهم عدم إراقة دماء المسلمين في مواجهات خاسرة يمكن تجنبها. وعلى خلاف المواجهات التي تفتعلها جماعات الإسلام السياسي مع قوى الأمر الواقع حاليا، مع القناعة التامة بأن هذه المواجهات لن تؤدي إلى أي نتيجة إيجابية للمسلمين، بل على العكس تماما، فهذه الموجهات تحت شعارات الإسلام ورايته كانت نتائج عكسية. وعلى سبيل المثال سوريا، حيث لدينا حكم الأسد المستبد،

ونظامه القمعي، ويجب التخلص منه بأي شكل من الأشكال. وهذا الأمر كان ممكنا تماما مع بدء الربيع العربي. ولكن ظهور جماعات الإسلام السياسي، هو ما أعطى للنظام حبل النجاة، وأتاح له الفرصة ليقول للعالم بأنه يحارب جماعات إرهابية، لا تريد ديمقراطية ولا حرية، وكل ما تريده هو الوصول إلى السلطة، وإقامة نظام حكم ديني متشدد. وبالنهاية لم تؤدي هذه المواجهة في الوصول إلى الدولة التي تحكم بما أنزل الله، ولكن أدت إلى هزيمة منكرة لهذه الجماعات وشعاراتها ورايتها، وإراقة الكثير من دماء المسلمين وهدم بيوتهم وتشريدهم في كل أنحاء العالم، وبقاء نظام عائلة الأسد في الحكم.

بكل تأكيد أنا لست ضد رفع السلاح في مواجهة نظام الأسد، فهذا النظام بتركيبته المافيوية الإجرامية لا يمكن أن يسقط إلا بالسلاح. ولكني ضد الأسلمة التي رافقت حمل السلاح، وما رافقها من رفع شعارات ورايات الجهاد، والبدء بإقامة أحكام الشرع في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام. وعند طرح هذه الأمر على بساط البحث بعد هزيمة الجماعات الإسلامية، يأتي الرد بأنه لا يمكن للإنسان المسلم أن يموت إلا تحت راية إسلامية، أما القتال تحت أي راية أخرى كالراية الوطنية، فهو أمر غير جائز على الإطلاق، بالتأكيد هذه مسألة حساسة جدا، لذلك يجب البحث فيها بعمق وتأني.

كما قلت لا يوجد حاليا أي فرصة لإقامة نظام حكم إسلامي حقيقي، والبديل أمامنا للخلاص من أنظمة الاستبداد، والعيش بكرامة وإنسانية، هي الدولة الوطنية الديمقراطية، لأن أنظمة الاستبداد تعمل على إزهاق أرواح المسلمين والسيطرة على مقدراتهم. والله عز وجل قد أباح أكل المحرمات في حالة الاضطرار لحفظ أرواح المسلمين. لنأخذ هذه الفرضية الفقهية، بغض النظر عن زمن وقوعها:

مجموعة من المسلمين في مكان ما معزول ولا طعام فيه، وهناك عدو لهم لديه طعام. وهذا الطعام عبارة عن لحم خنزير، وهو الوسيلة الوحيدة للبقاء أحياء، وأثناء محاولة الحصول على هذا الطعام قتل أحد المسلمين، ما هو الحكم الشرعي في هذه الحالة، مسلم ذاهب للحصول على لحم خنزير الذي يمكن أن يبقيهم أحياء، أليس هو شهيد؟

وكذلك المسلمون عندما يسعون إلى الدولة الوطنية الديمقراطية أو يدافعون عنها، ويقتلون في سبيلها يكونون شهداء لأنهم في حالة اضطرار، مع القناعة بأن الدولة الوطنية الديمقراطية يمكن أن تحفظ حياتهم ومقدراتهم، على عكس الحكم الاستبدادي القهري. ولكن ما دور الدين في هكذا واقع، ولنرى كيف تعامل الرسول ﷺ معه، فمن العروض التي عرضت على الرسول في مكة صيغة للمشاركة بين قريش ومحمد ﷺ:

لقي الوليد بن المُغيرة والعاص بن وائل، والأسود بن المطلب، وأميَّة بن خلف، رسول الله، فقالوا: يا محمد، هلمّ فلنعبد ما تعبد، وتعبدْ ما نعبد، ونُشركك في أمرنا كله، فإن كان الذي جئت به خيرا مما بأيدينا، كنا قد شَرِكناك فيه، وأخذنا بحظنا منه، وإن كان الذي بأيدينا خيرا مما في يديك، كنت قد شَرِكتنا في أمرنا، وأخذت منه بحظك، فأنـزل الله: {قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُون} ١ {لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُون} ٢ {وَلاَ أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُد} ٣ {وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّم} ٤ {وَلاَ أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُد} ٥ {لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِين} ٦ تفسير الطبري

فرفض الرسول ﷺ المشاركة في هذا العرض. قد يستغل البعض هذا الأمر للدفع بعدم مشاركة المسلمين في الحياة السياسية في هذا الزمن، بحجة أن هذه الحكومات لا تحكم بما أنزل الله. **بالتأكيد لا يجوز للقوى الإسلامية المشاركة في أي عمليه سياسية.** قد يبدو بأن هناك تناقض ما. علينا أن نميز بين حالتين، الرسول ﷺ في مكة في حال مشاركته في الحكم، فهو يشارك من خلال موقعه الديني. وهذا هو الغير جائز على الإطلاق، في أن يشارك المسلمون **بصفتهم الدينية** في أي عملية سياسية لا كأفراد ولا كجماعات.

وبناء عليه فالإسلام كدين لا يمكن أن يشارك في أي صيغة سياسية للحكم مع أي طرف يحكم بالأحكام الوضعية.

أما الحالة الثانية أن يشارك المسلمون في أي عملية سياسية في أي بلد في العالم كناخبين أو مرشحين، **بصفتهم مواطنين في هذا البلد، وبدون أي شعارات أو أجندة دينية لا علنية ولا سرية.** فالعملية السياسية هي عملية إدارية بحته يحق للجميع المشاركة فيها (فكل هذه الدول في ظل الوضع الدولي الراهن هي أشبه بمجمعات سكنية) وهذه المشاركة تهدف إلى تحسين معيشة الناس، سواء في التنمية أو التعليم أو الاقتصاد... فالجميع متساوون في الحقوق والواجبات في هذا البلد بصفتهم مواطنين، ولهم نفس الحقوق وعليم نفس الواجبات.

سياسة الدولة الوطنية الديمقراطية

سياسة الدولة الوطنية الديمقراطية يجب أن تكون متوافقة ومتماشية مع مصالح وأهداف الشعب بشكل كامل، في كل المجلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الداخلية والخارجية، وما يهمنا هنا هو السياسة الخارجية فقد ورد في كتابي هذا مصطلح الدولة الإدارية التي تكون سيادتها غير مكتملة في ظل توازنات النظام العالمي الحالي، فكيف سيكون التوفيق بين مصلحة الدولة الوطنية الديمقراطية الداخلية والخارجية في ظل هذا الواقع، بين أن تؤمن مصالح المواطنين وعدم الصدام مع القوى العظمى. فالسياسية هي فن الممكن بين الأهداف والواقع. ومن الممكن في أكثر الأحيان أن نصل إلى حلول مرضية إذا كان الهدف واقعيا، أما أن تكون الأهداف فوق الواقع فستكون النتائج كارثية، والعراق في عهد صدام حسين أكبر دليل على ذلك.

دائما هناك طريق وسط على القوى الضعيفة أن تبحث عنه، وأول مبادئه أن لا تقل **(لا)** عندما لا تستطيع أن تدافع عن هذه **(اللا)** وكل من وقع في سوء تقدير لهذه القاعدة جر على نفسه وعلى شعبه نتائج كارثية، وعلى سبيل المثال في أمريكا الجنوبية، فقد كانت بنما مقاطعة كولومبية الكل يعترف بهذه التبعية حتى الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد انسحاب فرنسا من مشروع حفر القناة، وحلت محلها أمريكا ١٩٠٣، طالبت أمريكا بأن يكون لها صلاحيات كاملة في منطقة حفر القناة، وبعد انتهاء المفاوضات وعرض الاتفاقية على الكونغرس الكولومبي، رفضها المجلس* موقف وطني تحلى به كل أعضاء المجلس من كل الاتجاهات. وأمريكا هذه الدولة العظمى الصاعدة في بداية القرن العشرين تعاملت بغطرسة مع الكولومبيين كحال الدول الاستعمارية، فحركت مجاميع من السكان المحليين وسلحتهم وأعلنوا الثورة ضد الحكومة الكولومبية. وهكذا انفصلت بنما عن كولومبيا بشكل كامل وتم إعلان بنما كدولة مستقلة كاملة السيادة، موقف وطني للبرلمان الكولومبي أدى إلى خسارة بنما بشكل كامل، لقد

أضاعوا بنما بموقف أهوج لم يقدر الظرف السياسي والعسكري، خرقوا قاعدة أساسية، وقالوا لا في مكان لم يستطيعوا أن يدافعوا عن هذه، اللا. موسوعة ويكبيديا

ومثال آخر من منطقتنا العربية وهو تقسيم فلسطين. فقد قال العرب: **لا** لقرار التقسيم وبدؤوا بالتحريض على الحرب بالكلام والجعجعة دون استعدادات حقيقية، أما الإسرائيليون فلم يعلنوا صراحة رفضهم قرار التقسيم، واستعدوا للحرب بشكل حقيقي بكل الوسائل الممكنة، فماذا كانت نتائج هذه **اللا** العربية؟ كانت عبارة عن ضوء أخضر للقوات الإسرائيلية لترسيم الحدود بدلا من طاولة المفاوضات تحت راية الأمم المتحدة.

ومن الأمثلة المميزة على الحكمة السياسية هو موقف حكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤، حين تأزم الموقف بعد اغتيال أحد قيادات المؤتمر الوطني الأفريقي من حزب مانديلا، وبدأت على أثره اضطرابات عنيفة وكانت ستتحول إلى حرب أهلية طاحنة، طرفيها البيض وحكومتهم العنصرية المدججين بكل أنواع السلاح، وأكثرية سوداء تريد حريتها بأي ثمن. ولكن قيادات الأقلية البيضاء كانوا من الحكمة مما جعلهم يدركون خطر الدخول في هكذا حرب، ولن يكون لهم النصر فيها مهما قتلوا من الوطنيين الأفارقة. فلم يقولوا: لا. وهنا الحكمة، لأن قول: لا، في هكذا موقف سيكون معناه حرب أهلية شاملة وإسالة أنهار من الدماء، فتجنبوا الدخول في مغامرة خاسرة ومكلفة واتجهوا إلى انتخابات تعددية أوصلت مانديلا إلى السلطة.

ليس دائما الموقف المتشدد والصوت العالي هو الموقف الصحيح والوطني، حيث يدخل الطرف الذي يزعم الوطنية بمقامرة خطرة شعارها إما كل شيء، أو لا شيء، خسرت ألمانيا الحرب تحت هذا الشعار مرتين، واليابان أيضا دخلت الحرب تحت هذا الشعار وانتهت باستسلامها بشكل كامل.

أما نحن في هذا الزمن فهل المطلوب منا أن نعيد تكرار الماضي والجعجعة والصوت العالي، وطرح أهداف بحاجة إلى معجزات لتتحقق، في عصر ليس فيه معجزات، أم أن نكون واقعيين، وندرك تماما ما هو الممكن، وما هو غير الممكن في هذا الزمن.

إذا كانت القاعدة الأولى ألا تقول: **لا**، إذا لم تستطيع أن تدافع عن هذه **اللا**، فهل القاعدة الثانية هي القول **نعم** في كل مكان بمناسبة وبدون مناسبة؟ بالتأكيد، لا. وإنما الحل هو استنفاذ كل السبل في سبيل الوصول إلى حلول ممكنة تؤمن مصلحة الشعب بأقل خسائر ممكنة، في ظل هذا النظام العالمي حيث تسيطر مجموعة من الدول على القرارات الكبرى. وعلى الدولة الوطنية الديمقراطية أن تلتزم بالخطوط العريضة للنظام العالمي، والاستفادة من كل المتناقضات والظروف لتحصيل أكبر قدر من المكاسب بالوسائل القانونية ضمن فن الممكن في السياسة والاقتصاد وكل المجلات الأخرى.

سيقول قائل إذا كان فن الممكن هو البند الأساسي في سياسية الدولة الوطنية الديمقراطية، فلماذا لا يكون فن الممكن هو البند الأساسي في الدولة الإسلامية؟ هذا الكلام مقبول في أي نظام إلا في النظام الإسلامي. ولأسباب جوهرية متعلقة في أصول الإسلام نفسه، فالإسلام دين سيادي، وذكرت سابقا أن الحكم الإسلامي هو سلطة الله وتشريعه، ويجب ألا يكون هناك أي سلطة فوق سلطة الله. وإن مجرد انضمام أي دولة تدعي الإسلام إلى المنظمات الدولية والموافقة على مبادئ الأمم المتحدة والإقرار بنفاذ قرارات مجلس الأمن فيها، فقد فقدت سيادتها المطلقة، وهي البند الأول في الحكم الإسلامي، وقد أصبح هناك سلطة فوق سلطة الله.

وإذا كان هناك سلطة فوق سلطة الله، فقد خرج هذا الحكم من تسميته حكما إسلاميا، وأصبح حكما إداريا، لذا ستكون الدولة الوطنية الديمقراطية هي الحل المناسب بالنسبة لنا في غياب الإمكانيات اللازمة لقيام الدولة الإسلامية الحقيقية.

حياة المسلمين في غياب الحكم الإسلامي

يأتي السؤال الأهم بالنسبة للمسلمين ما هي الطريقة التي يمكن للمسلمين أن يعيشوا فيها في هذا العصر، عصر القرية الكونية، التي يتحكم فيها مجلس الأمن، ومن وراءه باقي القوى الدولية. وهي قوى علمانية لا تؤمن بالأديان، والدين لديهم مجرد تاريخ وفلكلور وتراث. يقول الله عز وجل في محكم تنزيله:

{وَلَا نُكَلِّفُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ} المؤمنون: ٦٢

{وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} الأعراف: ٤٢

يقول الله عز وجل: **لا نُكلف نفسا إلا وسعها**، وإذا طبقنا هذا الكلام على واقعنا وفي ظل توازن القوى المختل حاليا لصالح القوى العلمانية، نرى أن الله لا يكلفنا إلا وسعنا في مسألة الحكم وإقامة الحدود. ومن خلال هذه الحقيقة وجب على المسلمين التعايش والاندماج في مجتمعاتهم سواء كانوا أغلبية أو أقلية في هذه الدول، وعدم استفزاز هذه المجتمعات بفكرة حكم الشريعة وتطبيق الحدود. والانخراط بشكل كامل في التنمية والتعليم والثقافة وإثبات أن المسلمين أناس متحضرون يعشون واقعهم، فأي مجتمع يقوم على أساس دستور والقوانين وأعراف. وبالتالي وجب على المسلمين احترام هذه المبادئ والعمل ما في وسعهم وبكل الوسائل السلمية والقانونية لتعديلها إذا كانت هذه المبادئ والقوانين فيها خلل ما، فالحالة المثلى التي يمكن للمسلمين أن يعيشوا فيها حاليا هي الدولة الوطنية الديمقراطية الحيادية التي لا تهتم بعقائد الناس ولا بأفكارهم، فكل مهمتها هي إدارة شؤون الناس على قطعة جغرافية محددة، ومن خلال هذا الواقع

الذي يناسب المسلمين يمكنهم أن يمارسوا شعائرهم الدينية من صلاة وصيام... هذه الأمور حرية شخصية بالدولة الوطنية الديمقراطية، وطبعا هذا الأمر له أصول في شريعتنا.

لننظر إلى مجتمع مكة في بداية البعثة، ونتسأل هل كانت مكة دولة دينية؟ هل كان هناك حرية دينية أم لا؟ فإذا تعمقنا في ذلك الواقع البدائي الذي تحكمه الأعراف القبلية، التي لا تهتم كثيرا بالعقائد الدينية، طالما أن هناك ولاء للقبيلة بغض النظر عن دين أفرادها، وهو ما استفاد منه الرسول ﷺ في الدعوة فقد كانت الحرية الدينية متاحة للجميع فمنهم المشرك ومنهم النصراني واليهودي، ومنهم الحنفي ومنهم الملحد. وخلاف قريش مع النبي ﷺ لم يكن لأنه لا يعبد ألهتهم أو يعبد إلها آخر، ولكن بسبب أنه عاب هذه الآلهة وسفه عبدتها علنا وبإصرار ومن خلال هذا الاتجاه الذي سلكه تبين لقريش أن هدف الرسول هو هدم دين أهل مكة والحكم فيها بشكل كامل، وتغيير نظامها، وليس مجرد دعوة لدين جديد.

إذن، هذا كان الخلاف مع قريش، وليس أنه ترك دين أهل مكة، أو حتى دعا لدين آخر. فلم يكن في مكة من يحارب الأحناف والصابئة والمسيحيين الذين يتخلون عن دين الآباء. وإذا قسنا ذلك على الواقع الحالي فهو يشبه الدولة الوطنية الذي استفاد منه الرسول في دعوته، ولكن هذا كان ضمن الوضع القائم في مكة، أي أن الرسول ﷺ كان يطعن في دينهم ولكن بشكل سلمي. وهذا الأمر واضح في كيفية التزام الرسول ﷺ بقوانين مكة وهي مسألة استجارته بالمطعم بن عدي بعد رجوعه من الطائف:

بعد عودة النبي محمد وبصحبته زيد بن حارثة من الطائف، وقد لقي من ثقيف ما لقي من إيذاء وضرب بالحجارة، ولما وصل إلى حراء أرسل رجلاً من خزاعة إلى المطعم بن عدي يسأله أن يدخل محمد وزيد في جواره، فقال المطعم: «نعم»، ودعا

بنيه وقومه فقال: «تلبسوا السّلاح وكونوا عند أركان البيت فإني قد أجرت محمدًا»، فدخل محمد ومعه زيد بن حارثة حتى انتهى إلى المسجد الحرام فقام المطعم بن عدي على راحلته فنادى «يا معشر قريش إني قد أجرت محمدًا، فلا يهجه أحد منكم» فانتهى النبي محمد إلى الركن فاستلمه وصلى ركعتين وانصرف إلى بيته والمطعم بن عدي وولده محيطون به. لأجل ذلك قال عنه النبي محمد «لو كان المطعم بن عدي حيًا، ثم استشفعني في هؤلاء النتنى (يعني أسرى بدر) لشفّعته فيهم». الطبقات الكبرى، ابن سعد ج١

لنتابع هذا الحدث: الرسول ﷺ خرج إلى الطائف وعند عودته لم يأمن على نفسه من قريش. رجل لا يأمن العودة إلى داره وأهله لأسباب سياسية، فلماذا الرسول لم يستغل هذه الحادثة لإعلان العمل المسلح ضد قريش؟ لم يكن الرسول ليفعل هذا ألبته، فهذا يعرض دعوته وجماعته وفكرته لخطر أكبر. وبدلا من ذلك استفاد الرسول ﷺ من حكم الإجارة السائد في أعراف وقوانين مكة، **وهذا هو الأساس النظري للعهد المكي في فترة اللادولة وانعدام الحكم، في الاستفادة بقدر الإمكان من الأعراف والقوانين المرعية لتجنب الصدام مع قوى الأمر الواقع.**

طبعا لم يخلو الأمر من المشاحنات والمشاجرات كما في كل المجتمعات وفي كل الأزمنة ولكن لم يصل الأمر إلى خرق وتجاوز للوضع القائم واستمر الجميع ملتزما به. ومنه نستنتج أهمية هذا الموضوع وهو الحرمانية التامة وبشكل قطعي أن يقوم المسلمون باستخدام القوة والسلاح سواء كانوا مجموعات أو أفراد والقيام بأي تصرف يخرق الوضع القائم بتجاوز القانون باسم الإسلام في أي بلد يقيمون فيه، وبالتالي عليهم المساعدة في توطيد الأمن والاستقرار في الأماكن التي يعيشون فيها.

وبقي الآن أن نوضح كيف يمكن للإنسان المسلم أن يعيش ويتعايش في ظل واقع انتفاء الحكم الإسلامي، يبقى الاندماج في الحياة بكل أبعادها وخاصة النشاط السياسي والعمل العام لتحسين واقع الناس والأوطان التي يعيشون فيها، وفي التعليم والتنمية وفي كل مجلات العلم والعمل، لإعطاء الفكرة الحقيقة عن الإنسان المسلم. والأهم هو ترك أفكار القرون الوسطى القائمة على الولاء القبلي والطائفي والمناطقي والانتقال إلى الألفية الثالثة، فالمجتمعات التي تعيش بأفكار ومبادئ القرون الوسطى لا تزال في القرون الوسطى ولو أنها من الناحية الجسدية والفيزيائية تعيش في الألفية الثالثة. ولا يكفي بالتأكيد أن تكون جسديا هنا في هذا الزمن، وأن تكون نفسيا وفكريا وعقليا منتميا إلى ماض بائد، حيث أصبحت هذه الأفكار أفكار الشعوب المتخلفة التي تعيش على هامش الحياة، ومهما امتلكت هذه الكيانات من أدوات الحداثة والمعاصرة أو حتى وصلت إلى المريخ، فهذا لا يغير من الحقيقة شيئا. وهذا الأمر يستلزمه:

ترك ثلاثة أمور: **الإسلام السياسي، القبلية، الطائفية**

وتبني مكانها ثلاثة أمور: **المواطنة، العلم، العمل**

فالتغيير يجب أن يطال كل مناحي الواقع. ولا أحد يستطيع أن يدعي بأن دولة ما من الدول العربية قد أصبحت من الدول المتقدمة بينما لا يزال زعيمها هو نفسه شيخ القبيلة، فأول أدوات التطور، هو التنمية السياسية القائمة على سلطة الشعب وتداول السلطة وحياة سياسية وحزبية يشارك فيها الجميع وتفضي عبر انتخابات تعددية ونزيه إلى حكم يمثل الأغلبية السياسية، وليس إلى حكم الأغلبية القبلية أو الطائفية. وأول شيء للوصول إلى هذا الواقع الجديد قائم على هزيمة الإسلام السياسي الذي يُعتبر العائق الأكبر للوصول إلى الدولة الوطنية الديمقراطية، وهذا الأمر بالتأكيد ممكن إذا امتلكنا الإرادة والتصورات الصحيحة، يقول الله عز وجل في محكم تنزيله:

{لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَـكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} يوسف: ١١١

إن القصص التي تُروى في القرآن عبرة، ويجب علينا الاستفادة منها بقدر ما يتطابق واقع هذه القصص مع واقعنا الحالي، ومنها قصة نبي الله يوسف عليه السلام. لننظر كيف عمل يوسف عليه السلام كخازن على خزائن الأرض عند ملك مصر، فقد عمل في واقع يحكم الملك فيه بشريعته، أي أنه تعايش مع هذا الواقع وحاول أن يكون المثال الأفضل في العمل العام، وقد تعايش مع هذا المجتمع وحتى أنه هو من عرض على الملك أن يعمل على خزائن الأرض، كما ورد في قوله تعالى:

{وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ {٥٤} قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ {٥٥} يوسف

فيوسف عليه السلام لم يقم بأي عمل مسلح ولم يلجأ إلى العنف بالرغم من أنه سجن ظلما، فقد احترم القوانين أي أنه لم يجاهد أو يدعوا إلى الجهاد وهو نبي الله، لأنه كان في واقع لا يحكم بالشريعة، هكذا كان الواقع هناك في مصر، واقع اللادولة واقع انعدام الحكم. وواقع يوسف عليه السلام مطابق لواقعنا الحالي، ونحن علينا أن نحترم القوانين، ونعمل من خلالها، وأن ننخرط بشكل كامل في كل الأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية في أي دولة نعيش فيها إلى أبعد حد. فدولة المواطنة والديمقراطية هي الضمانة الأكيدة والبديل الممكن حاليا، وهو الشيء الواقعي الذي ينسجم مع الدين في ظل غياب دولة الإسلام الحقيقية.

وكعادة جماعات الإسلام السياسي التي لا تترك أي مدخلا للوصول إلى السلطة إلا واستغلته كقصة يوسف عليه السلام. حيث يوردها علي الصلابي في كتابه فقه النصر

والتمكين من الأدلة على جواز مشاركة الجاهلية في الحكم، طبعا بعد أن يلوي عنق النص بشكل كامل، وبالتأكيد النص القرآني السابق لا يعطي أي إشارة بأن يوسف عليه السلام قد شارك الملك في الحكم. وإنما عمل يوسف في الشأن العام كان **بصفته الشخصية** وليس بصفته نبيا لديه تشريع يريد أن يشارك به في السلطة مع الملك **(والذي جائز تماما وهو العمل في الشأن العام لصالح المجتمع)** وليس في الآيات ما يدل على غير ذلك، فالحوار واضح تماما. فبعد أن أول يوسف رؤيا الملك، واستدعيت النساء للشهادة، واعتراف زوجة العزيز بأنها هي الملامة. قال له الملك إنك اليوم لدينا مكين أمين، أي لك مكانة لدينا بحكم أمانتك، فكان جواب يوسف اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم. حيث طلب يوسف العمل وهو يعلم بأن الملك هو الذي يملك كل مقاليد الحكم* كتاب فقه النصر والتمكين ص ٨٣

وهو بهذا يخلط بين أمرين خلط عجيب، فالذهاب في الزمن الحالي إلى عملية سياسية تعددية في دولة ما مع مشاركة قوى إسلامية تحت يافطات إسلامية **(والتي لا تجوز بأي حال من الأحوال)** هو أمر مختلف تماما عن عمل يوسف عليه السلام الذي كان يعمل بصفته الشخصية عندما طلب بأن يتولى خزائن الأرض، فسورة يوسف ليس فيها ما يدعم أي مشاركة سياسية لمن يحمل صفة دينية وإنما كان أمرا شخصيا صرفا. وبناء على هذا يجوز لكل المسلمين أن يشاركوا بصفتهم الشخصية في الشأن العام والعمل في كل إدارات الدول التي يعيشون فيها سواء كان أغلبيتها من المسلمين أم لا، والدخول أيضا في الأحزاب والمنظمات في الدول الديمقراطية ذات النظام التعددي والعمل في كل المجالات التي تحقق مصالح المجتمع ككل.

يقول الله تعالى في سورة النحل المكية:

{ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} النحل: ١٢٥

ليس للمسلمين في هذا الوقت سوى الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وإن من يقول إنه مسؤول عن الفضيلة وعليه حماية المجتمع مما يصفه بالانحلال والخروج عن التقاليد والعرف والدين وهذه مسؤوليته وعليه أن يقوم بها، مكلفا لا ندري ممن!!؟ نقول له ليس لك في هذا الوقت سوى الدعوة والإصلاح بالحسنى، بدون استفزاز ولا تحريض، هي الكلمة الحسنة فقط ولا زيادة على ذلك، أما الدخول في مهاترات وتهديد وتصرفات لا تليق بشخص يدعي أنه يمثل الإسلام فإنها الحماقة بعينها.

على الجميع في هذا الواقع، واقع اللادولة، واقع اللاحكم، الواقع المكي، أن يعي ألا سلطة لأحد على أحد آخر في مسألة الدين، كل ما هنالك الكلمة الطيبة أو السكوت، فلا أحد وصي على أحد، ولا أحد في هذا الواقع يستطيع أن يدعي ويقول إنه مكلف من الله ليكون حارسا على عقائد الناس وعقولهم وعلى الأخلاق والفضيلة، وينصب نفسه وصيا على المجتمع. لنفرض أن أحدهم ارتد عن الإسلام، وأصبح مسيحيا أو حتى ملحدا هل لأحد له الحق بمحاسبته؟ إن في واقع انعدام الحكم الإسلامي لا أحد يمتلك السلطة على أحد، بدليل قوله تعالى في سورة الغاشية المكية:

{فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ{٢١} لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ{٢٢} إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ{٢٣} فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ{٢٤} إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ{٢٥} ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ{٢٦}

توضح هذه السورة المكية بشكل واضح وبين أن الله عليه الحساب، وحتى الرسول ﷺ لم يكن عليهم بمصيطر، ففي الآخرة الله هو من يحاسب، في بعض دولنا التي تسمى دولا إسلامية حكم قضائي اسمه حكم الردة أو التجديف. فيا للعجب دول ليس فيها من الإسلام إلا بعض الشكليات، تريد تطبيق حد الردة ما هذه السخافة، وقد يكون القاضي نفسه غير ملتزم دينيا، وربما يكون ملحدا، من أنتم ومن كلفكم بمتابعة عقائد الناس ومحاسبتهم.

في هذا الواقع الفردية هي الأصل، فنحن أمام حالتين إما واقع الجماعة ودولة الخلافة الحقيقية، وإما الواقع الفردي، فالإنسان المسلم عليه من نفسه ليس مكلفا بجر الناس معه إلى الجنة رغم أنوفهم، يقول الله تعالى:

{قَدْ جَاءكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَاْ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ} الأنعام: ١٠٤

{قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُمُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَاْ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ} يونس: ١٠٨

{وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ} النمل: ٩٢

{إِنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ} الزمر:٤١

{مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ} الجاثية: ١٥

{وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ} الطور: ٢١

نلاحظ من خلال هذه الآيات تأكيد الله عز وجل على الحالة الفردية في الحالة المكية، حالة اللادولة، ومن هنا على العاملين في المجال الإسلامي بمتخلف اتجاهاتهم ومشاربهم ومذاهبهم وأهدافهم أن يعوا تماما أن للإسلام حالتان لا ثالث لهما. إما المسلمون ضمن دولة الخلافة القوية المهيمنة العزيزة ذات السيادة التي لا تأتمر من أحد ولا تهادن أحد، وأن يكون على رأسها الإمام العادل الذي يحكم بالقرآن والشورى، ويقيم كل حدود الله ونواهيه، وإما أن نعود إلى العهد المكي، واقع اللاحكم.

ليس هناك أنصاف أو أرباع حلول كما تفعل الدول ذات الأغلبية الإسلامية، تأخذ حكما من الإسلام وحكما من الجاهلية، حكما من القانون الفرنسي وحكما من الفقه الحنفي، إن هذا هو التدليس بعينه، ثم يقولون إننا دول إسلامية. وهي ليست سوى دول إدارية ضعيفة لا حول لها ولا قوة في ظل النظام العالمي القائم، أنا لا أعترض على أنها دول ضعيفة جائعة بحاجة لكل مساعدة وهي عالة على الدول العلمانية المتقدمة وخاصة دول الغرب في كل شيء. فمنها دول فقيرة بحاجة لمساعدة مالية ومنها دول لديها نفط بحاجة للتكنولوجيا لاستخراجه، ومنها دول عدد سكانها قليل تحتاج إلى حماية. إنما كل اعتراضي على تبجحهم بأنهم يمثلون الإسلام، ويقومون بحشو دساتيرهم ببعض الأحكام الفقهية التي تناسبهم وتناسب حكمهم، وأكثر هذه القوانين تستخدم لقمع المواطنين ولتوطيد الحكم الجائر.

ومن هنا يتضح لنا الحالة الفردية التي أقرها القرآن، وهي مجرد تقديم النصح والعمل الصالح فقط لا غير، وليس هناك من وصاية لأي مسلم على مسلم آخر إلا بالتواصي، يقول الله تعالى في سورة العصر المكية:

وَالْعَصْرِ{١} إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ{٢} إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ{٣}

ويؤكد هذه المعاني السابقة أن مبادئ الأساسية للإسلام تؤكد هذه الاستنتاجات فأركان الإيمان الستة وأركان الإسلام الخمسة يمكن لأي مسلم أن يقيمها بشكل فردي في أي زمان وفي أي مكان وهي أركان الإيمان:

الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الأخر والقدر خيره وشره من الله

أركان الإسلام:

نطق الشهادتين وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت

حتى الرسول ﷺ في مكة لم يكون له سلطة قانونية على المسلمين، لقد كان هناك تشاور ومناصحة، ولكن ضمن السلطة الأدبية وليس على أساس السلطة القانونية. فمن شاء هاجر إلى الحبشة، ومن شاء بقي في مكة، من شاء أعلن إسلامه ومن شاء أسره. وهناك من كان يرتد عن الإسلام في مكة، وأيضا هناك الاستهزاء بالرسول ﷺ كل هذه الأمور لم يكن لها حد، ولا عقاب، بسبب انعدام الحكم، وفي حالة انعدام الحكم الإسلامي بالضرورة تنعدم الأحكام. ومن الغريب جدا فكرة استهداف المستهزئين حاليا، فالرسول ﷺ لم يستهدفهم في مكة ولم يأمر باستهدافهم، وعلى كل سنناقش موضوع الاستهزاء في فصل خاص.

إن فكرة التسلط والتأمُر على المجتمع عند الجماعات الإسلامية وكل العاملين في مجال الدين ابتداء من أصغر عضو في أي تنظيم في أقصى مكان في المعمورة، مرورا بكل التنظيمات الإسلامية ومنظريها، وانتهاء بنجوم الدعاة على الفضائيات الذين يعتبرون أنفسهم أوصياء على المجتمع. ويعتبرون أنهم حراس العقيدة والفضيلة، وإن كل هؤلاء الذين ولدوا من أباء مسلمين مجرد قطعان تابعة لهم، وأن عليهم مهمة قيادة هذه الجموع التي لا راعي لها سواهم. وكأنها منحة من الله، من الذي كلفهم بهذا؟ بمجرد أن الإنسان ولد من آباء مسلمين آل مصيره بين أيديهم فيمنحون أنفسكم الحق بتسيير كل شؤون حياته.

ألم يحن الوقت لنخرج من هذا الواقع والدائرة المفرغة وننبذ هذه الأفكار وأصحابها، فجميعهم ليس لديهم أية حلول. لا هؤلاء الذين يتأبطون مشاريعا سياسية لا تُسمن ولا تُغني من جوع، وكل ما ستفعله أنها ستزيد من إرهاق المسلمين بتصورات لا طائل منها، ولا هؤلاء الذين يحملون السلاح تحت شعار نريد أن نحكم بما أنزل الله، فكل ما هم قادرين عليه، هو جعل حياتنا أسواء مما هي عليه.

بعد مئة عام من سقوط الحكم الإسلامي بشكل نهائي والأخير المتمثل بالسلطنة العثمانية، والذي كان مع نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ والذي كانت تداعياته متصلة حتى اليوم. فقد كان له تأثيرات كبيرة على العالم الإسلامي بشكل عام، والتأثير الأكبر كان على العالم العربي الذي دخل في مرحلة انتقالية منذ ذاك الوقت حتى الآن، قد يقول قائل مرحلة انتقالية مدتها مئة عام!

نعم هي مرحلة انتقالية طويلة سمتها الأساسية عدم الاستقرار وإن كان هناك استقرار ما فهو استقرار مزيف تحت فوهات البنادق وأحذية العسكر، قائم على القمع والاستبداد، وإلغاء الآخر أو استيعابه بطريقة ما، بعيدا عن أي أسلوب متبع سواء في الشكل الإسلامي الممثل بالشورى الذي هو يشكل الخلفية الفكرية للأغلبية، أو الحكم الوطني الديمقراطي الذي هو سمة الحكم في عصرنا الحالي.

لقد جربت منطقتنا خلال مئة عام كل تجارب الحكم، من الاستعمار والانتداب إلى الوصاية والحماية، من الملكية المطلقة إلى الملكية (الدستورية) من الجمهوريات الديمقراطية الشعبية الاشتراكية إلى الجمهوريات الملكية، من طائفية الحكم إلى الحكومات الطائفية. ومن أشكال للسلطة لا يمكن أن ينطبق عليها أي تصنيف إلى حكومات قليلة كانت تحاول أن تضع لبنة في المكان الصحيح، والقاسم المشترك للجميع (وإن كان من الصعب إيجاد قاسم مشترك بينهم) هو الفشل، والفشل الذريع الذي لا يخالطه أي صواب ولا يستر عورته ثوب.

لقد احتلت دول منطقتنا الصدارة في كل قوائم التخلف والفساد والقمع وغياب الديمقراطية، وأيضا احتلت المؤخرة في كل قوائم التنمية والشفافية وحقوق الإنسان. وفي ظل هذه الفترة الانتقالية الطويلة لم تكن غاية السلطة مصالح الشعب بأي حال

من الأحوال، بل تحولت السلطة إلى سلاح فتاك من يمسك به يستطيع أن يتحكم بكل مقدرات الدولة لمصلحته الشخصية، ومصلحة فئة قليلة من زبانية الحكام وأعوانهم، واستغلال كل ثروات الوطن لمصالحهم تحت شعارات التنمية والتحرير والاستقرار.

إن فكرة التنازل عن الحرية مقابل الأمن سينتج عنها فقدان الحرية والأمن، لقد كانت حكومات دول منطقتنا تتبجح بأنها قللت من مستوى الجريمة وحققت الأمن الشخصي والعام للمواطن في ظل هذه السياسات القمعية، وإذا تعمقنا في دراسة هذا الأمن المزعوم لوجدنا أنه لا يمت للأمن الوطني بصلة، بل إن كل أجهزة الأمن عبارة عن عصابات مافيا، ومراكزها أوكار للجريمة المنظمة، وأصبح المواطن يتجنب اللجوء إلى مراكز الأمن حتى ولو كان هو صاحب الحق. أما صراع الأجهزة الأمنية مع الجريمة المنظمة والغير منظمة، فهو صراع مافياوي إجرامي، تحاول فيه أجهزة السلطة الأمنية إقصاء كل العصابات التي لا تنضوي تحت سيطرة الأجهزة الرسمية للسلطة وإدارتها. وبالتالي احتكار الجريمة المنظمة في أجهزة الدولة فقط، فكم من مظلوم قتل في زنزانات سجون الأنظمة بدون محاكمة، وكم من امرأة اغتصبت هناك، وكم من إنسان لفق له ملف كامل أودى به في السجن سنوات طويلة، أما خارج السجون والأقبية فحدث ولا حرج عن الابتزاز والرشوة والصفقات المشبوه والفساد الذي يعشعش في كل مفاصل هذه الدول. هذا هو الأمن المزعوم الذي تتشدق به حكوماتنا وتمنن علينا به، والذي ضحى المواطن بكامل حريته من أجله.

هذا من الناحية الأمنية أما من الناحية السياسية فكل سياسة الأنظمة غايتها الوحيدة هي البقاء في السلطة، فلا شيء آخر هو من أولويات هذه الأنظمة، فهي مستعدة أن تبيع نفسها للشيطان وأن تفعل كل شيء في سبيل هذه الغاية. للأسف الشديد هذا هو الواقع، وهذه هي الحقيقة طيلة المئة عام الأخيرة.

بعد انهيار جدار برلين لم يكن أمام دول أوربا الشرقية سوى خيار واحد وهو التوجه إلى حكم ديمقراطي عن طريق صناديق الاقتراع، بغض النظر عن خصوصية كل دولة من هذه الدول، ومدى تعمق الفكر والممارسة الديمقراطية فيها. ولكن في المحصلة النهائية كانت كلها حكومات ديمقراطية قائمة على تبادل السلطة، ولقد تم هذا الأمر بنجاح وإن كان بشكل نسبي بين دولة وأخرى. وهذا التحول حصل في أمريكا اللاتينية بعد انهيار حكومات العسكر في نهاية القرن الماضي. لا أحد يمكن أن يدعي أن الديمقراطية في أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية في مستوى الديمقراطية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، ولكن هو الطريق الطويل، وأوله وضع القطار على السكة الصحيحة، والوصول إلى الغاية النهائية من الحكم المدني الديمقراطي يحتاج إلى وقت وجهود كبيرة يشارك فيها الجميع.

لماذا لم تسر الأمور في منطقتنا بعد ثورات الربيع العربي بسلاسة تماثل ما حصل في أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية، هناك أسباب متعددة ولكن السبب الأهم هو الخلفية الدينية المختلفة لدينا. وخاصة بصيغتها الحالية المتمثلة في الإسلام السياسي، وعلى أساسه تخرج إلينا كل الأحزاب السياسية الإسلاموية من مختلف اتجاهاتها من مذهبية وسلفية وذات مرجعية إسلامية، والتي لا أحد يمكن أن يتكهن بطبيعة التحولات داخلها، بسبب الاضطراب في خلفيتها الفكرية ومصادرها الفقهية. والأخطر منها جماعات الجهاد والعنف المسلح التي لا تؤمن إلا بإسالة الدماء كسبيل وحيد للوصول للسلطة.

وسبب كل هذه التخبط هو اعتماد كل هذه الأحزاب والجماعات والمنظمات على الفقه السياسي الإمبراطوري (وبغض النظر عن صحته) الذي وضع في الأساس في فترة الحكم الأموي والعباسي لدول إسلامية عظمى. أي أن الإسلام والمسلمين لا زالوا يعيشون تحت الفكرة أننا لا زلنا في حالة استمرار لعهد السلطة والحكم. وكما قلت سابقا إن الإسلام يصلح لكل زمان ومكان ولكل واقع محتمل، إذا أعدنا كل أمورنا إلى

كتاب الله، وتحديد ما يناسب منه لهذا الواقع، فالصورة واضحة وليست بحاجة لشرح طويل. إن حكم الجهاد هو من اختصاص إمام المسلمين فقط، ولا يحق لأحد أن يدعي امتلاك هذا الحق، أما أن تدافع عن نفسك أو مالك أو أهلك أو وطنك فهذا مباح تماما. وهذا الأمر يختلف تماما عن مسألة إقامة الخلافة الإسلامية والجهاد في سبيل الله.

إذن لا يُؤسس الحكم الإسلامي إلا بشكل سلمي كما فعل الرسول ﷺ ولا حكم بدون تمكين وسيادة كاملة، وهو غير ممكن حاليا بسبب اختلال مراكز القوى لصالح القوى العلمانية السائد في هذا الزمن. والبديل الوحيد في واقع غياب دولة الإسلام هو الدولة الوطنية الديمقراطية التي لا تحكم بما أنزل الله، التي تؤمن مصالح الناس الدنيوية وترك أمورهم الدينية لأنفسهم كما كان يحصل في مكة قبل هجرة الرسول ﷺ منها.

ومن خلال هذه الحقائق نجد أن العقبة الأساسية أمامنا هم حركات الإسلام السياسي وفكرهم وفقههم. فإن كل هذه الحركات والأحزاب والجماعات وأفكارهم وأحكامهم مبنية على أوهام استعادة الحكم وفقهه إمبراطوري وضع لزمن غير زماننا وواقع مختلف عن واقعنا. وهم الذي يهيئون الأرضية المناسبة لهذا الواقع المضطرب، من خلال سرد مشوه للفقه والتاريخ الإسلامي، واستثارة عواطف عامة المسلمين، ودفع الشباب المسلم باتجاه أن الحل هو في حكم الإسلام، بدون أي استيعاب للواقع الحالي.

إذن نستطيع أن نقول إن المرحلة الانتقالية التي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الأولى وسقوط السلطنة العثمانية والتي لا تزال مستمرة حتى الآن. وبعد أن وصل المواطن العربي إلى الحائط المسدود فلم يبقى أمامه إلا حل وحيد وهو الثورة والانفجار. فانطلاق الربيع العربي مسألة حتمية، وكل الظروف كانت مهيئة تماما، وفقط تحتاج إلى حدث ما في مكان ما في العالم العربي. البعض تفجأ بذلك واعتبره خروج عن

السياق، وكأن الإنسان العربي يجب أن يبقى مستعبدا ومحكوما بأنظمة لا تمثل إلا مصالح زعمائها. بل أستطيع أن أقول جازما بأن الربيع العربي قد تأخر، وتأخر كثيرا. فثورات أوربا الشرقية لم يكن لها أي تأثير على المنطقة العربية. وحتى الثورة الإندونيسية عام ١٩٩٧ لم يكن لها أي تأثير على الواقع العربي بالرغم من تشابه الواقع الديني والاجتماعي. وفي النهاية رأينا ذلك المشهد الذي انتظرناه عشرات السنين، عندما ملأ ملايين الشباب والرجال والنساء الميادين والساحات في العالم العربي، تهتف بسقوط الأنظمة المستبدة وقادتها. ومنذ تلك اللحظة نستطيع أن نقول إننا في وضع جديد فإما أن نستكمل المرحلة الانتقالية من الفوضى التي عشناها طيلة المئة عام الماضية وإلى أجل غير معلوم. أو أن ندخل في مرحلة تأسيسية جديدة على أساس تصورات جديدة ومختلفة عن الماضي في كل شيء. **فالعقد الاجتماعي والسياسي العربي لم يكتب بعد، وكل الأسباب والمعطيات مهيأة الآن لكتابة هذا العقد،** بعيدا عن جماعات الإسلام السياسي وقوى الاستبداد الملكية والجمهورية. فالمواطن العربي يريد الخروج من هذه الدوامة والحلقة المفرغة إلى واقع يعبر عنه وعن أحلامه وأماله، واقع يشارك هو في صنعه وصياغته كما غالبية البشر تفعل في هذا الزمن. ولكن نتيجة لعدم وضوح الرؤية، وبروز جماعات الإسلام السياسي في المشهد، أدى هذا الوضع إلى دخول عدة دول عربية في مرحلة من الفوضى والحروب أهلية والاضطرابات ذات المنشئ المتشابه، وكلها قائمة على الفهم المغلوط للإسلام والواقع السياسي الدولي، وعلى أرضية تناقضات المرحلة الانتقالية الطويلة.

والسؤال الأساسي هو أن أغلبية الناس في مجتمعنا هذا وفي أي مجتمع آخر ماذا يريدون؟ إنهم يريدون حياة كريمة يستطيعون فيها تأمين الحد المقبول من مسكن وملبس ومأكل لهم ولأطفالهم بغير ذل ولا إهانة ولا ألم. وأن يتخذوا الخيارات الأساسية المتعلقة بحياتهم بحرية تامة، وهذه الأمور مباحة تماما في هذا الزمن، وبما أننا في مرحلة من غياب الحكم الإسلامي. فمن حق الناس اتخاذ أي خيار من الخيارات

التي يرغبون فيها وأولها الخيار السياسي، بعيدا عن سلطة رجال الدين من سُنة كانوا أو شيعة. ففكرة أن طاعة الحاكم واجبة أيا كان هذا الحاكم هي من إفرازات الفكر الاستبدادي. والتي لا أصل لها في القرآن، وإنما هي تبرير لظلم الحكام وسوء استخدام السلطة الذي ساد فترة طويلة في تاريخنا، والله عز وجل يقول: في محكم تنزيله في مطلع سورة طه:

{طه مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى}

الله عز وجل أنزل القرآن لحياة كريمة لا شقاء فيها، وأما الشقاء الذي ابتلينا به فمصدره سوء فهم للواقع ينفذه طبقة من رجال الدين المرتبطين بأجندة سياسية غير واقعية.

القبيلة والدولة الوطنية الديمقراطية

كان للقبيلة العربية من قبل الإسلام وحتى اليوم دورا في الحكم وتوجهاته في أغلب الدول العربية، فليس هناك دولة عربية إلا وفيها روح قبلية، ولكن الأمر نسبي بين بلد وآخر. وإذا استعرضنا دور القبيلة في هذه الفترة نجد أن دورها كان سلبيا بالكامل، فكل السلطات الحاكمة استخدمت القبلية لخدمة أهدافها، ابتداء من الاستعمار الغربي بعد سقوط الدولة العثمانية وانتهاء بالواقع الحالي. حيث كانت التحالفات بين الأنظمة وبين المكونات العشائرية والقبلية هو من أساسيات الحكم. فهل للقبلية دور في الدولة الوطنية الديمقراطية؟ على اعتبار أن المؤسسة القبلية لا يمكن أن تصنف كالمؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية، اللتان يجب أن ينعدم نفوذهما في الدولة الوطنية الديمقراطية.

إن الجواب يكمن في تعريف المكون القبلي نفسه، فالقبيلة هي منظومة متكاملة بالنسبة لأبنائها، وترتكز على رابطة الدم والنسب. **وهي دولة بحد ذاتها لها زعمائها وقوانينها وشعبها وأرضها، وهناك طرق معينة لحل المشاكل الداخلية فيها.** هذه هي القبيلة، وهكذا كانت قبل الإسلام وهكذا بقيت بعده. ومع كل الحض القرآني* على مبدأ الأمة الواحدة إلا أن عرب الجزيرة العربية أصروا إلا أن يصطحبوا نزعتهم القبلية وخلافاتهم أينما رحلوا وأينما حلوا من خراسان إلى الأندلس، وكانت لهذه النزعة الكثير من النتائج الكارثية على مجمل الوضع الإسلامي والعربي.

{وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ} المؤمنون:٥٢

وعلى اعتبار أن القبيلة دولة بحد ذاتها فهي تتعارض مع مبدأ الدولة الحديثة تحت أي تعريف كانت. أما ما كان يجري من تحالفت بين الأنظمة العربية والقبائل فهو أشبه ما يكون بتحالفات قبلية حيث تلعب فيه الأنظمة دور القبيلة القوية التي تدير التحالفات والخصومات مع بقية القبائل بعقلية شيخ القبيلة لتخدم من خلال هذا السلوك أولا وأخيرا مصلحة **قبيلة النظام**، التي لا يهما شيء سوى استمرارها في الحكم حتى لو كان هذا التحالف لا يخدم مصلحة الدولة والشعب بأي حال من الأحوال.

أما في الدولة الوطنية الديمقراطية فلا يمكن أن يكون الحكم عبارة عن تحالفت قبلية تكون مصلحة الدولة والشعب بعد مصلحة القبيلة، وما ينتج عنها من فساد سياسي واقتصادي واجتماعي. يكون من نتائجه الأساسية انتقال زعماء القبائل والعشائر ليصبحوا زعماء في السياسية، وتصبح القبيلة دويلة داخل الدولة، وزعماء هذه الدويلات يحكمون دويلاتهم الخاصة بشكل شبه مستقل، ويشاركون باقي الشعب في الدولة العامة.

ترتكز الدول عادة على تركيبة سكانية معينة يتألف قوامها من قبائل وطوائف وأعراق، أو أنها تتحول مع مرور الزمن إلى تركيبة سكانية متجانسة تسمى شعب، وأي مجموعة سكانية ضمن أي الدولة يجب أن تندرج تحت هذه الأصول الثلاثة، وتختلف النسبة لهذه التركيبات السكانية من دولة إلى أخرى.

للقبلية في بلادنا تاريخ طويل، وهناك وجهتا نظر بالنسبة للتعامل معها في الواقع الحالي، فالبعض يعتبر أن وجود القبلية مشكلة، والبعض الآخر يعتبر عدم وجود القبلية هو المشكلة. وهذا البعض رغم أنه يعيش معنا هنا في الألفية الثالثة إلا إنه شعوريا لا يزال هناك واقفا في غياهب التاريخ على أطلال حرب البسوس أو في

حشود داحس والغبراء. يحاول أن يستعيد ماض مضى يعيدنا فيه إلى عصر القبيلة والثأر والعصبية والحمية، إن لم يكن على سبيل الحقيقة فعلى الأقل شعوريا. وعصر القبيلة ولى ولن يعود ولسبب جوهري، وهو أن عقارب الساعة لا تعود إلى الوراء، وهذا الماضي ذهب ولن يعود. ومهما حاول دعاة التعصب القبلي من محاولات لاستعادة هذا الماضي بوسائل حديثة، وحشد كل ما يمكن من معلومات وأخبار على شبكة النت، وأخر صرعات هؤلاء المتعصبين القبليين هو صرعة **(دي إن إي)** واستخدام هذه التقنية، تقنية الألفية الثالثة لمحاولة العودة بالمجتمع إلى الماضي. ماذا سنستفيد إن عاد أحدنا إلى عدنان أم إلى قحطان، أم كنا من الذي استعربوا بحكم اللغة والدين.

وإذا تعمقنا أكثر في أنساب القبائل نرى قضية تغير القبائل لأصولها كثيرة، ومن أشهر القبائل التي تغيرت أصولها هي قبيلة قضاعة، فهذه القبيلة اختلف نسبها بين قحطانية وعدنانية* والذي لم يصل إلينا من التداخلات والتناقضات القبلية، يعادل جبل الجليد المخفي تحت الماء بالنسبة للظاهر منه، لذلك سأستطرد قليلا في هذا الموضوع لعلي أقدم شيئا مختلفا. موسوعة أنساب العرب مجلد ١ ص ٢٨٠

قبل الإسلام لم تكن الانتماءات القبلية بهذه الدقة، والكثير من الكتب تذكر الاختلافات في رد نسب هذه العشيرة أو البطن إلى هذه القبيلة أو تلك، أو في معرفة هذا البطن إلى أين ينتمي، وهذا الفخذ إلى أين ينتهي. فالقبلية ما هي إلا تجمع فئات من الناس قد يجمعهم النسب والدم وقد لا يجمعهم، وقد تضطرهم الظروف أحيانا إلى الانضمام تحت مسمى واحد، تقودهم مصلحة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في تلك القفار الجرداء القاسية من الجزيرة العربية.

هذا التداخل القبلي كان قبل الإسلام وبقي بعده، ولكن الوضع السياسي المستجد، أضاف بعدا جديدا من خلال الواقع الإمبراطوري، حيث التداخل القبلي كان محدودا قبله بحكم محدودية الواقع الجغرافي قبل الإسلام. أما بعده فقد اتسع جدا، فكما ذكرت سابقا هو تغير قبيلة قضاعة نسبها من العدناني إلى القحطاني أو العكس. ومع ازدياد الاضطرابات السياسية في صدر الإسلام بعد مقتل الخليفة عثمان، فلا أحد يدري حجم تغيير القبائل لأنسابها لأسباب سياسية، واستمر هذا طيلة العصر الأموي، وفي العصر العباسي جرى عملية التدوين ومنها أنساب القبائل، ويجري عليها ما يجري على تدوين الحديث، حيث ليس كل ما دون كان صحيحا. ومع دخول غير العرب في الإسلام وخاصة من الفرس، وبعد إنزال الكثير منهم في الرق واعتبارهم موالي لقبائل أسيادهم وحملهم لأسمائها طريقة أخرى لاختلاط الأنساب.

وإذا استعرضنا التبدلات السياسية والعسكرية والاجتماعية التي سادت منطقة غرب آسيا والتي تتكون من الجزيرة العربية والعراق والشام، نجد أن الكثير من القوميات عبرتها وأقامت فيها دولا وممالك، منهم البويهيون الفرس، السلاجقة الأتراك، المماليك الأتراك والشراكس، المغول والتتر، الصليبيون الأوربيون، العثمانيون الأتراك، هذا عدا الملايين من الرقيق الذي جلبوا من كل أنحاء العالم، وأيضا الهجرات المستمرة من كل أنحاء العالم الإسلامي باتجاه الأراضي المقدسة، ثم الاستعمار الحديث.

سيقول قائل ولكن الخارطة الجينية في المنطقة متقاربة وتشير إلى الأصول العربية لكافة أبنائها، هذا صحيح، ولكن المشكلة هي في الخلط بين خارطة النسب والخارطة الجينية فكلا الأمران مختلفان عن بعضهما تماما من حيث المضمون، والمتشابهان من حيث الشكل. دائما تبقى الكتلة الجينية هي المسيطرة وهي التي تستوعب الداخلين إليها، وتمنحهم صفاتها الجينية. على سبيل المثال في الأندلس في أوج الوجود العربي الإسلامي لو جرى سبر جيني لوجدنا الكتلة الجينية الرئيسية هي من الإسبان والتي

قد تتجاوز ٩٠% من السكان، وكل الباقي من عرب وأمازيغ وغيرهم من المسلمين بالكاد يشكلون الباقي. وأما الأمر بالنسبة للتكوين القبلي فيكون على الشكل التالي: فلو أن شخصا ما عاش في الجزيرة العربية من أصول تعود إلى شخص غير عربي، ومع طول الوقت وتتابع تناسل أولاده مع العرب سيكون تركيب جيناتهم بأغلبية عربية، أما من حيث النسب فهو ليس بعربي ولو كانت أكثر جيناته عربية، ونسب أولاده لن يعود إلى عدنان أو قحطان ولو جمعوا كل نسابة العرب والعجم.

هذه هي القبلية وهذه هي أصولها التي يحاولون إحيائها بحجة معرفة نسب الناس لأصولهم. ويجب علينا جميعا الاعتراف بأن نقاء النسب القبلي ما هو إلا وهم وسراب لا طائل ولا فائدة من اللحاق به إلا إضاعة الوقت والجهد، ويؤدي إلى تشكيل ثقافة الاختلاف في المجتمع، التي تتناقض مع فكرة الدولة الوطنية.

أنا لست ضد القبلية كمسألة تراثية تهتم بالأمور الثقافية والتاريخية بدون أن يكون لها أي تأثير سياسي أو اجتماعي. ولكن أن تصبح القبلية عبارة عن كتل وتورمات في جسد الدولة فهذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا، وهذا الأمر سيعيق الدولة الوطنية الديمقراطية، والتي من المفترض أن يصبح الناس فيها شعبا واحدا. ومن واجب الدولة الوطنية الديمقراطية تفكيك التكتلات القبلية التي لها تأثير على سير النظام، أما القبلية كتراث له المهتمين به فسيبقى في نطاق الهوايات الشخصية كهواية جمع الطوابع.

الإساءة والاستهزاء بالمقدسات

لقد أخذت مسألة الاستهزاء والإساءة للرموز الدينية الإسلامية خلال السنوات الماضية جدلا طويلا، وما صاحبها من هجمات دموية، نفذها الموالون لجماعات الإسلام السياسي، والتي ابتدأت من قضية سلمان رشدي والفتوى الشهيرة التي أصدرها الخميني يدعو فيها إلى قتله بسبب روايته (آيات شيطانية) لتكون إشارة البدء لتنفيذ أعمال العنف ضد المستهزئين والمسيئين. بالرغم من أن الفتوى أتت من الخميني الولي الفقيه للمذهب الشيعي، إلا إن أكثر من نفذ أعمال العنف المتعلقة بالاستهزاء كانوا من المحسوبين على التيار السني. ثم تبعها الرسوم الكاريكاتورية، وتتالت بعدها أفلام مسيئة أو حرق نسخ القرآن وانتهاء بكل أشكال الإساءات اللفظية والسمعية والبصرية. ويقودونا الموضوع إلى الردود الإسلامية الغاضبة والمستنكرة التي تدعوا إلى القتل والانتقام، والرد على كل هؤلاء المسيئين من المرتدين والملاحدة والكفار.

فهذا الأمر سبب أزمات كبيرة جدا، فأي عمل عنف يؤدي إلى إراقة الدماء مسألة خطيرة ويجب أن نقف عندها. ونبحث في القرآن كيف يمكن التعامل مع هذه القضية الشائكة، وإذا استعرضنا مسألة الاستهزاء في القرآن فنجدها مقسومة إلى قسمين، استهزاء المشركين في مكة، واستهزاء المنافقين في المدينة، إذن كان هناك استهزاء بالمقدسات قبل وبعد إقامة الدولة الإسلامية. ولنبدأ بالحالة المدنية:

{وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكْمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُون} ١٤ {اللّهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُون} البقرة: ١٥

ذُكرت حالة النفاق في سورة البقرة السورة الثانية في القرآن، وهي سورة مدنية، حيث اختلف الحال عن مكة، عندما كان المشركون هم من يستهزئون بالدين والرسول ﷺ

فأصبح الاستهزاء يأتي من أناس محسوبين على الإسلام، فقد أسر هؤلاء الكفر وأظهروا الإسلام. وتم تناول هذه الفئة بصورة مفصلة في هذه الآيات من سورة التوبة:

وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيِقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ{٦١} يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ{٦٢} أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ{٦٣} يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِم قُلِ اسْتَهْزِئُواْ إِنَّ اللهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ{٦٤} وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ{٦٥} لاَ تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ{٦٦} الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُواْ اللهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ{٦٧} وَعَدَ اللهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ{٦٨}

إنه خطاب دقيق موجه إلى المنافقين في المدينة في دولة الإسلام، فهو يفضحهم تماما ويعريهم. ويستعرض أساليبهم في الإساءة لله ورسوله وللمسلمين، حيث يؤذون النبي ويتهمونه بأنه أذن، بما معناه بأنه يصدق كل ما يقال له، وتستخدم هذه الفئة الحلف بالله كوسيلة للدفاع عن أنفسهم أمام المؤمنين. وتذكر الآيات عند سؤالهم عما يقولونه، كان ردهم بأننا كنا نخوض ونلعب، أي أنهم لم ينكروا استهزائهم، وإنما يبررونه بأنه مجرد خوض ولعب، وليس أمرا جديا.

ومع كل التهديد والوعيد لم يتخذ الرسول ﷺ أي إجراء عقابي ضد هؤلاء المنافقين المستهزئين فكل ما كان يفعله الرسول ﷺ هو أن يسألهم فيعتذرون إليه، ومع كل ما فعله المنافقون الشيء الوحيد الذي ثبت في التعامل معهم هو الوعيد الشديد في الآخرة كما في قوله تعالى:

{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ} التوبة: ٧٣

فمعنى الجهاد هنا بالنسبة للمنافقين هو فضحهم وتعريتهم وإظهار أفعالهم، فلم يرد عن الرسول بأنه قد قتل أي منافق أو أقام عليه حدا ما كعقوبة تعزيرية بسبب الاستهزاء على الإطلاق. أما كيفية التعامل المؤمنين مع المنافقين في الدنيا والرد على استهزائهم فقد كان عبر هذه الآية المدنية:

{وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللهِ يُكَفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلاَ تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ إِنَّ اللهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا} النساء: ١٤٠

نرى في هذه الآية أن الحكم الشرعي في ظل وجود دولة المسلمين هو عدم مجالسة المنافقين الذين يستهزؤون بالدين، هذا في ظل الدولة حيث كان هناك رسول وحكم. فكيف بهؤلاء المتعصبين الذين لا يعلمون من الإسلام إلا اسمه أن يقوموا بمحاسبة كل شخص أساء إلى النبي ﷺ في زمن لا حكم فيه؟ وملاحقتهم في دولهم حيث كل شيء مباح ضمن ما يسمونه حرية الرأي.

وقد ورد في السيرة أن الرسول ﷺ عاقب بعضا من هؤلاء الذين استهزؤوا وأساؤوا له في مكة بعد غزوة بدر وكانوا من أسرى الحرب، وهما النضر بن الحارث، وعقبة بن أبي معيط، وقد دار جدل في صحة هذه الروايات، على اعتبار أن سيرة ابن إسحاق ليست كل روايتها موثقة، وقد ناقش هذه المسألة محمد العوشن في كتابه (ما شاع ولم يثبت في السيرة النبوية). ص ١٢٩

قال ابن إسحاق: ثم أقبل رسول الله، قافلا إلى المدينة (بعد غزوة بدر) ومعه الأسارى من المشركين، وفيهم عقبة بن أبي مُعَيْط والنّضر بن الحارث ... حتى إذا كان رسول الله، بالصفراء قتل النّضر بن الحارث، قتله علي بن أبي طالب، كما أخبرني بعض أهل العلم من أهل مكة، ثم خرج حتى إذا كان بعرق الظبية قتل عقبة بن أبي مُعيط، والذي أسر عقبة: عبد الله بن سلمة، أحد بني العجلان، فقال عقبة حين أمر رسول الله بقتله: فْمَنْ للصّيبية يا محمد؟ قال: النار. فقتله عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح الأنصاري، أخو بني عمرو بن عوف، كما حدثني أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر. قال ابن هشام: ويقال قتله علي بن أبي طالب فيما ذكر لي ابن شهاب الزهري وغيره من أهل العلم.

وينقل الكاتب: عن (الألباني) وهذا مرسل، وجملة القول إني لم أجد لهذه القصة إسنادا تقوم به الحجة، على شهرتها بكتب السيرة، وما كل ما يذكر فيها ويُساق مساق المسلّمات، يكون على نهج أهل الحديث من الأمور الثابتات. نعم، قد وجدت (الألباني) لقصة عقبة خاصة أصلاً، فيما رواه عمرو بن مرة عن إبراهيم، قال: أراد الضّحاك بن قيس، أن يستعمل مسروقا، فقال له عمارة بن عقبة: أتستعمل رجلاً من بقايا قتلة عثمان؟ فقال له مسروق: حدثنا عبد الله بن مسعود وكان في أنفسنا موثوق الحديث، أن النبي: لما أراد قتل أبيك قال: منْ للصبّية؟ قال: النار.

حسب الكاتب فقد ضعف الألباني رواية ابن إسحاق: **وجملة القول إني لم أجد لهذه القصة إسنادا تقوم به الحجة، ولكن بالنسبة لمقتل عقبة فقد وجد لها أصلا، أن النبي لما أراد قتل عقبة بن أبي معيط قال: من للصبية؟ فأجابه الرسول: النار.**

وقصة عقبة بن أبي مُعيط التي وجد لها الألباني أصلا، فيها الكثير من الإشكالات، فقد بدا لنا أن الرسول ﷺ فيها شخص موتور يتعامل مع الأمور بردود الأفعال، وهذا

خلاف وصف القرآن له بأنه على خلق عظيم، والخلق العظيم لا يتفق مع الشخصية الموتورة. وهذا الرد القاسي ليس موجها لعقبة بل إنه موجه لأطفاله، حيث يتوعدهم بالنار، والله عز وجل يقول: **لا تزر وازرة وزرة أخرى**، وعلى فرض بأن عقبة بن أبي معيط يستحق هذا العقاب فما ذنب أطفاله أن يُوعدوا بالنار؟ ومنهم ابنته: أم كلثوم بنت عقبة بن أبي المعيط والتي نزلت فيها آيات من سورة الممتحنة:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآَتُوهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آَتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) الممتحنة: ١٠

هَاجَرَتْ أُمّ كُلْثُوم بِنْت عُقْبَة بْن أَبِي مُعَيْط فِي الْهِجْرَة فَخَرَجَ أَخَوَاهَا عُمَارَة وَالْوَلِيد حَتَّى قَدِمَا عَلَى رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَلَّمَاهُ فِيهَا أَنْ يَرُدّهَا إِلَيْهِمَا فَنَقَضَ اللَّه الْعَهْد بَيْنه وَبَيْن الْمُشْرِكِينَ فِي النِّسَاء خَاصَّة فَمَنَعَهُمْ أَنْ يَرُدُّوهُنَّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَأَنْزَلَ اللَّه آيَة الِامْتِحَان. تفسير ابن كثير.

وعلى ما يبدو بأن متن هذه الرواية التي قال الرسول ﷺ فيها لعقبة عندما (سأله من للصيبية يا محمد؟ قال: النار) لا تستقيم مع قيم الإسلام ولا مع أخلاق الرسول، وما ينقض هذه الرواية أن ابنة عقبة ابن أبي معيط أسلمت ونزلت فيها آيات أي لم تكن من أهل النار والله أعلم، ومن هنا يحق لنا أن نشكك في سندها بناء على شكنا في متنها والأرجح إنها غير صحيحة.

أما ما ورد بعد فتح مكة من اهدار الرسول ﷺ دم البعض من أهل قريش فهو ضمن واقع القتال ويخضع لأحكام الجهاد حسب ما يرتئيه القائد مناسبا، وهذا الحكم خاص في حالة الحرب، ولا يمكن أن يكون في حالة السلم.

هذا في ظل الدولة، أما في الواقع المكي المشابه لواقعنا، الواقع الذي ينعدم فيه حكم الإسلام فكل الذي يمكن للإنسان المسلم فعله هو الابتعاد عن أي شيء يسيء للإسلام فقط لا غير، هذا هو الحكم الشرعي، وليس هناك من حكم غير هذا الحكم، أما ما يفعله المتعصبون من تهديد ووعيد، أو حتى الانتقال إلى مرحلة التنفيذ، من قتل أو محاولة قتل فهي مرفوضة جملة وتفصيلا، وليست من الإسلام في شيء.

آيات الاستهزاء المكية:

{فَقَدْ كَذَّبُواْ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنبَاء مَا كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُون} الأنعام: ٥

{وَلَقَدِ اسْتُهْزِىءَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُواْ مِنْهُم مَّا كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُون} الأنعام: ١٠

{وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُون} هود: ٨

{وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِيَعِ الأَوَّلِين}١٠{وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُون} الحجر: ١١

{فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُون} النحل: ٣٤

{وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا} الكهف: ٥٦

{ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُواً} الكهف: ١٠٦

{وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون} الأنبياء:٤١

{فَقَدْ كَذَّبُوا فَسَيَأْتِيهِمْ أَنبَاء مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون} الشعراء:٦

{ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا السُّوأَى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِؤُون} الروم:١٠

{يَاحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون} يس:٣٠

{وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون} الزمر:٤٨

{فَلَمَّا جَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون} غافر:٨٣

{وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون} الزخرف:٧

{وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون} الجاثية:٣٣

كما نرى كثيرة هي الآيات التي تتحدث عن موضوع الاستهزاء، فهذا يدل على حجم هذا الإشكال في الدين من خلال هذه **الآيات المكية** حول مسألة الاستهزاء. فهذه المسألة ليست بنت هذه اللحظة أو هذا العصر، بل إنها كانت منذ أن بعث الله الرسل، هذا هو الواقع، ولم يرد في كل سير الأنبياء أن قام أحد الأنبياء بالرد بشكل جسدي على هؤلاء المستهزئين. وهكذا كان الحال في مكة في مرحلة اللادولة، فكل الآيات السابقة كانت **تتوعد المستهزئين بالحساب في الآخرة فقط**، ولم يكن هناك أي دعوة للانتقام أو

القتل مع كل ما فعلته قريش مع الرسول ﷺ والمسلمين. وبناء عليه لا أدري من أين جاء هؤلاء المتعصبون بأنهم مسؤولون عن ملاحقة كل شخص يستهزئ بالرسول أو يشتم رمزا دينيا، فالرسول ﷺ ومعه المسلمون لم يقوموا بأي عمل باستخدام السلاح للرد على المستهزئين في مكة. والأهم هو أن القرآن توعدهم في الآخرة، هناك سيحاسب الله هؤلاء الناس بما أساءوا به لدينه ورسوله، وهذا واضح تماما من خلال آيات الحجر:

{فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِين} ٩٤ {إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِين} ٩٥ {الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللهِ إِلـهًا آخَرَ فَسَوْفَ يَعْمَلُون} ٩٦ {وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُون} ٩٧

حيث يتعهد الله عز وجل بأنه هو من سيكفي المستهزئين، ولم يُطلب من المسلمين في كل القرآن بأن يعاقبوا من يقوم بالاستهزاء، وفي المدينة كان من الممكن أن يُسألوا عما فعلوه، أما في مكة فحتى السؤال غير وارد، فليس هناك حكم إسلامي. وسيتحول من يقوم بهذه الأمور في هذا الزمن إما إلى مجرم، أو مختل عقليا.

يقودنا هذا الموضوع إلى ما يُسمى بالحرية الفكرية في واقعنا الحالي، كما قلت في السابق نحن نعيش في واقع اللادولة أي في واقع غير إسلامي، ولا يوجد إقامة لأحكام الإسلام فيه. وكما رأينا في الماضي، وسنرى في المستقبل لن يكون كل الإنتاج الفكري والثقافي والفني منسجما مع الدين الإسلامي. أما بالنسبة لنا نحن كمسلمين ما المطلوب منا أن نفعل، إذا كتب أحدهم كتابا أو رسم رسما أو أنتج فيلما، فيه شيء يتعارض مع الدين أو حتى نقدا له، فهل مطلوب منا أن نقيم الدنيا ولا نقعدها؟ ونحتج ونعترض ونرفع دعاوي أو ننتقل إلى مرحلة التعصب الأعمى، ونهدد ونتوعد بالقتل الكفار والمارقين والزنادقة، والوصول في النهاية إلى تنفيذ هذه التهديدات بواسطة بعض

الموتورين، لا، وبكل تأكيد، لا. **وكل ما سنفعله هو إدارة حوار هادئ موضوعي بالوسائل المتاحة، وأبعد ما سنذهب إليه هو المقاطعة فقط لا غير.**

يجب علينا أن نلتزم بفعل الرسول ﷺ في مكة وأن نتجاهل كافة الاستفزازات من استهزاء أو إساءة أو شتم. وأن نستمر في حياتنا الطبيعة بشكل كامل، بعيدا عن جماعات الإسلام السياسي، وحتى بعض مما يسمى الإسلام الوسطي المعتدل الذين يحرضون على العنف اتجاه المستهزئين، وهذا يخالف القرآن وفعل الرسول ﷺ.

نحن وفلسطين

فلسطين، قضية هامة من القضايا الأساسية التي لها مكانة في وجدان العرب والمسلمين. ولكن ليست كل مشاكلنا هي قضية فلسطين، إنها إحدى مشكلاتنا الكبرى. وإن اختزال كامل مشاكلنا بالقضية الفلسطينية، كما فعل كل الطواغيت الذين حكمونا منذ الحرب العالمية الثانية حتى ثورات الربيع العربي هو تضليل كبير للحقيقة. فكل هؤلاء الطواغيت استبدوا بحكم شعوبهم، وجعلوهم أشبه بالعبيد في وطن أصبح أشبه بمزرعة خاصة باسم القضية الفلسطينية.

عندما قامت حركة الضباط الأحرار في مصر بانقلاب عسكري وسمته ثورة، وكان من مبرراته الأساسية أن الحكم الملكي فاسد ويجب أن يستبدل بحكم وطني يحرر فلسطين، ويعيد الكرامة للمواطن العربي. وصعد نجم جمال عبد الناصر دعي العروبة والمزاود الأول على القضية الفلسطينية إلى قمة السلطة والنفوذ تحت هذه المزاعم، ليس في مصر فقط بل في كل العالم العربي. وقام بخطبه الرنانة، بتهيج المشاعر واستثارة العواطف، وأطلق الوعود المزيفة عن التحرير والتنمية. وقامت إذاعاته ببيع العرب من المحيط إلى الخليج أوهاما كاذبة معتمدا على بساطة الناس، وعلى عشقهم للقائد الفرد التي اعتادوها منذ مئات السنين. وكان يعلم تماما بأنه لا يستطيع تحرير فلسطين، وأنه لا يمتلك أي خطة لذلك، وأن شعارات الحرية والوحدة والاشتراكية التي طرحها عبد الناصر فلم تكن إلا لذر الرماد في العيون، فشعار الحرية كان تطبيقه في أن يكون عبد الناصر حرا في فعل ما يشاء وبدون حسيب ولا رقيب، أما شعار الوحدة فهو الأكثر التباسا فقد تسبب انقلابه البائس في انفصال السودان الذي كان في وحدة مع مصر تحت الحكم الملكي، وأما الاشتراكية فكان لعزل خصومه السياسيين من العهد السابق. ومع هذا بقي هذا القائد التاريخي يكذب على الجميع حتى قامت حرب ١٩٦٧ التي عرته تماما، وأظهرته على حقيقته. لقد تاجر بالقضية الفلسطينية

إلى أبعد حد، واستخدمها كمطية ليستمر في السلطة بدون شرعية حقيقية، وكان كل همه البقاء في السلطة. أرسل قواته إلى اليمن باسم تحرير فلسطين، وأقام الوحدة مع سوريا باسم تحرير فلسطين، وحرم الشعب المصري من حقوقه باسم تحرير فلسطين.

ومن الأشياء المؤسفة والملفتة للنظر أنه إلى الآن لا يزال بعض ممن يسمون بالمثقفين في عالمنا العربي يكيلون المديح لعبد الناصر، ويعتبرونه ركيزة أساسية من ركائز التحرر العربي والتقدم والتطور. وأن كل أمر حسن أصاب مصر فبفضله ونعمته، من تطور العملية التعليمة إلى النهضة العلمية والصناعية الكبرى التي وصلت إليها مصر في عهد سيادته الميمون. وطبعا لا يجب أن ننسى أنه صانع معجزة بناء السد العالي التي لولا سيادته لما كان هناك سد، ولا كانت هناك تنمية، وربما لم يكن هناك نهر النيل على الإطلاق. فقد صوره أتباعه كقائد تاريخي ملهم، من خلال أفضاله على مصر وشعبها، حسب المنافقون الذين ابتلي بهم عالم العربي من خلال تمجيدهم بحاكم فاشل مغتصب للسلطة. والإنجاز الأهم والأبرز الذي يسجل في تاريخ عبد الناصر من وجهة نظري، هو زيادة حجم إسرائيل عدة أضعاف عم كانت عليه قبل مجيئه إلى السلطة، بفضل هذا الرئيس الملهم الذي أصبح أيقونة يقتدي بها كل الطغاة العرب. إن التقديس لهذا الشخص إلى أيامنا هذه لشيء معيب، فهل هي لعنة التاريخ أن تبقى شعوبنا عاشقة لجلاديها؟

سوف أعرض بعض المسائل والمقارنات وأدعو الجميع للتمعن وإطالة النظر فيها. أولا يقولون إن مصر في عهده دخلت في مرحلة جديدة من التطور. نعم، فكل الأمم في تلك المرحلة بعد انتهاء الاستعمار دخلت في مراحل جديدة، أي أن مصر ستدخل في هذه المرحلة مع عبد الناصر أو بدون عبد الناصر. وهذا الموضوع يدخلنا في مقارنة مع بعض الدول التي دخلت مرحلة التنمية والتطوير في نفس تلك الفترة. سآخذ

مثلان من أسيا هما ماليزيا وكوريا الجنوبية عن مسألة التنمية ومثال آخر من الصين في مسألة الحكمة في السياسة.

سأبدأ بماليزيا وإذا عدنا إلى تلك الفترة وسألنا أيهما كان يمتلك الموارد اللازمة للتنمية والخلفية التاريخية والجغرافية مصر أم ماليزيا؟ بالطبع مصر التي كانت تمتلك كل ما هو لازم لهذا التطور من إمكانيات، سواء تلك التي تم تأسيسها في عهد محمد علي وأسرته، أو من خلال الأوضاع التي استجدت بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن إذا نظرنا بعد سبعين عاما على النهج الناصري الذي أسس لمصر الحالية أين أصبحت مصر؟ وأين صارت ماليزيا؟ وأنا أعتقد أنه لو بقيت الملكية في مصر مع تطوير العلمية الديمقراطية التي كانت موجودة (وإن كانت ديمقراطية ضعيفة آنذاك والتي كانت ستتحول إلى ديمقراطية دستورية كاملة مع مرور الزمن) فإن الأوضاع ستكون أفضل بمئات المرات من جمهورية عبد الناصر الدكتاتورية. وإذا قارنا مصر بكوريا الجنوبية التي خرجت عام ١٩٥٣ من حرب لم تترك فيها حجرا على حجر أي في نفس الفترة التي وصل فيها عبد الناصر للسلطة، نجد أن الأفضلية ستكون لمصر في كل شيء، وحتى تكون الأمور متساوية فقد كانت كوريا الجنوبية تحكم من قبل الجنرالات مثل مصر في تلك الفترة، وحتى يكون المثال متطابق تماما فلدى مصر مشكلة اسمها إسرائيل ولدى كوريا الجنوبية مشكلة اسمها كوريا الشمالية، والآن أين أصبحت كوريا الجنوبية وأين بقيت مصر؟!

وما دمنا تحدثنا عن عبد الناصر وانجازاته فيجب ألا ننسى تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦. الانجاز الذي لا يزال القومجيون يذكرونه كلما جاء ذكر عبد الناصر كإنجاز لم ولن يستطيع أحد أن يأتي بمثله من البشر لا من قبل ولا من بعد. كان اتفاق امتياز حفر واستثمار قناة السويس الذي بلغت مدته ٩٩ سنة **سينتهي عام ١٩٦٨** فقام عبد الناصر بتأميم القناة دون النظر إلى عواقب تلك القضية، وانتهت المسألة باحتلال قناة

السويس من خلال دول العدوان الثلاثي، وتخريب مدن القناة وآلاف القتلى وإهدار مئات الملايين من الدولارات. ولولا مصلحة الولايات المتحدة في كسر شوكة بريطانيا وفرنسا، وإخراجهم من المعادلة السياسية العالمية لما انتهت الحرب على تلك الصورة، ولربما آل مصير قناة السويس كما آل مصير خليج غوانتانامو الذي كان مستأجرا من قبل الولايات المتحدة في كوبا قبل الثورة الكوبية، لو أن الولايات المتحدة دعمت العدوان الثلاثي. هذه نسخة عبد الناصر لحل مسألة استئجار الأرضي من قبل القوى الاستعمارية. ولنأخذ حالة مماثلة لهذه المسألة في دولة أخرى وهي الصين بقيادة ماو سي تونغ والذين خلفوه. كانت هونغ كونغ ومكاو منطقتان صينيتان مستأجرتين من قبل بريطانيا والبرتغال في فترة الاستعمار وتنتهي عقود الاستئجار لهاتين المدينتين في العقد الأخير من القرن الماضي، الصين تلك الدولة العظمى التي تمتلك السلاح النووي بقوتها الاقتصادية بتعداد سكانها الأكبر في العالم، لم تقم بأي عمل مسلح لاستعادة هاتين المدينتين. وانتظرت حتى انتهت هذه العقود، واستعادت المدن وهي بكامل ازدهارها ونموها من خلال اتفاقيات سياسية بدون إطلاق طلقة واحدة، أو إراقة نقطة دم.

الصين الدولة العظمى وهي بكامل قوتها انتظرت حوالي الخمسين عام حتى تستعيد مدنها، أما عبد الناصر فلم يستطع أن ينتظر اثني عشر عاما حتى يستعيد ملكية القناة الذي ينتهي عقد استئجارها سنة ١٩٦٨. والسؤال البديهي لماذا لم يستطع عبد الناصر الانتظار هذه الفترة القصيرة نسبيا حتى يستعيد قناة السويس، لسبب بسيط فقد كان عبد الناصر شخص طائش أرعن، لا يمتلك أي حس بالمسؤولية. كان كل همه أن تتحدث عنه الإذاعات والصحف صباحا ومساء، بدون النظر لمصلحة الشعب، ويدير بلد كبير مثل مصر بعقلية شخص بلطجي يريد أن يظهر بمظهر (فتوة الحارة) الشهم، أما حكام الصين وبالرغم من بعض التجارب الفاشلة والقاسية وخاصة في عهد ماو

سي تونغ، فقد كانوا أكثر تعقلا واتزنا وحرصا على مصلحة بلدهم في عدم الدخول في مغامرات عسكرية طالما أنهم سيستعدون هذه المناطق بالطرق السلمية.

لقد كان لجمال عبد الناصر شعبية جارفة في كل العالم العربي، وهذا الأمر لا يستطيع أن ينكره أحد، ومناقشة عهد عبد الناصر من هذه الزاوية فيه شيء من الالتباس. نحن نعلم مدى تخلف الشعب العربي، والذي تسيطر على عقله الجمعي، فكرة المخلص القائد التاريخي، القائد الأوحد الذي تعود إليه مسؤولية تغير الواقع، وعندما يأتي هذا القائد ستنتهي كل مشاكلنا. وبعد خمسين عاما من وفاة عبد الناصر، لم تتغير هذه النظرة، فما زالت الشعوب العربية تنتظر هذا المخلص. وهي ليست أكثر من حالة مرضية تشبه تعاطي المخدرات، وعلاج مدمن المخدرات تكون بتخفيف الجرعات عنه على فترة من الزمن، حتى يتعود جسده على الخلاص منها بشكل كامل، ولكن الذي حصل بعد مجيء عبد الناصر ازداد هذا الإدمان، بسب زيادة جرعات المخدر التي كان يضخها نظام عبد الناصر في جسد هذه الأمة المغيبة، وأصبح هذا الشعب البائس أكثر تغيبا، وأكثر بعدا عن الواقع وعن الحقائق.

لقد امتلك عبد الناصر كل المؤهلات الشخصية اللازمة لشخصية القائد، المتمثلة في إطلالته ومقدرته الخطابية، وقد ساعده ذلك في البروز بهذا الشكل. فتأسس ذلك الواقع على هذه الأرضية، شعب عربي مُغيب يعتقد أن مجيء المخلص هو الذي سيحل كل مشاكله، وقد وجد ذلك المخلص في عبد الناصر. فهل استخدام الحالة المرضية عند الشعب العربي المتمثلة في عشق القائد الرمز التي هي أشبه بإدمان المخدرات هو التصرف الصحيح لهذا القائد؟ أليس من واجب القائد الحقيقي أن يعرف طبيعة شعبه، ويساعده على الخروج من الحالة المرضية والسلبية الموجودة في عقله الجمعي؟ ولكن الذي حصل كان العكس تماما، فقد شجع عبد الناصر هذا التوجه لدى الشعب العربي، فازداد من اعتماده واتكاله على هذا القائد. وفي سابقة تاريخية قد لا تتكرر، عندما

استقال عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ خرج الناس إلى شوارع المدن المصرية والعربية رافضين تلك الاستقالة. هل هناك من شعب مُغيب أكثر من هذا الشعب، زعيم وقائد يخسر الحرب ويهزم هزيمة تاريخية كبرى في عدة أيام. فيخرج الناس إلى الشوارع هائمين على ووجههم وهم يبكون، رافضين تلك الاستقالة! هل هناك في عالم تعاطي المخدرات أسوأ من هذه الحالة؟

عبد الناصر لم يكن فاسد ماليا، ولم يقرب عائلته من مراكز السلطة ولم يعطهم المناصب، هذا صحيح تماما. ولكنه يستحق محاكمة كبرى بسبب فساده السياسي* فكل سياساته كانت قائمة على الفساد السياسي، قام بإقصاء اللواء محمد نجيب الداعي إلى الديمقراطية بطرق غير شرعية. ومنع التعددية السياسية والحزبية والتحول الديمقراطي، ليؤسس حكما استبداديا يقوم على حكم الحزب الواحد والزعيم الواحد والرأي الواحد. وترك ما يسمى بالضباط الأحرار ليفعلوا ما يحلوا لهم وكأن مصر غنيمة حرب، وقرب كل المنافقين والفاسدين والمرتشين والخونة والجواسيس، فكانت هزيمة ١٩٦٧ أمرا طبيعيا، وتوج فساده السياسي بتعين أنور السادات نائبا له، والذي تولى السلطة بعده. وكلنا رأينا كيف كان عبد الناصر المثل الأعلى لكل طغاة العرب كحافظ الأسد وصدام حسين وهواري بومدين والقذافي... وبعد كل هذا ألا يحق لنا أن نقول: إن حكم عبد الناصر كان كارثيا، وهو المؤسس الأول للاستبداد في العالم العربي. راجع كتاب محمد نجيب كنت رئيسا لمصر، وكتاب الآن أتكلم خالد محي الدين

إن مصر الدولة العربية الأكبر والأهم وذات الموقع الاستراتيجي، وقاطرة القيادة الرئيسية في العالم العربي. وإن أي شيء يحصل في مصر ينعكس على بقية العالم العربي، وإن عدم دخول مصر في عصر الديمقراطية والتحديث الحقيقي كانت له أثارا سلبية جدا بسب العهد الناصري.

وبعد رحيل عبد الناصر، جاء حكم السادات الكارثي، وانتهى حكمه على يد جماعات العنف المسلح الإسلامية. ووصل إلى الحكم حسني مبارك بضربة حظ لم يكن يتوقعها أحد، ولا حتى مبارك نفسه. ودخلت مصر في منعطف تاريخي مع هكذا شخصية، فهو لا يمتلك أي طموحات ولا أفكار ولم يكن لديه أية هموم، شخص جاء من هامش الحياة السياسية إلى سدة الحكم بخلفية عسكرية مطيعة، فهو لا يقول: (لا) لرؤسائه أبدا. مما لفت نظر السادات إليه ليجعل منه نائبا له، في وقت كثرت الاضطرابات أثناء حكم السادات بعد توقيعه معاهدة كامب ديفيد. وبعد أن قامت مجموعة جهادية بتصفيته بحادثة المنصة الشهيرة، آلت السلطة إلى حسني مبارك نائب الرئيس عن طريق استفتاء، والذي كان ينتهي دائما بنتيجة واحدة وهي موافقة الشعب. وأصبح حسني مبارك رجل أمريكا المطيع في المنطقة، وأما أهدافه فكانت عبارة عن هدف واحد فقط لا غير، وهو الاستمرار في رئاسة مصر حتى آخر لحظة من حياته، وإن أمكن توريثها لابنه جمال. وما عدا ذلك لم يكن لديه أي همّ من التنمية إلى حل مشاكل مصر المستعصية في كل المجلات المعيشية، وأوكل هذه المهمة إلى مجموعة من المستشارين والمعاونين الذين يشبهونه في كل شيء. وكان الاستعصاء الأكبر في السياسة المصرية هي السياسة الداخلية حيث لم يعط حسني مبارك للأحزاب السياسية أي مجال للتحرك إلا في الهامش الإعلامي، ليقول لأمريكا والغرب انظروا كيف لدي حياة سياسية ومعارضة في الشارع. وكان لهذا الوضع المتأزم نتائجه الكارثية وخاصة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة قبل الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، والتي شابها الكثير من الانتهاكات على يد عصابة من أصحاب المصالح بقيادة جمال مبارك. ومع اشتعال الثورة التونسية والسرعة التي سقط بها بن علي الأثر الأكبر في إشعال الثورة المصرية، والتي انتهت أيضا بفترة قياسية. ولتدخل مصر مرحلة انتقالية تحت حكم العسكر سمتها التسويف في إجراء الانتخابات، والإبطاء في تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة، وبعد أخذ وشد جرت انتخابات برلمانية ورئاسية وضعت الإخوان المسلمين على رأس السلطة.

وبعد سنة من حكم الإخوان في مصر، بقيادة مكتب الإرشاد والمرشد العام ووجود محمد مرسي في سدة الرئاسة، كانت سنة حافلة بكل أنواع الاضطرابات والمشاكل والأزمات، والمشهد الأخير كان تدخل الجيش الذي أطاح بحكم الإخوان المسلمين، ولا يمكن توصيف تدخل الجيش إلا بأنه انقلاب غير ديمقراطي، على جماعة غير ديمقراطية تسللت إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع.

إن ما حاول الإخوان المسلمون فعله أثناء وجودهم في الحكم بعيدا عن أي توافق أو تشارك مع بقية مكونات المجتمع، تدل بوضوح على العقلية الإقصائية لهذه الجماعة. وتؤكد أنهم لا يمتلكون الرؤية المناسبة للحكم، فقد دخلوا في خصومة مع فلول النظام السابق وهذا شيء طبيعي. أما الشيء المستهجن والغير طبيعي دخولهم في خصومات مع بقية شركائهم في الثورة، والعمل على إخراجهم من المشهد السياسي تماما. إن قلة الخبرة السياسية والخلفية الفكرية عند الإخوان المسلمين جعلتهم يعتقدون أنهم بمجرد وصولهم إلى السلطة عن طريق الانتخابات قادرون أن يفعلوا ما فعله لينين بعد الثورة الروسية عام ١٩١٧ وما فعله الخميني بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بتصفية الخصوم، ولكن بأساليب غير دموية. فبدأ الخلاف مع شركائهم في الثورة وهم فئة الشباب الغير منتمي حزبيا، ثم انتقلوا بالخلاف إلى جميع مكونات المجتمع ابتداء من الأقباط، ومرورا بالليبراليين والقوميين والاشتراكيين وانتهاء بالأحزاب الإسلامية القريبة منهم عقائديا وفكريا وسياسيا، ثم توجوا خلافهم مع آخر وأهم مكون من المكونات وهو الجيش المصري.

إن عقيدة الجيش المصري خلال فترة طويلة وبالتحديد بعد معاهدة كامب ديفيد، وبعد المواجهات المسلحة التي تلت ذلك مع التنظيمات الجهادية كان شبيهة إلى حد ما بعقيدة الجيش النظامي التقليدي التي يطلق عليها عقيدة الجيش المحترف، الذي تحدد مهمته بالحفاظ على الحدود والسلم الأهلي والولاء والتبعية للحكومة القائمة، طالما أن الأمور

تسير بشكل مقبول. ومع وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة تغير وجه البلد تماما في كل المجالات، وخاصة الحالة الإعلامية التي سادت منذ مجيء الإخوان إلى السلطة. فقد كان شيئا طبيعيا أن يخرج خصوم الإخوان من السلفيين والجهاديين على القنوات الفضائية الخاصة، ويقومون بطرح أفكارهم، وبتهديد كل شرائح المجتمع ممن يخالفهم فكريا بالويل والثبور وعظائم الأمور. واتهموا غالبية المجتمع إما بالفسق والفجور أو الكفر والضلال. وأصبح لكل فرد من أفراد المجتمع المصري حكما معينا، حسب ما يقوم به من مخالفات شرعية من وجهة نظرهم. سيقول قائل إن بعضا من هذه الأحكام موجودة في الشريعة الإسلامية، نعم هذا صحيح تماما فبعض هذه الأحكام موجودة في القرآن والسنة ولكن أعود وأقول إنها أحكام وحدود موضوعة للدولة الإسلامية القادرة القوية، التي يقوم الإمام ومن ورائه مجلس الشورى بإنفاذها وتطبيقها حسب المتطلبات القائمة أو المستجدة. أما أن يقوم شخص ما ليس له أي حق أو صفة بتنصيب نفسه مكان إمام المسلمين، وإصدار الأحكام على الناس وتهديدهم بدمائهم وأرواحهم وأرزاقهم فهو مرفوض تماما، ولا يمت بأي صلة للحكم الإسلامي الصحيح.

هل هناك عاقل في هذا الكون يظن أن الجيش المصري سيتحمل هذا الكم الهائل من الفوضى التي جلبها حكم الإخوان، وخاصة التحريض في الإعلام والفضائيات على العنف المجتمعي وإسالة الدماء، والتدخل في خصوصيات الناس. صحيح أن هؤلاء الدعاة ليسوا إخوانا مسلمين ولكنهم يتظللون بعباءة الإخوان، ولولا وجود الإخوان في السلطة لما تجرؤوا على هذه الأفعال. وحتى أن البعض منهم يكفرون الإخوان لأنهم لم يحكموا بالشرع. والسؤال هنا لماذا لم يقم الإخوان بقمع مثل هذه الظواهر؟ لسبب أساسي فالإخوان يطرحون نفس هذه الأفكار على قواعدهم ومؤيديهم، كما هو حال جميع هذه التيارات وقواعدها الشعبية. ولكن الإخوان المسلمون بما أنهم يدعّون بأنهم أناس واقعيون، فإنهم يقولون لقواعدهم ومؤيدهم إن الرئيس محمد مرسي لا يستطيع

أن يحكم بالشريعة في هذه الظروف، وبالتالي علينا تأجيل هذه الأحكام حتى تحين الفرصة. إذن، هي نفس الأفكار والمبادئ لدى جميع هذه التيارات سواء الإخوان المسلمون أو التنظيمات الجهادية، ولكن الفرق هو تقديم أو تأخير، تسريع أو إرجاء في تطبيق هذه الأحكام. ونستطيع أن نرى وبكل وضوح أن للإخوان المسلمين عدة وجوه وهدف واحد وهو الوصول للسلطة بأي ثمن وبأي طريقة، فتارة نرى شخصية إخوانية تتحدث عن ماهية الديمقراطية وطرق تطبيقها، وتارة نرى شخصية أخرى تُنظر وتعطي دروسا في حقوق الإنسان، وتارة يتحدثون عن أساليب الدعوة السلمية، وآخرين يقومون بالدعوة للجهاد والعنف المسلح، وبعضهم يدعو الناس لإتباع السلف الصالح، وفي الاتجاه الآخر بعضهم يدعو لإتباع الفكر الصوفي الصافي.

وعاد الجيش ليمسك بالسلطة في مصر من جديد مستفيدا من غوغائية الإخوان المسلمين، وعادت الأمور لما كانت عليه قبل ثورة ٢٥ يناير، شخص عسكري تفضله شريحة كبيرة من العوام ونسبة من المثقفين، والمدعوم بشكل كامل من فلول النظام السابق، ومن شرائح سياسية أخرى ومن بينها بعض الإسلاميين مثل حزب النور السلفي الذي انتقل من يسار الإخوان المسلمين، ليجلس على يمين السيسي في حركة أكروباتية عجيبة لا يجيدها إلا عتاولة لاعبي السرك في العالم. هذا الأمر في السياسة جائز تماما ولا أناقشه من ناحية سياسية، ولكن من قام بهذه الحركة هو حزب إسلامي، من خلفية سلفية لها باع طويل في رفض العمل السياسي، والمشكلة الأساسية تكمن في أن مثل هكذا أحزاب تحمّل الإسلام كل أخطائها وانحرافاتها، وفهمها السقيم للواقع. أليس من الأفضل لحزب النور وأشباهه من الأحزاب التي تزعم أنها إسلامية أن يتركوا الإسلام وشأنه، وأن يعملوا بالسياسية كيفما يريدون، ولا يحمّلوا الإسلام والمسلمين أعباء أفعالهم الشاذة والغير مفهومة لأحد.

بعد أن تم الانقلاب، اعتُقل مرسي، وقيادات الإخوان والإسلاميين المتحالفين معهم في مشهد مكرر من بدايات حكم عبد الناصر. إن قيادات الإخوان المسلمين لا يتعلمون من تجاربهم فهم يكررون الأخطاء نفسها ليتحمل الشباب المسلم المنضوي تحت رايتهم نتائجها وليزج بهم في السجون، ولتنشأ في أعقاب ذلك تنظيمات أكثر راديكالية ودموية. هذا من جانب ومن جانب آخر، ترتكب السلطات الجديدة بقيادة السيسي نفس أخطاء الماضي، ولتبدأ حملة قاسية ضد الإسلاميين تأخذ فيها البريء بجريرة المذنب. وتبدأ عمليات التعذيب، وهتك الأعراض، وإهانة كرامة البشر بكل وسيلة ممكنة، وليصبح الإنسان بلا ثمن. وما المحاكمات التي جرت في بداية الحملة الأمنية، وطريقة إصدار الأحكام إلا دليلا دامغا على عقلية النظام الجديد* هناك من سيقول إنه نظام قضائي مستقل. ما هذا النظام القضائي الذي يحول المحكمة إلى مسلخ والقاضي إلى جزار. ثم ما هذا التعبير السخيف في دولة مثل مصر عندما يُقال إنه نظام قضائي مستقل. هذا الكلام مقبول في سويسرا أو في الدنمارك أما في مصر فهو عبارة عن كلام سخيف. موقع منظمة Human Rights Watch

الإخوان أخطأوا في كل شيء، أنا لا أشك بذلك مطلقا، ولكن عبد الفتاح السيسي يرتكب نفس أخطائهم فماذا يختلف عنهم؟ سينتصر عليهم في هذه الجولة وبعد سنة أو عدة سنوات من الممكن أن يعود الإسلاميون إلى السلطة لممارسة حق الانتقام. ويبقى الأمر هكذا دواليك في دائرة مفرغة من الانتقام والانتقام المضاد، والسيسي بذلك يؤسس لدولة الانتقام بدلا من دولة العدل، لقد مل المواطن العربي في مصر وغير مصر من دولة الانتقام، ويريد دولة العدالة التي تخرجه من دائرة العنف بشكل كامل.

وفي النهاية وبعد أخذ ورد رشح السيسي نفسه للانتخابات الرئاسية تحت ضغط الشارع كما يقول. وفاز بنسبة كبيرة تذكرنا بنسب الاستفتاءات التي كان تجري أيام الحكومات القهرية، لن أشكك في نزاهة الانتخابات فمن الممكن أن تكون صحيحة

لأن حزب (الكنبة) قد مل من هذه الفوضى السياسية التي جلبها الإخوان المسلمون إلى مصر، ويريد العودة إلى الاستقرار النسبي الذي كان ينعم به قبل الربيع العربي. ومن أحسن من أحد قواد الجيش ليقوم بهذه المهمة، أنا أتفهم هذا تماما. ولكن عبد الفتاح السيسي يكرر أخطاء الماضي نفسها فهو يقول: إن مصر بحاجة إلى ٢٥ عاما لتكون دولة ديمقراطية* لقد أدهشني كلام السيسي فهل يريد أن يجلس في سدة الرئاسة ٢٥ عاما لتعليم الشعب المصري الديمقراطية؟ وعلى سبيل المثال في دروس تعليم الديمقراطية، لم يحتاج نيلسون مانديلا إلا لفترة رئاسية واحد كي يعلم شعبه الديمقراطية الذي لم يذهب إلى صناديق الاقتراع ولا مرة قبل ذلك، مع أنه كان بإمكانه أن يبقى فترة أخرى وبدون تعديل دستوري. فلماذا التلميح منذ الآن إلى الخمس والعشرين عاما. ربما سيقول هو أو أحد مناصريه إنه لم يقصد هذا المعنى، والأهم أن الدستور المصري لا يعطي للرئيس سوى فترتين، كل فترة أربع سنوات، وكأن تعديل الدستور ليلائم هذه الفترة صعبا على من يمسك بتلابيب الحكم في بلادنا. ولن أذهب بعيدا كي أضرب مثلا فعبد العزيز بوتفليقة وجماعته في الجزائر قد عدلوا الدستور ليبقى في الحكم عدة دورات، وفي انتخابات ٢٠١٩ حاول أتباعه أن يعيدوا انتخابه مرة أخرى بحجة أن بوتفليقة سيحافظ على استقرار الجزائر، وكأن استقرار الجزائر لا يمكن أن يحصل إلا بانتخاب رئيس شبه ميت! مقابلة مع مجلة جون أفريك الفرنسية

كل شيء فعله الحكام العرب كان باسم تحرير فلسطين وليس عبد الناصر فقط، فالجميع كان يتاجر في قضية فلسطين. ومنهم صدام حسين هذا الأهوج الذي هو أكثر شبها بدونكيشوت منه بزعيم دولة. فدونكيشوت كان يحارب طواحين الهواء التي يظنها أعداء له، أما صدام حسين فكان يحارب طواحين الوهم، وفي سعي دائم ليكون إمبراطورا لدولة عظمى ترضي غروره وهوسه بالسلطة، يكون كل شيء فيها ملكا له ولعائلته، وكل ذلك كان باسم تحرير فلسطين. فمنذ وصوله إلى السلطة كان كل

همه إشباع رغبات الأنا الطاغية في شخصيته المريضة وجعل من نفسه إلها يعبد من دون الله. وجعل من أصنامه وتماثيله وصوره في كل ساحة وكل ركن في العراق. فصدام حسين لم يترك قضية في الشرق الأوسط إلا وتدخل فيها، تدخل في سوريا في تنافس بين حزبي البعث في كلا البلدين، وفي دول الخليج وفي حرب لبنان، ومول التنظيمات المسلحة وغير المسلحة في كافة أنحاء العالم العربي. كما مول التنظيمات الفلسطينية وحرضها ضد بعضها ليذبح الفلسطيني أخيه الفلسطيني وباسم ماذا؟ باسم تحرير فلسطين. ثم جاءت ثورة الملالي في إيران فكانت فرصة بالنسبة له حتى يوسع ملكه فشن حربا عبثية بمبررات واهية كلفت العراق مئات آلاف القتلى، ومليارات الدولارات. بالرغم من أنه بعد عامين من الحرب اكتشف أنه لن يربح هذه الحرب بأي شكل من الأشكال، فحاول إيقافها بشتى الوسائل إلا إن الخميني رآها فرصة مواتيه هو الآخر لتوسيع ملكه، طالما أنها مبررة بأنه كان في حالة دفاع عن النفس، ولم يكن هو البادئ بها ومن الممكن أن يطيح بنظام صدام ويضم العراق إلى ملكه، أو على الأقل إقامة دولة موالية له داخل العراق. وكل هذا لا يمكن أن يتم إلا تحت شعار تحرير فلسطين. ولإثارة المشاعر أكثر، كان حكام طهران يحشرون اسم فلسطين أو القدس في كل حملة أو قوة يرسلها الخميني لتوسيع إمبراطوريته. وبعد انتهاء الحرب بفترة قصيرة لم تمتد أكثر من عامين لم يحتمل عقل صدام حسين المريض هذه القوة التي بين يديه فاجتاح الكويت بحجة واهية وسخيفة أنها تاريخا كانت محافظة عراقية. يجتاح ويلغي دولة يعترفا بها العالم أجمع، ولها عضوية في كل منظمات الأمم المتحدة بجرة قلم وببضع آلاف من الجنود. وكأنه يعيش في القرون الوسطى حيث كانت الدول القوية تلغي الدول الضعيفة، وطبعا هذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا تحت شعار تحرير فلسطين. صدام حسين لم يكن يعلم أن هذا غير ممكن في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، نعم لم يكن يعلم لأنه لم يكن يعيش في عالمنا هذا، بل كان يعيش هناك في عالمه الخاص، عالمه المريض. والمجموعة التي حوله من السدنة والكهنة والمنافقين كان كل همها إرضاء هذا الإله المريض المتعطش للدماء بمزيد من الأضاحي.

وبعد تدخل الغرب وإخراج صدام حسين من الكويت، دخل العراق الغني بالبترول والماء والموارد في نطاق الدول المتخلفة التي لا تستطيع تأمين مياه نظيفة لمواطنيها. وكل ما بقي لصدام حسين هو بناء القصور، ونصب التماثيل، وإعدام المعارضين. حتى جاءت أمريكا وبريطانيا وأطاحتا به، وانتهت أحلام صدام حسين عندما قبضت عليه القوات الأمريكية، وهو مختبئ في جحر داخل بئر كالأرنب المذعور، كنت أتمنى من هذا المقاتل الشرس أن يموت وهو حامل سلاحه يدافع عن ملكه.

وقد انتهى حكم حزب البعث أو بالتعبير الأدق انتهى حكم السُنة في العراق، وجاء بعده حكم الشيعة عبر محاصصة طائفية. كانت في نتائجها أسوء من دكتاتورية صدام حسين. وازداد النفوذ الإيراني بالتدريج ومع وصول نوري المالكي إلى رئاسة الوزراء، فأصبح العراق مستعمرة إيرانية. وأصبح المالكي مجرد تابع لمرشد الثورة الإيرانية. وبدأت إيران عبر شبكة من العملاء والجواسيس الموجودين في كل مفاصل الدولة العراقية تمسك بكل شيء في العراق، من تعين أصغر مسؤول إلى رئاسة الوزراء. وأضحى الانتقام من الطائفة السنية هو عقيدة هذه الدولة. والشغل الشاغل لأغلب المسؤولين فيها هو النهب والسلب وأخذ الرشى، والاستيلاء على المال العام، واستغلال المناصب للمصلحة الشخصية. ومن سخرية القدر أن يكون اسم التجمع الحزبي للمالكي ائتلاف دولة القانون، هذا ليس ائتلاف دولة القانون إنه ائتلاف دولة الفساد، فهو التعبير الأصح والأصدق تعبيرا عن حالة العراق في أثناء حكم المالكي.

يتبادر إلى الذهن لماذا لم يقم في العراق دولة ديمقراطية وطنية تعددية حديثة، على اعتبار أن الولايات المتحدة كانت موجودة فترة لا بأس بها وهي التي شكلت نواة الدولة العراقية. ومع كل التجارب الأمريكية المشابه من هذا النوع كما حصل في ألمانيا واليابان؟ هذا الأمر غير ممكن لأن الدولة الديمقراطية الوطنية تحتاج لمن يؤمن بها. فهل الأحزاب العراقية الشيعية تريد دولة مدنية؟ بالتأكيد، لا، فالذي يريد دولة

مدنية لا ينشئ حزبا دينيا مبني على فقه عمره مئات السنين، وأي حزب ديني في العالم الإسلامي شيعيا كان أو سنيا ويدعي أنه يريد دولة ديمقراطية وطنية فهو في قمة النفاق والكذب والدجل. وكأن مفهوم الدولة الديمقراطية الوطنية عبارة عن وعاء فارغ نستطيع أن نملأه بأي شيء نريد، ومنها أفكار فقهية انتهت صلاحيتها منذ مئات السنين.

ولو سألنا سُنة العراق هل أنتم مع الدولة الوطنية الديمقراطية، بالتأكيد سيقولن: نعم، ليس لأنهم يؤمنون بالدولة الوطنية الديمقراطية، بل لأن مصالحهم ستكون مؤمنة أكثر في هذه الدولة، وسيكونون أفضل حالا من العيش في دولة تحكمها المفاهيم الشيعية. ماذا لو أخذنا مثال آخر قريب، فيما لو سقط نظام الحكم الكويتي وقام حكم جديد، ستنقلب المعادلة عندها فالأكثرية السنية ستحاول فرض مفاهيمها على نظام الحكم، فيما ستطالب الأقلية الشيعية بدولة وطنية ديمقراطية لا يكون للمفاهيم السنية مكان في الأنظمة والقوانين. هذا لأن مفهوم الدولة الوطنية الديمقراطية لدينا مفهوم برغماتي مبني على المصلحة، وليس قائما على أفكار متأصلة في مجتمعاتنا.

وما دمنا تحدثنا عن عراق حزب البعث بقيادة صدام حسين فيجب أن نمر على سوريا حيث البلد الآخر الذي حكمه هذا الحزب والذي لا يزال يرزح تحت حكم حزب البعث الغطاء للحكم العلوي منذ خمسين عاما. وقصة سوريا مع حزب البعث طويلة فقد تأسس هذا الحزب على يد مجموعة من (المثقفين) منهم ميشيل عفلق وصلاح البيطار القادمين من أوربا حاملين معهم الروح الفاشية والتعصب القومي (مضافا إليها الحقد الطبقي المستتر بالاشتراكية) التي كانت سائدة في دول المحور ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية والتي كانت السبب في قيام الحرب العالمية الثانية، وتدمير أجزاء واسعة من العالم. إذن هذه خلفية حزب البعث والذي أضيف إليه العربي الاشتراكي بعد أن اندمج مع حزب أكرم الحوراني، ومع كل هذه الأفكار البراقة وهي (الوحد والحرية والاشتراكية) التي طرحها هذا الحزب لم يلقى رواجا في الشارع السوري. وبقي

الوضع السياسي مضطربا طيلة الخمسينيات وتوج بالنهاية بالوحدة مع مصر بقيادة عبد الناصر. وكان رجالات الحزب بعد قرار حل الأحزاب جزءا من الوحدة. والتي فشلت فشلا ذريعا بسبب الفهم المغلوط الذي كان في عقل عبد الناصر لمسألة الوحدة. استفاد البعثيون من الانقلاب الذي أطاح بالوحدة ووسعوا نفوذهم داخل الجيش معتمدين على الأقليات وخاصة الأقلية العلوية، وبعد عدة انقلابات داخل الحزب انتهى الوضع بأن سيطر حافظ الأسد على السلطة ليقيم دولة طائفية تتحكم فيها أغلبية علوية واضحة جدا في كل مفاصلها العسكرية والأمنية وفي القطاعين العام والخاص. حيث قُسم المجتمع إلى قسمين فتربع على القسم الأول العلويون حيث هم سادة المجتمع (وعلى سبيل المثال يمكن أن تسمي أي طائفة باسمها كأن تقول الدروز أو السنة أو الشيعة أو المسيحيين إلا عند ذكر العلويين فيجب أن يقال الطائفة العلوية الكريمة) وباقي الطوائف مجرد رعاع، وإن كانت حالة بقية الطوائف أفضل من الأكثرية السنية. لقد استغل الطائفيون ضمن الطائفة العلوية تسامح السوريين إلى أبعد حد، فلم يكن ينُظر إليهم إلا على إنهم سوريون وجزء من هذا المجتمع، ويمكنهم أن يدخلوا في أي مجال من المجلات ومنها العسكري، وإلا لما تمكن طيلة الخمسينيات عشرات الآلاف من الشباب العلوي من التطوع في الجيش كضباط أو صف ضباط أو جنود ليشكلوا فيما بعد أكثرية نسبية، ويسيطروا على الحكم عبر عملية سطو مسلح، ويحتلوا سوريا.

إذن هذا هو حزب البعث العربي الاشتراكي مجرد سلم للأقليات للوصول إلى السلطة، حزب لا يؤمن لا بالوحدة ولا بالحرية ولا بالاشتراكية، وبالتأكيد لا يؤمن بالعروبة المبدأ الأساسي له. فكما في العراق استغلت الطائفة السنية هذا الحزب لحكم العراق استغلت الطائفة العلوية الحزب لحكم سوريا. والمشكلة في هذا الحزب أنه لا يؤمن لا بالإنسان ولا بالإنسانية، فالطائفة التي تسيطر على الحزب تستولي على السلطة وعلى البلد وتحوله إلى مزرعة خاصة، وتعتبر بقية الشعب في أحسن الأحوال ليسوا أكثر من عمال في مزرعتهم. ربما سيأتي من يقول هناك بعثيون شرفاء، لا أعتقد أن هناك

بعثي شريف إلا إذا كان شديد الغباء. فكل الجرائم التي ارتكبها هذا الحزب في العراق والكويت وسوريا ولبنان تجعل من يعتقد أن في هذا الحزب خير ما، هو الشخص الأغبى على وجه الأرض. والبعثي بعثي أينما ذهب، ولا أرى لهم شبيها في هذا الزمن إلا عبدة الشيطان، فمبادئ حزب البعث ثلاثة:

تأليه قائدهم وجعله في مصاف الآلهة

عدم معاملة الشعب كبشر

الاعتماد على الإجرام كطريقة وحيدة للحكم

العلويون في سوريا أقلية لا تكاد تتجاوز الخمسة عشرة بالمئة في أحسن الأحوال، فما كان لها أن تسيطر على الوضع منفردة، لذلك قام الحكم الطائفي العلوي بالتحالف مع المنتفعين من بقية الطوائف، ولكن كل هؤلاء لم يكونوا إلا مجرد أدوات لخدمة المشروع العلوي، ولم يكن لهم أي دور في الحكم وإدارة شؤون البلد، وخاصة المنتفعين من الطائفة السنية من الطبقة البرجوازية ورجال الدين، فلم يكونوا إلا أدوات قذرة تنفذ كل ما تطلبه منهم القيادات العلوية السياسية والأمنية في سبيل تأمين مصالحهم الخاصة (فالذين يحكمون سوريا كانوا العلويين الموجودين في القصر الجمهوري ووزارة الدفاع والأجهزة الأمنية، ولم يكونوا السُنة الموجودين في غرفة تجارة دمشق وحلب أو وزارة الأوقاف) هذا ما حصل في سوريا، وهو ما حصل في العراق عندما تحالف سُنة العراق مع المنتفعين من بقية الطوائف. ولكن من يقرأ كلامي هذا من الممكن أن يقول ألا تبالغ عندما تقول الطائفة العلوية في سوريا، والطائفة السنية في العراق، بالتأكيد لا أبالغ. فلا شك أن هناك شرفاء في الطائفة السنية في العراق كانت ترفض حكم صدام حسين، وأيضا هناك شرفاء في الطائفة العلوية في سوريا ترفض حكم الأسدين. ولكنهم كانوا قلة بحيث لم يستطيعوا تغير أي شيء، أو التأثير ولو جزئيا في مجرى الأحداث، أو في النهج الطائفي المتبع في

سوريا والعراق، وكأنهم غير موجودين إلا من بعض الأصوات الخافتة التي كانت تظهر في الإعلام الخارجي. وعندما تكون أكثرية من الطائفة متورط بشكل أو بآخر في الاستبداد الطائفي، فلا يمكن تقيم هذا النهج إلا كنهج طائفي. وهذا النهج الطائفي يحتاج لغطاء ما، فوجد النظام العلوي في دمشق ضالته في القضية الفلسطينية فنصب نفسه على رأس دول الممانعة، واعتبر نفسه رمز الصمود والتصدي لإخفاء طائفيته البغيضة، وليعتبر أن شرعيته قادمة من المتاجرة الإعلامية في قضيتي فلسطين ولبنان، ودعمهم بشكل لا يخل بالاتفاقيات المبرمة مع الحكومة الإسرائيلية. فالنظام السوري يعرف تماما أن أي إخلال بهذه الاتفاقات ستكلفه غاليا، لذلك كان الحارس المخلص لكل ما تم الاتفاق عليه طيلة أربعين عاما.

ومع بدء الربيع العربي كان لابد أن يمر عبر سوريا لأن الوضع قد أصبح في نقطة الانفجار، فاندلعت الثورة السورية، وبسبب كثرة التعقيدات استمرت الأزمة طيلة ١١ سنوات، فالمعطيات كثيرة والتداخلات أكثر. وكل طرف من الأطراف المتداخلة يريد مصلحة معنية، والطائفة العلوية لا تريد ترك السلطة، ولا بأي حال من الأحوال. وذلك لسببين، السبب الأول لأنهم كانوا يعتقدون بأنهم سيحاسبون على الجرائم التي أُرتكبت باسم طائفتهم طيلة خمسين عاما بحق الشعب السوري، والسبب الثاني أنهم طيلة هذه الفترة اعتادوا على نمط معين من العيش، وفقدانهم للسلطة سيفقدهم الكثير من الامتيازات والمكاسب. أما الأطراف الأخرى مثل المحور الشيعي المؤيد للحكم العلوي في سوريا والمؤلف من إيران والعراق وحزب الله المتحالف مع المحور الروسي الصيني. فهذا الحلف لم يرضى بأي تسوية، وكل هدفه أن يبقى الشعب السوري محكوما من قبل النظام الطائفي. أما دول الخليج العربي فهي في الظاهر تؤيد الثورة السورية، وتعادي المحور الشيعي في المنطقة إلا إن من مصلحتها عدم انتصار الثورة السورية، والدخول في حرب أهلية طويلة تقنع بقية الشعوب في بقية الدول وخاصة الخليجية منها بعدم الدخول في هكذا تجربة. أما الغرب بقيادة أمريكا

التي بدت تائهة ضائعة لا تعرف ماذا تفعل؟ تريد التخلص من الأسد ولكنها خائفة من الإسلاميين، تدعم المعارض بالكلام، وتمنع عنها السلاح. وهي بعد ذلك تريد من هذه المعارضة المعتدلة (المعتلة) الانتصار على المحور الشيعي وحلفائه روسيا والصين وعلى النظام العلوي الطائفي وعلى داعش، وعلى الجماعات الإسلامية المتطرفة الأخرى في نفس الوقت. كم هو سريالي وكم هو حالم الرئيس أوباما؟ ولكنه عاد في النهاية وبشكل عاجل واضطراري للتدخل بعد أن كادت قوات داعش الدخول إلى بغداد وأربيل. إن ترك الأزمة السورية على حالها فترة أربع سنوات بحجة أن مجلس الأمن معطل من قبل روسيا والصين، جعل الولايات المتحدة تضطر أن تدخل بشكل موسع ومتأخر، وكانت تكاليفه أقل من القليل وخاصة بعد أن استخدام النظام السوري الأسلحة الكيماوية في ريف دمشق. وقد كانت الولايات المتحدة تمتلك المبررات الكاملة في استخدام الوسائل اللازمة لإجبار النظام السوري على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بشكل جدي من أجل حل نهائي للأزمة. ولكن أوباما أضاع الفرصة بتردده الغير مفهوم، فالكثير من الأفراد والمؤسسات والحكومات كان يدرك أن ترك الأزمة السورية على حالها سيجعلها تنتقل إلى الدول المجاورة، ولكن لماذا الحكومة الأمريكية الوحيدة فقط التي لم تكن تعلم ذلك؟ هذا هو السؤال؟

وإذا انتقلنا من سوريا إلى الجار الأقرب لبنان، حيث الديمقراطية الطائفية أو التوافقية أو سمها ما شئت. ولكنها ليست ديمقراطية بأي حال من الأحوال، فالحكم الديمقراطي الحديث ينتج عنه الدولة الديمقراطية الوطنية، ويعتمد على ركيزة أساسية وهي المواطنة بعيدا عن أي صفة ثانية. وأي نظام يعتمد على صفات معنية لتقسيم الناس، ليس نظاما ديمقراطيا لا من قريب ولا من بعيد. فالديمقراطية ليست فقط في الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وإنما الذهاب إلى صناديق الاقتراع جزء من العملية السياسية والتي يجب أن تعتمد على وجود دستور مدني غير طائفي، وأحزاب مدنية غير طائفية. والأهم من هذا كله أن يؤمن المجتمع بالدولة الوطنية الديمقراطية. وفي لبنان

تم استبدل الحاكم الطاغية، بطواغيت الطوائف، الذين بنو شبكة من العلاقات الدولية والإقليمية والمحلية، ويدعمهم سلطان المال ليمتطوا ظهور طوائفهم لعقود طويلة. وبالإضافة إلى هذه المصائب التي ابتلي بها الشعب اللبناني، برز في الطائفة الشيعية حزب السلاح الإيراني، أو ما يسمى (حزب الله) واستولى على القرار الشيعي في الطائفة، لا أدري من أوجد هذه تسمية (حزب الله) ولكنها تدخلنا في متاهة فكرية وفقهية عميقة، فحزب الله بالمفهوم الفقهي العام هم الجماعة التي تضم كل المسلمين أو بالتعبير الأصح هم الكيان الإسلامي أي الخلافة الإسلامية. أما حزب حسن نصر الله فهو جزء من طائفة في دولة متعددة الطوائف. وهذه الدولة جزء من مجتمع أكبر عرف تاريخا ببلاد الشام، وبلاد الشام جزء من العالم العربي، والعالم العربي جزء من العالم الإسلامي. فكيف لحسن نصر الله أن يختصر كل هذه المكونات الكبرى لينصب نفسه أمينا عاما لحزب الله. ثم من أين أتى بهذه التسمية (أمينا عاما) فأمين هذه الأمة أبو عبيدة عامر بن الجراح، فربما أراد أن يستولي على هذه التسمية منه، إلا إذا كان قد اقتبس هذه التسمية من الأحزاب الشيوعية والشمولية والعلمانية، وإذا كان قد اقتبس منهم هذه التسمية، ألا يكون أن هناك تناقضا صارخا بين مظهره الاثنا عشري، وهذه الأحزاب ذات المبادئ الوضعية من حيث مشاطرتهم نفس التسمية. على كل حال لنترك التسميات جانبا، وندخل في صلب المشكلة وهي مشكلة السلاح. ونريد أن نسأل الشيعة من أنصار حزب الله سؤالا ماذا لو كان الأمر معكوسا بحيث كان أهل السُنة أو المسيحيون هم من شكل حزبا للسلاح؟ وأخذوا يفرضون على بقية الطوائف رؤيتهم في الحكم؟ ماذا سيكون شعور الطائفة الشيعية، وشعور حسن نصر الله بالذات؟ هل ستشعر الطائفة الشيعية بالرضا والأمان؟ أم سيكون الشعور لدى جميع الشيعة اللبنانيين هو الغضب والقهر. سيقول البعض إن حزب الله لا يفرض رؤيته على الدولة اللبنانية. فالأمثلة أكثر من أن تحصى، ولكني سأناقش موضوع واحد هو تدخل قوات الحزب في الحرب السورية، لدعم طاغية مجرم استباح دماء شعبه بلا أي رادع، وليس له إلا نهاية واحدة وهي السقوط الحتمي. وحزب الله وزعيمه نصر الله في حالة تشابه جبهة النصرة وزعيمها أبو محمد الجولاني الذي أعطى البيعة

لأيمن الظواهري، فما كان من الولايات المتحدة إلا أن وضعته على قوائم الإرهاب الدولية واستصدرت قرار أمميا بذلك. وحسن نصر الله أعطى البيعة لبشار الأسد بدخول سوريا لدعم هذا المجرم، والذي إن سقط ماذا سيكون مصير حسن نصر الله، ومصير حزبه ومصير طائفته بعد كل ما استجره من عداوات في المنطقة بهذا السلاح الذي سينقلب في النهاية ضدهم. فملالي طهران باقون هناك في طهران وفي قم حين يسقط النظام السوري، أما الشيعة اللبنانيون فباقون هنا في هذا البحر من العداء، حسن نصر الله أسوأ زعيم طائفة في لبنان فقد ضحى بالطائفة الشيعية من أجل مصلحة النظام الإيراني، لا أحد يفعل هذا بطائفته إلا أسوء الناس.

فمن المؤكد أن أغلبية السنة والدروز ونسبة من المسيحيين والشيعة يرفضون تدخل قوات حزب الله في الحرب السورية، بغض النظر عن خلفية كل فئة لرفض هذا التدخل، ولكن حسن نصر الله ضرب بعرض الحائط ما يسمى بالديمقراطية التوافقية، وتدخل في الحرب السورية بحجج واهية وفي كل مرة يسرد فيها أسباب التدخل يتجاهل السبب الرئيسي لهذا التدخل وهو التزامه بأوامر الولي الفقيه القابع في طهران.

أما قصة النصر على إسرائيل فلم تعد تنطلي على أحد، ولا أعتقد أن حسن نصر الله بات يأخذ هذا الكلام على محمل الجد، إنما هو للمتاجرة الإعلامية والسياسية، نعم كان هناك مواجهة في جنوب لبنان، ولكن من ضد من؟ ولمصلحة من؟ إنها مواجهة بين المشروع الإيراني والمشروع الإسرائيلي. فليس هناك مشروع إسلامي لدى نظام الملالي في طهران، وكل ما لدى ملالي طهران هو مشروع طائفي بغيض يريد الملالي منه السيطرة على المنطقة بالمفهوم شيعي المبني على أحقاد تاريخية. كما فعلوا في سوريا والعراق. إن سياسيات ملالي طهران الغبية، والتي حزب الله جزء أساسي منها هي التي ستجلب الدمار إلى المنطقة وسيكون الشيعة العرب هم أول وأكثر المتضررين منها. بقي نقطة أخيرة وهي المتاجرة بالقضية الفلسطينية لدى

حسن نصر الله، ولدى حليفه الإيراني. لقد جعلوا من حياة الإنسان الفلسطيني البائس لعبة بين أيديهم، كفاهم ما حل بهم من المآسي طيلة سبعين عاما، حتى يأتي حسن نصر الله وملالي طهران ويتاجرون بهم، ألم يكفيهم عبد الناصر وصدام حسين وحافظ الأسد... والقائمة تطول، بأن تاجروا بهم حتى النفس الأخير.

ويجب ألا ننسى قائد ثورة الفاتح، زعيم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، والذي حمل من الألقاب ما يكفي لعشرة زعماء. فكل ما فعله خلال شطر كبير من حكمه قبل أن يكتشف أنه أفريقي، كان تحت مسمى تحرير فلسطين، وإذا أردنا أن نحصي كل ما فعله معمر القذافي من حروب وتدخلات، ابتداء من الحرب الشاملة في تشاد وهزيمته المذلة هناك وانتهاء بدفع الديات لجماعة أبو سياف نجد أنه لا علاقة لتحرير فلسطين بأفعال هذا المهووس المتعطش للسلطة. وقد انتهى نهاية تناسب شخصيته المريضة، عندما قبض عليه الثوار داخل مواسير تصريف مياه الأمطار، وأيضا مثل الأرنب المذعور ودون أن يدافع عن نفسه ولو بطلقة مسدس.

عندما بدأت الثورة الليبية وتحولت إلى التسلح لم تكن قادرة على الانتصار على الطاغية القذافي لولا مساعدة حلف شمال الأطلسي والدول الغربية، وبعد ذلك فإن بعضا من هؤلاء الثوار وأخص منهم الإسلاميون شكلوا مليشيات مسلحة لا تختلف عن ميلشيات القذافي في شيء، حيث يتمترسون خلف الدشم، ويتجولن في الشوارع بكل أنواع المركبات، وعليها مختلف أنواع الأسلحة لقمع وسوق أي شخص إلى أقبية السجون ولو كان هذا الشخص رئيس الوزراء. وإذا سألتهم بماذا تختلفون عن الطاغية القذافي؟ سيقولن نحن نختلف جدا عنه، فهو طاغية علماني، ونحن مجاهدون إسلاميون. إذن هو اختلاف في التسمية فقط لا غير، وأما المضمون فهو واحد، غياب حكم القانون. ويتحول مفهوم الحكم إلى قانون الغلبة للأقوى، وإلى شريعة الغاب، حيث من يحمل سلاح يفرض قانونه على الإنسان الأعزل. وإذا كان النصر على

القذافي قد تم بدعم عسكري من الغرب العلماني فما المانع إذا قامت هذه الفصائل المسلحة بتشكيل دولة دينية لا تقبل بالرأي الآخر شبيه بدولة القذافي أن يقوم الغرب بحملة عسكرية أخرى ضدها في حال قمعت مخالفيها كما فعلت مع القذافي.

إن طائرات حلف شمال الأطلسي التي هيئت ومهدت الطريق لانتصار الثوار، وبالتالي وصولهم سدة الحكم قادرة على خلعهم. إن فكرة إقامة دولة إسلامية فكرة ساذجة وغبية في مثل هذه الأوضاع. والذين يفكرون أنه من الممكن أن يقيموا دولة إسلامية يعيشون خارج التاريخ والواقع. بل إنهم لا زالوا يعيشون في كتب الفقه الإمبراطوري، وكأنهم ليسوا في هذا الزمن، ثم هل من المعقول أنهم يريدون فعلا إقامة حكم إسلامي بحماية طائرات حلف شمال الأطلسي؟! أليس هذا سخف وخفة عقل، والأهم من هذا هل سيسمح حلف شمال الأطلسي والغرب لهم بإقامة دولة إسلامية تحت إشرافه، إلا إذا كان زعيمها عميلا بعمامة؟

وبسبب كل هذه الفوضى، دخلت ليبيا في آتون حرب أهليه، فبعد أن سيطرت الجماعات الجهادية على شرق ليبيا، تم جلب الجنرال خليفة حفتر (بطل هزيمة ليبيا في تشاد) ليقود الصراع بدعم دولي ضد الجماعات الجهادية، وكانت النتيجة خسارة هذه الجماعات كالعادة. وبعد ذلك بدلا من الدخول في تسوية سياسية شاملة، دخلت ليبيا في مرحلة جديدة من الحروب المناطقية والقبلية بين شرق ليبيا وغربها. لقد كان لمجيئ الجهاديين الدور الأكبر في صنع هذا الواقع. والمعضلة الأكبر عندما تتشكل قناعة لدى شريحة كبيرة من الناس بأن النظام الديمقراطي لا يناسب واقع دولنا العربية، والحل بالنسبة إليهم هو أن تحكم المؤسسة العسكرية بغطاء من القوى المجتمعية كشيوخ القبائل والوجهاء ورجال الدين التقليديين... فهذه الصيغة من الحكم هي القادرة على هزيمة الجماعات المتشددة وتأمين الاستقرار، وهذا يعني استمرار الاستبداد، بذريعة مكافحة الإرهاب وهزيمة الجهاديين.

أما الملكيات العربية فنجد أنها باعت واشترت وفاوضت على القضية الفلسطينية بهدف وحيد هو الحفاظ على مُلكها، كل الحكام العرب سواء من عرب الجمهوريات الوراثية، أو من عرب الملكيات الوراثية استخدموا القضية الفلسطينية لخدمة أغراضهم الخاصة، ولم تكن القضية الفلسطينية في يوم من الأيام بالنسبة إليهم إلا مادة لتوطيد حكمهم والسيطرة على شعوبهم.

تمتاز دول الخليج عن بقية الدول العربية باستقرار نسبي فرضه المدخولات المالية الهائلة من جراء بيع النفط، والتعداد السكاني المحدود فأدى هذا الوضع إلى طفرة اقتصادية كبيرة. وإن كانت هذه الطفرة تجري في مكان شديد التعقيد بسبب التداخل العربي الفارسي والشيعي السني وامتلاك المنطقة لأكبر احتياطي نفط في العالم، ولذلك هذه المنطقة شديدة الخطورة وانفجارها محتمل في أي لحظة. إن السياسات الخارجية والداخلية المستخدمة في دول الخليج الست قد أصبحت متناقضة تماما، فتقريبا كل دولة لها أهداف وأساليب مختلفة عن الأخرى واحدة. فدولة الإمارات تعادي الإسلام السياسي وهي نشطة تماما في ذلك وتتدخل في كل مكان تجد فيه موطئ قدم. أما الكويت وعُمان فتحاولان النأي عن المشاكل ولعب دور الوسيط، وبالنسبة للبحرين في الأغلب تلتزم مع مواقف السعودية. أما دولة قطر التي كان من المفروض أن تكون جزءا من دولة الإمارات، فقد كانت سياستها مبنية على دعم الإسلام السياسي في كل مكان. سياسة غريبة أو على الأصح سياسة شاذة وغير مفهومة وأنا لم أستطع أن أفهم سياسة هذه الدولة، إلا بعد ثورات الربيع العربي وبعد الإطاحة بمرسي. كانت بعض التقارير الصحفية فيما مضى تذكر أن لدولة قطر مشروع سلفي وهابي جهادي، وعندما كنت أستمع لمثل هذا الكلام كنت أراه قد جانب الصواب، فدولة مثل قطر لا تستطيع أن تدعم مثل هذه التوجهات لأسباب كثيرة جدا، ومن أهم هذه الأسباب التضارب الصارخ بين واقع الدولة القطرية العصري، وواقع المشروع السلفي الجهادي الظلامي، وكنت أعتقد أن حكام الدوحة يستغلون أي مشكلة

أو اضطراب في أي مكان في العالم حتى يتدخلوا فيه بفضل أموال النفط والغاز لإظهار دولتهم المنسية، أي أنها قضية إعلانية أكثر منها إعلامية، هذا من جهة ومن جهة أخرى إن تبني مشروع مثل المشروع السلفي الجهادي يلزمه دولة أكبر مساحة وسكانا، وأعمق تاريخا لتقود مثل هذا المشروع. فالدخول في كل مشاكل العالم الإسلامي يجعل ساحة التدخل واسعة جدا فهي تشمل مئات الملايين من البشر ومساحات شاسعة في كل العالم، فهذا الأمر يلزمه دول كبرى في العالم الإسلامي حتى يمكن أن تتبناه. فدولة قطر لا تمتلك لا التاريخ ولا الجغرافيا المناسبة، ولا يكفي المال لقيادة هكذا مشروع. هذا إنا سلمنا بحسن النوايا، ولكن كل المؤشرات تدل على سوء نية واضح لدى حكام الدوحة. بالإضافة إلى أن قيادة مشاريع كبرى من هذا النوع تدل على حالة الفصام التي يعيشها حكام هذه الإمارة.

ماذا يريد أمراء آل ثاني حكام قطر من خلال هذه السياسات الشاذة والمضطربة. هل لديهم مشروع غير المشروع الإعلاني؟ وإذا كان هناك مشروع، فما هو مشروعهم؟ وللجواب على هذا السؤال يجب أن نعرف ماهية هذه الإمارة فهي بضع آلاف من الأميال، وبضع مئات آلاف من البشر هذا وضعها الجغرافي، أما وضعها التاريخي فليس لها تاريخ يكاد يذكر. أما وضعها الاقتصادي فهو بيضة القبان في هذا المشروع فهي تطفو على بحر لا يكاد ينفذ من الغاز والنفط، فهي غنية ماليا إلى حد التخمة، ونأتي إلى الوضع السياسي الراهن والذي تشكل بعد أن أطاح الأمير حمد بوالده من سدة السلطة، وهذا الوضع لم يتغير بعد وصول ابنه تميم إلى سدة الحكم بانتقال سلس للسلطة. إمارة قطر محدودة المساحة قليلة السكان معدومة التاريخ إلا من التعاطف مع الحركة الوهابية ويشهد على ذلك، ذاك المسجد الضخم في الدوحة المسمى على اسم محمد بن عبد الوهاب مؤسس الحركة الوهابية. وأيضا مأوى وملجأ لكافة المنفيين والمنبوذين والمهزومين من حركات الإسلام السياسي الذي خسروا معاركهم السياسية والجهادية في أوطانهم كقادة حركة الإنقاذ الجزائرية وقيادات الشيشان وإخوان

مصر... إلخ. أما الوضع الاجتماعي والثقافي والرياضي فنستطيع أن نصف إمارة قطر بأنها جزيرة النور. فنجد فيها كل النشاطات الإنسانية الطبيعة الموجودة في كل العالم المتحضر من دورات التنس ومسابقات ألعاب القوى والسباحة لكلا الجنسين وسباقات السيارات والقوارب والمعارض الفنية ومشاريع اقتصادية العملاقة، وتوجت قطر هذا الوضع المميز بنيل استضافة كأس العالم ٢٠٢٢.

وإذا انتقلنا إلى سياسة قطر الداخلية فليس هناك صوت إلا صوت أمراء القبيلة من آل ثاني، وبقية الموالين لهم من بقية القبائل. وأما المعارضة فليس لها صوت يسمع ولو كان دون الهمس. والسياسة الخارجية فلها ألف وجه وألف صوت وألف صورة، فمن عادة حكام الدوحة دعم أي معارضة في أي دولة ولو كانت في المريخ، ولكنهم يفضلون عادة المعارضات الإسلامية. لقد تاجر حكام الدوحة بكل المشاكل التي عصفت بعالمنا العربي والإسلامي ابتداء من القضية الفلسطينية ومرورا بحربي أفغانستان والعراق وانتهاء بالربيع العربي، عبر قناة الجزيرة (قناة الرأي والرأي الآخر) خدمة لمشروعهم. هذا المشروع الذي عانوا كثيرا من أجله من طرد لسفرائهم ومهاجمتهم عبر الفضائيات المنافسة وصولا إلى حد أن يفكر جورج بوش صاحب قاعدة العديد الجوية في قطر آنذاك بقصف مقر فضائية الجزيرة في الدوحة.

وبعد مجيء الربيع العربي وقيام الثورات في عدة بلدان، استفحل الدور القطري خاصة في هذه الدول التي تعاني من المشاكل والاضطرابات. فقد بدا واضحا تماما ماذا يريد حكام الدوحة، يريدون أن تحكم تنظيمات مثل الإخوان المسلمين وطالبان وبوكو حرام وأبو سياف وجبهة النصرة وداعش وأنصار الشريعة كل العالم العربي والإسلامي. أما دور حكام الدوحة فهو قيادة هذه التنظيمات الظلامية من وراء الستار، يريدون أن يبقوا إمارة قطر جزيرة النور والتقدم والتطور، ويبقى كل العالم العربي والإسلامي تحت حكم الظلاميين أصحاب الفكر المتطرف، يريدون أن يدعموا أحزاب

وجماعات تحرم حتى كرة القدم، فيما هم يسعون لإقامة كأس العالم في الدوحة. ألم يعلم حكام قطر أنه إذا سادت هذه التنظيمات الإسلاموية الظلامية، فعندها لن يبقى في الحكم لا آل ثاني ولا آل ثالث، ألم يرى هؤلاء القابعين في الدوحة كيف انقلبت طالبان على أسيادها في باكستان بعد أحداث ١١ سبتمبر، وكيف انقلبت القاعدة على حلفائها في واشنطن. يجب أن يعلم هذا الذي يتخذ القرارات في الدوحة كائنا من كان، أنه يلعب بالنار عندما يدعم الجماعات الظلامية وجماعات التطرف والإرهاب وأنه في النهاية سيكون ضحية لها.

لقد قامت قطر عبر جزيرتها الفضائية بعد ثورات الربيع العربي بأعمال شائنة لا تليق بإعلام يدعى أنه حر ونزيه وحيادي، وما مهرجانات الردح على طريقة أحمد سعيد في صوت العرب أيام عبد الناصر إلا الصورة الحقيقية لطبيعة دولة قطر وفضائيتها. تصوروا دولة قطر جزيرة الرأي والرأي الآخر، لا تستطيع أن تتحمل دندنة شاعر فحكموا على الشاعر محمد العجمي خمسة عشرة عاما في السجن على بعض أبيات من الشعر، بينما يزعمون أنهم يعملون كي يحصل كل مواطن عربي على حرية التعبير التي حرّموها على مواطنيهم. كفا كذبا ودجلا ولعبا بأحلام وآمال هذا المواطن البسيط، وفي النهاية ومهما فعلت لن تستطيع إمارة قطر أن تحكم العالم من وراء الستار عبر جماعات الدم والموت.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فهي النقيض السياسي لدولة قطر. وتحمل لواء العداء السافر لكل مشروع الإسلام السياسي. وتدعم بكل قوة الحكومات الاستبدادية في كل الدول وخاصة في الدول التي قامت فيها ثورات الربيع العربي. فقد دعمت انقلاب عبد الفتاح السيسي في مصر، وساندت ومولت قوات حفتر في ليبيا، وهي من الدول القليلة التي دعمت انقلاب عبد الفتاح البرهان في السودان. وبعد أن كانت داعم رئيسي لقوات المعارضة السورية، انقلبت بشكل كامل وأعادت تواصلها مع حكومة

الأسد وفتحت سفارتها في دمشق ثم استقبلت رئيس النظام في محاولة بائسة لإعادة تدويره على حساب دماء وأرواح الشعب السوري في مزبلة الاستبداد العربي. أما علاقتها مع السعودية فهي دائما متناقضة ومتقلبة ولكن بحكم الحدود المشتركة وعلاقة الجيرة مع الدولة الخليجية الأكبر تبقى العلاقات تسير بحذر. والتناقض الأخر في السياسة الإماراتية هي علاقتها مع إيران رغم العداء العلني للمشروع الإسلام السياسي الشيعي إلا إن العلاقة الاقتصادية بين الطرفين في أحسن الأحوال.

لقد أضحى دور الإمارات أكبر من حجمها، وصارت تنافس الدور القطري بحكم السيولة النقدية الكبيرة المتوفرة لديها، ولكن ما هو المشروع الإماراتي، وما هي أهدافه؟ يرى أولاد زايد آل نهيان أن أي تحرك باتجاه التغيير وفي أي اتجاه في المنطقة العربية هو حالة عدائية سواء كان هذا التحرك قادما من جماعات الإسلام السياسي أو القوى الديمقراطية التي تريد إقامة دولة وطنية ديمقراطية، وتحاول الاستثمار في قوى الإسلام الحكومي التي تعطي الحكام الشرعية الدينية وإن كانت هذه الشرعية مجرد استمرار في اجترار الماضي الفقهي بأن لا خروج على الحاكم المسلم مهما فعل. وتقدم رؤيتها بأن التنمية الاقتصادية هي الحل. وبالتالي اقصاء الشعب عن الحكم أو حتى المشاركة الرمزية في صنع القرار. قد تصلح هذه الرؤية لزمن غير هذا الزمن، أما هذا الزمن فقد صار لزاما بأن يكون الحكم بيد الشعب وليس بيد شيخ العشيرة. والرخاء الاقتصادي ليس رشوة مقابل تخلي الإنسان عن حقه في المشاركة السياسية وفي حرية التعبير عن الرأي. وإن أي إنسان يتنازل عن حقه في المشاركة السياسية لا ينتمي إلى هذا العصر. لقد وصلت التنمية في الإمارات إلى مستويات غير مسبوقة وتوجت بإرسال مركبة فضائية إلى المريخ، وهذا أمر جيد (وإن كانت بخبرات أجنبية) **ولكن الشعب الإماراتي مثله مثل بقية الشعوب العربية بحاجة إلى الذهاب إلى صناديق الاقتراع لانتخاب حكومة وطنية ديمقراطية قبل الذهاب إلى المريخ.**

ومن جهة أخرى نجد مفارقة داخل مجلس التعاون الخليجي، المتمثلة في دولة الخوارج الإباضية في سلطنة عمان فإن هذه الدولة المختلفة فقهيا وعشائريا عن باقي مشيخات دول الخليج، والعجيب في الأمر أن علاقتها تعتبر الأفضل مع إيران، تصوروا أن تقوم علاقة حسنة بين الخوارج الذين هم تاريخيا قتلة الإمام علي مع دولة إيران التي تعتبر نفسها صاحبة الحق في الاقتصاص من كل من آذى آل بيت، إن هذا التعاون الخوارجي الشيعي ليس له مبرر إلا التوجس أو حتى العداء للأكثرية السنية، هذا من جملة التناقضات السائدة في منطقتنا.

وتبقى السعودية الدولة الرائدة عربيا وإسلاميا ونفطيا وتشكل ثقلا في أي معادلة، وأنا أيضا أعتبرها دولة محورية لذلك سأتوسع في الحديث عنها.

أسس عبد العزيز آل سعود الدولة السعودية الثالثة عام ١٩٠٢ على حساب دولة آل الرشيد في وسط الجزيرة العربية وأخذت تتوسع حتى استولت على أغلب الجزيرة العربية بما فيها الأماكن المقدسة إما بالقوة أو بالتحالفات القبلية والعشائرية مستندة على شرعية دينية على أساس الفكر والفقه الوهابي من خلال تحالفهم مع آل الشيخ أحفاد محمد بن عبد الوهاب. واستمرت دولة آل سعود تحكم من خلال أولاد عبد العزيز حتى يومنا هذا، أما الأساس الذي يعتمدونه في سياستهم الداخلية والخارجية هو بقائهم في السلطة معتمدين على أموال النفط والادعاء بقيادة العالم الإسلامي والتحالف مع القوى الكبرى في الغرب. ولكن هذه التحالفات الدينية والعشائرية التي أساسها عبد العزيز وسار أولاده عليها حتى اليوم بدأت تخرج عن إطارها التاريخي بعد انتصار المجاهدين الأفغان الذي دعمتهم السعودية ماليا وبشريا وفكريا بكل ما تستطيع من جهد بطلب من القوى الغربية المناهضة للسوفييت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد أنتجت الحرب في أفغانستان جيلا من المجاهدين الذين يكنون العداء الشديد للدولة السعودية وللغرب بقيادة أسامة بن لادن. ومن هنا بدأت شرعية حكم آل سعود تهتز، فقد وقعوا في مأزق فمن جهة هم يحملون لواء الإسلام والجهاد السني، ومن جهة أخرى حلفاء للغرب العدو الأول للجاهدين بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. واستمر هذا الحال بين شد وجذب حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة. التي قام بها عناصر من القاعدة أغلبيتهم من السعودية، وبعد ذلك بدأت الحرب على الإسلام الجهادي تحت شعار (الحرب على الإرهاب) ووجد حكام السعودية أنفسهم في صلب هذه الحرب، وبدؤوا بسن القوانين التي تحد من نشاط الجهاديين، وطرح ما يسمونه (الإسلام السمح) ومحاولة نشره على أنه البديل. وقاموا ببرنامج (المناصحة) للعناصر الجهادية التي وقعت بين أيديهم، واستمر الحال حتى قيام الربيع العربي وبدء الثورة السورية التي تحولت إلى حرب طائفية ثم صارت حرب دينية، فانضمت مجموعات من السعوديين إلى هذه الحرب، وقد كان هناك تأييدا لداعش لدى بعض شرائح المجتمع السعودي.

ومع التغييرات التي جاءت عبر تولي الملك سلمان السلطة وجعل ابنه محمد وليا للعهد، وهو الأول من الجيل الثاني بعد عبد العزيز، وقد كان أشبه بانقلاب، حيث تم تنحية ولي العهد محمد بن نايف، واستبداله بابن الملك. وتم إدخال تحديثات كبيرة في بنية النظام، المعتمد على الفكر الوهابي، فجرى تحجيم هيئة الأمر بالمعروف، وإعطاء المرأة حق قيادة السيارة، وحرية السفر بدون إذن الولي، والسماح بالحفلات وفتح دور السينما. حيث يحاول النظام السعودي إعطاء فكرة بأنه أحدث تغيير في ثوابته الماضية، ودخل عصر التحديث. هذه الإصلاحات جيدة بلا شك، ولكن إدخال إصلاحات في البنية السياسية في الدولة يبقى هو الأهم. ولا يجب أن تكون هذه الإصلاحات رشوة للغرب ليبقى على دعمه لهذا الحكم القادم من القرون الوسطى. إن

التحديث يجب أن يطال كل المجالات بشكل متوازي وخاصة حق المشاركة السياسية للجميع، ويجب أن يكون نابع من حاجة داخلية، وليس بسبب الضغوط الخارجية.

رغم كل العثرات فإن التغيير قد بدأ. والدولة الوطنية الديمقراطية قادمة، والمسألة مسألة وقت، طال الزمن أم قصر، وقطار التغيير انطلق منذ أن أشعل محمد البوعزيزي الشعلة الأولى. وبما إن التغيير المتمثل في التحول إلى الدولة الوطنية الديمقراطية في كل الدول العربية والإسلامية هو الهدف من التغيير. نصل إلى سؤال هام، هل سيمر قطار التغيير في السعودية ويُرفع علم الدولة الوطنية الديمقراطي في الرياض؟ وبالتالي إقامة منظومة حكم جديدة ومختلفة على أنقاض حكم آل سعود. إن استثناء أية دولة من التغيير تحت أي مبرر سيعيق التغيير المنشود، لذلك إن التغيير يجب أن يحصل أيضا في كل دول الجزيرة العربية بما فيها السعودية. ربما سيقول قائل منهم أو من حاشيتهم لسنا مشمولين في مسألة التغيير هذه، فنحن دولة مختلفة لها خصوصيتها، ولدينا الأماكن المقدسة وانتقال السلطة قائم على البيعة والشورى. وبالتالي فإن الدعوة لحكم وطني ديمقراطي لا يعنينا في شيء، أو ربما هذه الدعوة موجه إلى دولة مثل لبنان أو جزر القمر، أنا لا أنفي أن قطار التغيير يجب أن يمر من لبنان وجزر القمر. وحتى يكون الأمر واضحا وجليا فإن التغيير لن يكتمل حتى ترتفع راية الدولة الوطنية الديمقراطية هناك في الرياض في قلب الجزيرة العربية.

من المؤلم جدا أنه ليس فقط الطغاة العرب من تاجر بالقضية الفلسطينية، بل إن من تصدر المشهد السياسي الفلسطيني، وقاد الثورة الفلسطينية، لم يكونوا أفضل من الطغاة العرب في استثمار مأساة الشعب الفلسطيني لخدمة مصالحهم الخاصة. وعلى رأس هؤلاء يقف ياسر عرفات تاجر الشنطة (وقد اقتبست هذه التسمية من اسم كتاب للكاتب محمد العباسي عن ياسر عرفات) فتجارة الشنطة في العادة يقوم بها بعض البسطاء

لتأمين لقمة عيشيهم، وهي لا تضر أحدا. أما تجارة الشنطة التي يقوم بها العاملين في الحقل السياسي، فلها أسوأ العواقب على مصالح الشعوب.

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وهي عبارة عن تحالف بين عدة فصائل فلسطينية ذات اتجاهات مختلفة. لتكون ممثلة للشعب الفلسطيني سياسيا، وتقود العمل المسلح ضد إسرائيل لتحرير فلسطين، أي الأراضي التي احتلها الصهاينة عام ١٩٤٨ وأقاموا عليها دولة إسرائيل، وهي منذ تأسيسها لم تكن معنية بالأراضي الفلسطينية المتبقية تحت الإدارة الأردنية في الضفة الغربية، والإدارة المصرية في غزة. وتصاعد العمل المسلح الذي تقوم به المنظمات الفلسطينية ضد إسرائيل. فقد شكلت هذه العمليات والمناخ السياسي الذي شكله النظامان السوري والمصري الأرضية المناسبة التي أفضت إلى هزيمة ١٩٦٧.

فبدلا من تحرير الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨ احتلت اسرائيل أضعاف مساحتها من ثلاث دول عربية. وبعد ذلك وفي هذه الأجواء وصل ياسر عرفات رئيس أكبر فصيل فلسطيني (فتح) إلى زعامة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩. فقد بدا واضحا أن ياسر عرفات يريد سلطة ما، ولا شيء غير السلطة، بغض النظر عما إذا كانت هذه السلطة محدودة أو واسعة، داخل فلسطين أو خارجها. وهذه السياسة أدت إلى ما سمي بأيلول الأسود في الأردن عام ١٩٧٠ حيث هُزمت منظمة ياسر عرفات وفصائلها هزيمة منكرة على يد الجيش الأردني أدت إلى خروج المنظمة من الأردن. وبعد حرب عام ١٩٧٣ بدء الحديث عن مفاوضات لتسوية مشكلة الشرق الأوسط، على أرضية قرارات الأمم المتحدة (٢٤٢-٣٣٨) القائمة على الانسحاب من الأرضي التي احتلت عام ١٩٦٧ والاعتراف بإسرائيل ضمنا، وإنهاء حالة الحرب. فتأسيس منظمة التحرير كان غايته تحرير الأرضي التي احتلت عام ١٩٤٨. فكان لا بد من تغييرات في الخلفية الفكرية والقانونية في المنظمة حتى تستطيع الانسجام مع هذا

التوجه الجديد. فأقرت منظمة التحرير عبر المجلس الوطني الفلسطيني ما سمي بالنقاط العشرة أو (البرنامج المرحلي) وأهم شيء فيه هو القبول بإنشاء وطن فلسطيني على أي جزء من فلسطين. وأصبح هدف المنظمة الحصول على أي أرض تُمنح لهم لإقامة هذا الكيان وممارسة سلطتهم فيه.

ولكن اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥، وزيارة أنور السادات للقدس ١٩٧٧ ألغى فكرة مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط. ومع بدء الحرب الأهلية اللبنانية بين القوى المسيحية اليمنية والفصائل الفلسطينية المتحالفة مع القوى الإسلامية اليسارية، سيطرت هذه الفصائل بقيادة ياسر عرفات على مناطق واسعة من لبنان، وبدا أنهم قد انتصروا على اليمين المسيحي، لولا تدخل الجيش السوري، وبذلك سيطر حافظ الأسد على لبنان وعلى منظمة التحرير. وسمح حافظ الأسد لياسر عرفات بمهاجمة إسرائيل، طالما أن الرد الإسرائيلي سيكون في لبنان، ولن يطال الأراضي السورية. وكان هناك الكثير من العمليات الفدائية داخل فلسطين المحتلة، والرد الإسرائيلي عليها عبر القصف الإسرائيلي مستمر للمعسكرات والمراكز الفصائل الفلسطينية، في كل أنحاء لبنان. أما في الجنوب اللبناني فقد كانت السيطرة كاملة للفلسطينيين، حيث منعت إسرائيل الجيش السوري بالتواجد جنوب نهر الليطاني. وقد كان قادة المنظمات الفلسطينية وعلى رأسهم ياسر عرفات راضون بهذا الواقع فهم يشاركون في حكم لبنان وإن كانت تحت سلطة الجيش السوري، ولهم السيطرة كاملة على جنوبه. واستمرت هذه الحالة حتى عام ١٩٨٢ عندما اجتاحت إسرائيل لبنان ووصلت إلى بيروت وأجبرت ياسر عرفات وقواته المهزومة على الخروج إلى الشتات، في مشهد يعبر عن مرارة الواقع، إنها الهزيمة مكللة بالعار، ولكن ياسر عرفات وبدجله المعتاد جعل من تلك الهزيمة أكبر مآثره العسكرية.

وبعد هزيمة صدام حسين وإخراجه من الكويت، عاد الحديث عن تسوية قضية الشرق الأوسط، وبناء على هذه التسوية سيكون هناك مناطق فلسطينية ستنسحب منها إسرائيل، فعادت فكرة أن يحكم الفلسطينيون هذه المناطق بناء على البرنامج المرحلي. والذي يستطيع أن يمنح منظمة التحرير هذه المناطق هي إسرائيل، ولكن إسرائيل لا تعطي أي شيء بالمجان. وكان الثمن الذي يجب أن يدفعه ياسر عرفات ومنظمته باهظا جدا، وهو أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل التي قامت على الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٤٨. مقابل أن تعترف إسرائيل بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. **وهذا أسوأ اتفاق ممكن أن يحصل عليه الشعب الفلسطيني،** حيث لم يكن هناك أي التزام إسرائيلي بأي شيء، أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد أعلنت الاعتراف والقبول بوجود إسرائيل مقابل لا شيء. ماذا سيستفيد الشعب الفلسطيني من هذا الاعتراف؟ فالذي سيستفيد هو ياسر عرفات ومنظمته وأتباعه، حيث سيصبح هو وباقي القادة حكاما محليين تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلية. يأتمرون بأوامرها ويلتزمون بتعليمتها. ويعطون إسرائيل صك براءة بأنها لم تعد قوة احتلال. وفي المقابل سينال ياسر عرفات تسمية (الرئيس الفلسطيني) ومعها المكاسب الشخصية لهذا المنصب، وهو ليس أكثر مختار في غزة وأريحا محدود الصلاحية.

وبعد وفاة ياسر عرفات عام ٢٠٠٤ دخلت منظمة التحرير وحركة فتح الفصيل الأكبر بفراغ كبير وهذا شيء طبيعي، فمنظمة التحرير كانت هي ياسر عرفات، وياسر عرفات هو منظمة التحرير. لقد أُختصر الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير وحركة فتح بياسر عرفات. ودخلت المنظمة بحالة من الفراغ والضياع. فاستغلت حركة حماس هذا الأمر وشاركت في الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٦ بالرغم من أنها ليست من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ولا تعترف لا باتفاقيات أوسلو ولا بإسرائيل. وأما من حيث الخلفية الفكرية والفقهية فهي ككل الحركات الإسلامية تنظر إلى الديمقراطية

كمسألة ملتبسة فمن حيث الشكل العام هو منتج غربي يُنظر إليه بريبة، ولكن إذا أمكن إعطاء هذا المصطلح خلفية تناسب الإسلام فمن الممكن استخدامه. فشاركت بالانتخابات وفازت فيها، ونتيجة عدم التوافق بين حركة فتح وحركة حماس، فكان الصدام حتميا حيث سيطرت حركة حماس عام ٢٠٠٧ بشكل عسكري على غزة وأنهت وجود حركة فتح بشكل نهائي.

وبالرغم من أنها تسيطر على غزة وتمارس الحكم فيها منذ ٢٠٠٧. إلا إنها لا تزال تعتبر نفسها حركة مقاومة. فالمقاومة غايتها تحرير الأرض والانتصار على العدو، أما الحكم فله أهداف وأسس أخرى، ولا يمكن أن تكون المقاومة والحكم شيئا واحدا، إلا إذا كانت المقاومة وشعاراتها ليست إلا جسرا للوصول إلى الحكم. ففلسطين بالنسبة لحركة حماس هي وقف إسلامي ويجب تحريره من البحر إلى النهر، أي لم يكن هناك في مبادئ الحركة فكرة الحكم على أي جزء من فلسطين، كما كان لدى منظمة ياسر عرفات. ولكنهم يستخدمون نفس وسائل تاجر الشنطة. فقد أثبتت حركة حماس بأنها لا تختلف في أي شيء عن بقية جماعات الإسلام السياسي. وحتى لو كان الهدف هو الحكم فيجب أن يكون بما أنزل الله، وليس بأحكام وضعية وضعتها سلطة ياسر عرفات، أليست حماس جماعة إسلامية؟ سيأتي الرد، الوقت غير مناسب للحكم بما أنزل الله. إذا كان الأمر كذلك فلماذا يرفعون الشعارات والرايات الإسلامية؟ أم أن هذا الأمر يجلب الأنصار، ويجلب الشباب للموت في سبيل القضية. هل تحولت الشعارات الإسلامية إلى مجرد يافطة يختبئ ورائها الانتهازيون وتجار الدم للوصول إلى السلطة. وماذا جلب حكم حماس لقطاع غزة؟ ألم يتسبب بزيادة البؤس لهذا الشعب المنكوب، بين حصار إسرائيلي وإغلاق مصري. وبما أن حركة حماس من حركات الإسلام السياسي، فلم يكن لها أنصار كثر في العالم العربي على المستوى الرسمي، مما أدى إلى ارتمائها بأحضان إيران التي باتت تعتبرها أحد أذرعها في المنطقة للدفاع عن الولي الشيعي ومنصة لإطلاق صواريخه على إسرائيل.

فحركة حماس لا تختلف عن حركة فتح، وكل القيادات في الحركتين لا غاية لهم إلا الوصول إلى السلطة، فالذي يريد تحرير فلسطين لا يجعل من آلام شعبه جسرا لمصالحه الشخصية، كالذي يحصل في الساحة الفلسطينية. فلا حماس مستعدة أن تتخلى عن حكم قطاع غزة مهما كانت النتائج، ولا محمود عباس وحكومته مستعدون لهذا، بعد كل هذه النتائج الكارثية التي تحصل في الضفة الغربية من استيطان وضم واعتداءات، لم يتخلى محمود عباس عن اتفاق أوسلوا. **إن إلغاء اتفاق أوسلو يجب أن يكون هدفا استراتيجيا للشعب الفلسطيني، حتى تعود الأوضاع إلى المربع الأول والذي يقول: إن إسرائيل قوة احتلال، والقضية الفلسطينية لم تحل.** هذا هو الحل الوحيد، والذي يمنع هذا الأمر حركة فتح وحركة حماس، بالإضافة إلى إسرائيل. إن استمرار اتفاق أوسلوا هو مصلحة لهذه الأطراف، فلا أحد يستطيع أن يجبر محمود عباس على الاستمرار بلعب دور الكومبارس التافه إلا عمالته ومصالحه الشخصية، ولا أحد يستطيع أن يجبر قادة حماس أن يحكموا قطاع غزة والتسلط على أهلها إلا شهوتهم للسلطة.

أما بالنسبة لنا في هذا الوقت ما هو موقع فلسطين في وجداننا. هل نعود لنغمة تحرير فلسطين بقوة السلاح، واستثارة عواطف العوام والشباب، كما فعلت دول الاستبداد العربي، أو كما تفعل التنظيمات الجهادية، ومن قبلها اليسارية والقومية، أم نستكين لقدرنا، ونقول لا سبيل لحل يرضينا في القضية الفلسطينية ونستسلم.

إن الغرب الذي زرع دولة إسرائيل في فلسطين والذي يملك كل وسائل القوة سواء القوة العسكرية، أو وسائل القوة السلمية، ابتداء من الاقتصاد والتكنولوجيا وانتهاء بالأمم المتحدة ومجلس الأمن. هو القوة المهيمنة على القرار العالمي حاليا، لن يسمح بتدمير إسرائيل. وسيحمي إسرائيل بكل قوته، وليست دول الغرب فقط لن تسمح بذلك، بل أقول إن دولا مثل دول البريكس التي تتكون من روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا لن تسمح أيضا بتدمير إسرائيل، وكل هذه القوى العالمية مستعدة لدفاع عن أمن إسرائيل في حال وجدوا أن مصيرها في خطر.

هذه هي الحقيقة، يجب ألا نخدع أنفسنا، فلماذا ندخل في حروب وصراعات غير مجدية وخاسرة بكل المعايير، وكل ما ستفعله أنها ستستنزف مقدراتنا بالكامل وتجعل حياة المواطن العادي تعيسة لا تطاق. وبدلا من أن تكون مهمة الحكومات هي حماية المواطن، وتحسين حياة الناس، تكون هي نفسها سببا لكل التعاسات والمآسي تحت مسمى محاربة إسرائيل وتحرير فلسطين.

وما دمنا نتحدث عن إسرائيل فيجب أن نتحدث عن فكرة الدولة اليهودية التي يريد قادة إسرائيل تسويقها في العالم، فهنالك الكثير من الكلام والعديد من التساؤلات، أنا لم أفهم حتى الآن ماذا يقصدون بيهودية دولة إسرائيل؟ هل يقصدون إقامة دولة دينية تتبنى التشريع اليهودي، وبالتالي سيصبح الحاخام الأكبر هو رئيس وزراء إسرائيل؟ أم سيصبح رئيس وزراء إسرائيل هو الحاخام الأكبر؟ وماذا إذا تولت شخصية نسائية رئاسة وزراء في إسرائيل، هل ستصبح هي الحاخامة الكبرى؟ وهل هذا ممكن في التشريع اليهودي؟ أم أنهم سيقلدون نظام الملالي في طهران، باستحداث منصب المرشد الأعلى لدولة إسرائيل اليهودية، يكون هو الحاكم الفعلي، ويكون منصب رئيس الوزراء منصبا فخريا، كمنصب رئيس دولة إسرائيل؟ وماذا عن تطبيق أحكام الشرع اليهودي كالتمييز ضد المرآة؟ وهل سيرجمون الزاني وتارك الدين؟ أم هل سيعيدون حكم العبودية بحق السارق؟ وماذا عن الذي يخرق حرمة يوم السبت هل سينجو بفعلته؟ وحكم الجلد هل سيعاد العمل به في دولة إسرائيل التوراتية؟ وهل سيفرضون الحجاب على نساء وبنات إسرائيل؟ وإذا تولت تسيبي ليفني رئاسة الوزراء هل ستردي ملابس محتشمة؟ وتضع غطاء الرأس المخصص للمرأة اليهودية؟ أو حتى يمكن أن ترتدي البرقع اليهودي؟ وهل إذا لم يقوموا بقتل كل الإسرائيليين من العلمانيين والشيوعيين واليساريين والملحدين بالإضافة إلى العرب، كما فعل يوشع بن نون بسكان أريحا قبل الميلاد بألف عام، هل سيسمحون لهم بالإقامة ضمن دولتهم اليهودية؟ فعلى من يطرح مشروع الدولة اليهودية أن يكون ذكيا بما فيه الكفاية كي يكون لديه

أجوبة عن كل هذه التساؤلات، وتساؤلات أخرى كثيرة تأتي في نفس السياق. وإذا كان هذا هو المعنى المقصود من خلال الدعوة لإعلان يهودية دولة إسرائيل هي إقامة دولة أصولية متشددة مبنية على التشريعات اليهودية. فإذا أردنا أن نقيّم هذه الدولة على مقاييس هذا العصر، ونضعها في جدول الدول المشابه فسنجد دولة إسرائيل موجودة بين نظامي طالبان وملالي طهران.

هذا إذا كان المعنى من إعلان يهودية دولة إسرائيل هو قيام دولة دينية متشددة، أما إذا كان المقصود هو قيام دولة تعتمد في وجودها على أحقية العنصر اليهودي ونقاء دمه، فسنجد دولة إسرائيل في قائمة الدول المشابه بين ألمانيا النازية وجنوب أفريقيا العنصرية. وأتساءل لماذا النبش في مزابل التاريخ لاستعادة أفكار ومبادئ نتنة عفنة تثير الغثيان تقيأها أصحبها منذ عشرات السنين. إن إعادة تشكيل الدول على أساس النقاء العنصري وفكرة الدم المتميز، ليست وليدة اللحظة فقد سبقهم إليها قادة كثر على رأسهم أدولف هتلر. ولا أظن أن اليهود قد نسوا ماذا كانت نتيجة مثل هذه الأفكار على اليهود وعلى غير اليهود.

فلماذا اليهود الإسرائيليون يصرون على استعادة مبادئ أثبتت خطأها وخطورتها، لا يغرنّ حكام إسرائيل أنهم يملكون القوة والسلاح النووي وغير النووي لدعم هذه الأفكار المجنونة. فدائما كان الفشل الذريع حليف مثل هكذا أفكار. والداعمين لمشروع الدولة اليهودية ربما لا يعون مدى خطورته، وسيتضح لهم عاجلا أم آجلا هذا الأمر، وأنه سيُنتج دولة تشبه دولة داعش أو دولة تشبه ألمانيا النازية. فلماذا الطبقة المثقفة في إسرائيل لا تعيد النظر في هذا المشروع؟ ولماذا لا يطرحون مشروعا للتعايش؟ بدلا من مشاريع أصولية وعنصرية خطيرة ستدخل المنطقة في آتون الصراعات وبحور من الدماء.

لا شك بأن أفكار الحركة الصهيونية المبنية على الأفكار الدينية هي في نفس خندق الإسلام السياسي، بل إن كلا المعسكرين الإسلام السياسي واليهودية السياسية يعملان على تغذية التطرف في المنطقة والاستفادة منه في توسيع نفوذهم لاستجلاب المزيد من الدعم وحشد المزيد من الأنصار.

انطلق مؤخرا قطار التطبيع بدفع من إدارة ترامب، فخلال أشهر قليلة قامت أربع دول عربية بالتطبيع مع إسرائيل، وطبعا هذه الأنظمة تطبع لأجل مصالح قادتها الخاصة، وليس لديها أي دوافع أخرى، فهكذا أمر يجب أن يكون خيار الشعب، فهو المخول بإقرار الصلح مع إسرائيل من عدمه، هذا في الدولة الوطنية الديمقراطية، عندما يكون الجميع لديه حقوق المواطنة وحرية إبداء الرأي والاختيار، وليس مجرد رعية لحكومة تتخذ كل القرارات بالنيابة عنه ودون الرجوع إليه.

إن حل القضية الفلسطينية حلا عادلا، في ظل الواقع العربي والدولي الراهن غير ممكن، فلماذا لا يتم تجميد الواقع الراهن؟ والالتفات لبناء واقعنا الحالي بناء سليما، بدلا من إضاعة الجهد والوقت والمال في مشاريع غير مجدية، والتوجه بتجاه التنمية الفكرية والإنسانية والعلمية، والتي يمكن أن تنتج الدولة الوطنية الديمقراطية، بعيدا عن حكم الاستبداد وبعيدا عن خيار الدولة الدينية، الخيار المستحيل والغير ممكن حاليا. وعند الوصول إلى الدولة الوطنية الديمقراطية في الدول العربية، ممكن للشعوب أن تتخذ خيارتها بشكل منطقي وواقعي، وعندها يكون الخيار مبني على إرادة الشعوب وليس على مصالح الحكام.

إن مشروع ما يسمى بدولة إسرائيل ليس مشروع وطن ولا دولة، بل هو مشروع تجاري مستمر طالما أنه رابح للأطراف المستثمرة فيه، وفي أي لحظة يفقد فيها

الربحية، سيتخلى عنه المستثمرون فيه. هذا كمشروع استيطاني صهيوني عنصري، فهو في سبيله إلى الزوال والمسألة مسألة وقت. أما اليهود فكانوا وسيبقوا من نسيج المنطقة، ومن الممكن أن يكون هناك سبيلا للتفاهم بينهم وبين مكونات المنطقة على أرضية التعايش في الدولة الوطنية الديمقراطية القادمة.

الخاتمة

الموضوع متشعب ومتداخل جدا، ولكني حاولت أن أسس في هذا الكتاب لفكرة محورية وهي مسألة عودة فقه العهد المكي مرة أخرى، بديلا لكل أفكار تيارات الإسلام السياسي التي تسعى لإعادة حكم الإسلام بدون امتلاك الوسائل اللازمة لذلك. وهذا الأمر لم يجري بحثه بشكل دقيق، وإن كان البعض قد تحدث عنه بشكل عرضي، وهو أمر مستجد نسبيا. فمنذ هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة وإقامة الحكم هناك بقي الحكم بصيغته المعروفة، وكان موجودا بشكل أو بآخر حتى زوال السلطنة العثمانية، واختفاء السلطة الدينية الإسلامية بشكل كامل، وهو أمر لم يعتد عليه المسلمون. ولذلك بقي الفقه الخاص بالحكم الإسلامي سائدا بعد غياب مبرراته وهو الحكم. وكل المسلمين قد عانوا من تبعات هذا التخبط في إسقاط الأحكام الفقهية على واقع لا يمكن أن يحملها أو يتحملها. وكان آخرها خلافة داعش التي أوضحت بشكل لا يقبل الشك نتائج هذا الأمر وخطورته على الإسلام والمسلمين، وبناء على هذا التصور الجديد نرى أننا أمام واقع مختلف تماما، ولا يمت بأي صلة للفترة المدنية وللفقه السياسي الخاص بالحكم.

نعم، نحن في عهد مكي جديد بدأ منذ أن خسرت السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ودخلت قوات الحلفاء إلى إسطنبول، ووضعت يدها على مقدرات المسلمين، وما الأحداث التي جرت فيما بعد كإلغاء السلطنة ثم إلغاء الخلافة والذي تبعه تأسيس الدولة التركية، وتحول أراضي السلطنة العثمانية إلى دول وممالك وإمارات، إلا تبعات لهذا الحدث. وتبع ذلك دخول كل هذه الدول في حالة سياسية جديدة تحت غطاء الشرعية الدولية المتمثلة في عصبة الأمم ومن بعدها منظمة الأمم المتحدة.

لقد كانت الخلافة التي استمرت ما يقارب من ١٣٠٠ عام هي الحامل لهذا الفقه السياسي، وهذا الحامل لم يعد موجودا الآن، وعلى المسلمين اليوم أن يقروا بهذه الحقيقة، وأن يعملوا على تجاوزها، والاتجاه إلى فقه سياسي آخر يناسب الواقع الحالي ألا وهو الفقه السياسي المكي.

لقد عاش الرسول ﷺ والمسلمون في مكة ثلاثة عشرة عاما في واقع جاهلي تماما وقد كانوا مسلمين، ولا أحد يستطيع أن يناقش هذه الحقيقة، ونحن الآن نستطيع أن نعيش عشرات أو مئات أو ربما آلاف السنين بدون سلطة سياسية دينية ونبقى مسلمين، طالما أن موازين القوى ليست في صالحنا. لقد كلفتنا المغامرات والتجارب لإعادة السلطة الدينية غاليا في كل مكان حاول البعض منا ذلك. وكانت النتائج كارثية وعكسية تماما، فقد ازهاق أرواح الكثير جدا من المسلمين، وتعرضهم لأسوأ الانتهاكات وتهديم مدنهم وقراهم وسجن شبابهم، وتشريدهم في كل مكان. لقد حان الوقت كي نطوي فكرة استعادة الحكم الإسلامي طالما أننا على هذه الحالة، ونفتح صفحة في واقع جديد، وهو العهد المكي الثاني.

وفي النهاية أتمنى من كل مسلم قرأ كتابي هذا أن يتذكر بأن الرسول ﷺ كان يعيش في مكة تحت سلطة قريش، ويصلي ويطوف في الكعبة، وقد كان فيها مئات الأصنام، ولم يمنعه ذلك من إقامة شعائره الدينية، وأن يكون مسلما في مجتمع جاهلي.

تم بعونه تعالى في ٢٠٢٢\٤\١٢